الحجة للقراء السبعة

أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد

تصنيف

أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي
(٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)

الجزء الثالث

حققه

بدر الدين قهوجي   بشير جويجاتي

راجعه ودققه

عبد العزيز رباح   أحمد يوسف الدقاق

دار المأمون للتراث

دمشق - ص.ب : ٤٩٧١

بيروت - ص.ب : ١٣ ٥٣٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحجة للقراء السبعة

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

ذكر اختلافهم في سورة آل عمران[٢]

قرؤوا كُلُّهم: (آلَمَ اللَّهُ) [آل عمران/ ١] مفتوحة الميم والألفُ ساقطةٌ إلّا ما حدثني به القاضي موسى بنُ إسحاق الأنصاري[٣] قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي[٤] قال: حدثنا

(١) في (م): «بسم الله».
(٢) في (ط): «عونك يا رب، سورة آل عمران».
(٣) موسى بن إسحاق أبو بكر الأنصاري الخطمي البغدادي القاضي، ثقة روى القراءة عن قالون وعن أبي هشام الرفاعي، وهارون بن حاتم ومحمد بن إسحاق المسيبي. روى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد.. مات سنة سبع وتسعين ومائتين. طبقات القراء ٢/٣١٧.
(٤) هو محمد بن يزيد بن رفاعة بن سماعة. الكوفي القاضي، إمام مشهور، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، وروى الحروف سماعاً عن الأعشى وحسين بن علي الجعفي، ويحيى بن آدم... له كتاب في القراءات. ومما انفرد به عن الكسائي: إشمام «الصراط» و«ملك يوم الدين» بغير ألف لم يروه عنه غيره. روى القراءة عنه موسى بن إسحاق القاضي وغيره... قال أبو العباس السراج: مات آخر يوم من شعبان ببغداد، وكان قاضياً عليها سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقال البخاري يوم الأربعاء منسلخ شعبان انظر طبقات القراء ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

يحيىٰ بن آدم[١] عن أبي بكر[٢] عن عاصم أنَّه قرأ (الٓمْ) ثم قطع وابتدأ (اللَّهُ) ثم سكّنَ فيها. قال يحيىٰ بنُ آدمَ وآخرُ ما حفظتُ عنه (الٓم اللَّهُ) مثلَ حمزةَ.

[حدثنا ابنُ مجاهدٍ قال][٣]: حدثنا موسى بن إسحاق قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي قال: سمعتُ أبا يوسف الأعشى[٤] قرأها على أبي بكر (الٓمْ) ثم قطع فقال: (أللَّهُ) بالهمز.

---

(١) يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحي، سبقت ترجمته في ١/٣٧٧.

(٢) وأبو بكر هذا الذي يروي عنه يحيى: هو ابن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي راويٰ عاصم. واختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحها «شعبة» ولد سنة خمس وتسعين وعرض القرآن على عاصم ثلاث مرات وعلى عطاء بن السائب، وأسلم المنقري.. وعُمِّر دهراً، إلاَّ أنَّه قطع الإقراء قبل موته بسبع سنين وقيل بأكثر. وكان إماماً كبيراً عالماً عاملاً وكان يقول أنا نصف الإسلام. وكان من أئمة السنة. قال أبو داود حدثنا حمزة بن سعيد المروزي، وكان ثقة، قال: سألت أبا بكر بن عياش: وقد بلغك ما كان من أمر ابن عليّة في القرآن؟ قال: ويلك! من يزعم أنَّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق، عدوّ للَّه، لا نجالسه ولا نكلمه، وروى يحيى بن أيوب عن أبي عبدالله النخعي، قال: لم يفرش لأبي بكر بن عياش فراش خمسين سنة وكذا قال يحيى بن معين... ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك!؟ انظري إلى تلك الزاوية فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف ختمة. توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل سنة أربع وتسعين انظر طبقات القراء ١/٣٢٥ - ٣٢٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ط).

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال أبو يوسف الأعشى التميمي الكوفي، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة وهو أجلُّ أصحابه... روى عنه محمد بن يزيد الرفاعي [أبو هشام] توفي في حدود المائتين. انظر طبقات القراء ٢/٣٩٠.

حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني محمد بن الجهم[1] عن ابن أبي أمية[2] عن أبي بكر عن عاصم (الٓمْ)[3] جَزْمٌ، ثم ابتدأ (أللَّهُ).

[حدثنا ابنُ مجاهد قال][4]: حدثني أحمد بن محمد ابن صدقة[5] قال: حدثنا أبو الأسباطِ[6] عن عبد الرحمن بن أبي حماد[7] عن أبي بكر عن عاصم أنّه قرأ: (الٓمْ أللَّهُ) بتسكين

(١) محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبدالله السِمَّري، بكسر السين المهملة ـ وفتح الميم المشدَّدة ـ البغدادي الكاتب، شيخ كبير، إمام شهير، أخذ القراءة عرضاً عن عائذ بن أبي عائذ صاحب حمزة، وروى الحروف سماعاً عن خلف البزار وغيره. . . وسمع كتاب المعاني من الفراء. روى القراءة عنه الحسن بن العباس الرازي. . . وابن مجاهد. مات ببغداد سنة ثمان ومائتين. انظر طبقات القراء ٢/١١٣.

(٢) هو عبدالله بن عمرو بن أبي أمية، أبو عمرو البصري، نزيل الكوفة، روى القراءة عن أبي بكر [بن عياش] عن عاصم، وروى عنه القراءة روح بن عبد المؤمن. . . ومحمد بن الجهم، شيخ ابن مجاهد. انظر طبقات القراء ١/٤٣٨. تنبيه: وقع في ترجمته ما يلي: روى القراءة عن أبي بكر بن عاصم، كذا: ابن عاصم والصواب عن عاصم. ولعلَّه خطأ من الطبع.

(٣) رسمها في (ط) هكذا: آلمِيْم.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ط).

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن صدقة، أبو بكر البغدادي، مشهور ثقة، قرأ على إبراهيم بن محمد بن إسحاق صاحب قالون. . . روى القراءة عنه محمد بن يونس وابن مجاهد. . انظر الطبقات ١/١١٩.

(٦) ذكره في طبقات القراء ١/١٧٣ برقم ٨١٢، ولم يزد على قوله: «أبو الأسباط المعلم» وذكره في ترجمة ابن أبي حماد كذلك. انظر الترجمة الآتية.

(٧) عبد الرحمن بن أبي حماد هو: عبد الرحمن بن سكين، أبو محمد بن أبي حماد الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة. . وعن أبي بكر بن عياش وأخذ القرآن عنه تلاوة روى القراءة عنه الحسن بن جامع. .

الميم وقطع الألف. [حدثنا ابن مجاهدٍ قال][١]: حدثني محمد بن الجهم عن الفرَّاءِ قال: قرأ عاصمٌ: (الٓمْ) جزمٌ [و][٢] (أللَّهُ) مقطوعٌ. والمعروف عن عاصم (الٓمَ اللَّهُ) موصولةً. و[٣] حفصٌ عن عاصمٍ (الٓمَ اللَّهُ) مفتوحةُ الميم غير مهموزة الألفِ[٤].

قال أبو علي: اتفاق الجميع على إسقاطِ الألف الموصولةِ في اسمِ اللَّه وَذَاكَ[٥] أن الميم ساكنةٌ كما أن سائر حروف التهجي مبنيةٌ على الوقفِ فلمَّا التقتِ الميمُ الساكنةُ، ولام التعريف حُرِّكتِ الميم بالفتحِ للساكن الثالثِ الذي هو لام المعرفة[٦]. والدَّليل على أنَّ التحريكَ للساكن الثالث ـ وهو مذهب سيبويه ـ أن حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان[٧] نحوَ (كٓهيعٓصٓ)[٨] [مريم/١] و(حمٓ عٓسٓقٓ)[٩] وذلك أنَّها مبنيَّةٌ على الوقف، كما أنَّ أسماءَ العَدِ كذلك فَحُرِّكَتِ الميمُ للساكن

= وأبو الأسباط المعلم، وعلي بن حمزة الكسائي انظر طبقات القراء ١/ ٣٦٩ - ٣٧٠.

(١) سقط ما بين المعقوفتين من (ط).

(٢) زيادة من السبعة.

(٣) في (م): حفص؛ بإسقاط الواو.

(٤) السبعة ص ٢٠٠.

(٥) في (ط): ذاك على.

(٦) في (ط): التعريف.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٨) كذا في (ط) وفي (م): «كهيعين صاد» وما أثبتناه من (ط) ينسجم مع رسم المصحف.

(٩) كذا في ط وفي (م) «حميم..».

الثالثِ بالفتحِ كما حُرِّكَتِ النون في قوله: (مِنَ اللَّهِ) [آل عمران/١٥] و (مِنَ المسلمينَ) [يونس/٧٢] و (مِنَ البقرِ اثنينِ) [الأنعام/١٤٤] بالفتح لالتقاء الساكنين.

فأمَّا ما روي عن عاصمٍ من قطعِهِ الألفَ، فكأنَّه قدَّر الوقوف على الميم، واستأنف (أللَّهُ)، فقطعَ الهمزةَ للابتداءِ بها. والوجهُ ما عليه الجماعةُ، وما وافقهم هو أيضاً عليه، من أنَّ الهمزةَ تسقطُ في الوصلِ، فإذا سقطتْ لم يَجُزْ أنْ تُلْقَى لها حركةٌ على ما قبلها.

والَّذي حكاه سيبويه من قولهم: ثلاثهْ ارْبَعَهْ[1]، لم تُحْمَلْ عليه هذه الآية، ألا ترى أنَّه ذهب إلى أنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين، وأنَّه في الفتح لالتقاء الساكنين بمنزلة قوله: (مِنَ اللَّهِ).

وأمَّا ما حكاهُ بعضُ البغداديين من قوله: (مُرِيْبِنَ الَّذي جَعَلَ) [ق/٢٥/٢٦]. فإنَّه حَرَّكَ النُّون بالفتح كما حَرَّك في قولهم: (مِنَ اللَّه) به.

ولا يجوز أن تكون الفتحة لهمزةِ الوصل أُلْقِيَتْ عَلى النون، لأنَّ الهمزة إذا أَوْجَبَ الإدراجُ إسقاطها[2] لم تَبْقَ لها حركةٌ تُلْقَى على شيءٍ، ولم يأتِ في نحو هذا عنهُمْ شيءُ فيما علمناه، كما جاء (ثلاثه ارْبَعَهْ).

---

(١) ضبطها في (م) بالسكون وفوقها فتحة كما أثبتناه ثم كتب فوق الكلمة «صل» ولم يشر في (ط) إلى شيء من ذلك بل اكتفى بتحريك الهاء بالفتح، وضبط كلمة «ارْبَعَهْ» بسكون الباء.

(٢) في (ط): بإسقاطها.

اختلفوا في إمالة الرَّاءِ وفتحها من (التَّوْرَاةِ)[١] [آل عمران/ ٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (التوراةَ) مفخَّماً[٢]. وكان نافعُ وحمزةُ يلفظان: بالراء بين الفتح والكسر، وكذلك كانا يفعلان بقوله تعالىٰ[٣]: (مَعَ الابْرَارِ)[٤] [آل عمران/ ١٩٣] و (من الأشـرار) [ص/ ٦٢] و (من قـرار) [إبـراهيم/ ٢٦] و (ذات قرار) [المؤمنون/ ٥٠] إذا كان الحرفُ مخفوضاً.

وقال ابن سعدانَ عن المسيَّبي عن نافعٍ: الراءُ مفتوحةٌ، وكذلك قال ابن المسيبي عن نافع. وقال ورش عن نافعٍ: (التَّوْرِية)، بكسر الـراء وكان أبـو عمروٍ والكسـائي يقرآن: (التورِية) مكسورة الراء ويميلان هذه الحروف أشد من إمالةِ حمزة ونافعٍ أعني: (الأبرارَ) و (من قرارٍ) وما أشبه ذلك. ابن عامر يشم الراءَ الأولى من (الأبرارِ) الكَسْرَ[٥].

قال أبو علي: قالوا وَرى الزَنْدُ، يَـرِي، إذا قدحَ ولم يَكْبُ[٦]، وقالوا وَرَى وأوْرَيْتُه، وفي التنزيل: (فالمُورِيَاتِ قَدْحَاً) [العاديات/ ٢] وفيه: (أفرأيْتُمُ النَّارَ التي تُورُونَ) [الـواقعة/ ٧١]. فأمَّا قولهم: وريت بكَ زنادي على مثالِ شَرِيَتْ، فزعم

(١) رسمها في (ط): «التورية».

(٢) في (م): «مُفَخَّم» وما أثبتناه من (ط) ومن السبعة.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) هذه الآية الكريمة وردت في (م) و (ط) سهواً: «من الأبرار» بدل «مع الأبرار» وقد أثبتنا نص الآية الكريمة كما هي في سورة آل عمران (وتوفنا مع الأبرار).

(٥) السبعة ص ٢٠١.

(٦) في (م): ينب. وفي اللسان: كبا الزَّنْدُ: لم يور. ولم يورد (اللسان) هذا المعنى في (نبا) وفيه: نبا السيف: كلّ.

أبو عثمان: أنَّه اسْتُعْمِلَ في هذا الكلام فقط لم يُجَاوَزْ به غيرُهُ. وقال أبو زيد: وَرَى النِّقْيُ، يري، وَرْياً: إذا كثر وَدَكُهُ، قال: والواري: الكثير الوَدَكِ. والوراءُ في اسم الجهةِ التي هي خلافُ الأمام ليس من هذا، لأنَّ تحقيرهُ: وُرَيْئَةٌ، مثل وُرَيْعَةٍ. وألحقتِ الهاءُ في تحقيرها، وإنْ كانت على أربعة أحرفٍ كما أُلْحِقَتْ في قُدَيْدِيمةٍ.

فأمَّا الوراءُ: لولدِ الولدِ فيمكن أن يكون من هذا وقيل له: وراءُ، كما قيل له: نَجْلٌ.

وأنشد أبو زيد(١):

يَا قَاتَلَ اللَّهُ صِبْيَاناً تَجِيءُ بِهِمْ(٢)
أُمُّ الهُنَيْبِرِ من زَنْدٍ لَهَا وَارِي

(١) في النوادر، وقبله آخر للقتال الكلابي، وهو ملفق من بيتين انظرهما عند العسكري ـ قال:

أمَّا الإماء فلا يدْعونَني وَلَداً ... إذَا تَرَامَى بنو الإمْوَان بالعَارِ

والبيت من قصيدة في النوادر ص ١٩٠ (طبعة الفاتح)، والتصحيف للعسكري ص ١٢٩ ـ ١٣٠ والتنبيه على حدوث التصحيف ص ٨٧، وروي البيت عن الفراء: «أم الهُنَيْبِن» مكان «أم الهنيبر» قال في التنبيه: فقال [التَّوزيُّ] له: إنَّما ينشد أصحابنا «أم الهنيبر» وهي الضبع فقال: هكذا أنشدنيه الكسائي، فأحال تصحيفه على الكسائي، وعند العسكري جاء خبر التصحيف هذا عن التوزي، أيضاً وعن محمد بن يحيى ولكنه أشرح وأكثر فائدة والبيت في الأغاني ٢٣ / ٣٣٢ مطلع قصيدة طويلة وذكره المرصفي في رغبة الآمل ١/١٨٣ ضمن القصيدة. واللسان (هنبر) والإنصاف ١/١١٩.

والبيت الشاهد يروى: يا قاتل الله. . ، ويا قبَّحَ الله. .

والقتال الكلابي اسمه عبيد بن المُضَرَّجِيّ

(٢) في (ط): «بها».

قال السكري: ضربَ الزَّنْدَ مثلاً للرحم، والزَّنْدُ: تستخرج به النارُ[١]، وقال أميةُ:

الحـامـلُ النـارَ في الـرَّطْبَيْنِ يَحْمِلُهَـا
حتَّى تَجيءَ مـن اليَبْسَيْـنِ تَـضْـطَرِمُ
يـأتي بِهَـا حَيَّـةً تَهْـدِيْـكَ رؤيَـتُهَـا
مِن صُلْب أعمَى أصمِّ الصلب مُنْقَصِم[٢]

روى محمد بن السري أن[٣] الرَّطْبَيْنِ: هما العودان الرطبانِ، يعني: الشجرَ الذي فيه النارُ، واليَبْسَين: هما العودان اليابسان، يعني: الزندين، يقولُ: تكونُ النارُ في عودين رطبين، فإذا جفا قَدَحا، فجاءت النارُ منهما، والأعمى الأصمُّ: يعني الزَّنْدُ، والزَّنْدُ: الأعلى، والزَّنْدَةُ: السفلى، وأصمُّ الصُّلْب يعني: العودَ، وأعمى: لا جوفَ له، يريد: يأتي بها حيةً للناس أي: حياةً لهم. فأمَّا قولهم[٤]: التَّرِيَّةُ: لما تراهُ المرأةُ من الطهر [بعد الحيض][٥] فيجوز أن تكون فعيلةً من الوراء، لأنَّها تُرى بعدَ الصفرةِ والكدرةِ اللتينِ تُرَيانِ في الحيض، وتكون فعيلةً من: ورى الزندُ، يَري، كأنَّها من خروجها من الطهر بعد الحيض، فكأنَّ الطهرَ أخرجه، والتاءُ في الوجهين بدلٌ من الواو التي هي فاءٌ، كما أنَّها في «تيقورٍ»، و«تَوْلَجٍ» كذلك[٦].

---

(١) في النوادر نقل هذا التفسير عن أبي حاتم وليس عن السكري.
(٢) البيتان لم نعثر عليهما في ديوانه.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (ط): قوله.
(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٦) إشارة إلى ما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢/٣٥٦: من أن «تيقور» من الوقار و«تولج» على وزن فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو.

فأمَّا القول في التوراة، فلا تخلو من أن تكون فَوْعَلَةً، على قول[١] الخليل: في تَوْلَجٍ[٢]، أو تَفْعَلَةً مثلَ تَتْفَلَةٍ، أو تَفْعِلَةً بالكسر وفُتِحَ العينُ كما فُتِحَ في: ناصَاةٍ[٣]، فممَّا يدلُّ على أنَّها فَوْعَلَةٌ، ليست تَفْعَلَةً، مثلَ تَتْفَلَةٍ، وَتَأْلبٍ، أنّ هذا البناءَ يَقِلُّ، وأنَّ فوعلةً في الكثرة بحيث لا يتناسبان، ولا إشكال في أن الحمل على الأكثر الأشيع أولى من الحمل على خلافه. ويدلُّك على ذلك أن التاء لم تَكثر زائدةً أَوَّلًا كما لم تكثر النونُ أَوَّلًا، فكما أنَّ النون إذا جاءت أولًا في نحو نَهْشَلٍ ونعثَلٍ[٤]، لا يحكم بزيادتها، لقلتها زائدةً. أَوَّلًا، كذلك لا يحكم بزيادة التاء.

فإن قلت: إنك إذا جعلته فَوْعَلَةً، حكمتَ بإبدال الفاء التي هي واوٌ: تاءً، وإذا حكمت بزيادة التاءِ لم تجعلها[٥] بدلًا، ولكنك جعلتها التاءَ التي زيدت في الكلمة[٦]، قيل: ليس هذا باعتراضٍ لأنَّ الواوَ إذا كانت أَوَّلًا فقد استمرَّ البدلُ[٧]

---

(١) في (ط): على قياس قول.

(٢) انظر التعليق رقم (٦) في الصفحة السابقة وسيبويه ٢/٣٥٦.

(٣) الناصاة والناصية بمعنى وهي لغة طيئية، قصاص الشعر في مقدم الرأس. انظر اللسان / نصا /.

(٤) النهشل: المسن المضطرب من الكبر. والنعثل: ضرب من المشي وهو من التبختر. انظر اللسان نهشل / نعثل.
وفي (ط): نهصل بدل نعثل.

(٥) في (ط): لم تجعله.

(٦) في (ط): في أوَّل الكلمة.

(٧) في (ط): زيادة البدل.

فيها نحوَ وُجُوهٍ، وَأُجُوهٍ، وَوُقِّتَتْ، وأُقِّتَتْ، ووِشاحٍ، وإشاحٍ ووِفادةٍ، وإفادةٍ، وَوَجِمَ، وأجِمَ، ووناةٍ وأناةٍ، فإذا اجتمعا[١] لزم الأولَ منهما البدلُ إمَّا همزةً وإمَّا تاءً، فالهمزة نحوَ الأولى في فُعلى من الأول، وأواقٍ في جمع واقيةٍ. وقد أبدلتْ التاءُ من الواو إذا كانت مفردة أوّلاً نحوَ تَيْقُورٍ من الوقارِ، فهذا فيعولٌ، وليس بتفعولٍ كتعضوضٍ[٢]، ألا ترى كثرةَ فيعولٍ نحو سَيْهوجٍ[٣]، وسيهوبٍ[٤]، وديقوعٍ[٥]. وقد أبدلت تاءً أولى مفردةً في نحو: تُجاهٍ، وتُراثٍ، وتخمةٍ، وتُكْلانٍ[٦]، وزعمَ أبو عثمانَ أنَّ إبدال نحوِ تُخمةٍ، مضطردٌ، وقال أبو الحسن: ليس بمطرد.

فإذا كثر إبدالُ التاءِ من الواوِ أوّلاً، هذه الكثرةَ، كان حملها على هذا الكثير أولى من حملهِ[٧] على ما لم يكثر، ولم يتسع هذا الاتساع. ولا يقربُ حَمْلُها أيضاً على تَفْعِلَةٍ لأنَّه لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحوَ: تودِيةٍ، أو مصدراً نحوَ: توصيةٍ، فأمَّا بابُ تودِيةٍ فقليلٌ، كما أنَّ تَفْعَلَةٌ كذلك، وبابُ توصيةٍ فيه اتساعٌ وحملٌ على لغةٍ لم نعلمْ منها شيئاً في

---

(١) في (ط): وإذا اجتمعت.

(٢) التعضوض: تمر أسود حلو، واحدته بهاء انظر القاموس «عضضته».

(٣) في اللسان (سهج) ريح شديدة.

(٤) سيهوب: لم أجده في المعاجم التي بين يدي.

(٥) في القاموس (دقع): جوع أدقع وديقوع: شديد.

(٦) في (ط): وتُكأة.

(٧) في (ط): حمله.

التنزيل، فإذا لم يكن هذانِ الوجهان بالسهلين حملتَهُ على فَوْعلةٍ دونهما للكثرة، ألا ترى أن نحوَ صومعةٍ، وحوجلةٍ ودوسرةٍ، وعومرةٍ[١]، قد كثر؟.

ومن لم يُمِلِ التوراةَ. فلأنَّ الراء حرف يمنعُ الإمالة؛ لما فيه من التكرير، كما يمنعها[٢] المُسْتَعْلِي، فكما أنَّ الراء لو كان مكانها مستعلٍ مفتوحٌ لَمْ تَحْسُن الإمالةُ، كذلك إذا كانت الراء مفتوحةً. وأيضاً فإنَّ ما بعد الواو من توراةٍ لو كان منفصلاً لَمْ تكن فيه الإمالةُ كذلك إذا كان متصلاً.

وقولُ من أمالَ: إنَّ الألفَ لما كانت رابعةً لم تخلُ من أن تُشْبِهَ ألفَ التأنيثِ أو الألفَ المنقلبةَ عن الياء أو عن الواو. وألفُ التأنيث تُمالُ وإنْ كان قبلها مستعلٍ كقولهم: فَوْضَىٰ وَجَوْخَىٰ.

فكما أَمَالوا المستعليةَ معها كذلكَ يميلون الراء، وإذا أمالوا نحوَ صَغَا[٣]، وضَغَا[٤]، وشَقا[٥] مع أنَّ الواو تصِحُّ في هذا البناءِ الذي على ثلاثة أحرفٍ فأَن يُميلوا فيما لا تصحُّ الواوُ معه أجدر.

---

(١) في (ط) وعومرة وجوهرة.

(٢) في (ط): يمنعه.

(٣) في القاموس (صغا) يصغو ويصغى صغواً، وصَغِيَ يصغى صغاً وصَغيّاً: مالَ. وَصَغْوُهُ وصِغْوُهُ معك: أي: ميله.

(٤) في القاموس (ضغا) استخذى، ضغواً وضغاء.

(٥) في (م): سقا.

وممَّا يقوِّي ذلك أنَّهم قد أمالوا اسمَ المفعول [١] إذا كان فيه مسْتَعْلٍ، نحو مُعْطَا، وإذا أمالوا مع المستعلي كانت الإمالةُ مع الراء أجوَدَ، لأنَّ الإمالةَ على الراءِ أغلبُ منها على المستعلي، ألا ترى أنَّه قد حكى [٢] الإمالةَ في نحو عِمْرَانَ ونحوِ فِرَاشٍ، وجِرَابٍ، ولو كان مكان الراء المستعلي لم تكنْ فيها [٣] إمالةٌ؟. وممَّا يقوِّي الإمالةَ في الراء من توراةٍ أنَّهم قد قالوا: رأيتُ عِلْقَا، وعرقَا، وضيقَا، فأمالوه للتشبيهِ بألف حُبْلى إلَّا أنَّ الأولَ من هذه الحروفِ مكسورٌ وليسَ من التوراةِ كذلك والإمالةُ في فتحةِ الراءِ نحوَ الكسرةِ في نحوِ: (مع الأبرارِ) [٤] [آل عمران/١٩٣] و (من قرار) [٥] [إبراهيم/٢٦] أقوى منها في التوراةِ، وذلك أنَّ الراء المكسورة قد غلبت المستعلي في نحو قاربٍ وغارمٍ وطاردٍ، فلما غلبت المستعلي مع قوته على الإمالةِ كان أن تَغْلِبَ الراءَ المفتوحةَ فتميل فتحها [٦] إلى الكسرة

---

(١) في الأصل:(م)و(ط)«اسم فاعل» وجاء في (م) على الهامش «اسم مفعول» وكأنَّه تصويب للفظ. وهو الصواب الذي يتفق مع ضبط الكلمة في الأصل: «مُعْطَا».

(٢) حكاه سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٧٠.

(٣) في (ط) فيه.

(٤) من آية كريمة في سورة آل عمران وردت في النص سهواً بلفظ (من الأبرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي (وتوفنا مع الأبرار). وفي (ط): من الأشرار بدل مع الأبرار.

(٥) هذه الآية من سورة إبراهيم وردت في (ط) و (م) سهواً بلفظ (بالقرار) وقد أثبتنا نص الآية كما هي في السورة الكريمة (ما لها من قرار).

(٦) في (ط): فتحتها.

أولى، لأنَّ الراء، وإن كان فيها[1] تكرير، صارت به كأنَّها حرفان مفتوحان؛ فهي[2] بزنة حرف واحد، فلمَّا قويت على المستعلِي[3] كانت على الراء المفتوحة أقوىٰ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله عزَّ وجلَّ[4]: (سَيُغْلَبُونَ)، و (يُحْشَرُونَ) [آل عمران/ ١٢] وَ (يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ) [آل عمران/ ١٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (ستغلبونَ وتُحْشَرُونَ) بالتاء، و (يَرَوْنَهُمْ) بالياء.

وحكى أبان عن عاصم: تَرونهم بالتاء، وفي رواية أبي بكر بالياء.

وقرأ نافعٌ: (ستغلبون، وتحشرون)، (وترونهم) بالتاء ثلاثتهن.

وقرأ حمزة والكسائيّ بالياء ثلاثتهن[5].

قال أبو علي: قوله: (قُلْ لِلَّذِيْن كَفَرُوا...) [آل عمران/ ١٢] يجوز أن يُعْنَى به اليهود والمشركونَ جميعاً، يدلُّ على ذلك قولُه تعالى[6]: (مَا يَوَدُّ الذينَ كَفَرُوا من أهلِ الكتاب ولا المُشْرِكِينَ) [البقرة/١٠٥] ففسر الذين كفروا

(١) في (ط): وإن كانت فيه.
(٢) في (ط): فهو.
(٣) في (ط): الحرف المستعلي.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) انظر السبعة ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.
(٦) سقطت من (ط).

بالقبيلَين، وكذلك قوله جلَّ وعزَّ[١]: (لم يكنِ الذينَ كَفَروا من أهلِ الكتابِ والمشركينَ مُنْفَكِّينَ) [البينة/١] فالتقدير على هذا: قل للقَبيلين: ستغلبون.

ويدلُّ على حسن التاء هنا والمخاطبةِ قوله تعالىٰ[٢]: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ ميثاقَ النَّبيينَ لَمَآ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران/٨١] والآية كلُّها على الخطاب. وكذلك قولُ من قرأ: (ستُغْلَبُون) بالتاء.

وللتاء على الياء مزيةٌ ما في الحسنِ، وهو أنَّه إذَا قيل: سيغلبون فقد يمكن أن يكون المغلوبون والمحشورون من غير المخاطبين، وأنَّهم قومٌ آخرون، فإذا كان بالخطاب، لم يجز أن يظنَّ هذا.

وحجة من قرأ بالياء قولُه تعالىٰ: (قُلْ للذينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) [الأنفال/٣٨] وقوله تعالىٰ[٣]: (قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ) [الجاثية/١٤] والدَّليل على حسن مَجازِهما[٤] جميعاً أنَّهم زعموا أنَّ في حرفِ عبدِ الله: (قُلْ لِّلذيْنَ كَفَرُوا إِنْ تَنْتَهُوا نَغْفِرْ لكُمْ)[٥]. فأمَّا قوله: (قُلْ للمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ) [النور/٣٠] فظاهرُهُ يقوِّي قولَ من قرأ بالياء. ألا ترى

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): حسنهما.

(٥) في (ط) يُغْفَر لهم. والصواب ما في (م). وقراءة عبدالله ذكرها في البحر ٤/٤٩٤.

أنَّه قال: (يَغُضُّوا)، ولم يقل: غضوا، فيكونَ للخطاب كقراءة من قرأ (ستغلبونَ) وكذلك: (وَقُلْ لِلمؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ من أبْصَارِهِنَّ) [النور / ٣١].

إلَّا أَنَّ من الناس من يحمل هذا [١] على إضمار لام الأمر، وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة، وقد قيل: إنَّ الذين كفروا: اليهودُ. والضمير في (سيُغلبونَ) للمشركين، فعلى هذا القول لا يكون (سيُغلبونَ) إلَّا بالياء؛ لأنَّ المشركين غَيَبٌ. والخطاب لهم، وما تقدَّم ذكره أوجهُ لما ذكرناه من جواز وقوع الذين كفروا على الفريقين، ولأنَّهما جميعاً مغلوبان، فاليهود وأهل الكتاب غلبوا بوضع الجِزَى عليهم، وحشرهم لأدائها، والمشركون غلبوا بالسيف، فالقول الأول أبين. ومن قرأ: (يرونهم) بالياء، فلأنَّ بعد الخطاب غيبةً، وهو قولهُ: (فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سبيلِ اللَّه وأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ) [آل عمران/١٣] أي: ترى الفئةُ المقاتلة في سبيل الله الفئةَ الكافرةَ مثليهم.

ومما يؤكد الياء قولُه: مثليهم، ولو كان على التاء لكان: مثليكم، وإن كان قد جاء: (وما آتيتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩] ثمَّ قال: (فَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُضْعِفُونَ) [الروم/٣٩] ورأيتُ هنا المتعديةُ إلى مفعول وَاحِدٍ يدلُّك على ذلك تقييده برأي العين، وإذا كان كذلك، كان انتصابُ (مثليهم) على الحال لا على أنَّه مفعولٌ ثانٍ.

وأمَّا مِثلٌ فقد يفردُ في موضعِ التثنية والجمعِ.

---

(١) في (ط): هذا النحو.

فَمِنْ الإِفْرَاد في التثنية قولُه:

وسـاقِـيَيْـن مـثـلِ زيـدٍ وجُـعَـلْ
سَقْبَانِ مَمْشُوقَـانِ مَكْنُوزَا العَضَـل(١)

ومن إفراده في الجمع قوله تعالى(٢): (إنَّكُمْ إذاً مِثْلُهُمْ) [النساء/١٤٠]. ومن جمعِهِ قولُه: (ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) [محمد/٣٨]. وأمَّا قولُه: (ترونَهُمْ مِثْلَيْهِمْ) [آل عمران/١٣] و(يرونهم) فمن قرأ بالتاء فللخطاب الذي قبله، وهو قوله: (قَدْ كانَ لَكُمْ آيةٌ فِي فِئتينِ... ترونهم مِثْلَيْهِمْ) فالضمير المرفوعُ في ترونهم للمسلمينَ، والضمير المنصوبُ للمشركين. المعنى: ترون ـ أيُّها المسلمونَ ـ المشركين مثلي المسلمينَ، وكان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، فرآهم المسلمون ستمائة وكسراً، وأرى الله المشركين أن المسلمين أقلَّ من ثلاثمائة، وذلك أن المسلمين قد قيل لهم(٣): (فإنْ تَكن منكُم مائة صابِرة يغلبوا مئتين) [الأنفال/٦٦] فأراهم

(١) الرجز بغير نسبة في سيبويه ٢٢٦/١ والفرق بين الحروف الخمسة ص ٣٧٠ (نشر دار المأمون للتراث). وروايته عندهما: «صقبان» بالصاد. قال ابن السيد: الصقب بالصاد: عمود في آخر البيت، وهما صقبان. ورجل صقب: ممتلىء الجسم ناعمه، قال الراجز: وساقيين.. البيت. وقد أخذ الأعلم في تفسيره للبيت بالمعنى الأول. وجاءت روايته في اللسان (سقب) و(كنز): «سقبان» بالسين كما هو عندنا. قال: والسقب الذكر من ولد الناقة بالسين لا غير، وقوله: سقبان، إنما أراد مثل سقبين في قوة الغناء. وممشوق: خفيف اللحم. وفي (م): وساقيان مثل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م و ط) سقطت الفاء من أوَّل الآية. أمَّا قراءة التاء من قوله تعالى: «فإن =

الله عددهم[١] حَسَب ما حَدَّ[٢] لهم من العدد الذي يلزمهم أن يُقْدموا عليه، ولا يحجموا عنهم.

ومثل هذا في المعنى، قولُه: (وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً، وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ) [الأنفال/٤٤] وقال قتادة: كان المشركون تسع مائة وخمسين رجلاً، وكان أصحاب رسول الله ﷺ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً.

اختلفوا في كسر الراء وضمِّها[٣] من قوله تعالى[٤]: (وَرِضْوَان) [آل عمران/ ١٥].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (وَرُضْوَان) بضم الراء في كلِّ القرآنِ إلَّا قوله[٥] في المائدة [١٦]: (من اتَّبَعَ رِضْوانَهُ) فَإنَّه كسر الراء فيه. وقال شيبان[٦] عن عاصم، وابن أبي حمَّاد[٧] عن أبي بكر عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، بضم الراء، في كل ذلك. وقال محمد بن المنذر[٨] عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم أنه ضَمَّهُ كلَّه.

= تكن...» فهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر، انظرالسبعة ص ٣٠٨. وستأتي في الأنفال آية / ٦٦.

(١) في (ط): عَدُوَّهُمْ.
(٢) في (ط): حدّد.
(٣) في (ط): «في قوله».
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (م): «في قوله» بزيادة (في) والمثبت من (ط) والسبعة.
(٦) شيبان بن عبد الرحمن أبو معاوية التميمي الكوفي روى القراءة عن عاصم، روى القراءة عنه حسين بن علي الجعفي. طبقات القراء ١/ ٣٢٩.
(٧) سبقت ترجمته في ص ٧.
(٨) محمد بن المنذر الكوفي، مقرىء معروف، روى الحروف سماعاً عن يحيى بن آدم وله عنه نسخة وعن سليم عن حمزة عن الأعمش وعن ابن أبي =

[حدثنا ابنُ مجاهد قال][(١)]: حدثني محمد بن الجهم[(٢)] عن ابن أبي أميَّة[(٣)] عن أبي بكر عن عاصم: (رُضْوانٌ) و (رُضواناً) [المائدة/ ٢] بضمِّ الراء في كلِّ القرآن، وكذلك حدَّثني ابنُ صدقَةَ عن أبي الأسباطِ عن ابن أبي حماد عن أبي بكر عن عاصم. وقال حفص عن عاصم: مكسورٌ كلُّه، وقرأ الباقون: (رِضوانٌ) كَسْراً[(٤)].

قال أبو علي: رضوانٌ مصدرٌ، فمن كسر[(٥)] جعله كالرِّئمان والحِرْمانِ، ومن ضمَّ فقد قال سيبويه: رَجَحَ رُجْحاناً، كما قالوا: الشكرانُ والرُّضوان[(٦)].

قال أحمد: كُلُّهم قرأ: (إِنَّ الدينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسلامُ) [آل عمران/ ١٩] بكسر الألف إلاَّ الكسائي فإنَّه فتح الألفَ مِنْ (أَنَّ الدينَ عندَ اللَّهِ الإِسلامُ)[(٧)].

قال أبو علي: الوجهُ: الكسرُ في (إنَّ)، لأنَّ الكلامَ الذي قبله قد تمَّ، وهذا النحوُ من الكلام الذي يراد به التنزيه، والتقربُ؛ أن يكون بجملٍ متباينةٍ أحسنُ من حيثُ كانَ أبلغَ في

= ليلى، روى عنه الحروف ابنه المنذر ومحمد بن سعدان النحوي. الطبقات ٢/٢٦٦.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٢) سبق في ص (٧) من هذا الجزء.

(٣) سبق في ص (٧) من هذا الجزء.

(٤) انظر السبعة ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٥) في (ط): كسره.

(٦) الكتاب ٢ / ٢١٧.

(٧) السبعة ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

الثنـاءِ، وأذهبَ في باب المـدحِ، ومن ثمّ جاء (والمـوفُـونَ بِعَهْـدِهِمْ إِذَا عَـاهَــدُوا والصَّـابِـرِينَ فِي البَـأْسَـاءِ والضَّـرَاءِ) [البقرة/١٧٧].

ومن فتح (أنَّ) جعله بدلاً، والبدلُ، وإن كان في تقدير جملتينِ، فإنَّ العامل لـمّا لم يظهرْ، أشبهَ الصفةَ. فإذا جعلته بدلاً جاز أن تبدلَه من شيئين: أحدهما: من قوله: (أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) [آل عمران/١٨] فكأنَّ التقدير: شهدَ اللَّهُ أنَّ الدين عنده[١] الإسلامُ، فيكونَ البدلُ من الضربِ الذي الشيء فيه هُوَ هُوَ. ألا ترى أنَّ الدّينَ الذي[٢] هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهُوَ هُـوَ في المعنى؟. وإن شئت جعلته من بَـدَلِ الاشتمالِ لأنَّ الإسلامَ يشتمل على التوحيد والعدل، وإن شئت جعلته من القسط لأنَّ الدين الذي هو الإسلام قسطٌ وعدلٌ، فيكون من البدلِ الذي الشيءُ فيه هُوَ هُوَ.

[قال][٣] أحمدُ: كلهم قرأ: (ويقتلـونَ الذينَ يـأْمُرونَ بـالقِسْطِ) [آل عمران/ ٢١] بغيـر ألفٍ إلَّا حمزة فـإنَّـه قـرأ (ويقاتلون) بألف[٤].

قال أبو علي: حجة من قرأ: (وَيَقْتُلُونَ الَّذِيْنَ يَأْمُرُونَ) أنه معطوف على قوله، (وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّيْنَ) [آل عمران/٢١] وقد

---

(١) في (ط): عند الله.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) زيادة من (ط).
(٤) السبعة ص ٢٠٣.

جاء في أخرى[١] ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة/٩١] فجاء الفعل على يَفْعَلُ دون يفاعلُ، فكذلك: ﴿وَيَقْتُلُونَ الذينَ يأمرونَ بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران/٢١] لأنَّ الآمرين بالقسطِ من الناس قد وافقوا الأنبياء في الأمر بالقسط، وكبر عليهم مَقَامُهُم وموضعهم فقتلوهم، كما قتلوا الأنبياء.

وحجة من قرأ: ﴿وَيُقَاتِلُونَ الذينَ يَأْمُرُونَ﴾ أنَّ في حرف عبد الله فيما زعموا: ﴿وقاتَلُوا الذينَ يأْمُرُونُ بالقِسْطِ﴾ فاعتبرها، وكأن معنى يقاتلونهم، أنَّهم لا يوالونهم ليقلَّ[٢] نَهْيُهُمْ إياهُمْ[٣] عن العُدْوَان عليهم، فيكونُونَ مباينين لهم، مشاقِّين لهم[٤]؛ لأمرهم بالقسط، وإن لم يقتلوهم كما قتلوا الأنبياء، ولكن يقاتلونهم قتال المباين المشاقّ لهم.

فإن قال قائل: إنَّه في قراءَته ﴿وَيُقَاتِلُونَ﴾ لم يقرأ بحرف عبد الله، وتركَ قراءة الناس. قيل: ليس بتاركٍ حرفَ عبدِ اللَّهِ الذي هو ﴿قَاتَلُوا﴾ في قراءته ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ لأنَّ قوله: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ يجوز أن يُريد به ﴿قَاتَلُوا﴾، ألا ترى أنَّه قد جاء ﴿إِنَّ الذينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عن سبيلِ اللَّهِ﴾ [الحج/٢٥].

وقال في أخرى: ﴿الذينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النحل/٨٨، محمد/١] فإذا جاء المعنى لم يكن تاركاً لقراءة

(١) في (ط): الأخرى.
(٢) في (ط): لِثِقَلِ نَهْيِهِمْ.
(٣) في (ط): إيَّاه.
(٤) سقطت من (ط).

عبد الله، وذلك أنَّ قوله: (يصدّون) يجوز أن يكون في المعنى (صَدُّوا)، إلاَّ أنَّه جاءَ على لفظ المضارع حكايةً للحال، وكذلك حمزةُ في قراءته (يقاتلون) يجوز أن يكون مرادهُ به[١] (قاتلوا) إلاّ أنّه[٢] جاء على لفظ المضارع حكايةً للحال.

اختلفوا في قوله جلّ اسمه[٣]: (وَتُخْرِجُ الحيَّ مِنَ الميِّتِ وَتُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ) [آل عمران/ ٢٧]، في التَّشديد وَالتَّخفيف: فقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر، وابنُ كثير، وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: (وَتُخْرِجُ الحيّ من المَيْتِ وتُخْرِجُ المَيْتَ من الحيّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَيْتٍ) [الأعراف/ ٥٧] (أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً) [الأنعام/ ١٢٢] و (الأَرْضُ المَيْتَةُ) [يس/ ٣٣] و (إن يَكُنْ مَيْتَةً) [الأنعام / ١٣٩] كل ذلك بالتخفيف.

وروى حفصٌ عن عاصم: (مِنَ الميِّتِ) مشدَّدَة[٤] مثلَ حمزَةَ، وقرأ نافع وحمزةُ والكسائي: (الحيَّ من الميِّت والميِّتَ من الحيِّ) [آل عمران/ ٢٧] و (لِبَلَدٍ مَيِّتٍ) [الأعراف/ ٥٧] و (إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ) [فاطر/ ٩] مُشَدَّداً.

وخفف حمزة والكسائي غير هذه الحروف. وقرأ نافعٌ: (أَوَمَنْ كَانَ مَيِّتاً) [الأنعام/ ١٢٢] و(الأَرْضُ المَيِّتَةُ)

---

(١) في (ط): فيه قد.

(٢) في (ط): أنه قد.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (ط): فشدد.

[يس/ ٣٣] و (لحمَ أخيه ميِّتاً) [الحجرات/ ١٢] وخفَّف في سائر القرآن ما لم يَمُتْ[١].

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقع في المال: الـمُوْتَانُ، والـمَواتُ، والمُواتُ في قول بعض بني أسد: إذا وقـع فيه الموتُ. قال أبو علي: يقال[٢]: مات يموتُ مثلُ: قال يقول، وقالوا: مِتَّ تموتُ، وَدِمتَ تدومُ. وَمِتَّ وَدِمْتَ: شاذان. ونظيرهما من[٣] الصحيح: فَضِلَ يَفْضُل.

فأمَّا الـمَيِّتُ فهو الأصلُ، والواو التي هي عينٌ[٤] انقلبت ياءً لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيل. ومَيْتٌ محذوف منه، والمحذوفُ العينِ أُعِلَّتْ عينُـهُ بالحذفِ كما أُعِلَّتْ بالقلب، فالحذفُ حسنٌ والإتمام حسن. وما كان من هذا النحو، العينُ فيه واوٌ، فالحذفُ فيه أحسنُ؛ لاعتلالِ العينِ بالقلب، ألا ترى أنَّهم قالوا: هائرٌ[٥] وهارٌ، وسائرٌ، وسارٌ، فأعلُّوا العينَ بالحذفِ. كما أعلُّوها بالقلب؟ فكذلك نحوُ: مَيِّتٍ وَسَيِّدٍ. وما ماتَ، وما لم يَمُتْ، في هذا الباب يستويان في الاستعمال[٦]، ألا ترى أنَّه قد جاء:

وَمَنْهَـلٍ فيه الغـرابُ المَيْتُ

---

(١) السبعة في القراءات ص ٢٠٣ مع اختلاف يسير في العبارة، والمؤدى واحد.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): في.

(٤) في (ط): عينٌ فيه.

(٥) هائر: وصف من هار البناء يهور هوراً: انهدم.

(٦) يريد ما كان من فعل مات مستعملاً في الموت الحقيقي، وما كان مستعملاً في الموت المجازي، يستويان في التخفيف والتشديد.

[كَأَنَّهُ من الأجُون الزيت][1]
سَقَيْتُ مِنْهُ القَوْمَ واسْتَقَيْتُ[2]

فهذا قد مات. وقال الآخر:
ليسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بمَيْتٍ
إِنَّما الـمَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ[3]

فقد خَفَّفَ [ما مات][4] في الرَّجزِ والبَيْتِ الآخر، وقال: مَيِّتُ الأحياء فشدَّدَ، ولم يَمُتْ، وقال تعالىٰ[5]: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) [الزمر/ ٣٠].

اختلفوا في إمالة القاف من قوله جلّ وعزّ[6]: (تقـاةً) [آل عمران/ ٢٨].

فَأَمَالَ الكسائيُّ القاف في الموضعين جميعاً، وأمالَ حمزة (مِنْهُمْ تقاةً) [آل عمران/ ٢٨] إشماماً من غير مبالغةٍ، ولم يُمِلْ حمزةُ (حَقّ تُقَاتِهِ) [آل عمران/ ١٠٢] وفتح الباقونَ القافَ في الموضعين غير أن نافعاً كانت قراءته بين الفتح والكسر[7].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).
(٢) هذا رجز لأبي محمد الفقعسي. في اللسان / أجن / ورواية (م): «ميت» بدل: «الميـت».
(٣) البيت لعدي بن الرعلاء الغساني في شرح أبيات المغني ٣/١٩٧ و٧ / ١٦ مع أبيات، وفي اللسان (موت) وسيأتي منسوباً في الأنعام/٢٢.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).
(٥) في (ط): عز وجل.
(٦) في (ط): عزَّ وجل.
(٧) السبعة ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

قال أبو علي: قال أبو زيد: وقيتُ الرجلَ أقيهِ وِقـاءً و[١] وِقايةً، وأنشدَ[٢]:

لولا الذي أوليتَ كُنْتَ وِقايةً
لأحمرَ لم تقبل عميراً قَوَابِلُه

وأنشد أبو زيد:

زِيَادَتَنا نُعمانُ لا تحرِمَنَّنا
تقِ اللَّهِ فينا والكتابَ الذي تتلو[٣]

وأنشد أيضاً:

تَقُوهُ أيُّها الفتيانُ إني
رأيتُ اللَّهَ قد غلبَ الجدودا[٤]

وأنشد أيضاً:

تَقَاكَ بكعبٍ واحدٍ وَتَلذُّهُ
يَدَاكَ إذَا مَا هُزَّ بالكفِّ يَعْسِلُ[٥]

---

(١) سقطت الواو من (م).
(٢) لم نعثر على قائله.
(٣) البيت في النوادر ص ١٤٦ - ٢٠٠ (ط - الفاتح) لعبدالله بن همّام السلولي، الخصائص ٢/٢٨٦ ٣/٨٩ المحتسب ٢/٣٧٢ ابن الشجري ١/٢٠٥، شرح شواهد الشافية ٤/٤٩٦ واللسان (وقي). ويروى: «لا تمحونَّها - ولا تنسينَّها» بدل «لا تحرمننا».
(٤) البيت في النوادر ١٤٦ - ٢٠٠ مع بيتين آخرين قبله لخداش بن زهير. وعنه في المنصف ١/٢٩٠. وفي العيني ٢/٣٧١ ضمن قصيدة.
(٥) البيت لأوس بن حجر انظر ديوانه/٩٦ والنوادر/٢٠٠ والخصائص ٢/٢٨٦ واللسان (وقي).

قال أبو عمروٍ[١] : يصفُ رمحاً، يريد: اتقاكَ.

وقال السكريُّ: تقاكَ: وَلِيَكَ منه كعبٌ.

قال: ويقالُ: إبلُكَ اتقت كبارُها بصغارها، أي جَعَلَتِ الصغارَ ممَّا يليكَ، وكذلِكَ: اتقاني فلانٌ بحقي، أي: أعطانيه وجعله بيني وبينه.

فأمَّا قولُهم: تقاكَ، فتقديره[٢]: تَعَلَكَ، والأصلُ: اتَّقاكَ فحذفَ فاءَ الفعلِ المدغمةَ، فسقطت همزةُ الوصل المجتلبةُ لسكونها، وأعْلَلْتَهَا بالحذفِ كما أعللتها بالقلب، وليس ذلك بالمطَّرد، وقولُهم في المضارع: يتقي، تقديره: يَتَعِلُ وقال:

يَتَقِي بِهِ نَفَيَانَ كُلِّ عَشيَّةٍ[٣] . . . .

وأمَّا التَّقوى فهو فَعْلَى. من وَقَيْتُ، وَأُبْدِلَتْ من اللاَّم التي هي ياءٌ من وَقَيْتُ الواوُ، كما تُبْدَلُ في هذا النحو من الأسماء، وقد أنشد أبو زيد:

قَصَرْتُ له القبيلَةَ إذْ تَجِهْنَا
وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِراعي[٤]

فهذا فَعِلْنا من الوجه، يقالُ: تَجِهَ يَتْجَهُ تَجهاً، مثلَ: فَزِعَ يفزَعُ فَزَعاً، إذا واجهه.

---

(١) في (ط): أبو عمر الجرمي.

(٢) في (ط) فتقدير مثال الفعل: فعلك.

(٣) هذا صدر بيت لساعدة بن جؤية عجزه: فالماءُ فوق متونِهِ يَتَصَبَّبُ. انظر شرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٠٠، والنـوادر ١٤٨ وفيها: سراتِهِ بدل متونه.

(٤) البيت لمرداس بن حصين من جملة أبيات انظر النـوادر ١٥٠ والمنصف ١/ ٢٩٠ والمحتسب ١/ ٢٦٣، واللسان (وجه) قال فيه: والأصمعي يرويه: =

وأنشد الأصمعي:

تَـجَـهْنَـا[1] . . . .

فهذا ينبغي أن يحملَ على فَعَلَ، ولا تجعله مثلَ: تَقَى يَتْقِي، لقلة ذلك وشذوذِه، وتَقَيْتُه واتَّقيتُه مثلُ شويته واشتويتُهُ. وتقول في المضارع: أنت تَتَقِي وَتَتَّقِيْ. والواقيةُ يشبه أن تكونَ مصدراً كالعاقبةِ والعافيةِ، وقالوا في جمعه: أواقٍ، فأبدلوا لاجتماع الواوين قال:

. . . . يَا عدياً لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي[2]

فأمَّا من لم يمل الألف من تقاة، فحجَّته: أنَّ قاةً من تقاةٍ بمنزلةِ قادمٍ، فكما لم يُملْ هذا كذلك ينبغي أن [لا يمال قافُ تقاةٍ][3] لاستعلاء القافِ، كما لم يُمِلْ ما ذكرنا.

وحجَّة من أمالَ أنَّ سيبويه زعم: أنَّ قوماً قد أمالوا من هذا[4] مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس. قال: وهو قليل، وذلك قول بعضهم: رأيتُ عِرْقاً وَضِيقاً[5].

= تَجَهْنا ـ بفتح الجيم ـ والذي أراده: اتجهنا، فحذف ألف الوصل وإحدى التاءين. وسيأتي قول الأصمعي.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) هذا عجز بيت لمُهَلْهِل، وصدره:

ضربت صدرها إلي وقالت

انظر اللسان (وقي)، والمقتضب ٤/٢١٤ وفيه: رفعت رأسها، بدل ضربت صدرها، المنصف ١/٢١٨، وابن الشجري ٢/٩، وابن يعيش ١٠/١٠، والخزانة ٤/٢١١، وشرح أبيات المغني ٥/٧٥.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ط): لا يمال فتحة قافِ تقا.

(٤) في (ط) هذا يعني.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٧.

قال أبو علي: ولو قلتَ إنَّ الإمالة فيما ذكره أمثلُ منها في (تقاةٍ) لأنَّ قبلَها كسرةً، والكسرةُ تجلبُها، والإمالة في (حقَّ تقاتِهِ) [آل عمران/١٠٢] تحسُن[١] لمكان الكسرة وهو في الأولى نحوَ: عرقاً؛ للزوم الكسرةِ أقوى، وكسرةُ التاء في تقاته كسرةُ إعرابٍ لا تلزم، على أن الأحسنَ الأكثرَ أن لا تُميلَ لأنّ: قاتِهِ من تقاتِهِ بمنزلة قادمٍ وقافلٍ، فكما لا يُمال هذا كذلك ينبغي أن لا تميل الألف من تقاتِه.

ومن وجه إمالة القاف في (تقاتِهِ، وتقاةٍ) أنَّهم قد أمالوا سقَى، وصَغَا وضَغَا، ومُعطَى[٢]، طلباً للياء التي الألفُ في موضعها، فكما[٣] أميلت هذه الألفُ مع المستعلي كذلك أميلت التي في تقاةٍ وتقاته.

فإن قلت: إنَّ هذه الإمالة إنَّما جاءت في الفعلِ، والفعلُ أكثر احتمالاً للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل، وليس التقاةُ، بواحدةٍ[٤] منهما. قيل: يمكن أن يقال: إنَّه شُبِّهَ المصدرُ باسم الفاعل لمشابهته له في الإعمال، وقيامِهِ مقامَ الصفَةِ في عدلٍ، وزورٍ، كما شُبِّه[٥] اسم المفعول في مُعْطًى بالفعل لعملِهِ عَمَلَهُ.

واختلفوا في ضمِّ التاء وتسكين العين، وفتح العين وتسكين

---

(١) في (ط): أحسن.

(٢) سبق هذا التنظير... وهو في سيبويه ٢/٢٦٦، ٢٦٧. وقد رسمت (سقى ومعطى) في الأصلين بالألف اليابسة.

(٣) في (ط): فلما. وسقطت «هذه» من بعدها.

(٤) في (ط): التقا بواحد.

(٥) في (ط): يشبه.

التاء في قوله تعالى[١]: (بِمَا وَضَعَتْ) [آل عمران/ ٣٦].

فقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (بما وَضَعْتُ) بضم التاء وإسكان العين.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ والـمُفَضَّلُ عن عاصمٍ[٢]: (بما وَضَعتْ) بالإسكان.

وقرأ الباقون: (وَضَعَتْ) بالإسكانِ مثلَ حفصٍ[٣].

قال أبو علي: من قرأ: (واللَّهُ أعْلَمُ بما وَضَعْتُ) [آل عمران/٣٦] جعله من كلام أمِّ مريم. وإسكان التاء أجودُ في قوله: (واللَّهُ أَعْلَمُ بمَا وَضَعَتْ) لأنَّها قد قالت: (ربِّ إنِّي وَضَعْتُها أُنْثَى) [آل عمران/٣٦] فليست تحتاج بعد هذا أن تقول: (واللَّهُ أعلم بما وضعتُ).

ووجهه: أنَّه كقول القائل في الشيء: ربِّ قد كان كذا وكذا. وأنت أعلمُ، ليس يريد إعلامَ الله سبحانه ذلك، ولكنَّه كالتسبيح والخضوع والاستسلام له[٤]، وليس يريد بذلك إخباراً.

ومن قرأ: (واللَّهُ أَعْلَمُ بما وَضَعَتْ) جعل ذلك من قول الله تعالى، والمعنى: أنَّ الله ـ سبحانه ـ قد علمَ ما قالته، قالته هي أو لم تقله. وممَّا يقوِّي قولَ من أسكَنَ التاء، قولُه: (واللَّه أعلمُ بما

---

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (ط): عنه.

(٣) في السبعة ص٢٠٣، ٢٠٤ اختلاف يسير عمَّا هنا فأبو علي قدم وأخر واختصر، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).

وَضَعَتْ) ولو كان من قول ِ أمِّ مريم لكان: وأنت أعلمُ بما وَضَعْتُ؛ لأنَّها تخاطِبُ اللَّهَ سبحانه.

وقال بعضُ المتأوِّلين: كانوا لا يحررون الإناث (والله أعلمُ بما وضعتُ) على جهة النَّدم، وأنَّها فَعَلَتْ ما لا يجوز؛ فلذلك قالت[1]: (وليس الذكر كالأنثى) [آل عمران/٣٦] لأنَّ الذكرَ يتصرف في الخدمة والأنثى خلافه، وكانت الأحبارُ يكفُلُونَ المحررين، فاقترعوا على مريم بأقلامهم؛ فغلب عليها زكريا.

اختلفوا في تشديد الفاء وتخفيفها من قوله عزَّ وجلَّ[2]: (وكَفَّلَها زكريا)[3] [آل عمران/٣٧] وَمَدِّ (زكرياءَ) وَقَصْرِهِ وَرَفْعِهِ وَنَصْبِهِ.

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامر: (وَكَفَلَهَا) مفتوحة الفاء خَفيفةً، و (زكرياءُ) رفعٌ ممدودٌ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر (وكَفَّلَها) مُشَدَّدَةً[4] و (زكرياءَ) نصبٌ وكان يمدُّ (زكرياءَ) في كلِّ القرآنِ، وكذلك كلُّ من تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، هذه رواية أبي بكر.

وَرَوَى حفصٌ عن عاصم: (وَكَفَّلَهَا) مشدداً و [5] زكريَّا قصراً في كل القرآن.

---

(١) في (م): قال.

(٢) سقطت من (ط). وهي ليست في السبعة.

(٣) «زكريا» زيادة من (ط) والسبعة.

(٤) الواو زيادة من (ط) والسبعة وفي (م): «مشدّدةً» بدل «مشدَّداً».

(٥) سقطت الواو من (م).

وكان حمزةُ والكسائي يشددان (كَفَّلَها)، وَيَقْصُرانِ (زكريًّا) في كل القرآن [١].

قال أبو علي: حجةُ من خفَّف (كَفَلَها) قوله تعالى[٢]: (أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ) [آل عمران/ ٤٤] و(زكرياءُ) مرتفعٌ لأنَّ الكفالة مسندةٌ إليه، فأمَّا من قال: (وَكَفَّلَها زَكرِيَّاءَ) فَشَدَّدَ الفاءَ، فإنَّ كَفَلْتُ يتعدى إلى مفعول واحدٍ، فإذا ضاعَفْتَ العينَ تعدى إلى مفعولين نحوَ: غَرِمَ زَيْدٌ مالاً، وَغَرَّمْتُ زيداً مالاً، وفاعلُ كَفَّلَها فيمن شَدَّدَ الضميرُ العائدُ إلى ربِّها من قوله: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّها بِقَبُولٍ حَسَنٍ) [آل عمران/ ٣٧] و (زكرياءُ) الذي كان فاعلاً قبل تضعيفِ العينِ صارَ مفعولاً ثانياً بعدَ تضعيف العين.

وأمّا (زكرياءُ): فالقولُ في همزته أنَّها لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاقِ أو منقلبةً، فلا يجوز أن تكونَ للإلحاق لأنَّه ليس شيء في الأصولِ على وزنه فيكونَ هذا مُلْحَقاً به. ولا يجوز أن تكون منقلبةً لأنَّ الانقلابَ لا يخلو من أن يكون من نفس الحرف أو من حرفٍ للإلحاق، فلا يجوز أن يكون من نفس الحرفِ لأنّ الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرفٍ، ولا يجوز أن يكون منقلباً من حرفِ الإلحاقِ لأنّه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاً به! فإذا بطل هذانِ، ثبتَ أنَّه للتأنيث، وكذلك القولُ فيمن قَصَرَ. فقال: زكريا. ونظير القصر والمدِّ في هذا الاسم قولُهم: الهيجا والهيجاءُ، قال:

---

(١) انظر السبعة ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥، وفيه اختلاف يسير عمَّا هنا.

(٢) سقطت من (ط).

وَأَرْبَدُ فَارِسُ الهيجـا إذا ما
تَقَعَّرَت الـمَشَاجِرُ بالفِئـام[١]

وقــال:
إذا كانت الهيجاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا
فحَسْبُـكَ والضَّحَّاكَ عَضْبٌ مهنَّدُ[٢]

لـمَّا أعربت الكلمةُ وافقت العربية. وقد حذفوا ألِفَ التأنيث من الكلمةِ فقالوا: هو يمشي الجِيَضَّ والجِيَضَّى[٣]، فعلى هذا قالوا: زكرياءُ وَزَكَرِيٌّ، فمن قال: زَكَرِيٌّ صَرَفَ، والقول فيه أَنَّه حَذَفَ الياءين اللتين كانتا في (زكرياءَ) و(زكريا) وألحق الكلمة ياءي النسب[٤]، يدلك على ذلك صرف الاسم، ولو كانت اليَاءان في زكريٍ الياءَين اللتين كانتا في (زَكَرِيَاء) وَ(زَكَرِيَّا)، لوجب أن لا ينصرف الاسم للعجمةِ والتعريفِ كما أَنَّ إبراهيمَ وَنَحوَهُ من

---

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه/ ٢٠٠ وفيه بالخيام بدل بالفئام وأورده اللسان (هيج، / شجر) وفيه: وأرثَدَ بدل وأربدَ، وبالقيام بدل بالفئام.

(٢) البيت في ابن يعيش ٤٨/٢، ٥١ ومعاني القرآن ٤١٧/١، وهو من شواهد شرح أبيات المغني. ١٩١/٧، واللسان (عصا / هيج) ويروى: «سيف» بدل «عضب» والبيت شاهد على أنَّه روي «الضحاك» بالحركات الثلاثة. قال البغدادي: البيت قائله مجهول اهـ. ونسبه في ذيل الأمالي ص ١٤٠ إلى جرير، وليس في ديوانه. ولم يتكلَّم عليه البكري في السمط ص ٨٩٩ بشيء.

(٣) ضبطه في القاموس /جاض / بوزن زِمِكَّى وفي التكملة: بكسر الجيم وفتح الياء، ونص على ذلك بالحروف، ووافقه اللسان. والجِيَضُّ والجِيَضَّى: مِشْية فيها تبختر واختيال.

(٤) في (ط): ياءين للنسب.

الأعجمية لا ينصرفُ، فانصرافُ الاسم يدلُّ على أنَّ الياءين للنسب، فانصرف[١] الاسمُ وإن كان لَوْ لَمْ تلحقِ الياءان لم ينصرف بالعجمة[٢] والتعريفِ، يدلُّك على ذلك أنَّ ما كان على وزن مفاعِلٍ لا ينصرفُ فإذا ألحقته[٣] ياءي النسبِ انصرفَ كقولِهِ: مدائنيٌّ ومعافريٌّ.

وقد جرت تاء التأنيثِ هذا المجرى؛ فقالوا: صَياقلُ، فلم يصرفوا، وألحقوا التاءَ فقالوا: صَيَاقِلَةٌ، فاتفق تاءُ التأنيثِ، وياءُ النسبِ في هذا كما اتفقا في رُومِيٍّ، ورُومٍ، وشَعيرةٍ، وشعيرٍ، وَلَحِقَتِ الاسمَ الياءَان وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى شيءٍ كما لم يكن في كرسِيٍّ وقُمْريٍّ وثمانٍ معنى نسبٍ إلى شيء، وهذا نظيرُ لحاق تاء التأنيث ما لم يكن فيه معنى تأنيث: كغرفةٍ وظلمةٍ ونحوِ ذلك، ويدل[٤] على أنّ الياءين في زَكَرِيٍّ ليستا اللتين كانتا في (زكرياءَ) أنَّ ياءَي النسب لا تلحقان قبل ألفِ التأنيثِ وإن كانتا قد لحقتا قبل التاء من[٥] بَصْريةٍ لأنَّ التاء بمنزلة اسم مضموم إلى اسم، والألفُ ليست كذلك. ألا ترى أنَّك تكسرُ عليها الاسمَ والتاءُ ليست[٦] كذلك؟.

(١) في (ط): فانصراف.
(٢) في (ط): للعجمة.
(٣) في (ط): ألحقتها.
(٤) في (ط): ويدلك.
(٥) في (ط): في.
(٦) في (ط): ليس.

واختلفوا في الألف[1] والتاء من قوله تعالى[2]: (فنادَتْهُ الملائكةُ) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابنُ كثير ونافع وعاصمٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (فنادتْهُ) بالتاءِ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُ (فنادَاهُ) بإمالةِ الدالِ[3].

قال أبو علي: من قرأ (فنادته) بالتاء فلموضع الجماعةِ، والجماعةُ ممن يعقلُ في جمع التكسير يَجري مجرى ما لا يعقل، ألا ترى أنَّك تقول: هي الرجالُ؛ كما تقول هي الجذوعُ، وهي الجِمالُ؟ فعلى هذا أُنِّثَ كما جاء: (قالت الأعراب) [الحجرات/١٤] ومن زعم أنَّ التأنيث يكرهُ ههنا لأنَّ فيه كالتحقيق لما كانوا يدّعونه في الملائكة لم يكن هذا بحجة على من قرأ بالتاء. ألا ترى أنه قد جاء: (إذ قالت الملائكة) [آل عمران/٤٥]؟ فلو كان في تأنيث هذا حجةٌ لِمَا كانوا يدَّعونَهُ في الملائكة لكان في تذكير [نحو قوله][4] (والملائِكَةُ باسِطُو أَيْدِيهِمْ) [الأنعام/٩٣]، (والملائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ) [الرعد/٢٣] حجةٌ عليهم، ولكان في نحو قوله: (إِذْ قَالَتِ الملائكَةُ) حجةٌ لهم، فليس هذا بشيء. ومن قرأ[5]: (فنادَاه

(١) في السبعة: «الياء» بدل الألف.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ط).

(٥) في (ط): قال.

الملائكةُ)، فهو كقوله: (وقالَ نِسْوَةٌ في المدينَةِ) [يوسف/ ٣٠] وأمَّا إمالة الألف في (نادَاهُ) فحسنَةٌ لأنَّها تصير إلى الياء، من الواو كانت أو من الياء، فَتَحْسُنُ الإمالةُ للانتحاءِ نحوَ ما الألف منقلبةٌ عنه وهو الياء. وحجة التفخيم في (ناداه) أنَّه في قلبه الياءَ إلى الألف فرَّ من الياء، فإذا أمالَ بعدُ فقد قرَّبَ الحرفَ مما كان كرهه وَفَـرَّ منـه.

قال سيبويه: ولا تقولُ[١] ذلك في حبلى، لأنّه لم يفِرَّ فيها[٢] من ياء[٣]. يريدُ أنَّ ألفَ حُبْلىٰ لم تكن ياءً قلبت ألفاً، إنَّما هي في أصلها ألفٌ مزيدةٌ للتأنيث.

واختلفـو[٤] في كسر الألف في[٥] (إنَّ) وفتحها من قوله تعالى[٦]: ([في المحراب] إِنَّ اللَّه) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن عامر وحمزة: (إنَّ اللَّهَ) بالكسرِ.

وقرأ الباقون: (أَنَّ اللَّهَ) بالفتح[٧].

قال أبو علي[٨]: من فتح «أنَّ» المعنى: فنادته بأنَّ اللَّهَ، فلمَّا حذف الجارَّ منها وصل الفعلُ إليها فنصبها، فأنَّ في موضع نصبٍ،

---

(١) في سيبويه: يقول.

(٢) في (ط): منهـا.

(٣) انظر سيبويه ٢/ ٢٦٣.

(٤) سقطت الواو من (ط).

(٥) في (ط): من.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ص ٢٠٥.

(٨) في (ط): فقـول.

وعلى قياس قول الخليل في موضع جرٍّ. ومن كسر أضمر القول، كأنَّه: نادته فقالت: (إنَّ الله) فحذفَ القولَ كما حذف في قول من كسرَ، فقال: (فَدَعَا رَبَّه إنِّي مغلوبٌ) [القمر/١٠] وإضمار القولِ كثيرٌ في هذا النحو، كما قال: (والملائكةُ يدخلونَ عليهم مِنْ كُلِّ بابٍ سلامٌ عَليكم) [الرعد/٢٣] (والملائكةُ بَاسِطوا أيـديهم أخْرِجُوا) [الأنعام/٩٣]. (وأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آلَ عمران/١٠٦]. فأُضْمرَ القول في ذلك كلِّه. وزعموا أنَّ في حرف عبد الله (فَنَادَتْهُ الملائكةُ يا زكرياءُ إنَّ اللَّه) فقوله: (يا زكرياءُ) في موضع نصبٍ بوقوع النداء عليه، وكذلك إن أضمرتَ (يا زكرياءُ) ولم تذكره كان جائزاً وحُذِفَ كما حُذِفَ المفعولُ من الكلام، ولا يجوز الفتح في (إنَّ) على هذا، لأنَّ ناديتُ قد استوفى[1] مفعوليها، أحدهما: علامةُ الضميرِ، والآخر: المنادىٰ، فإن فَتَحْتَ (أنَّ) لم يكن لها شيءٌ يتعلق به.

قـال[2]: وكلهم [فتـح الـراء من: (المحـراب)][3] [آل عمران / ٣٧ و ٣٩]: إلا ابن عامر فإنه أمالها.

قال أبو علي: قد أطلق أبو بكر القول في إمالةِ ابن عامرٍ الألفَ من (محرَابٍ). ولم يخصَّ به الجرَّ من غيره. وقال غيره: إنَّما يميله في الجر. وحجة من لم يُمِلْ أنَّ «رَابَ» من (محرابٍ)

---

(١) في (ط): استوفت.

(٢) سقطت قال من (م).

(٣) ما بين معقوفين أثبتناه من السبعة بدلاً من عبارة الأصل عندنا وهي: «وكلهم قرأ (من المحراب) بفتح الراء» لموافقته لما جاء في آل عمران، وما جاء في أصلنا هو من [سورة مريم ١١].

بمنزلة راءٍ وراءةٍ[١] ونحو ذلك. فكما لا تمالُ الراء من هذا النحو كذلك ينبغي أن لا تمال من (المحراب)[٢] في الجرِّ ولا في الرفع. ألا ترى أنَّه لا تمال رادةٌ من قولهم: ريحٌ رادةٌ وراشِدٌ؟. والراء من «رابٍ» بمنزلة الراء من راشد. فإنْ قلتَ: فهلَّا جازَتْ إمالتها للكسرةِ التي في الميم كما جازت الإمالة في مِقْلَاتٍ[٣] للكسرة. قيل إنَّ من أمالَ مقلَاتاً، إنَّما أمالَه لأنَّه قَدَّرَ الكسرةَ كأنَّها على القاف، لأنَّها تليها، والقاف إذا تحركت بالكسر حسنت إمالةُ الألف بعدها. نحوَ: قِفَافٍ وغِلَابٍ. ولو قَدَّرْتَ الكسرةَ على الحاء من محرابٍ كما قدَّرتها على القاف من مقْلاتٍ لم تَحْسُن[٤] الإمالةُ، ألا ترى أنَّ «حِرابَ» بمنزلة فِراش، وفراسٍ؟.

وقد قال[٥]: إنَّهم لا يميلون فِراشاً[٦]، فكذلك المحرابُ، يريد سيبويه، بقوله: لا يميلون، لا يميله الأكثرُ. وحجة من أمال الألفَ من «محرابٍ» أنَّ سيبويه قد زعم أنَّهم قالوا: عمران، ولم يميلوا بِرْقَانٍ يعني: أنَّهم لم يجعلوا الراء كالمستعلي في منعِ الإمالةِ، فعلى هذا يجوز أن تمال الألفُ في[٧] «محراب» في

---

(١) الراءة: الرؤية. (٢) في (ط): محـراب.

(٣) قال في اللسان (قَلَتَ): أقلتت المرأة إقلاتاً، فهي مقلت ومقلاتٌ إذا لم يبق لها ولد، وقيل: هي التي تلد واحداً ثمَّ لا تلد بعد ذلك. قال كثير أو غيره:

بَغَاثُ الطَّير أكثرها فِراخاً وأمُّ الصقر مِقْلاتٌ نزورُ

ونسب البيت في (بغث) للعباس بن مرداس، وفي المخصص المجلد الثاني السفر الثامن ص ١٤٤: نسبه للنجاشي.

(٤) في (ط) لم تجز. (٥) في (ط) قد قالوا.

(٦) الكتاب ٢/٢٦٧: (هذا باب الراء).

(٧) في (ط): من.

الرفع، وزعم أيضاً أنَّهم قالوا: ذا[١] فراشٌ، هذا جرابٌ، لما كانت الكسرة أولاً والألف زائدة. قال: والنصبُ فيه كلُّه حسن[٢].

اختلفوا في ضمِّ الياء[٣] وفتحها أو فتح البَاءِ وسكونها والتثقيل[٤] من قوله جلَّ وعزَّ[٥]: (يُبَشِّرُكَ) [آل عمران/ ٣٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (يَبْشُرُك) بضم الياء وفتح الباء والتشديد في كل القرآن، إلاَّ في (عَسَقَ) فإنَّهما قرأا (ذلك الذي يَبْشُرُ الله عِبَادَهُ) [الشورى/٢٣] مفتوحَ الياء مضمومَ الشين مخففاً.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصمٌ (يُبَشِّرُكَ) مشدَّداً في كلِّ القرآن.

وقرأ حمزة (يَبْشُرُ) خفيفاً[٦]، مما لم يقع في كلِّ القرآن، إلاّ قولَه تعالىٰ[٧]: (فَبِمَ تُبَشِّرون) [الحجر / ٥٤].

وقرأ الكسائي (يَبْشُر) مخففة في خمسة مواضع: في آل عمران في قصة زكريا، وقصة مريم وفي سورة بني إسرائيل، وفي

---

(١) في (ط): هذا.

(٢) في (ط): أحسن.

(٣) كذا في (ط) وفي (م) الراء. والصواب ما أثبتناه. من (ط) والسبعة.

(٤) في السبعة: وتثقيل الشين.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في السبعة أخر قوله: خفيفاً، إلى ما بعد قوله: مما لم يقع، ويريد بقوله: مما لم يقع خفيفاً في كل القرآن، أي ما وقع مشدداً بجميع صوره واشتقاقاته في القرآن كله قرأه حمزة خفيفاً إلاّ ما استثناه من ذلك.

(٧) سقطت من (ط).

الكهف: (وَيَبْشُرُ المؤمِنِين) [الإسراء/ ٩] وفي عسق: (يَبْشُرُ الله عبادَهُ)[١] [الشورى/ ٢٣].

[قال أبو علي][٢]: قال أبو عبيدة: يُبَشِّرُكِ، وَيَبْشُرُكِ ويُبْشِرُكِ وبشرناه[٣] واحدٌ[٤].

قال أبو الحسن في يُبَشِّرُ: ثلاث لغاتٍ: بَشَّر وَبَشَرَ وأَبْشَرَ يُبْشِرُ بكسر الشين إبشَاراً، وبشَر يَبْشُرُ بَشْراً وبُشُوراً يقال: أتاك أمرٌ بَشَرْتَ به، وأبْشَرْتَ به في معنى بَشَّرْتَ به ومنْهُ (وَأَبْشِرُوا بِالجنَّةِ) [فصلت/ ٣٠]. وأنشد:

وَإِذَا رَأيتَ الباهِشِيْنَ إِلَى العُلَى
غُبْراً أَكُفُّهُمُ بقاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعنْهُمْ وابْشُرْ بِمَا بَشَرُوا به
وإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ[٥]

وقال أبو زيد: بَشَّرْتُ القوم بالخير تبشيراً، والاسم: البشرى. وأبشر[٦] بالخير إبشاراً، وبَشَّرَتِ الناقةُ باللِّقاحِ حين يعلمُ ذاك منها أول ما تَلْقَحْ.

(١) انظر السبعة ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) كذا في (ط)، وسقطت من (م).
(٤) في مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٩١: يُبَشِّرُكَ ويبشُرُكَ فقط.
(٥) البيتان آخر مفضلية برقم ١١٦ ص ٣٨٥ لعبد القيس بن خفاف البرجمي وهي الأصمعية رقم ٨٧ وأوردها البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤ وأوردهما اللسان (بشر) وعزاهما إلى عطية بن زيد أو لعبد القيس بن خفاف البُرْجُمِيّ.
(٦) في (ط): وأبشر يا فلان.

قال أبو علي: إذا كانت هذه اللغاتُ في الكلمة شائعةً فأخذُ القارىءِ بإحداها وجمعُهُ بينها مستقيم سائغ.

اختلفوا في النون والياء من قوله تعالى[1]: (وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ) [آل عمران/ ٤٨].

فقرأ نافع وعاصم: (ويُعَلِّمُهُ الكتابَ) بالياء، وقرأ الباقون: (ونُعَلِّمُهُ) بالنون[2].

فحجَّة من قرأ: (يعلمه) أنَّه عطفه على قوله: (إنَّ الله يبشركَ)، (ويعلمه) على العطف على (يبشرك). ومن قال: (نعلمه): فهو على هذا المعنى، إلّا أنَّه جعله على نحو[3] (نحن قَدَّرنا بينَكم الموتَ) [الواقعة/ ٦٠].

قال: كُلُّهم قَرَأ: (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ) [آل عمران/ ٤٩].

وقرأ نافع: (إني)[4].

قال أبو عليٍّ: قولُ من فتح (أنَّ) أنه جعلها بدلاً من (آيةٍ): كأنَّهُ قال: وجئتكم بأنِّي أخلق لكم. ومن كسر إنَّ احتمل وجهين:

أحدهما: أنَّه استأنف، وقطع الكلام مما قبله.

والآخر: أنَّه فسَّر الآية بقوله: إنِّي أخلق لكم من الطين، كما فسَّر الوعد في قوله: (وَعَدَ اللَّهُ الذينَ آمنوا) بقوله: (لهم مَغْفِرَةٌ)

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٠٦.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر السبعة ص ٢٠٦.

[المائدة/ ٩] وكما فسَّر المَثَلَ في قوله: (كَمَثِلِ آدَمَ) [آل عمران/ ٥٩] بقوله: (خلقه من تراب) [آل عمران/ ٥٩] وهذا الوجه[١] أحسنُ ليكونَ في المعنى كمن فتح وأبدل من (آيةٍ).

قال: وكلُّهم قرأ: (فيكونُ طيراً) [آل عمران/ ٤٩] بغير ألفٍ غيرَ نافعٍ فإنَّه قرأ: (طائراً) بألفٍ ههنا، وفي المائدة[٢].

قال أبو علي: حجَّةُ من قرأ: (فيكونُ طيراً) قولُه تعالىٰ[٣]: (إنِّي أخْلُقُ لكم من الطينِ كهيئةِ الطَّيرِ) [آل عمران/ ٤٩] ولم يقل كهيئة الطائر، فكذلك يَكون [كهيئة الطير][٤] وكذلك التي في المائدة، إلَّا أنَّ ههنا (فَأَنْفُخُ فيه) وَثَمَّ (فتنفخ فيها) [المائدة/ ١١٠] فيجوز أن يكون على الهيئة مرةً وعلى الطير أخرى، ويجوز أن يكون ذكَّرَ الطيرَ على معنى الجمعِ، وأنَّث على معنى الجماعة. وقالوا: طائرٌ، وأطيارٌ، فهذا يَكون كصاحب وأصحاب.

وقال أبو الحسن: وقول العرب: طيورٌ جمعوا الجمعَ، ووجه قراءة من قرأ، (فيكون طائراً) أنَّه أراد: يكون ما أنفخُ فيه، أو ما أخلقه طائراً، فأفرد لذلك، أو يكون أراد: يكون كلُّ واحد من ذلك طائراً كما قال: فاجلِدُوهُمْ ثمانين جلدة، أي أجلدوا كلَّ واحد منهم.

قال [أحمد][٥]: ولم يختلفوا في النون من قوله تعالىٰ[٦]:

---

(١) سقطت من (م).
(٢) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في ط: طيراً.
(٥) زيادة من (ط).
(٦) سقطت من (ط).

(فَنُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ) [آل عمران/ ٥٧ ، النساء/ ١٧٣] إلاَّ ما رواه حفصٌ عن عاصم فإنَّه[١] رَوَىٰ عنه بالياء[٢].

قال أبو علي[٣]: وجه من قرأ بالنون قولُه: (فأمَّا الَّذين كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُم) [آل عمران/٥٦] فقوله: (فنوفيهم) بالنون[٤] في المعنى مثلُ (فأعذِّبُهُم). ومما يُحَسِّنُ ذلك قولُه: (ذلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ) [آل عمران/٥٨]، ومن قرأ بالياء فلأنَّ ذكرَ الله ـ سبحانه ـ قد تقدَّم في قوله: (إذْ قَالَ اللَّهُ يا عيسى إنِّي مُتَوَفِّيكَ [ورافعك إليَّ][٥]) [آل عمران/٥٥] فَيُحْمَلُ على لفظ الغيبةِ لتقدُّم هذا الذكر، إذ صار في لفظ الخطاب في قوله: (فأعذِّبُهُمْ) وقولُه: (فيُوفيهم) إلى الغيبة كقوله: (فأُولَئِكَ هُمُ المُضْعِفُونَ) [الروم/٣٩] بعد قوله: (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ) [الروم/٣٩].

قال: وقرأ ابن عامرٍ وحده: (فيكونَ) [آل عمران/ ٥٩] بالنصب وهو وَهَمٌ.

وقال هشامُ بنُ عمارٍ: كان أيوبُ بنُ تميمٍ يقرأُ: (فيكونَ) نصباً ثم رجعَ فقرأ: (فيكونُ) رفعاً[٦].

[قال أبو علي][٧] قد تقدَّم ذكر ذلك في سورة البقرة[٨].

اختلفوا في المدّ في (ها أنتم) [آل عمران/ ٦٦] والهمز وتركه.

(١) في (ط): رُوِي. وفي السبعة: رواه.
(٢) السبعة ص ٢٠٦.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سقطت من (م).
(٥) زيادة من (ط).
(٦) ابن مجاهد في السبعة ص ٢٠٦، ٢٠٧.
(٧) سقطت من (ط).
(٨) انظر ٢/٢٠٣.

فقرأ ابنُ كثير: (هَأَنتم) لا يمدُّها، ويهمز (أنتم). وقرأت أنا على قُنْبُلٍ عن ابن كثير: (هَأَنْتُمْ) في وزن «هَعَنْتُمْ».

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ (هَاَنْتُم): ممدوداً استفهامٌ[1] بلا همزٍ.

وقال علي بن نصرٍ عن أبي عمروٍ أنه كان يخفف ولا يهمزُ استفهاماً بلا همزٍ.

وقال أحمد بن صالحٍ عن ورشٍ وقالونُ عن نافعٍ ممدودٌ غيرُ مهموزٍ[2].

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (ها أنتم) ممدودٌ مهموز. ولم يختلفوا في مدِّ (هؤلاء)، و (أُلآءِ)[3].

[قال أبو علي][4]: أمَّا قول ابن كثير (هَأَنتم هؤلاءِ) فوجهه: أنَّه أبدل من همزةِ الاستفهام الهاء، أراد: أأنتم فأبدل من الهمزة الهاءَ. فإن قلت: هلَّا لم يجز البدلُ من الهمزة لأنَّه[5] على حرفٍ واحد؟ وإذا كان على حرفٍ واحدٍ وأبْدَلْتَ منه لم يبق شيءٌ من الحرف يدلُّ عليه، فيكون الإبدالُ منه كالحذف له، فكما لا يجوز حذفُهُ، كذلك لا يجوز البدلُ منه. قيل: لا يَمْتَنِعُ البدلُ منه، وإن كانَ على حرفٍ، وما ذكرتَه ضربٌ من القياس الذي جاءَ

(١) في (ط): استفهاماً.

(٢) في حاشية (ط): بلغت.

(٣) السبعة ص ٢٠٧ وفيه اختلاف يسير في الألفاظ عمَّا هنا، ولكن المؤدى واحد.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): لأنَّها.

استعمالهم بخلافه. ألا ترى أنَّهم قد أبدلوا من الباء الواوَ في قولهم: واللَّهِ، وأبدلوا من الواو التاءَ في تاللَّهِ؟ فهذه حروفٌ مفردةٌ وقد وقع الإبدالُ منها كما ترى، فكذلك تكون الهاءُ بدلاً من الهمزة. فإن قلت: فهل يجوز أن تكونَ الهاءُ التي[1] في «ها» التي للتنبيه، كأنَّه أراد: ها أنتم، فحذفَ الألفَ من الحرف، كما حذفِ[2] من «ها»[3] في قولهم: هَلُمَّ؟.

قيل: لا يَسْهُل ذلك؛ لأنَّ الحروف لا يحذفُ منها، إلاَّ إذا كان فيها تضعيف، وليس ذلك في «ها» وإنَّما حذف من هَلُمَّ لأنَّ اللاَّم التي هي فاءٌ في تقدير السكون؛ لأنَّها متحركةٌ بحركةٍ منقولةٍ [إليها، والحركةُ المنقولةُ قد يكون][4] الحرف المتحرك بها في نيَّة السكون. كقولهم: اَلَحْمَرُ، فاللاَّمُ في تقدير سكونٍ بدلالة تقديرِ الهمزة التي للوصل معها، فكذلك اللاَّم في هَلُمَّ . فإذا كان في نَيَّة سكونٍ استقام حذفُ الألفِ من «ها» كما تحذف لالتقاء الساكنين، وليس ذلك في (هأنتم) فإذا كان كذلك لم يستقم الحذفُ فيه كما جاء في هَلُمَّ. ومعنى الاستفهام في أأنتم تقريرٌ.

فأمَّا قراءة نافع وأبي عمروٍ (هَآنْتُم) فتحتمل ضربين:

أحدُهُما[5]: يجوز أن تكون (ها) التي للتنبيه دخلت على أنتم

---

(١) سقطت من (م). (٢) في (ط): تحذف.

(٣) في (م) رسمها متصلة هكذا «منها».

(٤) جاءت العبارة المحصورة بين معقوفين في (م) كذا: «وفيها الحركة المنقولة بدلاً من» وما أثبتناه من (ط) أبين.

(٥) سقطت من (ط).

ويكونَ التنبيه داخلاً على الجملة كما دخل في قوله[١]: هَلُمَّ، وكما دخلت (يا) التي للتنبيه في نحو (أَلَّا يا اسجدوا) [النمل/٢٥] وكما دخلت فيما أنشده أبو زيد [من قوله][٢]:

يا قاتلَ اللَّهُ صِبْيَاناً تَجِيءُ بهمْ
أمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي[٣]

[وكما أنشد غيره:

ياما أُمَيْلَحَ غزلاناً شدَنَّ لنا][٤]

فإن شئت قلت: إنَّ «يا» دَخَلَتْ يراد بها منادى محذوفُ كقوله:

أَيَا شَاعِراً لا شَاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ[٥] . . . .

---

(١) في (ط): قولهم.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سبق في ص ١١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (م) وهذا صدر بيت عجزه:

من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٨/٧١ ذكره مع جملة أبيات انظر تخريجه هناك. والبيت مختلف في نسبته، فهو للعرجي كما نسبه العيني ولكامل الثقفي كما في الدمية ولحسين بن عبد الرحمن العريني عند الصاغاني ولعلي بن محمد العريني، وهو متأخر، عند السخاوي شارح المفصل. قاله البغدادي في شرح أبيات المغني ٨/٧٣.

(٥) هذا صدر بيت للصلتان العبدي وعجزه:

جريرٌ ولكن في كليبٍ تواضعُ.

انظر الكتاب ١/٣٢٨ والخزانة ١/٣٠٤ والمحتسب ١/٣١١ والبيت من قصيدة طويلة يحكم فيها بين جرير والفرزدق فيحكم لجرير بالشعر وللفرزدق بالمجد انظرها في الأمالي ٢/١٤١، ١٤٢.

وكقــولــه:

يا لعنَةَ اللَّهِ والأقوامِ كلِّهِمِ [١] ....

وإن شئت جعلته لاحقاً للجماعة بدلالة قولهم: هَلُم، ألا ترى أنَّه لاحِقٌ للجملة التي هي (لُمَّ) بدلالة أن الفريقين جميعاً من يُثَنِّي الفاعِلَ فيه ويجمعُ، ومن لا يفعل ذلك قد اتفقوا على فتحِ الآخر منه؟ وإنَّما فُتِحَ الآخرُ منه لبنائها مع الكلمة، ولا يجوز مع هذا البناء وكون الكلمتين بمنزلةِ شيءٍ واحد أن تقدر مُنَبِّهاً، فكما أنَّ هذا لاحقٌ للجملة كذلك يجوز في: «يا قاتَلَ اللَّهُ»[٢] وقوله: (أَلَا يا اسْجُدُوا) [النمل/٢٥] لاحقاً لها.

فأمَّا الهمزة من (أنتـم) فيجوز أن تخفَّف ولا تُحَقَّقَ لوقوعها بعد الألفِ، كما تقول في هَبَاءَةٍ: هَبَاةٌ، وفي المسائـل: المسايلُ ويجوز أن تكون الهاءُ في[٣] هَاأنتم بدلاً من همزة الاستفهام، كما كانت بدلاً منها في قول ابن كثير، وتكون الألفُ التي تدخلُ بين الهمزتين لتفصل بينهما، كما تدخلُ بين النونين لتفصلَ بينهما في اخْشَيْنَانِّ.

فإن قلت: إنَّ الألف إنَّما تَلْحَقُ لتفصل بين المثلين في:

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

والصالحين على سمعان من جار

انظر الكامل ٣/١٠١٦ الكتاب ١/٣٢٠ والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٦/١٧١، ولم ينسب لقائل.

(٢) هذا أوَّل بيت، سبق قريباً.

(٣) في (ط): من.

اخشَينانٍّ، وآأنتم، واجتماع المثلين قد زال بإبدال الهاء من الهمزة فلا يُحتَاجُ إلى الألف، وإذا لم يُحتج[١] إليها كان قوله: ها أنتم (ها) فيه للتنبيه[٢]، ولا تكون الهاء فيه بدلاً من الهمزة، ألا ترى أنَّ من قال: هَرَاقَ قال: أهَريْقُ، ولم يحذف الهاء[٣] مع الهمزة كما يحذف إذا قال: أُرِيْقُ لزوال اجتماع المثلين؟. قيل: إنَّ البَدَل قد يكون في حكم المبدل منه، ألا ترى أنَّك لو سميتَ رجلاً بهَرِقْ لقلت: هَرِيْقُ فلم تصرف كما لا تصرفُ مع الهمزةِ، وأنَّ حكمَ الهاء حكمُ الهمزة؟ وكذلك الهمزة في حمراءَ، حكمها حكم الألف التي انقلبت عنه في امتناع الصَّرف، وكذلك الهمزة في علياء، حكمها حكمُ الياء التي انقلبت عنها في مثل دِرْحَايَةٍ[٤]، وكذلك قال أبو الحسن: إنَّك لو سَمَّيْتَ بأُصيلالٍ لم تصرفه؛ فجعل[٥] اللامَ في حكمِ النونِ، وذلك لما قامت الدلالة عليه من أن النون في عَطْشَانَ لما كانت بدلاً من الهمزة في حمراءَ جرى عليها ما جرى على الهمزة، فكذلك تكون الهاء إذا كانت بدلاً من الهمزة تُجْتَلَبُ الألف معها كما كانت تُجْتَلَبُ مع الهمزة، وتخفَّف الهمزةُ من أنتم بعد الألف الفاصلةِ كما تخفَّف بعد الألف من[٦] (ها) فإنْ كان ما حكوه في الترجمة حكوه عن أبي عمروٍ، فإنَّه يدل على أنَّه كان

---

(١) في (م): فلا تحتاج. . . لم نحتج وما أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في (ط)، وفي (م): للتثنية وهو خطأ.

(٣) كذا في (ط)، وفي (م): الياء. وهو سبق قلم من الناسخ.

(٤) في القاموس (درح): رجل دِرحاية: بالكسر، قصير سمين بَطين.

(٥) في (ط): فجعلت.

(٦) في (ط): في.

يذهبُ[١] إلى أنَّه استفهام، وكذلك، ما حكي عن نافع ممدود غَيرُ مهموز. يريدُ: أنَّه ممدودٌ غيرُ مُحَقَّقِ الهمزةِ.

وأما قِراءة عاصم وابن عامرٍ وحمزة والكسائي (ها أنتم) ممدود مهموز، فإنَّ (ها) فيه تحتمل الوجهين اللذين ذكرناهما في قراءة نافعٍ وأبي عمرو إلاَّ أنَّهم حقَّقوا الهمزة التي هي بعد الألف ولم يخفِّفوها كما خفَّفها أبو عمروٍ ونافعٌ، وإن لم يروا إلحاقَ الألفِ للفصل بين الهمزتين، كما يراه أبو عمروٍ في نحو أاأنتم. فينبغي أن تكون (ها) في قولهم حرفَ التنبيه، ولا تكون الهاء[٢] بدلاً من همزةِ الاستفهام، كما يجوز أن تكون بدلاً منها على قول من أدخل الألف بين الهمزتين. قال: ولم يختلفوا في مدِّ هؤلاء، وألاء.

قال أبو علي: في هؤلاء لغتان: المدُّ والقصر كالتي في قول الأعشى[٣]:

هَاؤُلَىْ ثُمَّ هاؤُلَى[٤] كُلًّا آعْطَيْـ
ـتَ نِعـالاً مَحْـذُوَّةً بِمِثَـالِ

---

(١) في (ط): يذهب فيه.

(٢) في (م): «الياء بدل «الهاء» والصواب ما أثبتناه.

(٣) البيت في ديوانه/١١، والمقتضب ٢٧٨/٤، وفي ابن الشجري ٣٠/١ وابن يعيش ١٣٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٩٥/٢: «بنعال» بدل «بمثال» وكذلك جاء في (ط). وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود اللخمي. ويشير بذلك إلى إيقاعه ببني محارب حين أحمى لهم الأحجار، وسيّرهم عليها، فتساقط لحم أقدامهم. وحذا النعل: قطعها وقدرها على مثال (انظر حاشية الديوان).

(٤) رسمها في (ط) في الموطنين «هاؤلا» بإبقاء ألف هؤلاء على رسمها بعد قصرها بحذف الهمزة بعدها.

وكلُّهم[١] قرأ: (أن يُؤْتَى أحدٌ) غير ممدودٍ، إلّا ابنَ كثيرٍ فإنَّه قرأ: (آن يُؤْتَى أحدٌ)، ممدوداً [آل عمران/ ٧٣][٢].

قال أبو علي: فقول الباقين أن المعنى على قراءة الجماعة[٣]: لا تصدقوا إلّا لمن تبع دينكم، أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، وقولُه: (قُلْ إنَّ الهُدَى هُدىَ اللَّهِ) [آل عمران/٧٣] اعتراض بين المفعول وفعله، والتقدير: لا تصدِّقُوا أَنْ يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم إلَّا لمن تبع دينكم.

فأمَّا قوله: (أنْ يُؤْتَىٰ أَحدٌ مِثْلَ ما أُوتيتُم) [آل عمران/٧٣] فإن[٤] أول الآية: (وقالَتْ طائفةٌ مِنْ أهْلِ الكتابِ آمِنُوا بالَّذِي أُنْزِلَ عَلى الَّذينَ آمَنُوا وَجْهَ النَهارِ) [آل عمران/٧٢] فقولُه[٥]: (ولا تُؤمنوا. . . أَنْ يؤتى أحدٌ) يكون تؤمنوا فيه متعدِّياً بالجارِّ، كما كان في أول الآية متعدياً به. وإذا حَذَفْتَ[٦] الجارَّ من «أن» كان موضع «أن» على الخلاف، يكونُ[٧] في قول الخليلِ جَرًّا، وفي قول سيبويه نصباً. وأمَّا اللَّام في[٨] قوله: (ولا تؤمنوا إلَّا لِمَن تَبِعَ

(١) في (ط): كلهم.

(٢) السبعة ٢٠٧.

(٣) جاءت العبارة في (م) كما يلي. ابن كثير (آن يؤتى أحد) والباقون: [(أن يؤتى أحد)] وأثبتنا ما بين معقوفين من: (ط) لوضوحه.

(٤) في (ط): فإن في.

(٥) في (م): «وقوله».

(٦) في (ط): حذف.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): من.

دِينَكُمْ) [آل عمران/٧٣] فلا يَسْهُلُ أن يُعَلِّقَهُ بـ (تُؤْمِنُوا) وأنْتَ قد أوصلته بحرفٍ آخر جارٍّ فَتُعَلِّقَ بالفعل جارَّين، كما لا يستقيم أن تعدِّيه إلى مفعولين إذا كان يتعدى إلى مفعول واحدٍ، ألا ترى أنَّ تَعَدِّي الفعل بالجارِّ كتعديه بالهمزة، وتضعيف العين؟ فكما لا يتكرر هذان، كذلك لا يتكرر الجارُّ. فإن قلت: فقد جاء:

فَلأَبْغِيَنَّكُـمُ قَنـاً وعُـوارِضـاً
وَلأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

والتقدير: لأُقْبِلَنَّ بالخيل[2] إلى هذا الموضع. فإنَّ هذا إنَّما جاز لأنَّ الثاني من المفعولين مكانٌ، فيجوز أن يكون شبه المختص بالمبهم كقولهم: ذَهَبْتُ الشـآم، فيمن لم يجعل الشآم اسم الجهة. فإذا لم يَسْهُل تعليقُ المفعولَيْن به حَمَلْتَهُ على المعنى، والمعنى: لا تُقِرُّوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلّا لَمن تبع دينكم، كما تقولُ: أقررتُ لزيدٍ بألفٍ، فيكون اللامُ متعلقاً بالمعنى، ولا تكون زائدةً على حدِّ (إنْ كُنْتُمْ للرُّؤْيا تَعْبُرُونَ) [يوسف/٤٣] ولكن متعلق بالإقرار.

فإن قلت: فهذا فعلٌ قد تعلَّق بجارَّين. فإن الجارَّين [لم

(١) البيت لعامر بن الطفيل من أصمعية برقم ٧٨ ص ٢١٦ قالها في يوم الرقم كما في معجم البلدان ٣/٤٥٦ (ضرغد) وهي المفضلية رقم ١٠٧ ص ٣٦٣ وفي الكتاب ١/٨٢، ١٠٩، وابن الشجري ٢/٢٤٨ والخزانة ١/٤٧٠ وشرح أبيات المغني ٤/٨. قال ابن الأنباري في شرح المفضليات ص٧١٢. قال الأثرم: الملا: من أرض كلب، وعوارض: جبل في بلاد بني أسد، واللابة: الحرة. وضرغد: من أرض العالية. ولابة ضرغد: حرة لبني تميم اهـ ورواية المصنف رواية الأصمعيات ويروى البيت فلأنعيَنَّكم، بالعين المهملة قبلها نون ولأُهبطنَّ، بدل: لأقبلنَّ. كما في المفضليات.

(٢) في (م): «الخيل» بدون حرف جار، والتقدير جرى عليه.

يتعلقا به][(١)] على حدِّ أنَّه[(٢)] مفعولٌ بهما، ولكن أحدهما على غير أنَّه[(٣)] مفعول به، والمفعول به إذا تعدى الفعلُ إليه بالجارِّ أشبهَ الظرفَ؛ ولذلك جاز: «سيرَ بزيدٍ فرسخٌ» فأقمتَ الظرفَ مقام الفاعل، مع أنَّ في الكلام مفعولاً به على المعنى، لما كان المفعولُ به الذي هو الجار والمجرور يُشْبهُ الظرف، ولولا ذلك لم يَجُزْ: «سيرَ بزيد فرسخٌ». فالمعنى: لا تقرُّوا أنْ يؤتى أحدٌ إلَّا لمن تبع دينكم، فاللام غير زائدةٍ. وإن شئتَ حَمَلْتَ الكلام على معنى الجحود، لأنَّ معنى لا تؤمنوا: اجحدوا، فكأنَّه قيل: اجحدوا أن يؤتى أحدٌ، أو اجحدوا بأن يؤتى أحدٌ إلَّا من تبع دينكم، كأنه قيل: اجحدوا الناس إلّا من[(٤)] تبع دينكم، فتكونُ اللَّام على هذا زائدة.

وقد تعدى (آمَنَ) باللَّام في غير هذا، قال تعالىٰ: (فما آمَنَ لموسى إلّا ذُرِّيَّةٌ) [يونس/٨٣] وقال: (آمَنْتُمْ لَهُ قَبْـلَ أنْ آذَنَ لَكُمْ) [الشعـراء/٤٩، وطـه/٧١] و(يُؤْمِنُ بـاللَّهِ ويؤمِنُ للمؤمنين) [التوبة/٦١] فتعدى مرَّةً بالباء، ومرَّة باللَّام. فأمَّا قوله: (أَنْ يُؤْتَى أحدٌ) [فإنَّ قوله: أحدٌ][(٥)] إنَّما دخل للنفي الواقع في أوَّل الكلام، وهو قولُه: (ولا تؤمِنُوا) كما دخلَت مِن في قوله: (ما يودُّ الذينَ كَفرُوا من أهْلِ الكِتابِ ولاَ المشْركينَ أن يُنَزَّلَ عليكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِن ربكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما دَخَلَتْ مِنْ في صلة «أن ينزَّلَ» لأنَّه مفعول النفي اللّاحق لأول الكلام، كذلك دخل أحدٌ في

(١) في (ط): لم يتعلَّق بهما.

(٢) في (ط): أنهما.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): لمن.

(٥) في (م): «فإنَّ أحداً».

صلةِ «أن» من قوله: (أن يؤتـى أحدٌ) لدخول النفي في أول الكلام.

ووجه قول ابن كثير أنَّ: (أنْ) في موضع رفع بالابتداء. ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يحمل على ما قبله من الفعل لقطع الاستفهام بينهما، كما كان يحمل عليه قبلُ؟ فارتفعَ بالابتداء. وخبره: تصدِّقون به، وتعترفون[١] به، أو تذكرونه لغيركم، ونحو هذا مما دلَّ عليه قولُه: (ولا تؤمنوا إلَّا لمن تبع دينكم)، وهذا في[٢] قول من قال: أَزَيْدٌ ضربته، ومن قال: أزيداً ضربتَهُ، كان (أنْ) عنده[٣] في موضع نصبٍ، ومثلُ حذفِ خبر المبتدأ هنا، لدلالة ما قبلَ الاستفهام عليه، حذفُ الفعل في قوله [جلّ وعزّ][٤] (آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ) [يونس/٩١] التقدير: آلآن أسلمتَ حين لا ينفعك الإيمانُ، للإلجاء من أجل المعاينة إلى الإيمان، كما قال: (يَوْمَ يَأْتِي بعضُ آيات ربك لا ينفعُ نَفْساً إيمانُها لم تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) [الأنعام/١٥٨] فحذف الفعل لدلالة ما قبل الاستفهام عليه، فكذلك حُذِفَ خبرُ المبتدأ من قوله: (أن يُؤْتَى أحدٌ مِثْلَ مَا أوتيتُم) [آل عمران/٧٣] ويجوز أن يكون موضع (أن) نصباً فيكون المعنى[٥]: أَتُشِيعُونَ أن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم، أو أتذكرون أن يؤتى أحد. ويدلُّ على جواز ذلك قوله تعالى[٦]: (أَتُحَدِّثُونَهُمْ بما

(١) في (ط): أو تعترفون.
(٢) في (ط): «من».
(٣) سقطت «أن» من (م).
(٤) زيادة من (ط).
(٥) في (ط): التقدير.
(٦) سقطت من (ط).

فَتَحَ اللَّهُ عليكم) [البقرة/٧٦] فحديثهم بذلك إشاعةٌ منهم لهُ ذكر وإفشاء. ومثل هذا في المعنى في قراءة ابن كثير قولُه: (وإذا خَلَا بَعْضُهُمْ إلى بعض قَالُوا: أَتُحَدِّثُونَهُمْ بما فَتَحَ اللَّهُ عليكم لِيُحَاجُّوكُمْ به عِنْدَ رَبِّكُمْ أفَلَا تَعْقِلُونَ) [البقرة/٧٦] فوبخ بعضُهم بعضاً. بالحديثِ بما علموه من أمر النبي - ﷺ -[١] وعرفوه من وصفه[٢]، فهذه الآية في معنى قراءة ابن كثير، ولعله اعتبرها في قراءته هذه[٣]. فإن قلت: فكيف وجه دخول أحدٍ في قراءة ابن كثير، وقد انقطع من النفي بلحاقِ الاستفهام، والاستفهام ما بعده منقطعٌ مما قبله، والاستفهام على قوله تقريرٌ وتوبيخٌ كما أنه في[٤] قوله: (أَتُحَدِّثُونَهُمْ بما فَتَحَ اللَّهُ عليكُمْ) تقرير، وإذا كان تقريراً كان بمعنى الإيجاب، وإذا كان بمعنى الإيجاب، لم يجز دخول أحدٍ في الكلام كما لم يجز دخولُه في الإيجاب، ألا ترى أن التقرير لا يجابُ بالفاء كما لا يجاب الإيجابُ بها؟ وأحدٌ على قول ابن كثير أيضاً يدلُّ[٥] على الكثرةِ، كما أنَّه في قول سائرهم ممن لا يستفهم كذلك، ألا ترى أن بعده: (أَوْ يُحَاجُّوكُمْ) والضمير ضمير جماعة؟ فالقول في ذلك أنَّه يجوز أن يكون (أحدٌ) في هذا الموضع (أحداً) الذي في نحو: أحدٌ وعشرون[٦] وهذه تقع في الإيجاب، ألا ترى أنَّه بمعنى واحد؟.

---

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): صفته.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (ط): على.

(٥) في (ط): يدل أيضاً.

(٦) في (ط): أحدٍ وعشرين.

وقد قال أحمد بن يحيى: إن أحداً، ووَحَـداً، وواحداً بمعنىً، وجمعَ ضمير أحدٍ، لأنَّ المراد به الكثرةُ، فَحُمِلَ على المعنى في قوله: (أو يحاجُّوكم)، وجاز ذلك لأنَّ الأسماء المفردة قد تقع للشياع، وفي[1] المواضع التي يراد بها الكثرةُ، فهذا موضعٌ ينبغي أنَ ترجَّح له قراءةُ غير ابن كثيرٍ على قـراءته، لأنَّ الأسماء التي هي مفردةٌ تدلُّ على الكثرة ليس بالمستمر في كلِّ موضع. وفي قراءة غيره ليس يعترض هذا ويقوي قولَه: (يُخْـرِجُكُمْ طِفْـلًا) [غـافـر/٦٧] (واجْعَلْنَـا للمتقين إمَـامـاً) [الفـرقان/٧٤] فيمن جعـل الإمـام مثـل كتـابٍ ولم يجعله كصِحَافٍ[2].

اختلفـوا في ضمِّ الرَّاء وفتحها من قوله تعالىٰ[3]: (ولا يأمُرُكُم) [آل عمران/ ٨٠].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ والكسائي، (ولا يأمُرُكُمْ) رفعاً، وكان أبو عمروٍ يختلس حركة الراء تخفيفاً.

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ: (ولا يأْمُرَكُمْ) نصباً.

ولم يختلفوا في رفع الراء من قوله: (أَيَأْمُرُكُمْ بالكفر) [آل عمران/ ٨٠] إلَّا اختلاس أبي عمروٍ[4].

---

(١) في (ط): في المواضع.

(٢) في (ط): مثل صحافٍ.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٣.

قال أبو علي: قال سيبويه: قال[١] تعالىٰ: (ما كَانَ لبشَرٍ أنْ يُؤْتِيَـهُ اللَّهُ الكتـابَ والحكمَ والنبـوةَ ثـم يقـولَ لـلنـاسِ) [آل عمران/٧٩] ثم قال: (ولا يأمُرُكم) فجاءت منقطعةً من الأول؛ لأنَّه أراد: ولا يأمُرُكم اللَّهُ. قال: وقد نصبها بعضهم على قوله: (ما كان لبشر... أن يأمُرَكم أن تتخذوا)[٢].

ومما يقوي الرفعَ أنَّه في حرفِ ابن مسعودٍ زعموا: (وَلَنْ يَأمُرَكم) فهذا يدل على الانقطاع من الأول. وممَّا يقوِّي النصبَ أنَّه قد جاء في السِّيَرِ فيما ذكر عن[٣] بعض شيوخنا أنَّ اليهود قالوا: للنَّبيِّ ﷺ[٤]: أتريدُ يا محمدُ أن نتخذك رَبّاً؟ فقال الله تعالى: (ما كان لبشرٍ أنْ يُؤْتِيَهُ الله الكتابَ والحكمَ والنبوةَ ثم يقولَ للنَّاس كونوا عباداً لي من دونِ اللَّهِ... ولا يأمُرَكم)[٥].

اختلفـوا في فتح التاء واللام والتخفيف وضمّها والتشديد في[٦] قـولـه [جـلّ وعـزّ][٧]: (تُعَـلِّمُـون الـكتـابَ) [آل عمران/ ٧٩].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ: (تَعْلَمُونَ) بإسكان العين ونصب اللام.

---

(١) في (ط): قوله.
(٢) انظر الكتاب ١/٤٣٠.
(٣) «عن» زيادة من (ط).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) روى هذا الخبر الطبري في تفسيره ٣/٣٢٥ وابن كثير ١/٣٧٧ كلاهما من حديث أبي رافع القرظي. وانظر القرطبي ٤/١٢٣.
(٦) في (م): (من) والمثبت من (ط) والسبعة.
(٧) سقطت من (ط).

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ وحمزة والكسائيُ: (تُعَلِّمُونَ) مُثَقَّلاً.

قال أبو علي: قال سيبويه: عَلَّمْتُ: أَدَّبْتُ، وَأَعْلَمْتُ: آذَنْتُ[١]، والبَاء في قوله: (بما كنتم). متعلقة بقوله: (كونوا) من قوله: (وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بما كُنْتُمْ) [آل عمران/٧٩] ومثل ذلك قول طفيل[٢]:

نَزَائِعَ مقذوفاً على سَـرَواتِهَا
بِمَا لَمْ تُخَالِسْها الغزاةُ وتُرْكَبِ

وقول الأعشى:

.... قالت بِما قَـدْ أَرَاهُ بصيرا[٣]

فأمَّا (ما) في كلتا[٤] القراءتين فهي التي مع الفعل بتأويل المصدرِ مثلُ أن الناصبةِ للفعل في أنَّها مع الفعل كذلك، والتقدير: بكونكم تعلمون، ولا عائد من الصلة إلى الموصول، يـدلك على ذلك[٥] أنـه لا يخلو الذكرُ إن عاد من أن يكون من[٦] قوله:

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٦.

(٢) في (م) «الشاعر» بدل «طفيل» والبيت سبق في ٣٠٢/١ وفي المعاني الكبير ٩٩/١، وفي ديوانه ص/٢٣ برواية يُسهب، قال ابن قتيبة: المسهب: المهمل المتروك، ويقال: مقذوفاً على سرواتها الشحم، بما لم تخالسها الغزاة. أي: حين ترك ركوبها والمخالسة لها سمنت، ولو كان يفعل ذلك بها لضمرت ومن ذهب إلى هذا رواه: «يخالسها الغزاة ويركب».

(٣) جزء من بيت للأعشى وتمامه: على أنَّها إذ رأتني أقا...د قالت... انظر ديوانه /٩٥.

(٤) جاء رسمها في الأصل «كلتى» بالألف المقصورة.

(٥) في (م) «يدل على أنه».

(٦) في (م): (في).

(كنتم) أو من (تُعَلِّمُونَ) فلا يجوز أن يعود من قوله: كنتم؛ لأنَّ قولَه تَعْلَمُونَ في موضع نصبٍ.

ألا ترى أنَّ التقدير: بكونكم عالمين للكتاب؟ وإذا كان في موضع نصبٍ لم يجز أن يقدر في الكلام راجعٌ إلى الموصولِ لاستيفائِه المفعولَ الذي يقتضيه ظاهراً، ولا يجوز أن يعود من تَعْلَمونَ؛ لأنَّ قوله تعلمونَ قد استوفى أيضاً المفعول الذي يقتضيه وهو قوله: الكتابَ فإذا كان كذلك علمت أنَّه لا راجعَ في الصلةِ إلى الموصولِ، ومثلُ ذلك قولُه: (ولهم عذابٌ أليم بما كانوا يكذبون) [البقرة/ ١٠] ومثله قولُه: (فاليومَ نَنْسَاهُمْ كما نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هذا وما كانوا بآياتنا يَجْحَدُونَ) [الآعراف/ ٥١] التقدير: كنسيـانهم[١] لقاء يومهم هذا، وككونهم[١] بآياتنا جاحدين.

فأمَّا قوله: (تَعْلَمُونَ): فهو من العلم الذي يرادُ به المعرفةُ فيتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، كقوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الذينَ اعتَدَوْا مِنْكُمْ في السَّبْتِ) [البقرة/٦٥] (واللَّهُ يَعْلَمُ الـمُفْسِدَ مِن الـمُصْلِحِ) [البقـرة/ ٢٢٠]. فـإذا ضَعَّفت العين تعـدى إلى مفعولين؛ كما أنَّك لو نقلت بالهمزة كان كذلك، فالمفعول الثاني من قوله: في قراءة من قرأ: (تُعلِّمُون الكتابَ) محذوفٌ. التقدير: بما كنتم تُعَلِّمونَ الناسَ الكتابَ، أو: غَيْرَكُمْ الكتابَ، ونحوُ هذا، وحُذِفَ [هنا][٢] لأنَّ المفعولَ به قد يحذفُ من الكلام كثيراً،

---

(١) في (م): «بنسيانهم.. وبكونهم» وما أثبتناه من (ط) جارٍ مع قوله تعالى: كما نسوا... وما كانوا...» أي: وكما كانوا...

(٢) زيادة من (ط).

ومثلُ ذلك قولُه تعالى[1]: ﴿ وعلَّمَ آدمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة/٣١] فهذا منقولٌ من: عَلِمَ آدمُ الأسماءَ، وعلَّمَهُ اللَّهُ الأسماء. وحجَّة من قال: (بما كنتم تَعْلَمون)، أنَّ أبا عمروٍ قال فيما زعموا: يصدِّقها[2]: (تَدْرُسُونَ)[3]، ولم يقلْ: تُدَرِّسُونَ، ومن حجَّتها أنَّ العالِم الدارس قد يدرك بعلمه ودرسه مما[4] يكون داعياً إلى التمسك بعلمه، والعمل به ما يدركه العالمُ المعلِّم في تعليمه، ألا ترى أنَّه يتكرر عليه في درسه ما يتكرر في تعليمه مما يُنَبِّهُ ويُبَصِّرُ من اللطائف التي يثيرها النظرُ في حال الدرس؟. [قال أبو زيد كلاماً معناه: لا يكون الدرس درساً حتى تقرأه على غيرك][5].

وحجةُ من قال: تُعَلِّمُونَ، أن التعليم أبلغُ في هذا الموضع، لأنَّه إذا عَلَّم الناسَ فلم يعمل بعلمه، ولم يتمسك بدينه كان مع استحقاق الذَّم بترك عمله بعلمه داخلاً في جملة من وُبِّخَ بقوله: (أتأمرونَ الناسَ بالبرِّ وتنسونَ أنْفُسَكُمْ) [البقرة/٤٤]، ومن حجتهم: أن الذي يُعَلِّمُ لا يكون إلاّ عالماً بما يُعَلِّم. فإذا علَّمَ كان عالماً، فَيُعَلِّمُ في هذا الموضع، أبْلَغُ لأنَّ المعلِّم عالمٌ، والعالِمُ لا يدلُّ على عَلَّمَ.

---

(١) «تعالى» زيادة من (ط).

(٢) في (ط) «تصديقها».

(٣) جاء في هامش (ط) في نهاية الورقة (١١٤): قال أبو زيد: لا يكون دَرْسَاً حتى تقرأه على غيرك هـ.

(٤) في (ط): (ما).

(٥) ما بين المعقوفين ذكر في (ط) وسقط من (م). وتكرر في (ط) على الحاشية كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التعليق؟.

(٦) في (م): «المعنى».

واختلفوا[١] في فتح اللام وكسرها من قوله: (لَـمَا آتَيْتُكُمْ) [آل عمران/ ٨١].

فقرأ حمزة وحده: (لِـمَا) مكسورة اللّام.

وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (لَمَا) مفتوحة اللام. وروى هبيرةُ عن حفصٍ عن عاصمٍ (لِمَا) بكسر اللام، وذلك غيرُ محفوظٍ عن حفصٍ عن عاصمٍ، والمعروف عن عاصمٍ في رواية حفصٍ وغيرِهِ فتحُ اللام[٢].

قال أبو علي: وجه قراءة حمزة (لِمَا آتَيْتُكُمْ) بكسر اللّام أنَّه يتعلقُ بالأخذِ كأنَّ المعنى: أخذ ميثاقَهُم لهذا، لأنَّ من يؤتى الكتابَ والحكمةَ يؤخَذ عليهم الميثاقُ لِمَا أُوتوه من الحكمة، وأَنَّهم الأفاضلُ وأماثلُ الناسِ. فإن قلتَ: أرأيْتَ الجملةَ التي هي قَسَمٌ هلْ يُفْصَلُ بينها وبين المقسَم عليه بالجارِّ؟ . قيل: قد قالوا: «بالله» والجارُّ والمجرور متعلقان بالفعل والفاعل المضمرين وكذلك قولُه:

ألم تَرَني عاهَدْتُ ربي . . . .
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهر[٣] . . . .

---

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) السبعة ص ٢١٣.

(٣) هاتان قطعتان من بيتين للفرزدق، وهما:

ألم ترني عاهدت ربي وإنَّني لَبَيْنَ رتاجٍ قائماً ومقام
على حلفة لا أشتمُ الدَّهرَ مسلماً ولا خارجاً من فيَّ زورُ كلام

انظر ديوانه ٧٦٩/٢ - وفيه على قسم بدل على حلفة - وسيبويه ١٧٣/١ والكامل للمبرد ١٠٥/١ والمحتسب ٥٧/١ وشرح أبيات المغني ٢٥٤/٥ وشرح شواهد الشافية ٧٢/٤.

فيمن جعلَ لا أشتم يَتَلقى قسماً. وهو قولُ الأكثرِ، علَّق قولَه: على حلفةٍ بعاهدتُ، فكذلك قوله: (لِمَا آتيتُكُمْ) في قراءة حمزةَ. فإن قال [١] إنَّ (ما) في قوله: (لِمَا) [٢] موصولةٌ، فلا يجوز أن تكون غيرَ موصولة، كما جاز ذلك في قول من فتح اللام، فإذا كان كذلك، لزم [٣] أن يرجعَ من الجملة المعطوفة على الصلةِ ذكرٌ إلى الموصولِ وإلَّا لم يَجُزْ. ألا ترى أنَّك لو قلت: الذي قام أبوه ثم انطلق زيدٌ، ذاهبٌ؛ لم يجز، إذا لم يكن راجعٌ مذكورٌ، وليس يقدَّرُ [٤] محذوفٌ؟.

قيل: يجوز أن يكون المظهرُ بمنزلة المضمر، ألا ترى أنَّ قوله: ما معكم هو في المعنى: ما أوتوهُ من الكتاب والحكمةِ؛ فهذا يكون على قياسِ قولِ أبي الحسنِ مثلَ قوله [٥]: (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرِ فإنَّ اللَّهَ لا يُضيعُ أجْرَ الـمُحْسِنِينَ) [يوسف/ ٩٠] والمعنى كأنَّه قال: لا يضيع أجرهم لأنَّ المحسنين هو من يتقي [٦] ويصبر، وكذلك قولُه: (إنَّ الذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصالحاتِ إنَّا لا نُضِيعُ أجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً) [الكهف/ ٣٠] المعنى عنده [٧] إنَّا لا نضيع

(١) في (ط): قيل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وجب.

(٤) في (ط): أو مقدر.

(٥) في (ط): قوله تعالى.

(٦) في (ط): «يتق» جاءت على أصل القراءة التي أثبتها في الأصلين. وجاءت في (م) «يتقي» بإثبات الياء. على اعتبار أن (من) اسم موصول وليست اسم شرط. وإثبات الياء قراءة قنبل عن ابن كثير وحده في الوصل والوقف. كما في السبعة ص ٣٥١.

(٧) في (ط): «عندهم».

أجرهم لأنَّ من أحسن عملاً همُ الذين آمنوا وعملوا الصالحات. فكذلك قولُه: (لَـمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثم جَاءَكُمْ رَسُولٌ مصدقٌ لِمَا مَعَكُمْ) تقديره: مُصَدِّقٌ له: أي: مصدقٌ لِمَا آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ. ألا ترى أنَّ ما معهم هو ما أوتوه من كتابٍ وحكمةٍ؟ فهذاً وجهٌ. ويجوز فيه شيءٌ آخرُ، وهو: أن يكون: (لِمَا آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثم جاءكم رسـولٌ [مصدّقٌ لما معكم لتؤمنّن] به) أي: بتصديقه، أي: بتصديق ما آتيتكموهُ، فَحُـذِفَ من الصلةِ، وَحَسُنَ الحذفُ للطُّول، كما حَسُنَ الحذفُ للطُول فيما حكاه[1] الخليلُ من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً»[2].

فأمَّا من فتح اللامَ فقال: (لَـمَا آتَيْتُكُمْ من كتابٍ وحكمةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ) فإنَّ (ما) فيه تحتمل[3] تأويلين: أحدُهما: أن تكونَ موصولةً، والآخر: أن تكون للجزاء. فمن قدَّرها موصولةً، كان القول فيما يقتضيه قولُه: (ثم جَاءَكُمْ رسولٌ مُصَدِّقٌ لِـمَا مَعَكُمْ) [آل عمران/٨١] من الراجعِ إلى الموصول، ما تقدَّم ذكرُهُ في وجه قراءة حمزة. فأمَّا الراجعُ إلى الموصول من الجملة الأولى فالضمير المحذوف من الصلة تقديره: لما آتيتكموه؛ فَحُذفَ الراجعُ كما حُذِفَ من قوله: (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُـولاً) [الفرقان/٤١] ونحو ذلك. واللاَّم في لَـمَا فيمن قدَّر (ما) موصولةً لام الابتداءِ وهي المتلقيةُ[4] لما أجري مُجرى القسم من قوله:

---

(١) في (ط): ذكره.

(٢) في سيبويه ١/٣٩٩: زعم الخليل أنَّه سمع عربيًّا يقول «ما أنا...».

(٣) في (ط): «يحتمل».

(٤) في (ط): المنقلبة.

(وإذْ أخذَ اللَّهُ ميثاقَ النَّبيِّين) [آل عمران/٨١] وموضع (ما) رفعٌ بالابتداء، والخبرُ: (لتؤمِنُنَّ به) [آل عمران/٨١] ولتؤمِنُنَّ: متعلقٌ بقسم محذوفٍ، المعنى: واللَّه لتؤمننَّ به. فإذا قدرت (ما) للجزاء كانت (ما) في موضع نصبٍ بآتيتكم و (جاءَكُمْ) في موضع جزمٍ بالعطفِ على (آتيتُكُمْ)، واللامِ الداخلةُ على (ما) لا تكون المتلقية للقسم، ولكن تكونُ بمنزلة اللاَّم في قوله: (لَئِنْ لَمْ يَنْتَه المنافقونَ والذينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ) [الأحزاب/٦٠] والمتلقية للقسم قولُه: (لتؤمِنُنَّ به) كما أنَّها في قوله: (لئن لم ينته المنافقون) قولُه: (لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ) [الأحزاب/٦٠]. وهذه اللاَّم الداخلة على (إنْ) في لئن لا يعتمد القسمُ عليها؛ فلذلك جاز حذفها تارةً وإثباتها تـارة كما قال: (وإنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الذينَ كَفَرُوا) [المائدة/٧٣] فَتَلْحَقُ هذه اللاَّم مرة (إنْ) ولا تَلْحَقُ أُخرى، كما أنَّ[1] (أنْ) كذلك في قوله: واللَّهِ أن لو فعلتَ لفعلتُ، وواللَّهِ لو فعلتَ لفعلتُ.

فهذه اللام بمنزلة (أنْ) الواقعة بعد لو. قال سيبويه: سألته ـ يعني الخليلَ ـ عن قوله: (وإذْ أَخذَ اللَّهُ ميثاقَ النبيِّينَ لـمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنُّهُ) [آل عمران/ ٨١] فقال: (ما) ههنا بمنزلة الذي؛ ودخلتها اللام كما دخلت على (إنْ) حينَ قلتَ: لئن فعلتَ لأفعلنَّ، فاللاَّم التي في (ما) مثلُ هذه التي في (إنْ) واللاَّمُ التي في الفعل كهذه التي في الفعل ههنا[2].

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) انظر الكتاب ١/٤٥٥.

قال أبو عثمان: فيما حكى عنه أبو يعلى [ابن أبي زرعة][1]: زعم سيبويه أنَّ (ما) ههنا بمنزلة الذي، ثُمَّ فَسَّرَ تفسيرَ الجزاء.

والقول فيما قاله من أنَّ (لَـمَا) بمنزلة الذي، أنَّه أراد أنَّه اسمٌ كما أنّ الذي اسمٌ، وليس بحرفٍ كما كان حرفاً في قوله: (وإنّ كُلاًّ لَـمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود/١١١] (وإنْ كلُّ ذلكَ لَـمَا مَتَاعُ الحَياةِ الدُّنْيَا) [الزخرف/٣٥] فهذا المعنى أراد بقوله: أنَّه بمنزلة الذي ولم يرد أنَّها موصولةٌ كالذي. وإنَّما لم يحمله سيبويه على أنَّ (ما) موصولةٌ بمنزلة الذي لأنَّه لو حمله على ذلك للزم أن يكون في الجملة المعطوفة على الصِّلة، ذكرٌ يعود إلى[2] الموصولِ فلمَّا لم يَرَ ذلك مُظْهَراً، ولم يَرَ أن يضع المُظْهَر موضعَ المضمرِ كما يراه أبو الحسنِ، عَدَلَ عن القول بأنَّ (ما) موصولة إلى أنَّها للجزاء، ولا يجيز سيبويه:

لعمرك ما مَعْنٌ بتارِكِ حـقِّهِ

ولا منسيءُ أبو زيد[3] . . .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ط).

(٢) في (ط): على.

(٣) هكذا وقعت الرواية بالأصل: أبو زيد. . . وبنى عليها الفارسي ـ كما ترى ـ تعليله.

وهذا بيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٨٤ ونصه:

لعمـرك مـا معنٌ بـتـارك حقـه ولا منسـيءُ معـنٌ ولا مُتَـيَسِّـرُ

وهو في الكتاب ١/٣١ والخزانة ١/١٨١ وفي ذيل أمالي القالي ص ٧٣: قال أبو محلم: ومعنٌ: رجل كان كلأًء بالبادية يبيع بالكالىء أي: بالنسيئة، وكان يضرب به المثل في شدَّة التقاضي وفيه يقول القائل: قال أبو الحسين أنشدناه المبرد للفرزدق ـ: لعمرك ما معن. . . . البيت. اهـ وقال البغدادي في =

إذا كان أبو زيد كنيته لأنَّه ليس باسمه الظاهر ولا المضمر، وأبو الحسن يجيز ذلك فلم يحمل الآية على ما لا يراه، ولم يحملها على الحذف من المعطوفِ على الصلةِ أيضاً، لأنَّه ليس بالكثير، ولا بموضع يليق به الحذفُ، ألا ترى أنَّهَا إنَّما تذكر للإيضاح. فإن قلتَ فمن جعلَ (ما) موصولةً في قوله: (لَـمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ) [آل عمران/٨١] وجب أن تكون على قوله ابتداءً، وإذا كانت[1] ابتداءً اقتضت[2] خبراً، فما خبر هـذا المبتدأ؟.

قيل: خبره قوله: (لتؤمنن به)، والذكر الذي في (به) يعود على الـذي آتيتكموه، والذكرُ الذي في (لتنصرنه) يعود على رسولٍ المتقدم ذكره، ولا يجوز أن يعود الذكرُ الأول أيضاً على رسولٍ[3] لبقاء الموصولِ حينئذٍ غير عائد إليه من خبره ذكرٌ. فأمَّا من جعله جزاءً فإنَّه لا يمتنع على رأيه أن يكون الذكرُ في لتؤمِنُنَّ به عائداً أيضاً على رسولٍ المتقدِّم ذكره، لأنَّ (ما) إذا كانت للجزاء لا تحتاج إلى عائدِ ذِكرٍ، كما تحتاج إليه (ما) التي بمنزلة الذي في أنَّها موصولة لأنَّ (ما) إذا كانت جزاءً مفعولٌ بها، والمفعولُ لا يحتاج إلى عائدِ ذكرٍ. فإن قلت: فما وجه قوله: (ثم جَاءَكُمْ رَسُولٌ

= الخزانة في شرح البيت: قال شراح أبيات الكتاب: عنى بالبيت معن بن زائدة الشيباني وهو أحد أجواد العرب... وهذا غير صحيح، فإن معن بن زائدة متأخر عن الفرزدق، فإنَّه قد توفي الفرزدق في سنة عشر ومائة وتوفي معن بن زائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة.

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): اقتضى.

(٣) في (ط): رسول الله.

مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ)، والنبيُّون لم يأتهم الرسولُ؟ ألا ترىٰ أنَّ النبي ـ ﷺ ـ[١] لم يكن في وقته رسولٌ ولا نبي، وإنَّما الذين [كانوا في زمانه أهلُ الكتاب][٢]. قيل: يجوز أن يُعْنَى بذلك أهلُ الكتاب في المعنى، لأنَّ الميثاقَ إذا أُخذ على النبيِّين، فقد أُخِذَ على الذين أوتوا كتُبَهم من أممهم، وعامَّةُ ما شُرِعَ للأنبياء قد شرع لأممهم وأتباعهم، من ذلك[٣] أن الفروض التي تلزمنا تلزمُ نبينَا ﷺ[٤]، وإذا كان كذلك، فأخذُ الميثاق على النبيِّين كأخذ ميثاق الذين أوتوا كتبهم من أممهم. ومن ثم جاءَ نحوُ: (يا أيُّها النبيُّ إذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) [الطلاق/١] فَجُمِعَ النبيُ ﷺ[٥] ومن تبعه[٦] في الخطاب الواحد. فهذا من جهة المعنى. ويَجوز من جهة اللفظِ أن يكون المرادُ: وإذ أخذ الله ميثاق أمم النبيِّين أو أتباع النبيِّين. وأهل الكتابِ إنَّما يأخذ عليهم الميثاقَ الأنبياءُ الذين أتَوْهم بالكتب، كما أخذه نبيُّنا، عليه السلام، على أمَّته فيما جاء من قوله[٧]: (وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ .باللَّهِ والرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أُخِذَ مِيثَاقُكُمْ[٨] إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [الحديد/٨].

اختلفوا في التاء والنون من قوله تعالىٰ[٩]: (آتَيْتُكُمْ) [آل عمران/ ٨١].

(١) سقطت (وسلم) من (ط).

(٢) في (ط): كانوا أهل الكتاب في زمانه.

(٣) في (ط): يبين ذلك.

(٤) سقطت (وسلم) في (ط).

(٥) سقطت (وسلم) من (ط).

(٦) في (م): «معه».

(٧) في (ط): قوله تعالى.

(٨) هذه قراءة أبي عمرو وحده كما سيأتي، وفي (ط) ضبطها (أَخَذَ) على قراءة الجمهور.

(٩) سقطت من (ط).

فقرأ نافعٌ وَحدَه: (آتيناكم) بالنون. وقرأ الباقون: (آتيتُكم) بالتـاء[١].

[قال أبو علي][٢]: الحجة لنافعٍ في قراءته: (لَمَا آتيناكم)، قولُه تعالىٰ: (وآتَيْنا دَاوُدَ زَبُوراً) [الإسراء/٥٥] (وآتَيْنـاهُ الحكمَ صَبِيّاً) [مريم/١٢] (وآتَيْناهُمَا الكتابَ المُسْتَبِينَ) [الصافات/١٧] ونحو ذلك.

وحجة من قال: آتيتُكم، قولُه: (هُوَ الذي يُنَزِّل على عَبْدِهِ آيَـاتٍ بَيِّنَاتٍ) [الحـديد/٩] و(نَـزَّل عليـكَ الكتـابَ بـالحَقِّ) [آل عمران/٣] و(الحمد للَّهِ الذي أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الكتابَ) [الكهف/١].

اختلـفوا في الياء والتاء من قولـه تعالى[٣]: (يَبْغُـونَ)، و(تَرْجِعُونَ) [آل عمران/٨٣].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (يَبْغُونَ)، بالياء مفتوحـةً (وإليه تُرْجَعُونَ) بالتاءِ مضمومةً. وقرأهُما البـاقون: (تبغـونَ) (وإليه تُرْجَعُونَ بالتاءِ جَمِيعاً.

وروى حفصٌ عن عاصم: (يَبْغُونَ)، و(يُرْجَعُونَ) بالياء جميعاً[٤].

قال أبو علي: هذا مخاطبةٌ للنَّبيِّ، ﷺ[٥]، بدلالة قوله: (قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ) [آل عمران/٨٤] فإذا كان كذلك كان هذا حجةً لمن قرأ

(١) السبعة ص ٢١٤.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) السبعة ص ٢١٤.
(٥) سقطت (وسلم) من (ط).

بالتاء على تقدير: قل لهم: (أفغيرَ دين اللَّهِ تَبْغُونَ) (وإليهِ تَرْجِعُونَ) [آل عمران/٨٣] ليكون مثلَ (تَبْغُونَ) في أنَّه خطابٌ. ويؤكِّد التاء في (تَرْجِعُـونَ) أنَّهم كانوا منكرين للبعث، ويدل على ترجعونَ (إليَّ مَرْجِعُكُمْ) [آل عمران/٥٥].

وحجةُ من قرأ بالياء: (يَبْغُون) أنَّه على تقدير: قل: كأنَّه قل لهم: أفغير دين الله يَبْغُونَ، وإليه يُرْجعونَ؟! فهذا: لأنَّهم غيبٌ فجاءَ على لفظ الغيبةِ وكذلك: (وإليه يُرْجَعُونَ). وقد تقدَّم القول في تُرْجَعُونَ ويُرْجَعُون. والمعنى على الوعيد، أي: أيبغونَ غير دين اللَّهِ، ويزيغون عن دينه مع أنَّ مرجعهم إليه فيجازيهم على رفضهم له. وأخذهم ما سواه[1]؟.

[قوله: (إصْري) آل عمران/ ٨١][2].

قال: كلهم قرأ (إصْري) بكسر الألف إلَّا ما حدَّثني به محمد بن أحمد بن واصل قال: حدثنا محمد بن سعدان عن معلَّى [ابن منصور][3] عن أبي بكر عن عاصم أنَّه قرأ: (أُصْرِي) بضم الألف[4].

قال أبو علي: يشبه أن يكون الضمُّ في «الأُصْرِ» لغةً في «الإِصْرِ».

اختلفوا في نصب الحاء وكسرها من قوله جلّ وعزّ[5]: (حَجُّ البيتِ) [آل عمران/ ٩٧].

---

(١) في (م): «سواه».
(٢) ما بين معقوفين ساقط من الأصل، واستدركناه من السبعة.
(٣) زيادة في السبعة ص ٢١٤.
(٤) المصدر السابق.
(٥) في (ط): تعالى

فقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (حِجُّ البيتِ) بكسر الحاء.

وقرأ الباقون: (حَجُّ البيت) بفتح الحاء[١]

قال أبو علي: قال سيبويه: حَجَّ حِجّاً، مثل: ذَكَرَ ذِكْراً[٢]، فَحِجٌّ على هذا مصدرٌ، فهذا حجةٌ لمن كسر الحاء. وقال أبو زيد: قال المفضَّلُ: أنشدني أبو الغُولِ هذا البيت لبعض أهل اليمن:

لا هَمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ

فلا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[٣]

قال أبو علي فقوله: حجَّتي مصدرُ حججتُ، حَجَّةً.

قال أبو زيد: الحِجَج: السنونَ، واحدتُهَا[٤] حِجَّةٌ.

قال أبو علي: يدلُّ على ذلك قوله عزَّ وجلَّ[٥]: (على أنْ

---

(١) انظر السبعة ٢١٤. (٢) الكتاب ٢/٢١٦.

(٣) هذان بيتان من مشطور الرجز في النوادر ص ٤٥٦ (ط الفاتح) ومعهما ثالث هو: أَقمَرُ نَهَّاتٌ ينزِّي وَفْرَتجْ

وفيها: «يا رب» مكان «لا هم».

والأبيات في سرِّ صناعة الإعراب ١/١٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٢١٥، ٢١٦ وفي المحتسب ١/٧٥ ومجالس ثعلب ١/١٧١ البيتان فقط.

تنويه: توهم البغدادي رحمه الله في شرح شواهد الشافية أن أبا علي الفارسي وابن جني لم يخطر على بالهما رواية هذه الأبيات عن أبي زيد في نوادره، ولهذا نسباها إلى الفراء.. إلخ ما قال، فهذا إن صحَّ عن ابن جني كما في سرِّ الصناعة، لأنَّه رواه عن الفراء ـ لا يصحُّ عن الفارسي الذي رواه كما نرى عن أبي زيد عن المفضل عن أبي الغول، وهو السند نفسه في النوادر.

(٤) في (م): «واحدها». (٥) في (ط): تعالى.

تَأْجُرَنِي ثمانيَ حِجَجٍ) [القصص/٢٧]. وقال أبو زيد: والحَجَّةُ، من حَجِّ البيتِ: الواحدةُ[١].

وقال سيبويه: قالوا: غزاةٌ، فأرادوا عملَ وجهٍ واحدٍ، كما قالوا: حَجَّـةٌ يريـد[٢]: عمل سنـةٍ[٣]، ولم يجيئوا بهـا على الأصل، ولكنَّه اسمٌ له[٤]:

فقوله: لم يجيئوا به[٥] على الأصل، أي: على الفتح الذي هو للدَّفْعَة من الفعل، ولكن كسروهُ فجعلوه اسماً لذا المعنى كما أنَّ غزاةً كذلك، ولم تجيء فيه الغزوةُ وكان القياس [أن تجيء][٦].

قال أبو زيد: ويقال: حِجٌّ، وأنشد:

أصواتُ حِجٍ من عمانَ غادي[٧]

قال: يريد أصواتَ حُجَّاجٍ، وأنشد أبو زيد:

وإنْ رأيتَ الحجَـجَ الـرَّوَادِدَا
قـواصراً للعُمْـرِ أو موادِدا[٨]

---

(١) النوادر ص ٤٥٧.
(٢) في (ط): يريد فيه. (٣) في (ط): سنة واحدة.
(٤) الكتاب ٢/٢٣٠ مع اختلاف يسير في العبارة.
(٥) في (ط): بها. (٦) زيادة من (ط).
(٧) سبق البيت في ٢/٣٠٦.
(٨) البيت في النوادر / ٤٥٧ وفيه: مَرَادِدا» بدل «موادِدا» وفي (م) «مواردا» وهو في الخصائص لابن جني ١/١٦١، ٣/٨٧، برواية ما أثبتناه من (ط) ومواددُ: على وزن فواعل من صيغ منتهى الجموع وهي قياسية من مـادَّه في المدة، أي أطالها. وفي الحديث: «إن شاؤوا ماددناهم» انظر اللسان والتاج (مدد) والروادد: على وزن فواعل من الفعل (ردَّ)، وفي التكملة للصاغاني يشتقها من (رود)، ويجعل واحد الروادد الرودد، وفسره بالعاطف.

فالحِججُ اسم السنين كما قدَّمه. وقولهم: حِجٌ في الحُجَّاجِ يجوز أن يكون تسميةً بالمصدر على قولِ من كسر فيكون كزورٍ وعدلٍ، ويجوز أن يكونَ اسماً صِيغَ للجمع كقومٍ ورهطٍ.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعزَّ][1]: (وما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْر فَلَنْ تُكْفَرُوهُ)[2] [آل عمران/ ١١٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ بالتاء، وكان أبو عمروٍ لا يبالي كيف قرأهما بالياء، أو بالتاء.

وقال علي بن نصر عن هارون عن أبي عمروٍ بالياء، ولم يَذْكُرِ التاءَ. وكان حمزةُ والكسائي وحفصٌ عن عاصم يقرؤونها بالياء[3].

[قال أبو علي][4]: حجةُ من قرأ بالتاء: قوله[5] (إنْ أحْسَنْتُمْ أحْسَنْتُمْ لأنْفُسِكُمْ) [الإسراء/٧] وقولُه: (وما تنفقوا من خَيْرٍ، يُوَفَّ إليكُمْ)[البقرة/ ٢٧٢]وقوله[5]: (وما تَفْعَلُوا من خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ وتَزوَّدُوا) [البقرة/١٩٧] قولُه: (يعلمه اللَّهُ) أي: يُجازِي[6] عليه.

وحجَّةُ من قرأ بالياء أنَّه قد تقدَّم (أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آياتِ اللَّهِ) [آل عمــران/١١٣] (ومــا يَفْعَلُوا من خَــيْرٍ فَلَنْ يُـكْفَــرُوه) [آل عمران/١١٥].

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): بالياء في قوله: «يفعلوا . . . يكفروه».
(٣) انظر السبعة ص ٢١٥.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) زيادة من (ط).
(٦) في (م): يجازِ.

اختلفوا في ضمّ الضَّاد وتشديد الرَّاء، وكسر الضاد، وتخفيف الراء من قوله تعالى[١] (لا يضركم) [آل عمران / ١٢٠].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرٍو ونافعٌ: (لا يَضِرْكم) بكسر الضاد وتخفيف الراء.

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (يَضُرُّكم): بضم الضاد وتشديد الراء. [حدثنا ابنُ مجاهد قال]: أخبرني أبو عبدالله محمد بن عبدالله المُقرىءُ[٣] عن عبد الرزَّاق بن الحسن قال حدثنا: أحمد بن جبير قال: حدثنا حَجَّاجُ الأعور عن حمزة أنَّه

(١) سقطت من (ط).

(٢) ما بين المعقوفين سقطت من (ط).

(٣) كذا جاء في الأصل عندنا، وفي السبعة: أخبرني بذلك أبو عبدالله محمد بن عبدالله الرملي، عن عبد الرزاق بن الحسن... قال الجزري: هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان أبو بكر الضرير الرملي، من رملة لُدّ، يعرف بالداجوني الكبير، إمام كامل ناقل رحَّال مشهور ثقة... حدَّث عنه ابن مجاهد، وحدَّث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتاباً في القراءات، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون، حافظ، ضابط، رحل إلى العراق وإلى الريِّ بعد سنة ثلاثمائة، قلت: وقد دلّس ابن مجاهد اسمه في كتابه فقال: حدثنا أبو عبدالله محمد بن عبدالله الرملي المقرىء. قال حدثنا عبد الرزاق، فمحمد بن عبدالله هذا هو الداجوني وقال في مكان آخر حدثنا محمد بن أحمد المقرىء قال حدثنا عبد الرزاق بن الحسن، والمقرىء هذا هو الداجوني، مات في رجب سنة أربع وعشرين وثلثمائة عن إحدى وخمسين سنة ا هـ منه. الطبقات ٢/ ٧٧. والمكان الآخر الذي ذكره فيه ابن مجاهد هو في سورة الأنعام، قال: «أخبرني بذلك محمد بن أحمد المقرىء قال حدثنا عبد الرزاق بن الحسن...» انظر السبعة ص ٢٦٨.

قرأ: (لا يَضِرْكُمْ) مثلَ قراءة أبي عمرو[١].

قال أبو علي: من قال: (لا يَضِرْكُمْ) جعله مِنْ ضار يضيرُ مثلَ باع يبيع وحجَّتُه قوله: (قالوا: لا ضير) [الشعراء/ ٥٠] فضيْرٌ مصدرٌ كالبيع.

وقال الهُذَليُّ:

فقلت تحمَّلْ فوق طَوْقِكَ إنَّها
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضيرُها[٢]

وحجَّةُ من قال: لا يَضُرُّكُمْ قولُه تعالى: (ويَعْبُدُوْنَ من دونِ اللَّهِ ما لا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ) [يونس/١٨] فكلتا القراءتين حسنةٌ لمجيئهما جميعاً في التنزيل.

قال: وكلُّهم قرأ (مُنْزَلِينَ)، [آل عمران/ ١٢٤] خفيف[٣] الزاي غير ابن عامر فإنَّه قرأ (مُنَزَّلِين) مشدد الزاي[٤].

قال أبو علي: حجَّة ابن عامر: (تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فيها) [القدر/ ٤] ألا ترى أنَّ [مطاوع نزَّل يُنَزِّلُ نَزَّلْتُهُ فَتَنَزَّلَ][٥]، وقوله

---

(١) السبعة ص ٢١٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ٢٠٨/١، والكتاب لسيبويه ٤٣٨/١ والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة، ٦٤٧/٣ وشرح شواهد الألفية للعيني ٤٣١/٤، والأشموني ١٨/٤، وشرح أبيات المغني ٣٧٢/١ و٥٢/٥ قال الأعلم في شرح البيت: وصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها، وحمل فوق طاقته، لم ينقصها.

(٣) في (ط): خفيفة.

(٤) السبعة ص ٢١٥.

(٥) جاء ما بين المعقوفين في (ط): «أنَّ تنزَّل مطاوع نزَّل ينزِّل، تقول: نزَّلته فتنزَّل».

[جلَّ اسمه][1]: (ولو أنَّنا نَزَّلْنا إليهمُ الملائكةَ) [الأنعام ١١١] وحجَّة من خفَّف قولُهُ: (وقالُوا لولا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ) [الأنعام/٨] (وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ) [الأنعام/٨]. ومن حجَّة[2] من قرأ: (مُنْزَلِينَ) أنَّ الإنزالَ يعمُّ التنزيلَ وغيره، قال تعالى[3]: (وَأَنْزَلْنا إليكَ الذِّكْرَ) [النحل/٤٤]. و(إِنَّا أَنْزَلْناهُ في لَيْلَةِ القَدْرِ) [القدر/١] (وَأَنْزَلْنا الحديدَ فيه بأسٌ شديدٌ) [الحديد/٢٥] (وَأَنْزَلَ لكم من الأنعامِ ثمانيةَ أَزْوَاجٍ) [الزمر/٦].

واختلفوا في فتح الواو وكسرها من قوله [جلَّ وعز][4]: (مُسَوَّمين) [آل عمران/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ: (مسوِّمين) بكسر الواو.

وقرأ الباقون: (مُسَوَّمِيْنَ) بفتح الواو[5].

قال أبو علي[6]: جاء في التفسير في قوله تعالى: (يُعْرَفُ المجرمونَ بِسِيمَاهُمْ) [الرحمن/٤١] أنَّه سوادُ الوجوه وزرقةُ الأعينُ. قال أبو زيد: السُّومة: العلامة تكون على الشاةِ ويُجْعَلُ عليها لونٌ يخالفُ لونَها لِتُعَرَّفَ به[7]. قال أبوعلي: فقولُه: (مُسَوِّمين) من هذا، وهذه العلامةُ يُعْلِمُهَا الفارسُ يومَ اللقاءِ لِيُعْرَفَ بها. قال:

---

(١) في (ط): تعالى.
(٢) في (ط): وحجة.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): تعالى.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (ط).
(٧) في (ط): بها.

فَتَعَرَّفوني إنَّني أنا ذاكُمُ
شاكٍ سِلاحِي في الحوادِثِ مُعْلِمُ [١]

وقال أبو زيد: سوَّم الرجلُ تسويماً فهو مُسَوِّمٌ إذا أغار على القوم إغارة فعاثَ فيهم. وقال: وسوَّمْتُ الخيلَ تسويماً إذا أرسلتها وخَلَّيْتَها تخليةً. وأمَّا من قرأ: (مُسَوِّمِينَ) فقال أبو الحسن: لأنَّهم هم سوَّموا الخيل. قال: ومن قرأ: (مسوَّمِينَ) فلأنَّهم هم سُوِّمُوا.

قال: وَمُسَوَّمِين. يكون مُعْلَمِيْنَ، ويكونُ مرسَلِيْنَ من قولِكَ: سوَّمَ فيها الخيلَ، أي: أرسلها، ومنه السائمة. وذكر بعض شيوخنا أنَّ الاختيارَ عنده الكسرُ، لما جاء في الخبر أن رسول اللّه، ﷺ، قال يوم بدر: «سَوِّمُوا فَإِنَّ الملائِكَةَ قَدْ سَوَّمَتْ» [٢] فنسب الفعل إلى الملائكة.

أحمدُ: وكلُّهم [٣] قرأ: (وسارِعُوا) ـ[آل عمران/ ١٣٣] بواوٍ

(١) البيت ثاني أبيات من أصمعية برقم ٣٩ لطريف بن تميم العنبري برواية: فتوسموني، بدل: تعرفوني، وقبله:
أَوَ كلَّما وردتْ عكاظَ قَبيلةٌ بعثوا إليَّ عريفهم يتوسَّمُ
وانظر الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٩، ٣٧٨، والمنصف ٢ / ٥٣، ٦٦/٣، والمحتسب ٢/٢٥٣ وأسماء المغتالين ص ٢١٩ من نوادر المخطوطات وشرح الشافية ٤/٣٧٠ ومعاهد التنصيص ١/٢٠٤.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٤/٨٢ وأخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢/٧٠ فقال: أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن عمير بن إسحق قال: إن أول ما كان الصوف ليوم بدر، قال رسول الله ﷺ: «تسوَّموا فإنَّ الملائكة قد تسوَّمت» فهو أول وضع الصوف. قال في النهاية ٢/٤٢٥ (سوم) فيه: «أنَّه قال يوم بدر: سوِّموا فإنَّ الملائكة قد سوَّمت»، أي: اعملوا لكم علامة يعرف بها بعضكم بعضاً، والسومة والسِّمة: العلامة.

(٣) السبعة ص ٢١٦.

غير نافعٍ وابن عامرٍ فإنَّهما قرأا: (سارِعوا) بغير واوٍ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام. وروى أبو عُمر الدوري عن الكسائي: (وسارِعوا) و (أولئك يُسَارِعُوْنَ في الخيراتِ) [المؤمنون/ ٦١] و (نسارع لهم في الخيرات) [المؤمنون/ ٥٦] بالإمالة في كلٍّ ذلك[١].

قال أبو علي: [كِلا الأمرينِ سائغ][٢] مستقيمٌ، فمن قرأ بالواو فلأنَّه عطفَ الجملةَ على الجملةَ، والمعطوفُ عليها قولُه: (وأطيعوا اللَّهَ والرَّسُولَ) [آل عمران/١٣٢] (وسارِعُوا). ومن ترك الواو فلأنَّ الجملة الثانية ملتبسةٌ بالأولى مُستغنيةٌ بالتباسها بها[٣] عن عطفها بالواو.

وقد جاء الأمران في التنزيل في قوله: (سيقولونَ ثلاثةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] وقال: (وَيَقُوْلُوْنَ سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [الكهف/٢٢] وقال[٤]: (أولَئِكَ أصحابُ النَّارِ هُمْ فيها خَالِدُوْنَ) [البقرة/٣٩] فهذا على قياس قراءة نافع وابن عامر. وما روي عن الكسائي من إمالة الألف في (وسَارِعُوا) و (أولَئك يُسَارِعُوْنَ) و (نُسَارِعُ لهم في الخيراتِ) فالإمالة هنا في الألف حسنة؛ لوقوع الراء المكسورة بعدها، وكما تمنَعُ المفتوحةُ الإمالةَ؛ فكذلك المكسورة تجلبها.

اختلفوا في فتح القاف وضمِّها من قوله تعالى[٥]: (قَرْحٌ) [آل عمران/ ١٤٠].

---

(١) انظر السبعة ص ٢١٦.
(٢) في (ط): كل الأمر شائع.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): وقال تعالى.
(٥) سقطت من (ط).

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (قَرْحٌ) بفتح القاف في كُلِّهنَّ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ والكسائي: (قُرْحٌ) بضم القاف في جميعهنَّ. وروى حفصٌ عن عاصم: (قَرْحٌ) بالفتح مثلَ أبي عمروٍ. وكلُّهم أسكن الراء في (قَرْح)[١].

قال أبو علي: قَرْحٌ وقُرْحٌ مثلُ: الضَّعْفِ والضُّعْفِ، والكَرْهِ والكُرْهِ، والفَقْر والفُقْر، والدَّفِ والدُّفِ. والشَّهْدِ والشُّهْدِ. وكأن الفتح أولى لقراءة ابن كثير، ولأنَّ لغة أهل الحجاز الأخذ بها أوجبُ، لأنَّ القرآن عليها نزل.

وقال أبو الحسن: قَرِح، يَقْرَحُ قَرْحاً، وقُرْحاً، فهذا يدلُّ على أنَّهما مصدران، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر.

ومن قال: إنَّ القَرحَ الجراحاتُ بأعيانها، والقُرْحَ ألَمُ الجراحات[٢] قُبِلَ ذلك منه إذا أتى فيه بروايةٍ، لأنَّ ذلك ممَّا لا يُعلم بالقياس.

اختلفوا في الهمز من قوله تعالىٰ[٣] (كأيِّن) [آل عمران/ ١٤٦].

---

(١) السبعة ص ٢١٦.

(٢) قال في المحكم ٤٠٢/٢: «وقيل: القَرْحُ: الآثار. والقُرْحُ: الألم. وقال يعقوب: كأنَّ القَرْح: الجراحات بأعيانها، وكأنَّ القُرْحَ: ألمها... وقيل سميت الجراحات قَرْحاً بالمصدر، والصحيح أنَّ القَرْحَة: الجراحَة، والجمع قَرْحٌ وقروح».

(٣) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير وحده: (وكائِنْ) الهمزة بين الألف والنون في وزن كاعِن.

وقرأ الباقون: (وكَأيٍّ) الهمزة بين الكاف والياء، والياءُ مشدَّدة في وزن كَعَيٍّ[(١)].

قال أبو علي: كنَّا رأينا قديماً في قولهم: وكَائِن وَأكثر ما يجيء في الشعر كقول الشاعر: [كما أنشده سيبويه][(٢)]:

وكَائِنْ رَدَدْنَا عَنكُمُ من مُدَجَّجٍ
يجيءُ أمامَ القومِ يَردِي مُقَنَّعَا[(٣)]

وكقوله[(٤)]:

وكائِنْ إليكم قادَ من رأسِ فِتْنَةٍ
جُنوداً وأمثالُ الجبالِ كتائبُهْ

وقول جرير: [(٥)].

وكائِنْ بالأباطحِ مِنْ صَديقٍ
يَراني لو أُصِبْتُ المُصَابَا

(١) السبعة ص (٢١٦). (٢) ما بين المعقوفتين ساقط في (ط).

(٣) في (ط) برواية:

وكائن رددنا عنكم من كتيبة يجيء أمام الألف يَرْدِي مَقَنَّعاً

وكتب في الهامش: في أخرى: مدجج. أي بدل «كتيبة». وفي (م) رسم فوق كلمة: «القوم»: «الألف» مشيراً إلى الرواية الثانية.

والبيت لعمرو بن شأس في الكتاب ٢٩٧/١، وفي الهمع ٢٥٦/١ صدره، والدرر ٢١٣/١ واستشهد به القرطبي في تفسيره للآية ٢٢٨/٤.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) ديوانه ص ١٧ (ط: الصاوي) وابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، =

وكائِن على وزن كاعن، كان الأصلُ فيه كَأَيٍّ دَخَلَت الكافُ على أيٍّ كما دخلت على (ذا) مِنْ (كذا) و (أنَّ) مِنْ (كَأَنَّ)، وكثر استعمالُ الكلمة فصارت ككلمةٍ واحدة، فَقُلِبَ قَلْبَ الكلمةِ الواحدةِ، كما فُعِلَ ذلك في قولهم: لعمري وَرَعَمْلِي، حُكِيَ[١] لنا عن أحمد بن يحيى، فصار كَيِّإنْ [مثل كَيِّعٍ][٢] فَحُذِفَتْ الياءُ الثانية كما حذفت في كينونةٍ فصار كَيْءٍ بعد الحذفِ، ثمَّ أبدلت من الياء الألف كما أبدلَ من طائِيٍّ، وكما أبدلت من «آيَةٍ» عند سيبويه، وكانت «أيَّةً». وقد حذفتِ الياء[٣] من أيٍّ في قول الفرزدق:

تنظَّرت نَصْراً والسِّماكين أَيْهُمَا
عليَّ من الغيث استَهَلَّتْ مواطِرُهْ[٤]

ومن قول الآخر: «بَيِّضْ..»[٥].

فحذفَ الياءَ الثانية من أيٍّ أيضاً. فأمَّا النون في أيٍّ، فهي التنوين الداخلُ على الكلِمَةِ مع الجرِّ، فإذا كان كذلك، فالقياسُ إذا وقفت عليه (كاءْ) فَتُسْكِنُ الهمزةَ المجرورة للوقفِ، وقياسُ من

= ٤/١٣٥، والهمع ١/٢٥٦، والدرر ١/٢١٣، والخزانة ٢/٤٥٤، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٧/٧٥ وهو من قصيدة في مدحِ الحجاج بن يوسف الثقفي. واستشهد به القرطبي في تفسيره ٤/٢٢٨.

(١) في (ط): وحكي.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سبق البيت في ١/٦٧ وهو في المحتسب ١/٤١، ١٠٨ و ٢ / ١٥٢، والبيت من شواهد شرح أبيات المغني ٢/١٤٦، ١٤٩. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان.

(٥) سقط من (م) قوله: «ومن قول الآخر بيّض» وهي قطعة من شاهد لم نقف على تمامه.

قال: مررتُ بزَيْدِيْ أن يقول: كائِي، فيبدلَ منه(١) الياءَ. ولو قال قائل: إنَّه بالقلب الذي حدثَ في الكلمة، صارت بمنزلةِ النون التي من نفس الكلمة، فصار بمنزلة لام فاعل فَأُقِرُّهُ نوناً في الوقف، وأجعلُهُ بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، كما جُعِلَت التي فِي «لَدُنْ» بمنزلة التنوين الزائد في قول من قال(٢): لَدُن غُدْوَةً لكان قولاً. ويقوِّي ذلك أنَّهم لَمَّا حذفوا الكلام في قولهم: (إمَّا لا) جعلوها بالحذفِ ككلمةٍ واحدةٍ حتى أجازوا الإمالَةَ في ألِفِ (لا) كما أجازوها في التي تكون من نفس الكلمة في الأسماء والأفعال. وسمعتُ أبا إسحاق يقول: إنَّها تقَالُ مُمَالَةً فجعل القلبَ في كَائِن بمنزلةِ الحذفِ في (إمَّالا) لاجتماعهما في التغيير؛ لكَانَ قولاً؛ فيقفُ على كَائِن بالنون، ولا يَقف على النون إذا لم تُقْلَبْ، كما لا تميل الألفَ في (لا) إذا (٣) لم تَحْذِف معها.

اختلفوا في ضمِّ القاف وفتحها وإدخال الألف وإسقاطها من قوله تعالىٰ: (قُتِلَ معه) [آل عمران/ ١٤٦].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافعٌ (قُتِلَ مَعه) [آل عمران/ ١٤٦] بضم القاف بغير ألف.

وقرأ الباقون: (قاتل) بفتح القاف وبألفٍ(٤).

---

(١) في (ط): «منها».

(٢) هذا من قول العرب: قال المبرد وثعلب: العرب تقول: لدن غدوةً ولدن غدوةٌ ولدن غدوةٍ، فمن رفع أراد لدن كانت غدوةٌ، ومن نصب أراد: لدن كان الوقت غدوةً، ومن خفض أراد من عند غدوةٍ.
انظر تهذيب اللغة للأزهري ٨/١٧١.

(٣) في (ط): «إذ» بدل «إذا».

(٤) السبعة ص ٢١٧.

[قال أبو علي][1]: أمَّا قُتِلَ فيجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير أحد اسمين إلى ضمير «نبي»، والدَّليل على جواز إسناده إلى هذا الضمير أنَّ هذه الآية في معنى قوله: (أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ) [آل عمران/١٤٤] وروي عن الحسن أنَّه قال: «ما قتل نبيٌّ في حربٍ قطّ»[2] وقال ابن عباس في قوله[3]: (وما كانَ لنبيٍّ أنْ يُغَلّ)[4] [آل عمران/١٦١]: «قد كان النبيُّ يقتل فكيف لا يُخَوَّنُ»[5]! والذي في الآية من قوله: قُتِلَ لم يُذْكَرْ أنَّه في حرب. فإذا أسند قُتِلَ إلى هذا الضمير احتمل قولُه: (معه رِبِّيُّونَ) أمرين:

أحدهما: أن يكون صفة لنبي[6]، فإذا قدَّرته هذا التقدير كان قولُه: رِبِّيون: مرتفعاً بالظرفِ بلا خلاف[7]. والآخر: أن لا تجعله صفةً ولكن حالاً من الضمير الذي في قُتِلَ، فإن جعلته صفةً كان الضمير الذي في[8] (معه) المجرور، لنَبِيّ، وإنْ جَعلته حالاً كان الضميرُ الذي في (معه) يعودُ إلى الذكر المرفوعِ الذي في قتِلَ، والاسمُ الآخر الذي يجوز أن يُسْنَد إليه قُتِلَ رِبِّيُّونَ فيكونُ قولُه:

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) ذكره القرطبي في التفسير ٤/٢٢٩.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) وهي قراءة ستأتي في موضعها. وانظر البحر المحيط ٣/١٠١.

(٥) قال السيوطي في الدر المنثور ٢/٩١: «أخرج الطبراني والخطيب في تاريخه عن مجاهد قال: كان ابن عباس ينكر على من يقرأ: (وما كان لنبي أن يُغَلَّ) ويقول: كيف لا يكون له أن يُغَلَّ وقد كان له أن يقتل؟! قال الله: ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حقٍّ﴾ ولكن المنافقين اتهموا النبي ﷺ في شيء من الغنيمة فأنزل الله: (وما كان لنبيٍّ..)» اهـ منه.

(٦) في (ط): للنبي.

(٧) في (م): لا خلاف.

(٨) سقطت من (ط).

(معه) على هذا التقدير معلَّقاً[١] بِقُتِلَ، وعلى القولين الآخرين اللذين هما: الصفةُ والحالُ متعلِّقاً في الأصل بمحذوفٍ، وكذلك من قرأ: (قاتل) فهو يجوز فيه ما جاز في قراءة من قرأ (قتل):

والرِّبيون: الذين يعبدونَ الرَّبَّ، واحدهم رِبِّي. هكذا فسره أبو الحسن، وقيل فيه: إنه منسوبٌ إلى علم الربِّ وكذا[٢] الربَّانيُّون.

وحجَّة من قرأ: (قُتِلَ) أنَّ هذا الكلامَ اقتصاصُ ما جرى عليه سِيَرُ أُمم الأنبياءِ قبلهم ليتأسوا بهم، وقد قال: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلى أَعْقَابِكُمْ) [آل عمران/١٤٤]وحجَّةُ من قرأ: (قاتل) أن المقاتل قد مُدِحَ كما مُدِحَ المقتول فقال: [٣] (وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكفِّرَنَّ عنهم سَيِّآتِهِمْ) [آل عمران/١٩٥]. فمن أَسندَ الضمير الذي في قتل إلى (نبيٍّ) كان قولُه: (فَمَا وَهَنُوا) [آل عمران/١٤٦] أي: ما وهن الرِّبيونَ، ومن أسند الفعلَ إلى الربِّيين دون ضمير نبي كان معنى: (فما وهنوا) ما وهن باقيهم بعدَ من قُتِلَ منهم في سبيل اللَّه، فحُذِف المضافُ وأقيم المضافُ إليه مقامَه. ومن جعل قوله: (معه ربِّيون) صفةً أضمرَ للمبتدأ الذي هو كَأَيٍّ خبراً، وموضعُ الكافِ الجارَّة في كأيٍّ مع المجرور: رفعٌ، كما أنَّ موضعَ الكافِ في قوله[٤]: له كذا وكذا: رفعٌ، ولا معنى للتشبيه فيها، كما أنَّه لا معنى للتشبيه في كذا وكذا.

اختلفوا في تخفيف قوله: [جلَّ وعز][٥]: (الرُّعُبَ)

---

(١) في (ط): متعلّقاً.
(٢) في (ط) وكذلك.
(٣) في (ط): فقال تعالى.
(٤) في (ط): قولك.
(٥) سقطت من (ط).

وتثقيله [آل عمران/ ١٥١] فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ: (الرُّعْبَ) ساكنة العين خفيفةً. وقرأ ابنُ عامر والكسائي: (الرعُبَ) مضمومة العين مثقلة حيثُ وَقَعَتْ[1].

قال أبو علي: الإلقاءُ في قوله تعالىٰ: (سَنُلْقي في قلوبِ الذين كفروا الرُّعْبَ) [آل عمران/١٥١] أصلُه في الأعيان، واستعملَ في غيرها على طريق الاتِّساع. يدل[2] على ذلك قوله[3]: (وألقى الألْوَاحَ) [الأعراف/١٥٠] و(فَأَلْقَوْا حِبالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ) [الشعراء/٤٤] و(إذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ) [آل عمران/٤٤].

وقال سيبويه: «ألقيتُ متاعك بعضَهُ على بعض»[4]، وليس الرعبُ بعين، وكذلك قوله تعالى: (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِني) [طه/٣٩] ومثلُ الإلقاء في ذلك الرميُ، قال: رمى فأخطأ أي: السهمَ. وقال[5]:

كَشِهَابِ القَذْفِ يَرْميكُمْ بِهِ

---

(١) السبعة ص ٢١٧.

(٢) في (ط): يدلك.

(٣) في (ط): قوله تعالى.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٧٨ فقد أطنب سيبويه في تقليب وجه إعرابه. وفسر سيبويه هنا ألقى بمعنى أسقط وطرح...

(٥) صدر بيت للأفوه الأودي في ديوانه ص ١٢ من الطرائف الأدبية وعجزه:
الحماسة البصرية ١/ ٤٩ والحيوان ٦/ ٢٧٥، ورسالة الغفران ص ٧٩ وذكر الجاحظ في الحيوان ٦/ ٢٨٠، أنَّ البيت من قصيدة مصنوعة.

فارسٌ في كفِّه للحرب نارُ.

فأضاف الشهابَ إلى القذفِ لَمَّا كان من رَمْي الرامي به، كما قال [١]:

يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتي

وإذا مات لم تكن له خلَّةٌ، ولكن أضافها إلى نفسه، لمَا كان منه من سدِّه لها، وهذا النحو من الإضافة على هذا الوجه كثيرٌ. وقال تعالى: (والَّذينَ يَرْمُونَ أزْوَاجَهُمْ) [النور/٦] أي: بالزنا، فهذا اتساعٌ لأنَّ هذا ليس بعين، وكذلك قولُه [٢].

---

(١) هذا عجز بيت، صدره:

زعمتْ تُماضرُ أنَّني إمَّا أمُتْ

وهو من قصيدة أوردها أبو زيد في النوادر ص ٣٧٥، وفي الأصمعيات ص ١٦١ برقم (١٥٦) نسبها لعلباء وفي أمالي القالي ١/٨١ عن الأصمعي لسُلْميٍّ بن ربيعة، وفي الحماسة شرح المرزوقي ٢/٥٤٦ ـ ٥٥٢ والتبريزي ٢/٥٥ لسلمى بن ربيعة. وتماضر: امرأته. وهو من شواهد الرضي في شرح الكافية ٣/٣٧٩، وابن الشجري ١/٤٣ و٢/٦٩ وابن يعيش ٩/٥، ٤١ والخزانة ٣/٤٠٠، والهمم ٢/٦٣، والدرر ٢/٧٩. قال في النوادر: «قال أبو الحسن: هكذا وقع في كتابي: سَلْمَى، وحفظي: سُلْمِيٌّ».

قال التبريزي: فقوله: أبينوها على هذا: تصغير أبناء مقصوراً عند البصريين وهو اسم صيغ للجمع كأروى وأضحى، فهو على أفعَل بفتح العين، وعند الكوفيين تصغير أبْنٍ مثل دَلْوٍ وأدلٍ على أفعُل بضم العين.

(٢) البيت أول بيتين لعمرو بن أحمر، انظرهما في شعره ص ١٨٧، وتتمته:

... ومن أجل الطَّويِّ رماني

وهو من أبيات سيبويه ١/٣٨. واستشهد به البغدادي في شرح أبيات المغني ٦/٩ على أن التمثيل من محاسن الكلام. وهو أن يروم الشاعر ذكر معنى فيعدل على الإفصاح به إلى ما يجري مجرى المثل فيكون مبنياً على

رَماني بأمرٍ كنت منه ووالِدِي
بريئاً . . . .

وقـال(٣) :

قَــذَفُـوا سيّــدهم في وَرْطـةٍ
قذفكَ المَقْلَةَ وَسْطَ المعترك(٤)

فالأوَّل: على الاتساع، والثاني: على الأصل، ألا ترى أن المَقْلَةَ تُلْقَى للتصافُن، كما يُلقى غَيْرُها؟ فهذا بمنزلة: ألقيت الحجرَ وَنَحْوهُ. ومما جاء قريباً من الرمي والقذفِ والإلقاء، الرجمُ، ورجمُ ماعزٍ(٥)، ومن الاتساع فيه قولُه:

مراده فيه كقوله الشاعر. . . وأنشد البيت. وأراد أنه رجع إليه ما رمى به، من قولهم: «من حفر حفرة لأخيه وقع فيها» اهـ منه. وقد فاتنا تخريجه في شرح أبيات المغني.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) البيت ليزيد بن طعمة الخَطْمِيّ. انظر المعاني الكبير ١/٣٠٩ وفيه: جارهم في هوة بدل: سيدهم في ورطة واللسان (مقل) وشـروح سقط الزنـد /١٤٣٣/. والمقلة: حصاة القسم، توضع في الإناء ليعرف قدر ما يسقى كل واحد منهم، وذلك عند قلة الماء في المفاوز (اللسان).

(٥) ماعز هو ماعز بن مالك الأسلمي قال ابن حبان له صحبة وهو الذي رجم في عهد النبي ﷺ انظر الإصابة ٣/٣١٧ وقصة ماعز بن مالك وإقراره على نفسه بالزنى في مسلم برقم /١٦٩٢/ من حديث جابر بن سمرة وبرقم /١٦٩٤/ من حديث أبي سعيد (حدود) وعند البخاري بشرح الفتح برقم /٦٨١٤/ من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري أن رجلاً من أسلم إلخ الحديث. . وقد استوفى ابن حجر طرق الحديث، وشرح قصته شرحاً وافياً. انظره في ١٢/١٢٠ ـ ١٢٧.

هما نَفَثا في فـيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا
على النـابِحِ العَـاوي أشدَّ رِجَامِ [(١)]

فالرِجامُ المراجمة بالسِّباب، فهذا نحوُ: رماهُ بالزِّنا، وقذفه به، وألقى عليه مسألةً، ونَفَثَا السِّبابَ: اتساعٌ أيضاً، لأنَّه ليس بعينٍ. فأمَّا مثل [(٢)] الرُّعُبِ والرُّعْب، والطُّنُب والطُّنْبِ، والعُنُقِ والعُنْقِ، فقد تقدَّم ذكره.

اختلفوا في اليَاء والتاء من قوله تعالى [(٣)]: (يغشى طائفةً منكم) [آل عمران/ ١٥٤] فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامر (يغشى طائفةً مِنْكُم) بالياء. وقرأ حمزة والكسائي (تَغْشى) بالتاء [(٤)].

[قال أبو علي] [(٥)]: حجَّة من قرأ بالياء: قوله تعالى [(٦)]: (إذْ يَغْشَاكم النعاسُ) [الأنفال/١١] فالنُّعاسُ هو الغاشي، وكذلك قراءةُ من قرأ: (إذْ يُغَشِّيكُمُ النعاسَ) لأنَّه إنَّما جَعَلَ الفاعلَ بتضعيف العين مفعولاً. ومن حجَّتهم: أنَّ (يغشى) أقربُ إلى النعاس،

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٧٧١ برواية: تفلا بدل نفثا ولجامي بدل: رجامِ. وفي الكتاب ٢/٨٣، ٢٠٢، والمقتضب ٣/١٥٨ والخصائص ١/١٧٠، ٣/١٤٧، والمحتسب ٢/٢٣٨، والإنصاف ١/٣٤٥ والخزانة ٢/٢٦٩، ٣/٣٤٦ وشرح شواهد الشافية ٤/١١٥ واللسان (فوه).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) السبعة ص ٢١٧.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (ط).

فإسنادُ الفعل إليه أولى. ومنها[1] أنَّه يقال: غشيني النُعَاسُ، وغلب عليَّ النعاسُ، ولا يَسْهُلُ: غَشيني الأَمَنَةُ، ومن قرأ بالتاء حَمَلَهُ[2] على الأَمَنَةِ.

فأمَّا قوله: (إنَّ شجرةَ الزَّقُومِ طَعَامُ الأثيمِ كالمُهْلِ تَغْلي) [الدخان/٤٥] فَحُمِلَ الكلام على الشجرة لقوله تعالى[3]: (فإنَّهم لآكِلُوْنَ مِنها فَمالِئُوْنَ منها البُطُونَ) [الصافات/٦٦] وقال: (لآكلونَ من شَجَرٍ من زَقُّومٍ) [الواقعة/٥٢] فنسب الأكل إلى الشجر.

ومن حجَّةِ من قرأ بالتاء: أنَّ النعاس، وإن كان بدلاً من الأَمنةِ، فليس المُبْدَلُ منه في طريق ما يسقط من الكلام، يدلُّك على ذلك قولهم: الذي مررتُ به زيْدٍ أبو عبدالله.

وقال:

وكـأنَّـهُ لَهَقُ السَّـراةِ كـأنَّـهُ
مَـا حَاجِبَيْـه مُعَيَّنٌ بسـوادِ[4]

فجعل الخبر عن[5] الذي أبدل منه.

---

(١) في (ط): «منه».

(٢) في (ط): «جعله».

(٣) سقطت من (ط).

(٤) البيت للأعشى في الكتاب ١/ ٨٠ وابن يعيش ٣/٦٧، والخزانة ٢/ ٣٧٠، والبيت ليس في ديوانه قال الأعلم: وصف ثوراً وحشياً شبه به بعيره في حذقه ونشاطه، فيقول: كأنَّه ثور لهق السراة، أي: أبيض أعلى الظهر، وسراة الظهر أعلاه أسفع الخدين كأنما عين بسواد. اهـ.

(٥) في (م): على.

واختلفوا في رفع اللام ونصبها من قوله: [جلَّ وعز][1]: (قُلْ إنَّ الأَمْرَ كُلَّه للَّهِ) [آل عمران/ ١٥٤].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (قلْ إنَّ الأمرَ كلُّهُ لله) رفعاً. وقرأ الباقون (كُلَّه) نصباً[2].

قال أبو علي: حجَّة من نصب: أنَّ (كُلَّهُ) بمنزلة أجمعين وجُمِعَ في أنَّه للإحاطة والعموم، فكما أنَّه لو قال: [إنَّ الأمرَ][3] أجمعَ؛ لم يكن إلَّا نصباً[4]، كذلك إذا قال: (كُلَّهُ) لأنَّه بمنزلةِ أجمعين، وليس الوجه أن يلي العواملَ، كما لا يليها أجمعون. وحجَّة أبي عمروٍ في رفعه (كلُّهُ) وابتدائِهِ به أنَّه وإن كان في أكثر الأمر بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنَّه قد [ابتدىء بها كما][5] ابتدىء[6] بسائر الأسماء في نحو[7] قوله: (وكُلُّهم آتيهِ يومَ القيامَةِ فَرْدَاً) [مريم/٩٥] فابتدأ به في الآية.

ولم يُجْرِهِ على ما قبلَهُ، لأنَّ قبلَه كلاماً قد بني عليه فأشبه [بذلك ما يكون][8] جارياً على ما قبله، وإن خالفه في الإعراب، ألا ترى أنَّ اسْمَ الفاعل يعملُ عملَ الفعل إذا جرى صفةً لموصوفٍ أو حالاً لذي حالٍ أو خبراً لمبتدأٍ، ولا يَحْسُنُ إعْمَالُهُ عَمَلَ الفعل، إلَّا في هذه المواضع؟ وقد قالوا: أقائمٌ أخواكَ وأذاهبٌ إخوتُكَ،

(١) في (ط): تعالى.
(٢) السبعة ص ٢١٧.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): إلَّا النصب.
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ط).
(٦) في (ط): ابتدأ.
(٧) سقطت من (ط).
(٨) في (ط): به اسماً يكون.

وما ذاهبٌ إخوتُك، فأعملوا اسم الفاعل لمّا تَقَدَّمَهُ كلامٌ أسند إليه، وإن لم يكن أحد تلكَ الأشياءِ التي تقدَّم ذكرها، فكذلك حَسُنَ ابتداءُ كُلِّهِمْ في الآية لَمّا كان قبله كلامٌ، فأشبه بذلك [اتْبَاعَهُ، ما كان][1] جارياً عليه كما أشبهَ اسمُ الفاعلِ في إجرائه على ما ذكرنا، ما يجري صفةً على موصوفٍ أو حالاً أو خبرَ مبتدأٍ، نحو: مررتُ برجلٍ قائم أبواه، وهذا زيدٌ قائماً غلامُه وزيدٌ منطلقٌ أبواه، فكذلك. حَسُنَ الابتداءُ بِكُلِّهِم، وَقَطْعُهُ مما قَبْلَهُ لِمَا ذكرتُ من المشابهة.

ومن ثَمَّ أجاز سيبويه: أينَ تظن زيدٌ ذاهبٌ[2]، فألغى الظَنَّ، وإن كانَ أينَ غيرَ مستقرٍّ، كما جاز إلغاؤه إذا كان أين مُسْتَقَرّاً لأنَّ قبله كلاماً، فجعله، وإن لم يكن مستقراً، بمنزلة المستقر كما جعلوا همزةَ الاستفهام، وحرف النفي في: أقائمٌ أخواك، بمنزلة الموصوف نحو: مررت برجلٍ قائم أخواه.

واختلفوا[3] في التاء والياء من قوله: [جلَّ اسمه][4] (يُحْيِـي ويميتُ والله بما تعملون بصير) [آل عمران/ ١٥٦] فقرأ ابنُ كثير وحمزةُ والكسائي يَعْمَلون بالياء.

وقرأ الباقون بالتاء. وروى هارون الأعورُ وعلي بن نصر عن أبي عمرو بالياء[5].

---

(١) في (ط): اتباعهم ما يكون.

(٢) انظر سيبويه ١/٦٣ حيث قال: «كما ضعف أظنُّ زيد ذاهب، وهو في متى وأين أحسن».

(٣) سقطت الواو من (ط).

(٤) في (ط): تعالى.

(٥) في السبعة ص ٢١٧: روى علي بن نصر عن هارون الأعور عن أبي عمرو.

[قال أبو علي][1]: حجَّةُ من قرأ بالتاء قولُه تعالى[1]: ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كالذينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران/ ١٥٦] وحجَّةُ الياء: أنَّ قبلها أيضاً غَيْبَةً وهو قوله: ﴿وقالوا لإِخْوَانِهِمْ﴾ [آل عمران /١٤٧] وما بعده؛ فَحُمِلَ الكلام على الغيبة.

واختلفوا[2] في ضمِّ الميم وكسرها [من قوله جلَّ وعزَّ][3]: ﴿مُتُّ﴾ و ﴿مُتْنَا﴾ و ﴿مُتُّمْ﴾، في كلِّ القرآن. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصمٌ في رواية أبي بكر، وابنُ عامر: ﴿مُتُّ﴾، و﴿مُتُّمْ﴾ و ﴿مُتْنَا﴾ برفع الميم في كلِّ[4] القرآن. ورَوَىٰ حفص عن عاصم ﴿وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سبيلِ اللَّهِ أوْ مُتُّمْ﴾ [آل عمران/ ١٥٧] ﴿ولئن مُتُّمْ أو قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران/ ١٥٨] برفع الميم في هذين الحرفين، ولم يكن يرفع الميم في غير هذين الحرفين في جميع القرآن.

[حدثنا ابنُ مجاهد قال][5]: حدثنا وُهَيْبُ المَرُوذِيّ قال: حدَّثنا الحسنُ بن المباركِ، قال: حدَّثنا أبو حفص قال: حدَّثنا سهلُ أبو عمروٍ قال: قال عاصم: ﴿وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ في سبيلِ اللَّهِ أو مُتُّم﴾ [آل عمران/ ١٥٧] بضمِّ الميم من الموت، وباقي القرآن مِتُّم[6] بكسر الميم، أي: بَليتُمْ. وَمِتْنَا ومِتُّ.

---

(١) ما بين معقوفين زيادة في (م).

(٢) سقطت الواو من (ط).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٤) في (ط): جميع.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٦) سقطت من (ط).

وقرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائي: (مِتُّم)، وَ (مِتَّ)، و (مِتْنَا) في كلِّ القرآن بالكسر[١].

قال أبو علي: الأشهرُ[٢] الأقيسُ: مُتَّ تموتُ، مثلُ: قُلْتَ تقولُ وطُفْتَ تَطوفُ، وكذلك هذا يستمرُّ على ضمِّ الفاء منه، والكسرُ شاذٌ في القياس، وإن لم يكن في الاستعمال كشذوذ[٣].

. . . . . اليُجَدَّعُ[٤]

ونحوه مما شذَّ عن الاستعمال والقياس، ونظيرُهُ: فَضِلَ يَفْضُلُ في الصحيح، وأنشدوا:

ذكـرتُ ابنَ عبـاسٍ ببـابِ ابنِ عـامـرٍ
وما مرَّ من عُمْري ذكرتُ ومـا فَضِلْ[٥]

وقد أنشد بعضهم:

عِيْشِي وَلَا يَوْمِي بأنْ تَمَاتِي[٦]

ولا أظنُّه ثبَتَاً، وكذلك شِعْرٌ آخرُ فيه «تَدَامُ»[٧] وهو عندي مثلُ

---

(١) السبعة ص ٢١٨ وسقط من السبعة من قوله: وقرأ نافع. . . إلى بالكسر.
(٢) سقطت من (ط). (٣) في (م) بشذوذ.
(٤) هذا آخر بيت سبق في ١/١٠١.
(٥) البيت أوَّل أبيات ثلاثة لأبي الأسود الدؤلي في الأغاني في ١٢ / ٣٢٢ وهو في المنصف ١/٢٥٦، وفيه وفي الأغاني: عيشي بدل عمري. وابن يعيش ٧/١٥٤ وفيه: يومي بدل عمري.
(٦) شطر بيت من الرجز: في اللسان (موت) ولم يعزه. ونصه:
بُنَيَّ يـا سـيـدة البـنـات عيشي ولا يؤمن أن تَمَـاتـي
(٧) قال في اللسان /دوم/: دام الشيء يدوم ويَدام، قال:
يـا ميُّ لا غرو ولا مَـلامَـا في الحبِّ إنَّ الحبَّ لن يَدَاما. .
قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم، دِمت

الأولِ، ولا أعلمُ فصلاً بين الموتِ إذا تبعه البلى، وبَيْنَهُ إذا لم يَتْبَعْهُ البلى.

قال: وُكُلُّهُمْ قرأ: (خيرٌ مما تجمعون) بالتاء [آل عمران/ ١٥٧] إلاَّ عاصماً في رواية حفص، فإنَّه قرأ بالياء، ولم يروها عن عاصمٍ غيره بالياء[(١)].

[قال أبو علي][(٢)]: والمعنى: خير مما تجمعون. أيها المقتولون في سبيل اللَّه، أو المائتون مما تجمعون من أعراضِ الدنيا التي تَتْرُكونَ القتالَ في سبيله للاشتغال بها وبجمعها عنه.

ومعنى الياء أنه: لمغفرةٌ من اللَّه خيرٌ مما يجمعه غيركم، مما تركُوا القتالَ لجمعه. والأول أظهر وأشكلُ بالكلام.

اختلفوا في فتح الياء وضمِّ الغين، وضمِّ الياء وفتح الغين من قوله: [جلَّ وعز][(٣)]: (يَغُلّ) [آل عمران/ ١٦١].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ (يَغُلّ) بفتح الياء وضمِّ الغين.

وقرأ الباقون: (يُغَلَّ) بضم الياء، وفتح الغين[(٤)].

= تدوم إلى أنَّها نادرة كمِتَّ تموت. وَفَضِلَ يفضُلُ... وذهب أبو بكر إلى أنها متركبة فقال: دُمْتَ تدوم كقلت تقول. ودِمت تَدام، كخفت تخاف، ثمَّ تركبت اللغتان فظن قوم أن تدوم على دِمْت، وتَدام على دُمْت ذهاباً إلى الشذوذ وإيثاراً له، والوجه ما تقدَّم من أنَّ: تَدام على دِمت. اهـ منه.

(١) السبعة ص ٢١٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ط) والواو بعدها زيادة منها.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ص ٢١٨.

[قال أبو علي] [١]: قالوا في الخيانة: أغلَّ يُغِلُّ إغلالاً: إذا خان ولم يُؤَدِّ الأمانة، قال النمر بن تولبٍ[٢]:

جزى اللَّهُ عنَّا جمرَةَ ابْنَةَ نَوْفَلٍ
جـزاءَ مُغِلٍّ بـالأمانَـةِ كـاذِبِ

وقال آخر:

حَدَّثْتَ نَفْسَكَ بالوفَاءِ ولم تَكُنْ
للغَدْرِ خائنةً مُغِلَّ الإصبَعِ [٣]

أي: لكراهة الغدر.

فـأمَّا [٤] «خـائنةً» فيحتمـلُ أن تكون مصـدراً كالعـافية، والعـاقبة، فـإن حملتـه في البيت على هـذا قـدرت حَـذفَ المضافِ، وإن شئتَ جعلته مثلَ راوِيَةٍ.

---

(١) سقط من (ط).

(٢) البيت أول أبيات أربعة لـه في الأغاني ٢٢/٢٩١ والبيت في اللسـان والصحاح /غلل/ وكلهم برواية «حمزة» بدل «جمرة» وجاء في هامش الأغاني: في مخطوطة: «عمرة» وفي المشوف المعلم ٢/٥٤٩ بروايـة المصنف.

(٣) البيت مع آخر بعده في المشوف المعلم ٢/٥٥٠ عن أحد بني كلاب، وهو:

أَقُـرَيْنُ إنَّك لـو رأيت فوارسي بعمـايتين إلى جـوانب ضلفـعِ

قال العكبري في معناه: حدثت نفسـك، أي: لو رأيت جمعنـا بهذه المواضع لحدثت نفسك بأن تفي ولم تغدر، وكان قد استجار به رجل فقتله. وخائنة: الهاء للمبالغة. والإصبع هنا: الأثر الحسن. وقدم ابن السيرافي البيت الثاني على الأول وهو الأوجه من حيث المعنى. (انظر حاشية المشوف) وانظر اللسان (غلل صبع، ضلفع).

(٤) في (م): فأما ما جاء.

ونسبَ الإغلالَ إلى الإصبَعِ كما نسبَ الآخرُ الخيانةَ إلى اليد في قوله:

فَــوَلَّيْتَ العـراق وَرَافِـدَيْــهِ
فَزَارِياً أحـذَّ يَدِ القميصِ[1]

[الرواية: أأطعمتَ العراق][2].

وقالوا: من الغِلِّ الذي هو الشحناءُ والضِّغْنُ، غلَّ يَغِلُّ، بكسر الغين. وقالوا في الغلول من الغنيمة: غلَّ يَغُلُّ بضمِّ الغين.

والحجَّة[3] لمن قرأ: (يَغُلَّ) أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو أسند الفعل فيه إلى الفاعل نحوَ (ما كانَ لنا أَنْ نُشْرِكَ باللَّهِ من شَيْءٍ) [يوسف/٣٨] و(مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ) [يوسف/٧٦] (وما كانَ لنفسٍ أنْ تموتَ إلَّا بإذنِ اللَّهِ) [آل عمران/١٤٥] (وما كانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قوماً بَعْدَ إذْ هَدَاهُمْ) [التوبة/١١٥] (وما كانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ على الغيب) [آل عمران/١٧٩]. ولا يكـاد يجيء منه[4]: ما كان زيدٌ لِيُضْرَبَ، فَيُسْنَدَ الفعلُ فيه[5] إلى المفعول به. فكذلك (ما كانَ لنبيٍّ أَنْ يَغُلَّ) [آل عمران/١٦١] يُسْنَدُ الفعل فيه إلى الفاعل. وروي عن ابن عباس أنَّه قرأ: (يَغُلَّ) وقيل له: إنَّ

(١) البيت للفرزدق، ثاني أبيات خمسة في هجاء عمر بن هبيرة. وروايته في ديوانه ٢/٤٨٧: أأطعمتَ بدل فَوَلَّيْتَ، وأراد: أنَّه قصير اليدين عن نيل المعالي كالبعير الأحذ، وهو الذي لا شعر لذنبه، وانظر الحيوان ٥/١٩٧ وفيه: بعثت بدل: فوليت. وانظر الشعر والشعراء /٨٨ وفيه أوليت بدل فوليت. والكامل ٣/٨٠٨ والأغاني ٢١/٣٣٦ والسمط ٨٦٢.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (ط).

(٣) في (ط): الحجة.

(٤) في (ط): فيه.

(٥) في (ط) «منه» بدل: «فيه».

عبدِاللَّهِ قرأ: (يُغَلَّ) فقال ابنُ عباس: بلى واللهِ ويُقْتَلَ[١]، ورُوي أيضاً[٢] عن ابن عباس: «قد كان النبي يُقْتَلُ فكيف لا يُخَوَّنُ»[٣]؟.

ومن قال: يُغَلَّ احتملَ أمرين: أحدهُما أن ينسبَ إلى ذلك، أي: لا يقال له غَلَلْتَ، كقولك: أسقيتُهُ. أي[٤]: قلت له: سقاكَ اللَّهُ. وقال:

وأَسْقِيهِ حتَّى كادَ مِمَّا أُبَثُّهُ
تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهُ[٥]

وكقولهم: [أكفرتني أي: نَسَبْتَنِي][٦] إلى الكفر قال:

فطائفةٌ قد أكفَرَتْنِي بِحُبِّكُمْ[٧] ....

أي: نسبتني إلى الكفر. ويجوز أن يكون (يُغَلَّ). أي: ليس لأحدٍ أن يَغُلَّهُ، فيأخذ من الغنيمة التي حازها، وإن كان لا يجوز أن يُغَلَّ غيرُ النبي ﷺ[٨] من إمام للمسلمين[٩] وأميرٍ لهم؛ لأنَّ ذلك يجوزُ أن يَعْظُمَ بحضرته، ويكبُرَ كبراً لا يكبرُ عند غيره [عليه

(١) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٢/٩١ من طريق ابن جرير [الطبري] عن الأعمش. وهو كذلك في تفسيره ٤/١٥٥ بدون جملة القسم: «والله».
(٢) سقطت من (ط).
(٣) وسبق نقله هذا عن ابن عباس في ص ٧٩.
(٤) سقطت من (م).
(٥) البيت لذي الرُّمة في ديوانه ٢/٨٢١، وشرح شواهد الشافية ٤/٤١ والعيني ٢/١٧٦ والأشموني ١/٢٦٣.
(٦) في (ط): أكفرته أي نسبته.
(٧) هذا صدر بيت للكميت بن زيد عجزه:

وطائفة قالوا مسيءٌ ومذنبُ

وهو من قصيدة من قصائده الهاشميات أوردها البغدادي في الخزانة ٢/٢٠٧، ٢٠٨ وفيها: بحبِّهم، بدل: بحبّكم.
(٨) سقطت (وسلم) من (ط). (٩) في (م): المسلمين.

السلام][١]، لأنَّ المعاصي تعظم بحضرته، كما قال: ﴿لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾. [الحجرات/٢] فالغلول[٢] وإن كان كبيراً، فهو بحضرته عليه السلام أَعْظَمُ.

قـال: وكلهم قرأ: ﴿ولا تَحْسِبَنَّ الذين قتلوا في سبيل اللَّهِ﴾ [آل عمران / ١٦٩] مخففة التاء إلا ابن عامرٍ فإنَّه قرأ: ﴿قُتِّلُوا﴾ مشدَّدة التاء[٣].

[قال أبو علي][٤]: وجهُ من قرأ ﴿قُتِلوا﴾ بالتخفيف أنَّ التخفيف يصلحُ للكثير والقليل، تقول: قَتَلْتُ القومَ فَيَصْلُحُ، التخفيف للكثرة، وضربت زيداً ضربة، فيصلح للقلَّة. ووجه التَّثْقيل أنَّ المقتولين كثرةٌ[٥] فَحَسُنَ التثقيلُ، كما قال: ﴿مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ﴾ [صٓ/٥٠] وفعَّلَ يختص به الكثيرُ دون القليل.

اختلـفوا في قوله [جلَّ وعز][٦] ﴿وأنَّ اللَّه لا يُضيعُ﴾ [آل عمران/ ١٧١] في كسر الألف وفتحها، فقرأ الكسائي وحده: ﴿وإنَّ اللَّهَ لا يُضيعُ﴾ بكسر الألفِ وقرأ الباقون: ﴿وأنَّ اللَّهَ﴾ بفتح الألف[٧].

[قال أبو علي][٨]: وجه الفتح أنَّ المعنى يستبشرون بنعمةٍ من اللَّهِ، وبأنَّ اللَّه لا يضيع، فأنَّ معطوفةٌ على الباءِ، المعنى: يستبشرون، بتوفر ذلك عليهم، ووصوله إليهم، لأنَّه إذا لم يُضِعْه،

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في (ط): فكذلك الغلول.

(٣) السبعة ص ٢١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): «كثير».

(٧) السبعة ص ٢١٩.

(٨) سقطت من (ط).

وصل إليهم، فلم يُبْخَسُوه، ولم يُنْقَصُوه، فهذا مما يُسْتَبْشَرُ به[١]، كما أنَّ النعمة والفضلَ كذلك. ومن كسر فإلى ذا[٢] المعنى يؤولُ، لأنَّهُ إذا لم يُضِعْه وصل إليهم، فلم ينقصوهُ، فالأولُ أشدُّ إبانةً لهذا المعنى.

اختلفوا في فتح الياء وضمِّ الزاي، وضمِّ الياء وكسر الزاي من قوله تعالى[٣]: (ولا يَحْزُنك) [آل عمران/ ١٧٦].

فقرأ نافعٌ وحده (يُحْزِنْكَ) و (لِيُحْزِنَ) [المجادلة/ ١٠] و (إنِّي ليُحْزِنُني) [يوسف / ١٣] بضم الياء، وكسر الزاي في كلِّ القرآن إلَّا في سورة الأنبياء: (لا يَحْزُنهم الفَزَعُ) [الآية/ ١٠٣] فإنَّه فتحها، يعني الياءَ، وضمَّ الزاي.

وقرأ الباقون في جميع ذلك (يَحْزُنُ) بفتح الياء وضمِّ الزاي في كلِّ القرآن[٤].

[قال أبو علي][٥]: قال سيبويه تقول[٦]: فَتِنَ[٧] الرجلُ وفَتَنْتُهُ، وحَزِنَ وَحَزَنْتُهُ. قال: وزعم الخليل أنَّك حيثُ قلت: فَتَنْتُهُ

---

(١) في (ط): لـه.
(٢) في (ط): هذا.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) انظر السبعة ص ٢١٩.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (ط).
(٧) كذا الأصل ضبط: فَتِن بكسر التاء في المكانين وهو صحيح. والذي في سيبويه ٢/٢٣٤ بفتحها، وفي تهذيب الأزهري ١٤/٣٠٠: أبو زيد: فَتِن الرجل يَفْتَن فتوناً إذا وقع في الفتنة... وقال ابن شميل: يقال: افْتَتَن الرجل وافتُتِن لغتان. وهذا صحيح، [وأمَّا فَتَنْتُه فَفَتَن، فهي لغة ضعيفة]. وهذا الأخير في التكملة ٦/٢٨٥ وفي كتاب الأفعال للسرقسطي ٤/٥١ وزن فَعِل، قال في: /فَتِن/: وفَتِن فتوناً تحول من حسن إلى قبيح، وفَتِن إلى النساء أراد الفجور بهنَّ، وفُتِن أيضاً فِيهما. اهـ. وهذا الضبط لم يذكره القاموس والتاج والصحاح واللسان. والجمهرة. والتكملة. بل جميعهم ضبطه، ضبط شكل، بالفتح.

وَحَزَنْتُهُ لم ترد أن تقولَ: جعلتُه حزيناً وجعلته فاتناً، كما أنَّك حين قلتَ: أَدْخَلْتُه، أردتَ: جعلته داخلاً، ولكنك أردتَ أن تقول: جعلتُ فيه حُزْناً وفِتْنةً، فقلتَ: فَتَنْتُهُ، كما قُلْتَ: كَحَلْتُهُ، أي: جعلتُ فيه كُحلاً، ودهنتُهُ جعلتُ فيه دُهناً، فجئتَ بفَعَلْتُهُ عل حَدِّهِ[١]. ولم تُرِدْ بفَعَلْتُهُ ههنا تغيير قولِهِ: حَزِنَ وَفَتِنَ، ولو أردتَ ذلك لقلتَ أحزنتُهُ، وأفتنتُهُ، وفَتِنَ من فَتَنْتُهُ، كحزِنَ من حزنْتُهُ. قال: وقال بعض العرب: أفتنت الرجلَ، وأحزنته: أراد[٢] جعلته حزيناً وفاتناً، فغيروا فَعَلَ[٣].

قال أبو علي: فهذا الذي حكاه عن بعض العرب حجةُ نافع في قراءته[٤] (لَيُحْزِنُني) وأمَّا قراءته: (لا يَحْزُنُهُمُ الفزعُ الأكبرُ) [الأنبياء/١٠٣] فعلى أنَّه يشبه أن يكون تبعَ فيه أثراً أو أحبَّ الأخذ بالوجهين إذ كان كل واحدٍ منهما جائزاً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعز][٥]: (ولا يَحْسِبنَّ الذينَ كَفرُوا) [آل عمران /١٧٨] فقرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو: (ولا يحسِبَنَّ الذين كفروا) بالياء[٦]، (ولا يَحسِبَنَّ الذين يبخلون) [آل عمران/ ١٨٠] و (لا يَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُوْنَ) [آل عمران/ ١٨٨] (فلا يَحْسِبُنَّهُمْ) [آل عمران/ ١٨٨] بضمٍّ[٧]

---

(١) ضبط في سيبويه: حِدَةٍ.

(٢) في (ط): إذا.

(٣) سيبويه ٢/٢٣٤ مع اختصار يسير.

(٤) في (ط): قوله.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٧) في (م): «ضمّ».

البَاءِ في (يَحْسِبُنَّهُمْ) وكُلُّهُنَّ بالياء وكسر السين في كل[١] القرآن.

وقرأ نافعٌ وابن عامر [(ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا) [آل عمران/ ١٧٨] (ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون)[٢][آل عمران/ ١٨٠] (لا يَحسبَنَّ الذين يفرحون) [آل عمران/ ١٨٨] كل ذلك بالياء[٣] (فلا تَحْسِبَنَّهم) [آل عمران/ ١٨٨] بالتاء وفتحِ الباء غيرَ أنَّ نافعاً كسَرَ السينَ وفتحها ابن عامرٍ. وقرأ حمـزةُ: (ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا) [آل عمران/ ١٧٨] (ولا تَحسَبَنَّ الذين يفرحون. . . فلا تحسَبَنَّهم) [آل عمران/ ١٨٨] بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء. وقرأ عاصمٌ والكسائيُ كلَّ ما في هذه السورة بالتاء إلاَّ حرفين: قولَه[٤]: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يَبْخَلُوْنَ) [آل عمران/ ١٨٠] (ولا يَحْسِبَنَّ الذينَ كَفَرُوا) [آل عمران/ ١٧٨] فإنَّهما بالياء غير أنَّ عاصماً فتح السينَ وكسَرَها الكسائيُ. ولم يختلفوا في قوله: (ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا) [آل عمران/ ١٦٩] أنها بالتاء[٥].

قال أبو علي: قراءة ابن كثير وأبي عمرٍو، (ولا يَحسِبَنَّ الذينَ كفروا) [آل عمران/ ١٧٨] (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون) [آل عمران/ ١٨٠] (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يفرحون)

---

(١) في (ط): جميع.

(٢) سقط ما بين القوسين من (م) واستدرك من (ط) والسبعة.

(٣) وقع في (م) بالتاء بدل بالياء. والصواب ما أثبتناه من (ط) ومن السبعة. والبحر المحيط ٣/١٣٨ حيث قال: وقرأ نافع وابن عامر (لا يحسبن) بياء الغيبة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) انظر السبعة ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

[آل عمران/١٨٨] (فلا يَحْسِبُنَّهُمْ) بضم الباءِ في (يَحْسِبُنَّهُمْ) وكُلُّهنَّ بالياء وكسر السين في كلِّ القرآن.

[قال أبو علي][1]: (الذين) في هذه الآي في قراءتهما: رفعٌ بأنَّه فاعلُ يَحْسِبُ، وإذا كان الذي في الآي فاعِلاً اقتضى حسبَ[2] مفعولين؛ لأنَّها تتعدى إلى مفعولين، أو إلى مفعولٍ يسد مسدَّ المفعولين، وذلك إذا جرى في صلة ما يتعدى إليه ذكرُ الحديث والمُحَدَّث عنه نحوَ: حسبتُ أنَّ زيداً منطلقٌ، وحسبتُ أن تقوم[3]، فقولُه: (أنَّمَا نُمْلِي لهم خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ) [آل عمران/١٧٨] قد سدَّ مَسَدَّ المفعولين اللذين يقتضيهما يحسبنَّ. وكسرُ إنَّ في قول من قرأ: (يَحْسِبَنَّ) بالياء لا ينبغي، وقد قرىء فيما حكاهُ غير أحمد بن موسى. ووجه ذلك أنَّ «إنّ» يُتَلَقَّى بها القسمُ كما يُتَلَقَّى بلام الابتداءِ، ويدخلُ كلُّ واحد منهما على الابتداء والخبر فكسرَ إنَّ بعدَ يَحْسِبَنَّ، وعَلَّقَ عليها الحِسْبانَ كما يُعَلَّقُ باللَّام. فقال: (لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا إنَّما نُمْلِي) [آل عمران/١٧٨] كما قال: (لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا) للآخرة خيرٌ لهم. و(ما) تحتمل ضربين أحدُهما: أن تكون بمعنى الذي فيكون التقدير: لا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أنَّ الذي نمليه خيرٌ لأنفسهم، والآخرُ: أن يكون (ما نملي) بمنزلة الإملاء فيكونَ مصدراً، وإذا كان مصدراً، لم يقتض راجعاً إليه[4]. وقال أبو الحسن: المعنى: ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أنَّ ما نملي لهم ليزدادوا إثماً، إنَّما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم. وأمَّا قولُه: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (م): حسبتُ.
(٣) في (ط): أن يقوم عمروٌ.
(٤) في (ط): إليها.

يَبْخَلُوْنَ بما آتاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هو خَيْراً لهم) [آل عمران/ ١٨٠] فالذين يبخلون فاعل يَحْسِبَنَّ والمفعول الأولُ محذوفٌ من[1] اللفظ لدلالة اللفظ عليه، وهو بمنزلة قولك: من كذب كان شراً له، أي: الكذبُ، فكذلك: لا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم اللَّه من فضله البخلَ[2] هو خيراً لهم، فدخلت[3] (هو) فصلاً، لأنَّ تقدُّم يبخلون بمنزلة تقدُّم البخل، فكأنَّك قلت: لا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون البخلَ هو خيراً لهم. فأمَّا قوله: (ولاَ يَحْسِبَنَّ الذين يَفْرَحُوْنَ بِمَا أَتَوا) [آل عمران/١٨٨] (فلا يَحْسِبُنَّهم) فالذين في موضع رفع بأنَّه فاعل يَحْسِبُ، ولم توقعْ يَحْسِبَنَّ على شيءٍ. قال أبو الحسن لا يعجبني[4] قراءة من قرأ الأولى بالياء؛ لأنَّه لم يوقعه على شيءٍ، ونرى أنَّه لم يستحسن أن لا يُعَدَّى حَسِبْتُ، لأنَّه قد جرى مجرى اليمين في نحو: علمَ اللَّه لأفعلَنَّ.

ولقد عَلِمْتُ لتأتينَّ منيتي[5] . . . .

وظَنَنْتُ لَيَسْبِقَنَّنِي، (وظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ) [فصلت/٤٨] فكما أنَّ القسم لا يُتَكَلَّم به حتى يُعَلَّقَ بالمُقْسَمِ عليه، كذلك ظننت وعلمت، في هذا الباب.

وأيضاً فإنَّه قد جرى في كلامهم لغواً، وما جرى [في

---

(١) في (ط): في.
(٢) كذا في (م) وفي (ط): «هو البخلُ».
(٣) في (ط): «فدخل».
(٤) في (ط): لا تعجبني.
(٥) صدر بيت للبيد عجزه: إنَّ المنايا لا تطيش سهامها.
انظر الكتاب ٤٥٦/١ والخزانة ١٣/٤ وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٢٣٢/٦ وأمَّا رواية البيت في ديوانه ص ١٧١ والقصائد السبع الطوال ص ٥٥٧.
صادفْنَ منها غِرَّةً فأصبنها إنَّ المنايا لا تطيش سهامها

كلامهم][1] لغواً لا يكون في حكم الجُمَلِ المفيدة، ومن ثَمَّ جاءَ نحوُ:

وما خِلْتُ أَبْقَى بيننا مِنْ مَوَدَّةٍ
عِراضُ المَذَاكي المُسْنِفَاتِ القَلائِصَا[2]

إنَّما هو وما أبقى بيننا، وكذلك[3] قال الخليل: تقول: ما رأيتُهُ يقولُ ذَاكَ إلَّا زيدٌ، وما أظنُّه يقولُ ذاكَ إلَّا عَمْروٌ، فهذا يدلُّك[4] أنَّك انتحيت على القول، ولم تُرد أن تجعلَ زيداً موضع فعلِكَ كضربتُ وقتلتُ. ولذلك لم يُجْرَ الشرطُ مجرى الجُملِ في نحو: إن تفعلْ، لأنَّ الشرط بمنزلة القسم، والجزاءُ بمنزلة المقسم عليه، ولذلك فُصِلَ بالشرط بين أمَّا وجوابها في نحو[5] (وأمَّا إنْ كَانَ مِنْ أصْحَابِ اليمينِ، فَسَلَامٌ لَكَ) [الواقعة/٩١] ولو كان بمنزلة الجُمَلِ لم يَجُز به الفصلُ. ووجهُ قول ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ في أن لم يُعَدِّيَا حَسِبْتُ إلى مفعوليـه اللذين يقتضيهما أنَّ يَحْسِبُ في قوله: (فلا تَحْسِبُنَّهُمْ بمفازةٍ من العذاب) [آل عمران/١٨٨] لَمَّا جُعِلَ بدلاً من الأول،

(١) زيادة من (ط).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه / ١٥١ والبحر المحيط ١٣٧/٣ مصحفاً، واللسان (سنف). قال شارح ديوانه:

المذاكي من الخيل: التي قد بلغت أسنانها، المسنِفات: المتقدمات، القلائص: الإبل، وكانوا في غاراتهم يركبون الإبل ويسوقون أمامها الخيل فلا يركبونها إلاَّ إذا قاربوا موضع الغارة حتى لا يتعبوها، لينزلوا بها إلى القتال موفورة النشاط.

وجاء في طرة (ط) تعليق على كلمة المسنفات فيما يظهر نصه: «بالكسر المتقدمات وبالفتح: المشدودات بالسِّناف» اهـ. والسِّناف (في اللسان): خيط يشد من حقب البعير إلى تصديره، ثم يشد إلى عنقه إذا ضمر.

(٣) في (م): ولذلك.

(٤) في (ط): يدلك على.

(٥) في (ط): نحو قوله تعالى.

وَعُدِّي إلى مفعولَيه استغنى بهما عن تعدية الأول[1] إليهما، كما استغنى في قوله:

بـأيِّ كتـابٍ أمْ بـأيَّـةِ سُنَّـةٍ
تَرى حُبَّهُم عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسِبُ[2]

بتعدية أحد الفعلين إلى المفعولين عن تعدية الآخر إليهما[3]

فإن قلت: كيف يستقيم، تقديرُ البدلِ في قوله: (لا يَحْسِبَنَّ الذين يَفْـرَحُوْنَ بمـا أَتَوْا. . . . فـلا يَحْسِبَنَّهُمْ بمفـازةٍ) [آل عمـران /١٨٨].

وقد دخلت الفاء بينهما[4] ولا يدخلُ بين البدل والمبدَلِ منه الفاء؟ فالقولُ أَنَّ الفاء زائدة، يدلُّك على أنَّها لا يجوز أن تكون التي تدخُلُ على الخبر، أنَّ ما قبل الفاء ليس بمبتدأٍ، فتكون الفاء خبرَه، ولا تكون العاطفةَ لأنَّ المعنى: لا يَحْسِبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوا أنفسهم بمفازة من العذاب. فإذا كان كذلك لم يجز تقدير العطف لأنَّ الكلام لم يستقل بعدُ؛ فيستقيمَ فيه تقدير العطف.

فأمَّا قولُه: (فلا يَحْسِبُنَّهم) فإنَّ فِعْـلَ الفاعِـلِ الذي هو يَحْسِبُنَّ[5] تعدَّى إلى ضميره، وحُذِفَتْ واو الضمير لدخول النون

---

(١) في (م): الأولى.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصائده الهاشميات. انظر الخزانة ٢/٢٠٨، ٤/٥ والعيني ٢/٤١٣ والمحتسب ١/١٨٣ والهمع ١/١٥٢ والدرر ١/١٣٤ والبحر المحيط ٣/١٣٧.

(٣) في (م): إليها.

(٤) في (م): «فيها» وما أثبتناه من (ط) أوجه.

(٥) في (ط): «يحسبون» جاء بها على أصل الفعل قبل توكيده بالنون التي توجب في مثل هذه الحالة حذف واو الجماعة، والمؤدى واحد.

الثقيلة. فإن قلت: هَلاَّ لم يحذف الواوَ من يَحْسِبُون، وأثبتها كما ثبتت في: تُمُودَّ الثوبُ، و (أتحاجونِّي) [الأنعام/ ٨٠] ونحو ذلك، مما يَثْبُتُ[١] فيه التقاء الساكنين لما في الساكن الأوَّل من زيادةٍ المدِّ التي تقومُ مقامَ الحركةِ؛ فالقول فيه أنَّه حذفت كما حذفت مع الخفيفة، ألا ترى أنَّك لو قلت: لا يَحْسِبُنْ[٢] زيداً ذاهباً، لزمكَ الحذفُ، فأجرى الثقيلةَ مجرى الخفيفة لهذا[٣]. وقولُه: (بمفازةٍ من العذاب) في موضع المفعول الثاني وفيه[٤] ذكر للمفعول الأوَّل. وفعلُ الفاعلِ في هذا الباب يتعدَّى إلى ضمير نفسه، نحوَ: ظَنَنْتُني أخاهُ، لأنَّ هذه الأفعال لمَّا كانت تدخل على الابتداء والخبر أشبهت إنَّ وأخواتها في دخولهنَّ على الابتداء والخبر [كدخول هذه الأفعال عليهما وذلك قولك][٥]: ظننتني ذاهباً، كما تقول: إنِّي ذاهبٌ. ومما يدلُّك على ذلك قُبْحُ دخولِ اليقين[٦] عليها، لو قلت: أظنُّ نفسي تفعل كذا لم يَحْسُنْ كما يَحْسُنُ أَظُنُّنِي فاعلاً.

قال: وقرأ نافعٌ وابنُ عامر: (ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا) (ولا يحسبنَ الذين يَبْخَلُون) [آل عمران/ ١٨٠] (.. ويَفْرحون) [آل عمران/ ١٨٨] كلُّ ذلك بالياء. (فلا تحسَبَنَّهُمْ) بالتاء وفتح الباء.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) شدد النون في (ط) وهو سهو من الناسخ لأنَّ أبا علي يمثل للنون الخفيفة.

(٣) في (ط): في هذا.

(٤) في (م): «ففيه» وما أثبتناه من (ط).

(٥) (م): «كدخولها على الأفعال عليهما وذلك قول..» وما أثبتناه من (ط) أجدر بالصواب.

(٦) في (ط): «النفس» بدل «اليقين».

قراءَتُهما في ذلك مثل قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ، وقد مَرَّ[١] القول فيها إلاَّ في قوله: (فلا تَحسَبَنَّهم) بالتـاء وفتح البـاء. والمفعولان اللذان يقتضيهما الحسبانُ في قوله: (ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَفْرَحُوْنَ بما أَتَوْا) محذوفان، لدَلالةِ ما ذكر من بعدُ عليهما، ولا يجوز البدلُ، كما جاز البدلُ في قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ لاختلاف الفعلين باختلاف فاعِلَيْهما.

قال: وقرأ حمزةُ (ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا) (ولا تَحْسَبَنَّ الذين يفرحون) (فلا تَحَسَبَنَّهم) بفتح الباء والسين وكل ذلك بالتاء[٢].

قولُه: (الذين كفروا) في موضع نصبٍ بأنَّه المفعـول الأول. والمفعول الثاني في هذا الباب هو المفعول الأول في المعنى، فلا يجوز إذاً فتحُ إنَّ في[٣] قوله: (ولا تحسَبَنَّ الذين كفروا إنَّ ما نُمْلِي لهم)، لأنَّ إملاءهم لا يكون إياهم. فإن قلتَ: فلم لا يجوز الفتح في أنَّ، وتجعَلَهُ بدلاً من (الذين كفروا) كقوله: (وما أنْسَانِيهِ إلاَّ الشيطانُ أنْ أذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣] وكما كان أنَّ من[٤] قوله: (وإذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إحْدَى الطائفتين أنَّها لَكُمْ) [الأنفال/٧]. [بدلاً من (إحدى الطائفتين)][٥] قيل: لا يجوز ذلك لأنَّك إذا أبدلت أنَّ من الذين كفروا، كما أبدلتَ أنَّ من إحدى الطائفتين لزمك أن تَنْصِبَ خيراً على تقدير: لا تحسِبَنَّ إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم من حيثُ

---

(١) في (ط): وقد قُدّم.
(٢) السبعة ص ٢٢٠.
(٣) في (ط): من.
(٤) في (ط): في.
(٥) ما بين معقوفين سقط من (م).

كان المفعولُ الثاني: لتحسِبَنَّ وقيلَ: إنَّه لم ينصبه أحدٌ. فإذا لم يُنْصَبْ علمتَ[1] أنَّ البدل فيه لا يصح، فإذا لم يصح البدلُ [لم يجز فيه إلَّا كسرُ إنَّ][2] (ولا تَحْسِبَنَّ الذين كفروا إنَّ ما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم) على أن تكون إنَّ وخبرُها في موضع المفعول الثاني من تحسبَنَّ. فأمَّا قولُه: (لا تحسَبَنَّ الذين يفْرَحون بِمَا أَتَوا) [آل عمران/١٨٨] فحذفَ المفعولَ الذي يقتضيه تَحْسَبَنَّ؛ لأنَّ ما يجيء من بعدُ من[3] قوله: (فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازةٍ من العَذَاب) يدلُّ عليه، ويجوز أن تجعل (تحسبنهم) بدلاً من (تحسَبَنَّ)، كما جاز أن تجعلَ (يحسِبُنَّهم) بدلاً من (يَحْسِبَنَّ الذين يفرحون) في قراءة ابن كثير وأبي عمروٍ لاتفاق فعلي الفاعِلَيْن[4]. وقد قدَّمنا أنَّ الفاءَ زائدةٌ، والقولُ فيها أنَّها لا تخلو من[5] أن تكون للعطف، أو للجزاء، أو زائدةً، فإن كانت للعطف فلا يخلو من أن تعطِفَ جملةً على جملةٍ، أو مفرداً على مفردٍ، وليس هذا مَوْضِعَ العطفِ، لأنَّ الكلام لم يَتمَّ، ألَا ترى أنَّ المفعول الثاني لم يُذْكَرْ بعدُ؟ ولا يجوز أيضاً أن تكون للجزاء كالتي في قوله: (وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) [النحل/٥٣] ونحوها، لأنَّ تلك تدخل على ما كان خبراً من الجمل، لأنَّ أصلها أن تدخلَ في الجزاءِ، وهي جملة خبرٍ، وليس ما دخَلَتْ عليه الفاءُ في الآية بجملةٍ، إنَّما هو فَضْلَةٌ، ألا ترى أنَّ مفْعُولي حَسِبْتُ فَضْلَةٌ؟ فإن قلت: إنَّ أصلَهُمَا أن يكونا خبراً. فإنَّ

---

(١) في (ط): عُلم.

(٢) في (ط): «لم يجز إلَّا الكسرُ، كسرُ إن».

(٣) في (ط): في.

(٤) في (ط): فعل الفاعلين.

(٥) سقطت من (ط).

ذلك الأصلَ قد زال بكونهما فَضْلَةً، كما زال في قولك: ليت الذي في الدار مُنْطَلِقٌ، عن أن يكون خبراً بدخول ليتَ، وكذلك قد زال بدخول حسبتُ عليهما أن يكون جملةً، ويدلُّك على ذلك أنَّك تقول: حسبتُ زيداً اليومَ منطلقاً. فَتَفْصِلُ بينهما باليوم الذي هو ظرفُ حسبتُ، ولو كان الكلامُ باقياً على ما كان عليه قبل دخولِ الظنِّ، لم يَجُز أن تفصل بينهما بأجنبي منهما، فإذا لم يجز أن تكون للعطف ولا للجزاء، ثبت أنَّها زائدة قال:

وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكَ فَاجْزَعِي(١)

قال: وقرأ عاصمٌ والكسائي: كلَّ ما في هذه السورة بالتاء إلَّا حرفين: قولُه: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون)، (ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا) فإنَّهما بالياء، غيرَ أنَّ عاصماً فتح السينَ وكسرها الكسائي.

قد تقدَّم القول في (ولا يَحْسِبَنَّ الذين يبخلون) فأمَّا قوله: (ولا يَحْسِبَنَّ الذين كفروا أنَّما نُمْلِي لَهُمْ) [آل عمران/١٧٨] فالوجهُ فتح أنَّ لأنَّها تسدُّ مَسَدَّ المفعولين، كما سدَّ الفعلُ والفاعلُ مسدَّهما لَمَّا جرى ذكرهما في الصلة في نحوِ قوله: (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوْا) [العنكبوت/٢٩].

(١) عجز بيت للنمر بن تولب صدره:

لا تجزعي إنْ منفِساً أهلكتُهُ

سبق في ١/٤٤.

وجاء هنا على حاشية (م): «ولم يذكر حجة حمزة في: «لا تحسبَنَّ الذين يبخلون» بالياء، ولا كيف يكون تقديرها؟.

قلت: الملاحظ أن قراءة حمزة التي أشار إليها بالحاشية هي بالتاء لا بالياء، ومع ذلك فإن أبا علي احتجَّ للقراءتين بما فيه المأرب. انظر ما تقدم ص ٩٨ - ٩٩.

قال: ولم[1] يختلفوا في قوله: (ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا) [آل عمران /١٦٩] أنَّها بالتاء قولُه[2]: (تَحْسَبَنَّ) مسندٌ إلى الفاعل المخاطب، والذين قُتِلُوا المفعولُ الأولُ، والمفعول الثاني قولُه: أمواتاً. فقد استوفى الحسبانُ فاعِلَهُ ومفعولَيْـهِ.

اختلـفوا في فتح الياء والتخفيف وضمِّها والتَّشديد من قوله عز وجل[2]: (حتى يميز) [آل عمران/ ١٧٩] و (ليَميـزَ اللَّهُ الخبيثَ) [الأنفال/ ٣٧].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ: (حتى يَميزَ) و(ليَميزَ اللَّهُ الخبيثَ) بفتح الياء والتخفيف. وقرأ حمزةُ والكسائي (حتى يُمَيِّز) و (ليُمَيِّزَ اللَّهُ) بضمِّ الياءِ والتشديد[3].

[قال أبو علي][4]: قال يعقوب: مِزتُه، فلم يَنْمَزْ، وَزِلْتُهُ فلم يَنْزَلْ، وأنشد أبو زيد[5]:

---

(١) في (م): «لم».

(٢) في (ط): تعالى.

(٣) انظر السبعة ص ٢٢٠.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) البيت لمالك بن الرَّيْب أوَّل أبيات أربعة له في النوادر ص ٢٨٥ (ط: الفاتح) وفي الأغاني ٢٢ / ٣١١ من قصيدة طويلة يقع البيت الشاهد السابع منها. ويروى في النوادر: «شرَّ عدوته. . . ولا بَعِلا» وفي الأغاني: «. . شر عدوتـه رقدتُ لا مثبتاً ذعراً ولا بعلا» قال في النوادر. مسئياً: «أراد مسيئاً فقدم الهمزة وهي لغة كما يقال: رآني وراءَني. . . قال أبو الحسن: أمَّا روايتهم (لا مسئياً) وتفسيرهم لها على تقديم الهمزة فقد صدقوا في ترتيب اللفظ وسهوا عن المعنى؛ لأنَّ مسيئاً لو ردَّ إلى أصله فقيل، وإن لم يكن شعراً: لا مسئياً ذعراً؛ لم يكن له معنى وإن كان قد يجوز على وجه بعيد: لا مسيئاً للذعر وذلك أنَّه =

لَمَّا ثَنى اللَّهُ عَنِّي شَرَّ عَزْمَته
وانْمَزْتُ لا مُسْئِياً[١] ذُعْرَاً ولا وَجِلَا

[مسئياً من قول ذي الرُّمَّة[٢]:

... بعيدُ السأوِ مهيوم

والسأو: هو الهمَّة.

تقول: لا أذعر ولا أهم بالذعر. فَمِزْتُ ومَيَّزْتُ لغتان][٣]، وليس مَيَّزْتُ بمنقولٍ من مِزْتُ كما أنَّ غَرَّمْتُهُ منقولٌ من غَرِمَ، يدلُّك على ذلك أنَّه لا يخلو تضعيفُ العين في مَيَّزَ من أن يكون لغةً في ماز، أو يكون تضعيفُ العينِ لنقل الفعلِ، كما أنَّ الهمزة في أقَمْتُهُ له، فالذي يَدُلُّ على أنَّه ليسَ للنقل، كما أن غَرَّمْتُهُ للنَّقلِ، أنَّه لو كان للنَّقل للزمَ أن يتعدَّى مَيَّزْتُ إلى مفعولين، كما أنَّ غَرَّمْتُ يتعدى إلى مفعولين، تقول: غَرَّمْتُ زيداً مالاً. وفي أنَّ مَيَّزتُ لا يتعدَّى إلى مفعولين إلَّا بحرف جرٍ نحوَ قولهم[٤]: مَيَّزْتُ

= إذا فزع فقد أساء عند نفسه... والذي قرأناه في شعر مالك بن الريب: «وانحزتُ لا مونساً ذعراً» وهذا لا طعن عليه ولا مَؤُونة فيه». والبَعِلُ: المتحير.

(١) في (ط): مسيئاً وهو تحريف من الناسخ.

(٢) في ديوانه بشرح الأصمعي ١/٣٨٢ من قصيدة طويلة يقع البيت الحادي عشر منها وتتمته:

كأنني من هوى خرقاء مُطَّرَفٌ   دامي الأظل ...

قال في شرحه: بعير مطرف: اشتري طريفاً، لا من بلاد القوم.. فهو يحن إلى ألآفه ويشتاق. مهيوم، أي: به هيام، وهو داء يأخذ الإبل شبيه بالحمى.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (م) واستدرك من (ط).

(٤) ما بين المعقوفين جاء في (ط) قبل قوله: أنشد أبو زيد السابق.

(١) في (ط): قولك.

متاعك بعضَه من بعض، دلالةٌ بَيِّنَةٌ على أنَّ تضعيف العين ليس للنَّقل. ومثلُ مَيَّزْتُ في أنَّ التضعيفَ فيه ليس للتعدية إنَّما هو لغير هذا المعنى، الهمزة في قولهم: ألقيتُ ألا ترى أنَّ الهمزة فيه ليست لنقل الفعل من فَعَلَ إلى أَفْعَلَ لِيزيدَ في الكلام مفعولٌ؟ إنَّما ألقيتُ بمنزلةِ أسقطتُ، ولو كان منقولاً من لَقِيَ لَتَعـدَّىٰ إلى مفعولين؛ لأنَّ لقي يتعدَّى إلى مفعولٍ في قولك: لقيتُ زيداً، ولو كانت الهمزةُ في ألقيتُ للنقل لَتَعَدَّى إلى مفعولين. وفي قولهم: ألقيتُ متاعَك بعضَه على بعض وتعدِّيهِ إلى المفعول الثاني بالجارِّ دَلالةٌ على أنَّ أَلْقَيْتُ ليس للنقل[1] من لقي، وأنَّ ألقيتُ بمنزلة أسقطتُ في تعدي ألقيتُ إلى مفعول واحد كما أنَّ أسقطت يتعدَّى إلى مفعول واحد، ولا يتعدَّى إلى مفعولٍ ثانٍ، إلَّا بحرفِ الجرِّ، كما أنَّ أسقطت لا يتعدَّى إلى مفعولٍ ثانٍ إلَّا بحرف الجرِّ، كقولك: أسقطتُ متاعَكَ بعضه على بعض. ومثل ميَّز في أنَّ التضعيفَ فيه ليس للتعدي قَوْلُهُمْ: عَوَّضَ، فالتضعيفُ فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من عاض، لتعدَّى إلى ثلاثة مَفْعُولِينَ لأنَّ عاض يتعدَّى إلى مفعولَيْـن يدلُّك على ذلك ما أنشده الأصمعي:

عاضها اللَّهُ غـلاماً بعـدَ ما
شابتِ الأصداغُ والضرسُ نَقِدْ[2]

---

(١) في (ط): بنقل والمؤدى واحد.

(٢) البيت من شواهد شرح أبيات المغني ٦٥/٧ وهو في إصلاح المنطق ص ٤٩ والمشوف المعلم ٧٨٦/٢ والخصائص ٧١/٢، والصحاح واللسان والتاج (نقد) اهـ.
قال البغدادي وهذا البيت لم أقف على قائله ولا على تتمته، والله أعلم.

وتقول: عَوَّضْتُ زيداً مالاً، فَعَوَّض وعاضَ لغتان كما أنَّ ميَّز وماز لغتان، كلٌّ واحد منهما في معنى الآخر، ليس عَوَّض منقولاً من عاض، كما أنَّ ميَّز ليس بمنقولٍ من ماز. وإذا كان الأمرُ في ذلك على ما وصفنا، فكلتا القراءتين حسنةٌ، لأنَّ ماز فعلٌ متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، كما أنَّ ميَّزَ كذلك. ولقولهم: ماز من المزية أنَّ أكثر القُراء عليها، وكثرة القراءة بها يدلُّ على أنَّها أكثر في استعمالهم.

قال: قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (واللَّهُ بِما يَعْمَلُوْنَ خَبِيرٌ) [آل عمران/ ١٨٠] بالياء وقرأ الباقون بالتاء[١].

[قال أبو علي][٢]: القول في ذلك أنَّ من قرأ بالياء أتبعه ما قبله، وهو على الغيبة، وذلك قوله: (سَيُطَوَّقُوْنَ) [آل عمران/ ١٨٠] (والله بما يعملون خبير) [آل عمران/ ١٨٠] مِنْ مَنْعِهِمُ الحقوقَ من أموالهم فيجازيهم عليه، ومن قرأ بالتاء فلأنَّ قبلَه خطاباً، وهو قولُه: (وإنْ تُؤْمِنوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ) [آل عمران/ ١٧٩] واللَّهُ بعملكم المرضيِّ خبيرٌ[٣] فيجازيكُم عليه، فالغيبةُ أقربُ إليه من الخطاب.

قال: قرأ ابنُ عامرٍ وحدَه: (بالبَيِّناتِ وبالزُّبُرِ) [آل عمران/ ١٨٤] بالباء وكذلكَ في مصاحفِ أهل الشام، وقرأ الباقونَ: (بالبيِّنات والزُّبر) بغير باءٍ [في الزبر][٤] وكذلك هي[٥] في مصاحفهم[٦].

---

(١) السبعة ص ٢٢٠.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) زيادة من (ط).
(٥) سقطت: «هي» من (ط).
(٦) السبعة ص ٢٢١.

قال أبو علي: وجه قراءةِ من قرأ: (بالبَيِّنَاتِ والزُّبُرِ) أنَّ الواو قد أغنت عن تكرير العامل، ألا ترى أنَّك إذا قلت: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمروٍ، أشْرَكَتِ الواوُ عَمْرَاً في الباءِ، فأنت عن تكريرك الباءَ مُسْتَغْنٍ، وكذلك إذا قلت: جاءني زيدٌ وعمروٌ: فالواو: قـد. أَشْرَكَتْ عَمْرَاً في المجيءِ، وكذلك جميعُ حروفِ العطفِ. ووجهُ قولِ ابنِ عامرٍ أنَّ إعَادَةَ الباءِ، وإن كان[1] مستغنىً عنها فإنَّه لضَرْبٍ من التأكيد، ولو لم يكرر لاستغنى بإشراك حرفِ العطف فممَّا جاء على قياسِ قراءة ابن عامرٍ قولُ رؤبةَ:

يا دارَ عفراءَ ودارَ البِخْدِنِ[2].

فكرر الدار ولو قلت: دار زيد وعَمْروٍ، لأشْرَكْتَ الحرف[3] في الاسم الجار كما تُشْرِكُ بالباء، فكما كرر الدار كذلك كرر الباء، والدارُ في شعر رؤبة [دار[4]] واحدة لهما. يدلك على ذلك قوله:

أَمَا جزاءُ العـارفِ المُسْتَيْقِنِ
عِنْـدَكِ إلَّا حاجَةُ التَفَكُّنِ[2]

وكلا الوجهين حسنٌ عربي.

---

(١) في (ط): كانت.

(٢) سبقت الأشطار الثلاثة ـ وهي من قصيدة واحدة ـ في ٢٥٧/١ والشطر الأول في سيبويه ٣٠٥/١.

(٣) في (ط): «الواو» وكلاهما بمعنى، لأنه سبق ذكره عند قوله: «بإشراك حرف العطف».

(٤) زيادة من (ط).

اختلفوا[١] في قوله تعالى[٢]: (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا، وَقَتَلَهُمُ الأنبياءَ بغيرِ حَقٍّ.. ونقولُ) [آل عمران/ ١٨١] في الياء والنون والرفع والنصب.

فقرأ حمزةُ وحده: (سَيُكْتَبُ ما قالوا) بالياء، (وَقَتْلُهُمْ) رفعاً (ويقول) بالياء. وقرأ الباقون: (سَنَكْتُبُ ما قالوا) بالنون (وَقَتْلَهُم) نصباً، (ونقولُ) بالنون[٣].

قال أبو علي: وجه قراءة من قرأ (سنكتبُ) أنَّ قبله: (لقد سمعَ اللَّهُ قول الذين قالوا إنَّ اللَّهَ فقيرٌ) [آل عمران/١٨١] فالنون ههنا بعد الاسم الموضوع للغيبة، كقوله: (بلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثمَّ قال: (سنلقي) [آل عمران/١٥١] ولو قرىء: (سيُكْتَبُ ما قَالوا) بالياء لكان في الإفراد كقوله: (وَقَذَفَ في قُلوبِهِمُ الرُّعْبَ) [الأحزاب/٢٦] وقوله: (كتبَ اللَّهُ لأغلِبَنَّ أنا) [المجادلة/ ٢١] وقولُه: (ونقولُ) [آل عمران/١٨١] معطوفٌ على سنكتبُ. ووجه قولِ حمزة: (ويقول) أَنَّ معنى سَيُكْتَبُ، سَيَكْتُبُ[٤]، كما أنَّ معنى: (كُتِبَ عليه أنه مَنْ تَوَلَّاهُ) [الحج/٤] كَتَبَ، ويُقَوِّي سَنَكْتُبُ قولُهُ: (وَكَتَبْنَا عليهم فيها) [المائدة/ ٤٥]. وأمَّا رفعُ حمزةَ (وَقَتْلُهُمْ) [آل عمران/١٨١] فَلأَنَّه عَطَفَهُ على (ما قالوا) وهو في موضعِ رفعٍ بإسناده إلى الفعل المبني للمفعول به.

---

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) زيادة من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٤) في (ط): ستَكتُب.

ومن قال: (وَقَتْلَهُمْ) فَنَصَبَ حملهُ على (سَنَكْتُبُ ما قالوا) وهو في موضع نصبٍ بأنَّه مفعولٌ به.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله [جلَّ وعز]: [١] (لَتُبَيِّنُنَّهُ للنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمونَهُ) [آل عمران/ ١٨٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر بالياء فيهما.

وقرأ الباقون وحفصٌ عن عاصمٍ بالتاء فيهما[٢].

قال أبو علي: حجَّة من قرأ بالتاء قولُه[٣]: (وإذْ أَخذَ اللَّهُ ميثاقَ النبيينَ لما آتَيْتُكُم) [آل عمران/ ٨١] والاتفاق عليه، وكذلك: (وإذْ أَخَذْنَا ميثاق بني إسرائيل لا تَعْبُدُونَ إلَّا اللَّه) [البقرة/ ٨٣] وقد تقدَّم القول في ذلك.

وحجَّة من قرأ بالياء أنَّ الكلام حُمِلَ على الغيبةِ لأنَّهم غَيبٌ. [وقد تقدم القول في ذلك][٤].

واختلفوا في قوله: (وقاتَلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] (وقُتِلُوا) [آل عمران/ ١٩٥] في تقديم الفعل المبني للفاعل، وتأخيره والتشديد والتخفيف.

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ: (وَقَاتَلُوا وَقُتِّلوا) مشدَّدة التاء.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ص ٢٢١.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زيادة من (ط).

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ: (وَقَاتَلُوا وقُتِلُوا) خفيفةً.

وقرأ حمزة والكسائي: (وَقُتِلُوا، وَقَاتَلُوا). يبدأان بالفعلِ المبني للمفعول به قبلَ الفعل المبني للفاعل، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة، غير أنَّ ابن كثير وابن عامرٍ شدَّدا في التوبة[1].

قال أبو علي: تقديمُ (قاتَلُوا) على (قُتِلوا) حَسَنٌ؛ لأنَّ القتالَ قبلَ القتلِ، والتشديدُ حسنٌ لتَكَرُّرِ القتل، فهو مثلُ (مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ) [ص/٥٠]. ومن خفَّف فقال: (وقُتِلُوا) فإنَّ فعلوا يقع على الكثير والقليل، والتثقيل تختص به الكثرة. ومن قرأ: (قُتِلُوا وقاتلوا) كان حسناً، لأنَّ المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء، وكذلك اختلافهم في سورة التوبة. ووجه قول من قرأ (قُتِلُوا وَقَاتَلُوا) أن يكون لَمَّا قُتِلَ منهم قاتلوا ولم يَهنوا ولم يَضْعُفوا للقتل الذي أوقع بهم، كما قال: (فما وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ في سبيل الله) [آل عمران/١٤٦].

قال [أحمد][2]: وقرأ نافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (مع الأبرارِ) [آل عمران/ ١٩٣] و (من الأشرارِ) [ص/ ٦٢] و (ذاتِ قرارٍ) [المؤمنون/ ٥٠] وما كان مثلَه بين الفتح والكسر.

وقرأ ابن كثير وعاصمٌ بالفتح. وروى خلف بن هشام وأبو هشام الرفاعي عن سُلَيْم بن عيسى الحنفي عن حمزة أنَّه كان يُشِمُّ

---

(١) السبعة ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢) سقطت من (ط).

الراءَ الأولى من قوله: ذاتِ قرارٍ، والأشرارِ، وما كان مثلَ ذلك الكسرَ من غير إشباعٍ(١).

قال أبو علي: الإمالةُ في فتحةِ الراءِ حسنةٌ، لأنَّ الراء المكسورة تغلبُ المفتوحةَ، كما غلبَتِ المستعلي في قولهم: قاربٌ وطاردٌ، وقادرٌ، فإذا غَلَبَتِ المستعلي فأنْ تغلبَ الراءَ المفتوحة أجدرُ لأنَّه لا استعلاءَ في الراءِ، إنَّما هو حرفٌ من مخرج اللامِ فيه تكرير. ومن لم يُمِلْ فلأنَّ كثيراً من الناس لا يميل(٢) شيئاً من ذلك.

[آخر الكلام في سورة آل عمران](٣)

[سورة النساء](٤)

بسم الله الرحمن الرحيم(٥)

ذكر اختلافهم في سورة النساء

اختلفوا في تشديد السين وتخفيفها من قوله تعالى(٦): **(تَسَاءَلُونَ بِهِ)** [النساء/ ١].

فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (تَسَّاءلُونَ) مشدَّدةً.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (تَسَاءَلون) مخفَّفَةً.

---

(١) انظر السبعة ص ٢٢٢.

(٢) في (ط): لا يميلون.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٤) كذا في (ط)، وسقطت من (م).

(٥) في (م): بسم الله.

(٦) سقطت من (ط).

واختُلِفَ عن أبي عمروٍ، فروى علي بن نصر وهارون بن موسى، وعبيد بن عقيل وعبد الوهاب بن عطاء عنه، والواقدي[١] عن عدي بن الفضل[٢]، وخارجةُ بن مُصْعَبٍ[٣] عنه: (تَسَاءَلُون) مخففةً. وروى اليزيديّ وعبد الوارث عنه: (تسَّاءلُوْنَ) مشدَّدةً وروى أبو زيد عنه التخفيف والتشديد. وقال عباس عنه: إن شئت خفَّفْتَ، وإن شئت شدَّدت قال: وقراءتُه التخفيف[٤].

قال أبو علي: من ثَقَّلَ (تَسَّاءلون) أراد: تَتْسَاءلون فأدغم التاء في السين، وإدغامها في السين حسنٌ لاجتماعهما في أنَّهما من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، واجتماعهما في الهمس. ومن خفَّف فقال: (تَسَاءلون)، حذف تاء تتفاعلون لاجتماع حروفٍ متقاربةٍ، فأعلَّها بالحذف، كما أعلَّ[٥] بالإدغام في قول من قال: تسَّاءلون، وإذا اجتمعت المتقاربة خُفِّفَتْ بالحذف والإدغام

---

(١) محمد بن عمر بن واقد أبو عبدالله الواقدي المدني ثم البغدادي. روى القراءة عن نافع بن أبي نعيم وعيسى بن وردان وغيرهما، وروى الحروف عن عدي بن الفضل عن أبي عمرو مات سنة ٢٠٩ هـ. (طبقات القراء ٢/٢١٩).

(٢) عدي بن الفضل أبو حاتم البصري. روى الحروف عن أبي عمرو، وحدث عن مالك بن أنس روى عنه الحروف محمد بن عمر الواقدي. كذا ذكر الحافظ أبو عمرو الداني (طبقات القراء ١/٥١١).

(٣) خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه. توفي سنة ثمان وستين ومائة (طبقات القراء ١/٢٦٨).

(٤) السبعة ٢٢٦ وفيه وقرأته بالتخفيف.

(٥) في (ط): أعلها.

والإبدالِ[١]. فالإبدال كقولهم: طَسْتٌ، أبدلت من السين الثانية التاءُ[٢] لتقاربهما واجتماعهما في الهمس، قال العجاج:

أأنْ رأيتِ هامَتِي كالطَّسْتِ[٣]

وأنشد أبو عثمان:

لــو عَــرَضَــتْ لأَيْبُــليٍّ قَسِّ
أشْعَثَ في هيكله مُنْــدَسِّ
حَنَّ إليها كحنينِ الطَّسِّ[٤]

---

(١) في (ط): وبالإدغام وبالإبدال.
(٢) في (ط): تاءً.
(٣) الرجز لرؤبة لا للعجاج وهو في ديوانه في مجموع أشعار العرب ص ٢٣ من أرجوزة قالها في نفسه أولها:
يــا بنتَ عمـروٍ لا تسبي بنتي حسبـك إحسـانـك إن أحسنتِ
وفي اللسان (طس).
(٤) نسبهـا للعجاج في البحر المحيط ١٥٦/٣ وهي في ملحق ديوانه ٢٩٥/٢ نقلاً عن البحر المحيط. وبدون نسبة في الفاضل للمبرد ١٩ وسر صناعة الإعراب ١٧٢/١ وشروح سقط الزند ١٣٧٣/٣. والفرق بين الحروف الخمسة ٥٨١ (من منشورات دار المأمون للتراث) واللسان طسس، قسس وفي سفر السعادة ٣٤٩/١ مع بيت سابق لها وهو:
جاريةٌ من آل عبد شمس
والقَسّ: هو رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وقيل هو الكيس العالم، والقسيس كالقَسّ، والجمع قساقسة على غير قياس وقِسِّيسون. وفي التنزيل: (ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً) [المائدة/٨٢] والأَيْبُليّ والأَيْبُلُ: صاحب الناقوس الذي ينقُس النصارى بناقوسه يدعوهم به إلى الصلاة. اللسان (أبل).
والهيكل: معبد النصارى فيه صورة مريم، ومندس: مدفون. وطسّ: قال في =

واختلفوا[١] في نصب الميم وكسرها من قوله (جلَّ وعز][٢] : (والأرحامِ) [النساء/ ١].

فقرأ حمزة وحده: (والأرحامِ) بالخِفض.

وقرأ الباقون: (والأرحامَ) نصباً[٣].

قال أبو علي: من نصبَ الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدُهما: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفاً على قوله: (واتَّقُوا)، التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحامَ أي اتقوا حقَّ الأرحامِ فصِلوها ولا تقطعوها.

وأمَّا من جرَّ الأرحام فإنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فتركُ الأخذ به أحسنُ. فأما ضعفه في القياس: فإن الضمير قد صار

= سفر السعادة: طسّ: هو فارسي الأصل. قال أبو عبيدة: ومما دخل في كلام العرب: الطست. . قال الفراء: وطيء تقول: الطَّسْت، وغيرها يقول: الطسُّ، قال: وهم الذين يقولون: لَصْت ـ يعني طيئاً ـ وغيرهم يقول: لَـصٌّ، والجمع عندهم: لصوت وطسوت. . . وأنشد الرجز. ومثل ذلك ورد في اللسان عن الأزهري (طسس) والحنين: الشديد من البكاء والطرب، وقيل: هو صوت الطرب كان ذلك عن حزن أو فرح. وقالوا: لا أفعل ذلك حتى يحنّ الضب في إثر الإبل الصادرة، وليس للضب حنين إنَّما هو مثل، وذلك لأنَّ الضب لا يرد أبداً، والطست تحن إذا نُقِرت على التشبيه (اللسان: حَنن).

(١) في (ط): اختلفوا. بغير واو.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٢٦.

عِوَضاً مما كان متصلاً باسمٍ نحوَ غلامِهِ وغلامِكَ، وغلامي، من التنوين فَقَبحُ أن يعطفَ عليه كما لا تَعْطِفُ الظاهرَ على التنوين. ويدلك على أنَّه قد جرى عندهم مجرى التنوين حَذْفُهُمْ الياء من[١] المنادى المضاف إليه[٢] كحذفِهم التنوين، وذلك قولُهم: يا غلامِ، وهو الأكثرُ من غيره في الاستعمالِ وجهةُ[٣] الشبه بينهما أنَّه على حرف، كما أنَّ التنوين كذلك، واجتماعهما في السكون، وأنه لا يُوقف على اسمٍ[٤] منفصلاً منه، كما أنَّ التنوين كذلك، فلما اجتمعا في هذه المعاني جُعل بمنزلته في الحذف.

فإن قال قائل: فهلا قَبُحَ أيضاً عطفُ الظاهرِ المجرور على الظاهر المجرور[٥]، لأنَّه أيضاً عوضٌ من التنوين وفي محله؟ فالقول في ذلك: أن المضمر أذهبُ في مشابهةِ التنوين من المُظْهَرِ، ألا ترى أنه لا ينفصلُ من الاسم، كما أنَّ التنوين لا ينفصل ولا يوقف عليه، كما لا يوقف على بعض أجزاء الكلمِ دون تمامها، وليس الظاهرُ كذلك، ألا ترى أنَّه قد يفصَلُ بين المضاف والمضافِ إليه إذا كان المضافُ إليه ظاهراً بالظروفِ وبغيرها[٦] نحوَ:

---

(١) في (ط): في.

(٢) في (ط): إليها.

(٣) في (ط): ووجه.

(٤) في (ط): الاسم.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): بالظرف وبغيره.

كأنَّ أصواتَ ـ من إيغالِهنَّ بنَا ـ
أَواخـرِ المَيْسِ أَنْقَـاضُ[١] الفراريجِ [٢]

ونحوَ:
. . . مِنْ قَرْعِ القِسيَّ الكنائِنِ[٣]

---

(١) في (ط): «أصوات».
(٢) يريد كأن أصوات أواخرِ المَيْسِ أنقاضُ ـ أي: أصوات الفراريج من إيغالهنَّ بنا والإيغال: المضي والإبعاد، يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعد، والمَيْس: الرحلُ، والميسُ: شجر تعمل منه الرحال. والأواخر جمع آخرة، وهي آخرة الرحل، وهو العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب، ويقال فيه: مؤخر الرحل. والفراريج جمع فروجة وهي صغار الدجاج، يريد: أنَّ رحالهم جدد، وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضاً، فتصوت مثل أصوات الفراريج من شدَّة السير واضطراب الرحل، ومن إيغالهنَّ: من للتعليل والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ٩٩٦/٢ والخزانة ١١٩/٢ وروايته، أنقاض كما في (م)، وعند سيبويه ٩٢/١، ٣٤٧ والمقتضب ٣٧٦/٤ والإنصاف ٤٣٣/٢ وابن يعيش ١٠٣/١ و٢ / ١٠٨ و٣/ ٧٧ وشروح سقط الزند ١٥٣٣/٤ والموشح ٢٩٢ برواية «أصوات» بدل «أنقاض» كما في (ط)، وهما بمعنى.
(٣) قطعة من بيت للطرماح وتمامه:
يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِعِ لم يُرَعْ بِـوَاديه مِنْ قَـرْعِ القسيَّ الكنائِنِ
الأصل: قرع الكنائنِ القسيَّ، ففصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول وهو القسي. والبيت من قصيدة يصف فيها بقر الوحش (ديوانه ١٦٩).
قوله: يطفن؛ بضم الياء من أطاف به إذا ألم به وقاربه، ويجوز أن يكون بفتح الياء من الطواف. والحوزي: المتوحد، وهو الفحل منها، وهو من حزت الشيء إذا جمعته أو نحيته (الأزهري: حاز) قال العيني: الحوزي ههنا: الثور الذي يجعله بقر الوحش رأساً لهن يتبعنه في المرعى ومورد الماء، وهو الذي يحوشهنَّ ويحميهنَّ عمن يقصدهنَّ من بني آدم وغيرهم. والمراتع: مواضع الرتع، وأراد بالبوادي: البوادر =

فليس المضمر في هذا كالظاهر، فلما صار كذلك لم يستجيزوا عطف الظاهر عليه، لأن المعطوف ينبغي أن يكون مُشاكلاً للمعطوفِ عليه، ألا تراهم قالوا:

ولولا رِجَالٌ من رِزامٍ أَعِزَّةٌ
وآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَكَ عَلْقَمَا(١)

لَمَّا كان أسُوءُ فعلاً، وما قبله اسمٌ، أضمرَ أنْ ليَعْطِفَ شكلاً

= (٤٦٤/٣) وهي جمع بادرة وهي ما يظهر عند الغضب. وقد تكون «بواديه» بكسر الباء، أي بالوادي الذي هو فيه. وقوله: من قرع القسي الكنائن، أي: من تعرض الصيَّاد له.

وقبل البيت:

يخافِتْنَ بعضَ المضغ من خَشيةِ الرَّدَى ويُنْصِتْنَ للسمع انْتِصَاتَ القَناقِنِ

والقُناقن: البصير باستنباط المياه، وجمعه قَنَاقن ـ بفتح القاف ـ (الأزهري ٢٩٣/٨ وأنشد البيت).

وانظر الخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف ٤٢٩/٢، والخزانة ٢٥٢/٢ عرضاً والعيني ٤٦٢/٣، والتهذيب ١٧٨/٥ (حاز) واللسان (حوز).

(١) البيت للحصين بن الحمام، شاعر إسلامي من الصحابة، كان سيداً شاعراً وفياً. وكان يقال له: مانع الضيم. وهو من مفضلية برقم ١٢ ويقع الثامن عشر فيها، وروايته: «من رزام بن مازن» بدل «أعزَّة». ورزام: هو ابن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان، وسبيع هو ابن عمرو بن فتية. وعلقم: ترخيم علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية. وجواب لولا في البيت بعده، وهو:

لأقسمتُ لا تنفكُّ مني محاربٌ على آلةٍ حدباءَ حتَّى تندَّما

والبيت من شواهد سيبويه ٤٢٩/١ قال الأعلم: الشاهد فيه نصب أسوءَك بإضمار أن ليعطف على ما قبله من الأسماء، والمعنى: لولا هؤلاء وأن أسوءك لفعلت كذا، أي: لولا كون هؤلاء الموصوفين أو أن أسوءك لفعلت كذا، أي ومساءتك.

وانظر المحتسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤ والأشموني ٢٩٦/٣.

على شكلهِ. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان/٣٩] و ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ في رحمتِهِ والظالمينَ أعَدَّ لهم عذاباً أليماً﴾ [الإنسان/٣١] فكما روعي التشاكل في هذه المواضع في المعطوف، وفي غيرها، كذلك روعي في المضمر المجرور فلم يُعْطَفْ عليه المُظْهَرُ المجرورُ، لخروج المعطوف عليه من شَبَهِ الاسمِ إلى شَبهِ الحرف.

ومما يبين ذلك أنهم لم يستحسنوا عطف الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع[١] حتى يُؤَكَّدَ، فَيَقَعَ العَطْفُ في اللفظ على المضمر المنفصل الذي يجري مجرى الأجنبي، وذلك نحوُ: أذهبُ وزيدٌ وذهبتُ وزيدٌ، ولا يستحسنونَ ذلك حتى يؤكِّدوه فيقولوا: اِذهَبْ أنت وزيدٌ، وذهبتُ أنا وزيدٌ، لأنه لما اختلطَ الاسمُ بالفعلِ حتى صارَ كبعضِ أجزائهِ لوقوع إعرابه بَعْدَهُ في نحوِ: تفعلين، وتفعلان، وتفعلون. ولإسكانهم الآخرَ منه، إذا اتصل بالضمير مع تحريكِهِمْ نحوَ: عُلَبِطٍ[٢] لم يستجيزوا العطف عليه في حال السَّعةِ إلاّ بالتأكيد، ليقعَ العطفُ عليه في اللفظ، فلا يكون كأنه عطفَ اسماً على فعلٍ كما يصير في المجرور كأنه عطف اسماً على تنوين. وإذا اتصل علامةُ الضمير المجرور بالحرفِ كان كاتصاله بالاسم، ألا ترى أنه لا ينفصل من الحرف كما لا ينفصل من الاسم، ولا يُفصَلُ بينهما كما لا يفُصل بينهما إذا اتصل بالاسم، فلا فصل بين اتصاله بالحرف

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) رجل عُلَبِط وعلابط: ضخم عظيم. وقيل: كل غليظ عُلبط، وكل ذلك محذوف من فُعالِل، وليس بأصل لأنَّه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة (اللسان).

واتصاله بالاسم من حيث ذكرنا. فإن قال قائل: هلاّ[1] جاز أن يعطفَ الظاهرُ المجرور على المضمر المجرور، كما جاز أن يؤكد بالنفس وغيره من التأكيد. قيل: لم يجز العطف من حيث جاز التأكيد، لأن العطفَ تقديرُ حرفه أنْ يقومَ مقامَ الذي يُعطفُ عليه، فإن كان المعطوفُ فعلاً كان في تقدير الفعل، وإن كان اسماً كان في تقدير الاسم، وكذلك إن كان حرفاً، وإذا كان كذلك وكان المضمر المجرور قد خرج عن شَبَهِ الاسمِ وصارَ بمنزلةِ الحرفِ بدلالة أنه لا ينفصلُ مما اتصل به، كما أن التنوين لا ينفصل، ويُحذفُ في النداء في الاختيار، كما يحذف، وامتنع أن يفصل بينه وبينه في الشعر كما يفصل ذلك في الـمُظْهَرِ؛ لم يجز العطفُ فيه، لأن حرفَ العطف لـمّا خرج الاسمُ الذي يعطَفُ عليه في حكم اللفظ عن حكم الأسماء؛ لم يصح العطفُ عليهِ، لأنَّك إنما تعطف عليه لإقامتك إياه مقام الاسم، فإذا خرج عن شَبَهِ الاسم لم يقم حرف العطف مقامَ الاسمِ لخروجِ المعطوف عليه عن ذلك، وليس التأكيد كذلك، لأنك لو حملت التأكيد على نفس العامل في المجرور لم يمتنع، فليس ضعفُ المؤكَّد بحرفِ التأكيد بأبعدَ من أن لا يكون في الكلام، فلذلك جاز التأكيد بالنفس وسائر حروفِ التأكيد، ولم يجز العطف.

ومما يتعلق بهذا الباب قوله تعالى[2]: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتَالٍ فيه قُلْ قِتَالٌ فيه كَبيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبيلِ اللَّهِ وكُفْرٌ بِهِ) [البقرة/٢١٧] لا يخلو ارتفاعُ قوله: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) من أن يكون بالعطف على الخبر الذي هو (كبيرٌ) كأنه:

---

(١) في (ط): فهلا.

(٢) سقطت من (ط).

قتالٌ فيه كبيرٌ، وصدٌ وكفرٌ، أي: القتالُ قد جمع أنه كبيرٌ وأنه صدٌّ وكفرٌ. أو يكون مرتفعاً بالابتداء وخَبَرُهُ[١] محذوفٌ، لدَلالة كبير المتقدم عليه، كأنه قال: والصدُّ كبيرٌ، كقولك: زيْدٌ منطلقٌ وعمروٌ أو يكونَ مرتفعاً بالابتداءِ والخبرُ المظهرُ، فيكونَ الصدُّ ابتداءً، وما بعده من قوله: (وكفرٌ به وإخراج أهله) يرتفع بالعطف على الابتداء، والخبرُ قولُه: (أكبرُ عند الله)، فلا يجوز الوجهانِ الأولان، وهما جميعاً قد أجازهما الفراءُ.

أما الوجهُ الأولُ فَلأَنَّ المعنى يصيرُ: قل: قتالٌ فيه كبيرٌ وصَدٌ عن سبيل الله كبيرٌ، والقتالُ، وإن كان كبيراً ويمكن أن يكون صداً لأنه يُنَفِّرُ الناسَ[٢] عنه؛ فلا يجوز أن يكون كفراً. ألا ترى أن أحداً من المسلمين لم يقل ذلك، ولم يذهب إليه؟ فلا يجوز أن يكون خبرُ المبتدأ شيئاً لا يكون المبتدأ. ويمنعُ من ذلك أيضاً قولُه بعدُ: (وإخراجُ أهْلِهِ منهُ أكبرُ عندَ اللَّهِ) [البقرة/٢١٧] ومحالٌ أن يكون إخراجُ أهله منه أكبر من الكفر، لأنه لا شيء أعظم منه.

ويمتنع الوجه الثاني أيضاً، لأن التقدير فيه يكون: قتالٌ فيه كبيرٌ وكبيرٌ الصد عن سبيل الله والكفر به. وكذلك مَثَّلَهُ الفراء[٣] وقَدَّرَهُ، وإذا صار كذلك، صار المعنى: وإخراجُ أهل المسجد الحرام أكبر عند الله من الكفر، فيكون بعضُ خلال الكفر أعظم منه كله، وإذا كان كذلك امتنع كما امتنع الأولُ، وإذا امتنع هذان ثبت الوجهُ الثالثُ: وهو: أن يكون قوله: وَصَدٌّ عن سبيل الله ابتداءً، وكفرٌ به،

(١) في (ط): والخبر.
(٢) في (ط) يَنْفُر الناسُ.
(٣) معاني القرآن ١/١٤١.

وإخراجُ أهلِهِ منه[١]، معطوفان عليه، وأكبرُ: خبرٌ. فيكونَ المعنى: صدٌّ عن سبيل الله أي: مَنْعُهُمْ لكم أيها المسلمون عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وإخراجُكُم منه وأنتم وُلَاتُه، والذين هم أحقُّ به منهم، وكفْرٌ بالله أكبرُ من قتالٍ في الشهر الحرام. وهذا القتالُ في الشهر الحرام هو ما عابه المشركون على المسلمين من قتل عبد الله بن جحشٍ وأصحابِه من المهاجرين[٢] عَمْرو بن الحضرمي [وصاحبه لما][٣]، فَصَلا من الطائف في عِيرٍ في آخر جمادى وأول رجبٍ وأخذِهم العيرَ، وهو أَوَّلُ من قُتِلَ من المشركين فيما رُوي، وأَوَّلُ فيءٍ أصابَهُ المسلمون[٤] فهذا هو التأويل لا الوجهان الأوّلان.

وأما قوله: (والمسجدِ الحرام)، فزعم الفراءُ أنّه محمولٌ على قولِهِ: يسألونك عن القتال وعن المسجد الحرام[٥]، هذا لفظه[٦]. وهذا أيضاً ممتنعٌ، لأنه لم يكن السؤالُ عن المسجد الحرام، وإنّما السؤالُ عن قتال ابن جحشٍ ابنَ الحضرمي وأصحابَهُ الذين عابَهُم به المشركون وعيّروهم فقالوا: إنّكم استحلَلْتُمْ الشهرَ الحرامَ، وهو رجبٌ، فقتَلْتُمْ فيه. فعن هذا كان السؤال، لا عن المسجد[٧] الحرام. فإذا لم يَجُزْ هذا الوجه، لم يجز حملُه أيضاً فيمن جوز عطف

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): من المسلمين المهاجرين.

(٣) سقطت من (م).

(٤) انظر تفصيل القصَّة في تفسير الطبري ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٩.

(٥) في (م): يسألونك عن القتال وعن الشهر الحرام وعن المسجد، ولفظ الفراء كما في (ط).

(٦) معاني القرآن ١/١٤١.

(٧) في (م): الشهر.

الظاهر على المضمر المجرور، فيكون محمولاً على الضمير في (به) لأن المعنى ليس على كفرٍ بالله أو بالنبي. والمسجدِ ثبت أنه معطوف على (عن) من قوله: (وصَدٌّ عن سبيل الله) وعن المسجد الحرام، لأن المشركين صدّوا المسلمين عنه كما قال الله عزّ وجلّ[1]: (إن الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللّهِ والمسجدِ الحرامِ) [الحج/٢٥] فكما أن المسجدالحرام في هذه الآية محمولٌ على (عن) المتصلة بالصدّ بلا إشكال، كذلك في مسألتنا في هذه الآية.

اختلفوا في إدْخالِ الألف وإخراجها من قوله تعالىٰ[2]: (قياماً) و (قِيَماً) [النساء/ ٥].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي وأبو عمروٍ: (قياماً) بألفٍ[3].

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (قِيَماً) بغير ألفٍ[4].

قال أبو علي: قال أبو عبيدة: (التي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً) مصدرُ يُقِيمُكُمْ. ويجيءُ في معناها قِوامٌ، وإنّما هو الذي يُقيمك، فإنما أذهبوا الواوَ لكسرة القافِ، كما قالوا: ضياءٌ وتركها بعضهم[5]. قال لبيد:

أَفَتِلْكَ أَمْ وَحْشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ
خَذَلَتْ وَهَادِيَةُ الصِّوارِ قِوَامُها[6]

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): بالألف.
(٤) السبعة ٢٢٦.
(٥) مجاز القرآن ١/١١٧ مع اختلاف يسير في النقل.
(٦) البيت من معلقته في ديوانه ١٧١ قال ابن الأنباري: معناه: أفتلك الأتان التي =

وقال أبو الحسن: جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً، وفي الكلام قِواماً، وقِيَماً، وهو القِوامُ الذي يُقيم شأنَهم.

وقال أبو الحسن: في قيامٍ ثلاثُ لغاتٍ: قِيَماً، وقياماً، وَقِوَماً. قال: وبنو ضَبَّةَ يقولون: طَوِيلٌ وطِيالٌ، والعامّة على طِوالٍ.

قال أبو علي: ليس قول من قال: إن القِيَمَ جمع قيمةٍ بشيءٍ، إنما القِيَمُ بمعنى القيام، ليس أن القِيَمَ جمعٌ. والذي يدلّ على أنّ قيام الشيء إنّما يعنى به دوامُهُ وثباتُهُ، ما أنشده أبو زيد:

إنِّي إذا لَمْ يُنْـدِ حَلْقـاً رِيقُـهُ
وَرَكَدَ السِّبُّ فَقَامَتْ سُوقُهُ[١]

والراكد: الدائم الثابتُ، ومن ثم قيلَ: ماءٌ راكدٌ، لخلاف الجاري، وماءٌ دائم. وفي التنزيل: (فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ على ظَهْرِهِ) [الشورى/٣٣] وقال:

يَدُومُ الفُراتُ فوقَهُ وَيَمُـوجُ[٢]

= تشبه ناقتي أم بقرة وحشية مسبوعة: أكل السبع ولدها فهي مذعورة. وقوله: خذلت، تأخرت عن القطيع. يريد: خذلت أصحابها من الوحش وأقامت على ولدها ترعى قربه وتلفّت إلى البقر، فإذا رأتها طابت نفسها وعلمت أنَّ الصوار لم يفتها. والهادية: التي تهدي الصوار، أي تكون في أوله. والصوار: القطيع من البقر. يقال: صِوار وصُوار وصِيار، والجمع أصْورة وصِيران. وقوامها: معناه تهتدي بأول الصوار (ا هـ. شرح القصائد السبع الطوال ٥٥٣) وانظر شرح المعلقات السبع ١٠٣ للزوزني.

(١) النوادر ١٦٩ (ط الفاتح) مع أربعة أخرى بعده وعنه في اللسان (سوق)، والثاني في المخصص ١٧/ ٢١ والسب ـ بالكسر ـ: الحبل والخمار والعمامة والوتد وشقة رقيقة كالسبيبة (القاموس).

(٢) عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي، صدره:

فالدوامُ: كالسكون والثباتُ على حالٍ خلافُ التموّجِ ، وهذا يدل على أن تفسيرَ قوله: (يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) يُدِيمونها، ويحافظون عليها. وهذا التفسير أشبهُ من أن يفسر بيُتِمُّونها.

والدليلُ على أن قِيَماً مصدرٌ في معنى القيام قولُه: (ديناً قِيَماً ملّةَ إبـراهيمَ) [الأنعام/١٦١] فـالقيمـةُ التي هي معـادلَـةُ الشيء ومقـاوَمَتُـه لا مَذْهَبَ له هنا[١] . إنما المعنى والله أعلمُ: ديناً ثابتاً دائماً لازماً لا يُنْسَخُ[٢] كما تُنْسخُ الشرائعُ التي قبله، وكذلك قولُه: (إلّا مَا دُمْتَ عليه قَائماً) [آل عمران/٧٥] أي: في اقتضائك له ومطالبتك إياه.

فقوله: (ديناً قِيَماً) ينبغي أن يكون مصدراً وُصِفَ به الدّين ولا وجه للجمع هنا، ولا للصفة، لقلّة مجيء هذا البناء في الصفة، ألا ترى أنه إنما جاء في قولهم: قومٌ عِدىً، ومكانٌ سِوىً، وفِعَلٌ في

= فجاء بها ما شِئْتَ من لَطَمِيَّةٍ

انظر ديوان الهذليين ١/٥٧ وجاءت روايته في شرح أشعارهم للسكري ١/١٣٤ واللسان. (دوم):

تدوم البحار فوقها وتموج

وهي أجود لما سيأتي قال السكري في شرحه: بها، أي: بالدرة، أي: جلبت في اللطائم، واللطيمة: عير تحمل التجارة والعطر، فإن لم يكن فيها عطر فليست بلطيمة، فجعل هذه الدرة تحملها عير اللطيمة. تدوم البحار، أي تسكن فوقها. قال الأصمعي: «يدوم الفرات فوقها» والفرات: العذب، ولا يجيء منه الدر، إلّا أنّه غلط، وظنّ أنّ الدرة إذا كانت في الماء العذب فليس لها شبه، ولم يعلم أنها لا تكون في العـذب. (ا هـ). وانظر ما قيل في تفسير اللطيمة من معانٍ في التاج (لطم).

(١) في (ط) ههـنا.

(٢) في (ط): ديناً دائماً ثابتاً ولا ينسخ.

المصادر كالشِّبع والرِّضا، وحروفٍ أُخَرَ أوسعُ من الوصفِ، فإذا كان كذلك حُمل على الأكثر.

فإن قلت: فكيف اعتلَّ، وهو على وزن ينبغي أن يصح معه ولا يعتلّ، كما لم[١] يعتلّ العوضُ والحِوَلُ ونحوُ ذلك؟ فإنه يمكن أن يكون هذا الوزن إنما[٢] جاء في الجمع مُتّبعاً واحدَهُ في الإعلال، نحوُ: ديمةٍ ودِيَمٍ، وحيلةٍ، وحِيَلٍ، مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحدَ في نحوِ: معيشةٍ ومعايش، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمعَ، جاز أن يُتبعوه أيضاً في هذا الفعل فَيُعَلَّ، كما يُعَلُّ الفعلُ، لأن المصادرَ أشدُّ إتباعاً لأفعَالها في الاعتلال من الجمع للواحد. فإن قلتَ: فقد قالوا: وَعْداً وَوَزْناً، فصحّحوا المصدر مع إعلالهم الفعل نحوَ يَعِدُ. قيل: لا يشبه هذا ما ذكرنا من بناء «فِعلٍ»، لأنَّ «فَعْلاً» على بنـاءٍ لا طريقَ للإعلال عليه، وليس «فِعَلٌ» كذلك، لأن الكسرة توجبُ الإعلالَ في الواو إذا كانت عيناً، لا سيّما إذا انضم إليها ههنا الاعتلال في الفعل. ويدلّك على أنه مصدرٌ، وأنه مثلُ عِوَضٍ حكايةُ أبي الحسنِ قِوَماً، وَقِيَماً، وكان[٣] القياس تصحيحَ الواو كما حكاه أبو الحسنِ، وإنما انقلبتْ ياءً على وجهِ الشذوذِ عن الاستعمالِ كما انقلبت ثِيَرَةٌ، وكما قالوا: طويلٌ وطيالٌ في لغة بني ضَبَّةَ فيما حكاه أبو الحسن، وكما قالوا: جميعاً جوادٌ، وجيادٌ وكان حكم جوادٍ أن تَصِحَّ عينُهُ في الجمع[٤]، قال الأعشى:

---

(١) في (ط): لا.

(٢) في (ط): لما.

(٣) في (ط) فكان.

(٤) سقطت: «في الجمع» من (ط).

جيــادُكَ في الـصَّيْـفِ[1] فـي نِـعْـمَـةٍ
تُصَــانُ الجِــلَالَ وتُعْــطَى الشَّـعيــرا[2]

فكما شذَّت هذه الأشياءُ عما عليه الاستعمال كذلك شذَّ قولهم: قِيَماً، وهو فِعلٌ كالشبَع، ولا وجهَ للصفة هنا لقلة الصفةِ، ولَا لأنْ يكونَ جمْعَ قيمةٍ، لأنّ ذلك لا مذهبَ له، ألا ترى أنه لا يجوز أن يوصفَ الدِّينُ بذلك، وقوله: قِيَماً، وقياماً بمعنى، وإنّما أعلَّ القيامُ لأنه مصدرٌ قد اعتلَّ فعلُه، فَأُتْبِعَ الفِعْلُ في الاعتلال، فأمّا القِوامُ الذي حكاه أبو عبيدةَ؛ فإنه ينبغي أن يكون اسماً غيرَ مصدرٍ، كالقَوام فيمن فتح. ويجوز أن يكون مصدرَ قاومَ، كما أنّ الغِوارَ مصدرُ غاوَرَ، فأما القِيامُ والصِّيام، والعياذُ، والعيادةُ، والحياكة ونحوُ ذلك مما قُلبَتِ الواوُ فيه ياءً، فمصادرُ جاريةٌ على الفعل، ومما يدل على أن قِيَماً ليس بجمع قيمةٍ، وإنما هو مصدرٌ قولُه: (جَعَلَ اللَّهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قِيَاماً لِلنَّاس) [المائدة/٩٧] و(قِيَماً للناس)، وإنّما المعنى جعل الله حِجَّ البيتِ الحرامِ قِوَاماً لَمعايش الناس.

قال: وقرأ حمزةُ وحدَه: (ضِعَافاً) [النساء/ ٩][3] بإمالة العين، وكذلك: (خَافُوا) بإمالة الخاء. واخْتُلِفَ عنه في الإمالة فروى عُبيدُ الله[4] بنُ موسى: (ضِعَافاً) بالفتح. وروى خَلَفُ بن

---

(١) في (ط): بالصيف.

(٢) ديوانه / ٩٩ من قصيدة يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي.

(٣) تمام الآية: (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريَّةً ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً).

(٤) في (ط): عبدالله. وهو عبيدالله بن موسى بن باذام. أخذ القراءة عرضاً عن عيسى بن عمر وشيبان بن عبد الرحمن الهمذاني وروى الحروف سماعاً من =

هشام عن سليم بن عيسى[١] عنه بالكسر[٢].

قال أبو علي: وجه الإمالة في (ضِعَافاً) أنَّ ما كان على فِعالٍ وكان أوَّلهُ حرفاً مستعلياً مكسوراً نحوَ: ضِعَافٍ وقِبابٍ، وخِباثٍ، وَغِلابٍ، يحسن فيه الإمالةُ وذلك أنه قد تَصَعَّدَ بالحرفِ المستعلي، ثم انحدر بالكسرِ فيستحبُّ أن لا يُتَصَعَّدَ بالتفخيم بعد التصويب بالكسر[٣]، فيجعلُ الصوتُ على طريقة واحدةٍ، فلا يُتَصَعَّد بالتفخيم بعد التصوّب بالكسر[٤]، وذلك نحوُ ما قدمنا من نحو: ضِعَافٍ وقِبابٍ. ومما يدل على أنَّ الإصعادَ بعد الانحدار يثقلُ عليهم أنهم يقولون: صَبَقْتُ، وصُقْتُ، فيبدلون من السينِ الصادَ، ولا تُقَرَّرُ السينُ لئلا يتصعّد منها إلى المستعلي فإذا كان بعكس ذلك لم يبدل، وذلك نحوُ: قِسْتُ، وقَسَوْتُ، لأنه إذا تصعَّد بالقافِ تَحَدَّرَ بالسين، فيكونُ الانحدارُ بعد الإصعاد خفيفاً. ومما يدلّك على حُسْنِ الإمالةِ في ضعافٍ أن الحرفَ المكسورَ إذا كان بينه وبينَ الألفِ حرفان، وكان الأول منهما مستعلياً ساكناً، حَسُنَتْ فيه الإمالةُ وذلك نحوُ: مِقْلاتٍ، ومِظْعَانٍ، ومِطْعَامٍ، لأن المستعلي لّما كان ساكناً وقبله كسرةٌ صار المستعلي كأنه تحرّك[٥] بالكسر لما كانت الكسرةُ قبله كما أن من قال:

= غير عرض عن حمزة، وسمع حروفاً من الكسائي وفاته سنة ٢١٣هـ. (انظر طبقات القراء ١/٤٩٤).

(١) سليم بن عيسى بن سليم بن عامر الكوفي المقرىء ضابط محرر حاذق عرض القرآن على حمزة وهو من أخص أصحابه (الطبقات ١/٣١٨).

(٢) السبعة ٢٢٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): بالكسرة.

(٥) في (ط): يتحرك.

أحبُّ المُؤْقِدَيْن إليَّ مُؤسَى(١) ....

لما كانت الضمةُ قبل الواوِ قدرها كأنها عليها، فأبدل منها الهمزةَ كما يُبْدلها(٢) منها إذا كانت مضمومةً، فكذلك إذا قال: مِقلاتٌ، صار كأنه قال: قلاتٌ، فحسُنت الإمالة(٣).

وأما الإمالة في (خافوا) فإنها حسنةٌ، وإن كان الخاء مستعلياً، لأنه يطلب الكسرةَ التي في: خفتُ، فينحو نحوها بالإمالة(٤). قال سيبويه: بلغنا عن أبي إسحاقَ أنه سمع كُثَيِّرَ عزةَ يقولُ: صار مكانَ كذا كذا(٥).

قال: وكلهم قرأ(٦): (وإنْ كانَتْ وَاحِدَةً) [النساء/ ١١] نصباً إلاّ نَافِعاً فإنه قرأ: (وَإنْ كانَتْ وَاحِدَةٌ) رفعاً(٧).

قال أبو علي: الاختيار ما عليه الجماعة، لأن التي قبلها لها خَبَرٌ منصوبٌ وذلك قولُه: (فإنْ كُنَّ نساءً فوقَ اثنتين... وإن كانت

---

(١) صدر بيت لجرير، سبق في ١/٢٣٩.

(٢) في (م): يبدل.

(٣) في (ط): الإمالة فيه.

(٤) قال السيرافي (طرة سيبويه ٢/٢٦١): أما إمالة خاف فلأنه على فَعِل، وأصله خَوِف ـ كفرح ـ فللكسرة المقدَّرة في الألف جازت إمالته، ويكسر أيضاً إذا جعلت الفعل لنفسك، فقلت: خفت، وكل ما كان في فعل المتكلم مكسوراً جازت إمالته من ذوات الواو أو من ذوات الياء.

(٥) سقطت من (ط) كذا. وانظر سيبويه ٢/٢٦١ وقد سبق في ٢/٣٠٠.

(٦) في (ط): قرأوا.

(٧) السبعة ٢٢٧ والملاحظ أنَّ المؤلف قدم الكلام في الآية ١١ على الآية ١٠ من النساء.

واحدةً) أي: وإن كانت المتروكةُ واحدةً. كما أن الضمير في الأول تقديره: وإن كُنَّ المتروكاتُ أو الوارثاتُ نساءً.

ووجهُ قولِ نافعٍ: إن وقعت واحدةٌ أو وُجِدَتْ واحدةٌ، أي: إن حدث حكمُ واحدةٍ، أو إرثُ واحدةٍ، ألا ترى أنّ المراد حكمها والقضاءُ في إرثها لا ذاتُها.

واختلفوا في فتح الياء وضمها[1] من قوله [جلّ وعزّ][2]: (وسَيَصْلَوْنَ سعيراً) [النساء/ ١٠].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي (وسيَصلون): بفتح الياء.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (وسَيُصْلَوْنَ سَعِيراً) بضم الياء. واخْتُلِفَ عن عاصم فروى أبو بكر بن عَيَّاش وأبان، والمفضَّلُ عنه: (وَسَيُصْلَوْنَ) مثل ابن عامرٍ بضم الياء و(تُصْلَى ناراً حاميةً) [الغاشية/ ٤] بالضم أيضاً. وروى عنه حفصٌ: (وَسَيَصْلَوْنَ) و(تَصْلَى ناراً حاميةً)، (ويَصْلَى سعيراً) [الانشقاق/ ١٢] مفتوحاً كلُّه[3].

[وقال أبو علي][4]: قال أبو زيد: صَلِيَ الرجلُ النارَ يَصْلاهَا صَلاً وصِلاءً، وهما واحدٌ، وأصلاهُ اللَّهُ حَرَّ النَارِ إصلاءً، وهو صالي النارِ في قومٍ صَالينَ وصُلِيٍّ.

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) السبعة ٢٢٧.
(٤) سقطت من (ط).

حجة من قال: (سَيَصْلَوْنَ) بالفتح قوله تعالى: (اصْلَوْهَا اليومَ) [يس/٦٤] و(إلّا مَنْ هُوَ صَالِ الجحيمِ) [الصافات/١٦٣] و(جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَها) [إبراهيم/٢٩].

وحجة من قال: (سيُصْلَوْنَ) أنه من: أصلاه الله، وسيُصْلَوْنَ مثلُ: سيُعْطَوْنَ، مِنْ أصلاهُ الله، مثل: أدخلَهُ الله النارَ، وحجته: (سَوْفَ نُصليهِمْ نَاراً) [النساء/٥٦].

اختلفوا في ضمِّ الألف من (أُمٍّ) وكسرها إذا وليتها كسرةٌ أو ياء ساكنة.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: (فَلأُمِّهِ) [النساء/ ١١] (وفي بُطُون أُمَّهَاتِكُمْ) [الزمر/٦] و(في أُمِّها) [القصص/ ٥٩] و(في أُمِّ الكتاب) [الزخرف/ ٤] بالرفع.

وقرأ حمزةُ والكسائيّ كلّ ذلك بالكسر إذا وصلا[1].

قال أبو علي: حجةُ من ضمّ: أن الهمزةَ ليست كالهاء ولا في خفائها، وإنّما أتْبَعَ الهاءَ الياء والكسرةَ من أتبعَ في بهِمُ، وبهي، وعليهِمُ، ولديهِمُ، لخفائها، وليست الهمزةُ كذلك، وإن كانت تقاربُ الهاءَ في المخرج. ويقوّي ذلك أنهم لم يغيّروا غيرَ همزة (أُمٍّ) هذا التغيير، ألا ترى أنَّ الهمزة في أُدٍّ[2] وأُفٍّ، مضمومة على جميع أحوالها وكذلك همزةُ[3] أُناس. ووجه قول حمزة والكسائي أن الهمزة

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) قال ابن دريد: هو اسم رجل، أُدُّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، وأحسبُ أنَّ الهمزة في «أدّ» واو، لأنه من الود، أي: الحب، فقلبوا الواو همزة. (الجمهرة ١/١٥).

(٣) في (م) همز.

حرفٌ مُسْتَثْقَلٌ بدَلالة تخفيفهم لها، فأتْبعوها ما قبلها من الياء والكسرة، ليكون العملُ فيها من وجه واحد. ويقوي ذلك أنها تقارب الهاء وقد فُعِل ذلك بالهاء ويقوي ذلك أيضاً أنهم قد أتْبَعوا غيرَها من الحروف نحوَ: هو مُنْحَدُرٌ من الجبل، فغيَّروا البناء للإتباع. ويقوي ذلك أنهم قد أتبعوا ما قَبْلَ الهمزةِ الهمزةَ في قولهم: أَجُوْؤُكَ وَأَنْبُؤُكَ، كَما أتبعوا الهمزة ما قبلها في قوله في: إِمِّها، ولِأُمِّهِ. فالهمزة لما يتعاوَرُها من القلب والتخفيف، تشبه الياءَ والواو والهاءَ، فَتُغَيَّرُ كما تُغَيَّرُ. فإن قلتَ: فهلاّ فعلُوا ذلك بغير هذا الحرف مما فيه الهمزة. قيل: إنَّ هذا الحرفَ قد كثر في كلامهم، والتغيير إلى ما كثُرُ استعماله أسرعُ. وقد يختص الشيء في الموضع بما لا يكون في أمثاله، كقولهم: أَسْطاعَ، وأَهْرَاق(١)، ولم يُفْعَلْ ذلك بما أشبهه، فكذلك هذا التغيير في الهمزة مع الكسرة والياء اختص به هذا الحرف ولم يكن فيما أشبهه.

واختلفوا في الميم من (إمّهاتِكُمْ) [النساء/ ٢٣] فكسرها حمزة وفتحها الكسائي(٢).

[قال أبو علي](٣) أمَّا فتح الكسائي الميم في(٤) (إمهاتكم) فهكذا ينبغي، لأنَّ التغيير والإِتْبَاع إنَّما جاء في الهمزة، ولم يأتِ في الميم، فغيَّرَ الهمزةَ وتَرَكَ غيرها على الأصل، ألا ترى أنَّ الميم لم تُغيّرْ، وإنَّما غُيِّرَتِ الهمزةُ إذا وَلِيَتْهـا الكسرةُ أو الياءُ، فلما كان

---

(١) سيأتي تعليل ذلك قريباً ص (١٤٣).

(٢) السبعة ٢٢٨ وهي تابعة لسابقتها عنده.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): «من قوله».

كذلك أتبعَ الهمزة ما كان[١] قبلها من الكسرة[٢] والياء، وتركَ الميمَ على أصلها كما تركها من ضم الهمزة فقال: أُمَّهاتٌ. وأمّا كسرُ الميم في إمِّهاتٍ، فقول الكسائي أشبهُ منه. وَوَجْهُهُ أنَّه أتبعَ الميمَ الهمزةَ، كما قالوا: مُنْحَدُرٌ من الجبل، فأتبعوا حركةَ الدال ما بعدها، ونحوُ هذا الإتباع لا يُجْسَرُ عليه إلاَّ بالسمع ويقوي ذلك قول من قال: (عَلَيْهِمِي ولا) [الفاتحة/٧] ألا ترى أنَّه أتْبَعَ الهاءَ الياءَ ثم أتبعَ الميمَ الهاءَ، وإن لم تكن في خفاءِ الهاء؟ فكذلك أتبع الميمَ الهمزةَ في قوله: (إمِّهاتٍ)، وكما أن قول من قال: (عَلَيْهِمِي)، فاعلم يُقَوِّي ما أَخَذَ به حمزةُ، فكذلك قول من قال: (عليهِمو ولا)، يقوِّي قول الكسائي، ألا ترى أنَّه أتبعَ الياءَ ما أشبهها في الخفاءِ، وتركَ غيرَ الهاء على أصلها[٣]. فكذلك أتبعَ الكسائي الكسرَة أو الياءَ الهمزةَ وتركَ الميمَ التي بعد الهمزةِ في قوله: (لإمِّها) على أصله فلم يغيره.

واختلفوا في كسر الصاد وفتحها من قوله [جلَّ وعز][٤] (يُوصي بها) [النساء/ ١١].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابنُ عامر: (يُوصَىٰ بها) بفتح الصاد في الحرفين.

وقرأ حفص عن عاصم: الأولى بالكسر (يوصِي)، والثانيةُ بالفتح (يوصَى).

---

(١) و (٢) في (ط): الكسر.

(٣) في (ط): أصله.

(٤) في (ط): تعالى.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرو وحمزةُ والكسائي: (يُوصِي) فيهما بالكسرِ[1].

[قال أبو علي][2]: حجةُ من قال[3]: (يوصي) أنَّه قد تقدَّم ذكرُ الميت، وذكرُ المفروض فيما ترك، يبين ذلك قولُه: (فإنْ كانَ لَهُ إخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ من بعدِ وصيةٍ يُوصي) [النساء/١١] وحجةُ من قال: (يوصَى) أنه في المعنى يؤول إلى يوصي، ألا ترى أن الموصي هو الميتُ، وكأن الذي حَسَّنَ ذلك أنَّه ليس لميتٍ معينٍ إنَّما هو شائع في الجميع، فلذلك حَسُنَ (يُوصَىٰ).

اختلفوا في الياء والنون من قوله [جلَّ وعز]:[4] (يُدْخِلْه).

فقرأ ابنُ عامرٍ ونافعٌ: (ندخِلْهُ جناتٍ) [النساء/ ١٣] بالنون في الحرفين جميعاً، وقرأ الباقون بالياء فيهما[5].

قال أبو علي: كلاهما حَسَنٌ، فمن قرأ (يُدْخِلْهُ) فلأنَّ ذكرَ اسم اللَّه عزَّ وجل[6] قد تقدَّم فحملَ الكلامَ على الغيبةِ، ومن قرأ

---

(١) السبعة ٢٢٨.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) نقل الفارسي كلام ابن مجاهد في هذا الحرف باختصار، ونصه في السبعة ص ٢٢٨: «واختلفوا في الياء والنون من قوله: (يُدْخِلْهُ جَنات) و (يُدْخِلْهُ ناراً) [النساء / ١٤] فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يدخله) بالياء في الحرفين. وقرأ نافع وابن عامر: (ندخله) بالنون في الحرفين جميعاً».

(٦) سقطت من (ط).

(نُدْخِلْهُ) فالمعنى فيه[١] كالمعنى في الياء، ويُقوِّي ذلك قولُه تعالى[٢]: (بل اللَّهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثمَّ قال: (سَنُلْقِي) [آل عمران/ ١٥١].

واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل[٣] (واللَّذان) [النساء/ ١٦] و (هذان) [طه/ ٦٣ ـ والحج/ ١٩] و (فذانك) [القصص/ ٣٢] و (هاتين) [القصص/ ٢٧].

فقرأ ابن كثير: (هـذانِّ)، و (اللذانِّ)، و (فذانِّكَ). و (هاتينِّ) مشدَّدَةَ النون.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنِ عامرٍ وحمزةُ والكسائي بتخفيف ذلك كلِّه، وشدّد أبو عمروٍ (فذانِّكَ) وحدها، ولم يُشَدِّد غيرها.

قال أبو علي: من قرأ: (اللذانِّ) (و (هٰذانِّ) و (هاتينِّ) فالقول في تشديد نون التثنية: أنَّه عِوضٌ من الحذفِ الذي يَلْحَقُ[٤] الكلمةَ، ألا ترى أنَّ قولهم «ذا» قد حذفَ لامُها، وقد حذفت الياء من «اللذانِ» في التثنية. فإن قلت: فإن الحذفَ في تثنية اللذان إنَّما هو لالتقاء الساكنين، وما حذف لالتقاء الساكنين فهو في تقدير الثبات بدلالة قوله:

ولا ذاكِرِ اللَّهَ إلَّا قليلاً[٥].

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): لحق.
(٥) سبق في ٢/٤٥٤.

ألا ترى أنّه[(١)] نصب مع الحذف كما ينصب مع الإثبات؟ قيل: إنّ اللام في اللتان واللذان وإن كانت حـذفت لالتقاء الساكنين، فإنّهما لما لم تظهر في التثنية التي كان يلزم أن يَثْبُتَ فيها وتتحركَ، أشبهَ ما حذفَ حذفاً، لغير التقاء الساكنين، فاقتضى العوضَ منه كما اقتضته المبهمة نحوُ: هذان، واتَّفقت هذه الأسماء من اللذان وهذان في هذا التعويض، كما اتفقا في التحقير في فتح الأوائل منهما، مع ضمها من غيرهما، وفي إلحاق الألف أواخرَهما، وذلك نحوُ اللتيّا، واللذيّا، وهاتيًّا.

فأما تخصيص أبي عمروٍ التعويض في المبهمة في نحوِ قوله: (فذانِكَ) وتركه التعويض في اللذان، فيشبهُ أن يكون ذلكَ لما رآه من أنَّ الحذف للمبهمة ألزمُ، فبحسب لزومها الحذفَ ألزمها العوضَ ولم يعوض في اللَّذَيْن، ألا ترى أنَّ اللذين إذا قُلْت: اللَّذيّا فحقَّرْتَ أظْهَرْتَ اللامَ المحذوفة في التثنية في التحقير، وإذا حقرت المبهم فقلت: هاذَيّا، فالحذف في الاسم قائمٌ، لأنَّه كان ينبغي هاذَيَيّا، الياءُ الأولى عينُ الفعل، والثانية للتحقير، والثالثة لام الفعل، فحذفْتَ التي هي عينُ الفعل، ولم يجز أن تحذِف التي هي لامٌ لأنَّك لو حذفتَها لتحركت ياءُ التحقير لمجاورتها الألفَ، وهذه الياءُ لا تحركُ أبداً، ألا ترى أنَّه[(٢)] لم يُلْقَ عليها حركةُ الهمزة في نحوِ: أُقَيِّسٍ، فلما لم يُتَمَّ في التحقير، وأُتِمَّ الموصولُ خُصَّ المبهمُ بالعوضِ دون الموصولِ لذلك. فإن قال قائلٌ: هلاَّ[(٣)] وجَبَ

---

(١) في (ط): أنه قد.

(٢) في (ط): أنها.

(٣) في (ط): فهلاّ.

عوضُ المنقوص في التثنية نحوَ: يَدٍ، ودم ، وغدٍ؟ فإن ذلك ليس بسؤالٍ ، ألا ترى أنَّهم عَوّضوا في: أَسْطَاعَ، وَأَهْرَاق[1] ولم يعوضوا في: أجاد وأقام ونحوِ ذلك.

وأيضاً: فإنَّ الحذف لمَّا لم يلزم هذه المتمكنةَ، كان الحذف في حكم لا حذف؛ ألا ترى أن منه ما يُتَمُّ في الواحدِ نحوَ: غدٍ وغدوٍ؟ ومنه ما يُتَمُّ في التثنية نحوَ:

يَدَيَان بَيْضَاوان[2]. . . .

ونحوَ:

جرى الدَّمَيَانِ[3]. . . .

---

(١) قال سيبويه ١/٨: «وقولهم: أَسْطاع يُسْطيع، وإنَّما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل».
وفي اللسان: وأما أسطاع مقطوعة فعلى أنَّهم أنابوا السين مناب حركة العين في أطاع التي أصلها: أَطْوَعَ، ثمَّ قال: ويؤكد ما قال سيبويه من أنَّ السين عوض من ذهاب حركة العين، أنَّهم قد عوضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين وهو الهاء من قول من قال: أهْرقت، فسكن الهاء، وجمع بينها وبين الهمزة، فالهاء هنا عوض من ذهاب فتحة العين، لأنَّ الأصل أرْوَقْتُ أو أرْيَقْتُ. . . ثمَّ إنَّهم جعلوا الهاء عوضاً من نقل فتحة العين عنها إلى الفاء، كما فعلوا ذلك في أسطاع. (اللسان: طوع) وانظره في مادة (هرق) أيضاً.

(٢) قطعة من بيت مجهول القائل تمامه:
يَـدَيـان بيضــاوان عنـد مُحلّمٍ قد تَمْنَعانِك أن تُضَامَ وَتُضْهَـدَا
انظر المنصف ١/٦٤ و٢/١٤٨ وابن يعيش ٤/١٥١ و٥/٨٣ و٦/٥ و١٠/٥٦ والخزانة ٣/٣٤٧.

(٣) قطعة من بيت لعلي بن بدال تمامه:
ولــو أنَّــا على حَجــر ذُبِحْنَــا جـرى الـدَّمَيَان بـالخبـر اليقين =

وفي الجمع نحوَ: أيدٍ ودماءٍ، وفي التحقير نحو: دُمَيٌّ ويُدَيَّةٍ، وليست المبهمة كذلك، ويمكن أن يكون أبو عمروٍ قَدَّرَ ذانِكَ تثنية ذلك، فَعَوَّضَ الحرفَ في التثنية من الحرف الزائد الذي كان في الإفراد قبلَ التثنيةِ، والأولُ أشبهُ.

اختلفوا في فتح الكاف وضمها من قوله [جلَّ وعز][1] (كَرْهاً) [النساء/ ١٩] وذلك في أربعة مواضعَ في النساء [١٩]، والتوبة [٥٣]، والأحقافِ في موضعين [١٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ: (كَرْهاً) بفتح الكافِ فيهنَّ كلِّهنَّ.

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ: (كَرْهاً) بالفتح في النساءِ والتوبةِ.

وقرأ في الأحقافِ: (كُرْهَاً) مضمومتين. وقرأ حمزة والكسائي: (كُرْهاً) بالضم فيهنَّ كُلِّهنَّ. وقال ابنُ ذكوان في حفظي: (كَرْهاً): بفتح الكاف في سورة الأحقافِ في الموضعين[2].

قال أبو علي: الكَرْهُ والكُرْهُ: لغتان، كقولهم: الفَقْرُ والفُقْرُ، والضَّعْفُ، والضُّعْفُ، والدَّفُّ والدُّفُّ، والشَّهْدُ والشُّهْدُ. فمن قرأ الجميعَ بالضم فقد أصاب. وكذلك لو قرأ قارئٌ جميعَ ذلك

= انظر المقتضب ١/٢٣١ ٢/٢٣٨ و٣/١٥٣ والخزانة ٣/٣٤٩ وابن الشجري ٢/٣٤ والمنصف ٢/١٤٨ وابن يعيش ٤/١٥١، ١٥٢ و٥/٨٤ و٦/٥ و٩/٢٤.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٢٩.

بالفتح، وكذلك إن قرأ بعضَ ذلك بالفتح وبعضه بالضم، كل ذلك مستقيم.

اختلفوا في كسر الياء وفتحها من قوله [جلَّ وعز][١]: (بفاحشةٍ مُبَيَّنَةٍ) [النساء/ ١٩] و (آياتٍ مُبَيَّناتٍ) [النور/ ٣٤/ ٤٦].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (بفاحشة مُبَيَّنَةٍ)، و (آياتٍ مُبَيَّنَاتٍ) بفتح الياء فيهما جميعاً.

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ (بفاحشةٍ مُبَيِّنَةٍ) كسراً، و (آياتٍ مُبَيَّنَاتٍ) فتحاً.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي وحفصٌ، والمُفَضَّلُ عن عاصم (بفاحشةٍ مُبَيِّنَةٍ) كسراً و (آياتٍ مُبَيِّنَاتٍ) كسراً أيضاً.[٢].

قال أبو علي: قال سيبويه: قالوا: أبانَ الأمر وأبنتُهُ واستبان، واستبنتُه، والمعنى واحد، وذا هنا بمنزلةِ حَزِنَ، وَحَزَنْتُهُ، في فَعَلْتُ. وكذلك: بَيَّنَ وَبَيَّنْتُه[٣]. وقال أبو عبيدةَ: الفاحشةُ: الشَّنَارُ والفُحْشُ والقُبْحُ.

قال أبو علي: الفاحشةُ: مصدرٌ كالعاقِبَةِ والعافِيَةِ يدل على ذلك قوله تعالىٰ: (وإذا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عليها آباءَنا واللَّهُ أَمَرَنَا بها قُلْ إنَّ اللَّهَ لا يأمُرُ بالفحشاءِ) [الأعراف/٢٨] فالفحشاء: كالنعماء والبأساء والضراء.

(١) سقطت من (ط).

(٢) السبعة ٢٣٠.

(٣) سيبويه ٢/٢٣٧ في آخر باب افتراق فَعَلت وأفعلت في الفعل للمعنى.

وقيل في قوله[١]: (ولا يَخْرُجْنَ إلَّا أن يأتينَ بفاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ) [الطلاق/١] قولان: أحدهما: إلَّا أن يزنينَ فَيُخْرَجْنَ لإقامةِ الحدِّ عليهنَّ، وقيل: إلَّا أن يأتين بفاحشةٍ مُبَيَّنَةٍ في خروجهنَّ من بيوتهنَّ. فمن فتح العين في مُبَيَّنَةٍ كان المعنى: يُبَيَّنُ فُحْشُهَا، فهي مُبَيَّنَةٌ، ومُبَيَّنَةٌ: فاحِشَةٌ: بَيَّنَتْ فُحْشَها فهي مُبَيِّنَةٌ. وقيل: إنَّه جاء في التفسير: فاحشة: ظاهرةٌ. فظاهرةٌ حجَّةٌ لمبيِّنَةٍ.

وأمَّا الفتح في قوله: (مُبَيَّنَاتٍ) فحجَّتُه[٢]: (قد بَيَّنَّا لكم الآيات) [آل عمران/١١٨ ـ الحديد/١٧] ومن قرأ: (مُبَيِّنـاتٍ) فحجَّته قوله: (قد جاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نورٌ وكتابٌ مُبينٌ يَهْـدِي به اللَّهُ) [المائدة/١٥] فالمُبِينُ والمُبَيِّنُ واحدٌ، وكذلك قوله: (هذا بَيَانٌ للنـاس) [آل عمـران/١٣٨] فمـا هَـدَى الله بـه فهـو مُبَيِّنٌ للمهديِّ، كما أنَّ البيان للناس مُبَيِّنٌ لهم.

اختلـفوا في فتح الصاد وكسرها من قوله جلَّ وعزَّ[٣]: (والمحصَنَاتُ) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ وحمزةُ: (والمحصَناتُ) بفتح الصاد في كلِّ القرآن.

وقرأ الكسائي: (والمحَصَناتُ من النساء إلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) [النساء/ ٢٤] بفتح الصاد في هذه وحدها، وسائرُ القرآن: (والمحصِناتُ[٤]) و (مُحْصِناتٍ) [النساء/ ٢٥] بكسر الصاد. ولم يختلف أحدٌ من القراءِ في هذه وحدها أنها بفتح الصادِ

(١) في (ط): قوله تعالى.
(٢) في (ط): فحجته قوله.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) وهي في: النساء / ٢٥ والمائدة / ٥ والنور ٤/ ٢٣.

أعني: (والمُحْصَنَاتُ من النساء) [النساء/ ٢٤] حدَّثنا أحمد قال[١]: حدثنا أبو حمزةَ الأنصاري: قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمةَ عن قيس بن سعدٍ عن مجاهدٍ وعبد الله بن كثير مثلَ قراءة الكسائي: (والمُحْصَناتُ من النساء) مفتوحةَ الصادِ وسائرُ القرآن: (والمُحْصِناتُ)[٢].

[قال أبو علي][٣]: قال سيبويه: قالوا: للمرأة حَصُنَتْ حُصْنَاً، وهي حَصَانٌ، كَجَبُنَتْ جُبْنَاً وهي جَبَانٌ. قال: وقالوا: حِصْنَاً كما قالُوا: عِلماً[٤].

وقد جاء الإحصانُ في التنزيلِ واقعاً على غير شيءٍ. من ذلك وقوعها[٥] على الحرائر، يدل على ذلك غير موضعٍ في التنزيل، أحدُها: قوله: (والَّذينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثمَّ لم يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شهداءَ فاجلدوهُمْ) [النور/ ٤] ألا ترى أنه إذا قذف غير حرةٍ لم يجلد ثمانين. ومن ذلك: قوله[٦]: (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ ما على المُحْصَناتِ مِنَ العذاب) [النساء/ ٢٥]. ومن ذلك قوله[٧]: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ المُحْصَنَاتِ المُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ المُؤْمِنَاتِ) [النساء/ ٢٥] والمحصنات: المتزوجات بدلالة قوله: (والمُحْصَنَاتُ من النساءِ إلَّا مَا مَلَكَتْ

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) السبعة: ٢٣٠.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سيبويه ٢/ ٢٢٦ باب في الخصال التي تكون في الأشياء.
(٥) في (ط): وقوعه.
(٦) في (ط): قوله تعالى.
(٧) في (ط): قوله تعالى.

أَيْمَانُكُمْ) [النساء/٢٤] فذوات الأزواج محرَّماتٌ على كل أحدٍ، إلَّا على أزواجهنَّ، وفسَّروا قوله: (إلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم) إلَّا ما ملكتموهنَّ بالسبي من دار الحرب، ألا ترى أنَّ ذوات الزوج في دارنا محرَّمةٌ على كل أحد سوى الزوج. فأمَّا إذا كانت متزوجة في دار الحرب، فسُبِيتْ منها، فإنَّها تحلُّ لمالكها، ولا عِدَّة عليها إذا دخَلَتْ دار الإسلام. ويدل على أنَّ المتزوجة يقال لها مُحَصَنةٌ قولُه: (وآتوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بالمعروفِ محصَناتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ) [النساء/٢٥]. ويدلّ عليه أيضاً قولُه: (أَنْ تَبْتَغُوا بأمْوالكم مُحْصِنين غَيْرَ مُسَافِحِيْنَ) [النساء/٢٤] وقد فُسِّر قولُه: (وَمَنْ لم يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ المُحْصَنَاتِ) [النساء/٢٥] بالعفائف. ويدلّ على وقوع الإحصان على العفَّة قولُه: (وَمَرْيَمَ ابنَةَ عِمْرَانَ التي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا) [التحريم/١٢] ورُوي عن إبراهيم[١] ومجاهد أن أحدَهما قرأ: (أُحْصِنَّ) وفسَّره بتزوَّجْنَ، وقرأ الآخر: (أَحْصَنَّ)[٢] وفسره: بأَسْلَمْنَ. فقد ثبت بما[٣] ذكرنا أنَّ الإحصان يقع على الحريَّة، وعلى التزويج، وعلى العفَّة، وعلى الإسلام. وليس تبعدُ هذه الأسماء عمَّا عليه موضوع اللغة.

قال أبو عبيدة: في قوله: (والمُحْصَناتُ من النساءِ إلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) المُحَصَنات: ذوات الأزواج[٤].

وأنشد الأصمعي:

---

(١) هو النخعي: ابن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران الكوفي الإمام المشهور... قرأ على الأسود بن يزيد... وقرأ عليه الأعمش انظر طبقات القراء ١/٢٩.

(٢) وسيأتي الكلام عن هاتين القراءتين قريباً.

(٣) في (ط): مما.

(٤) مجاز القرآن ١/١٢٢.

إذا المُعْسِياتُ كَذَبْنَ الصَّبُـو
حَ خَبَّ جَرِيُّكَ بـالمُحْصَنِ[١]

وَفَسَّرَ المحصَنَ المُدَّخرَ من الطعام، والمُدَّخرُ للاحرازِ لا تمتد إليه اليدُ امتدادَها إلى غير المحرز للادِّخار. والحريَّة تبعدُ وتَمْنَعُ من[٢] امتهان الرقّ، والإسلامُ يحظُرُ الدم والمال اللذين كانا على الإباحة قبلُ، والتزويج في المرأة كذلك في حظر خطبتها التي كانت مباحةً قبلُ ويمنع تصدِّيها للتزويج، والعفَّة: حظرُ النفس عما يحظره الشرعُ. فهذه الأسماءُ قريبةٌ مما عليه أصلُ اللغةِ.

وأنشد أبو عبيدة[٣]:

وحاصِنٍ من حاصناتٍ مُلْس
من الأَذَى وَمِنْ قِرَافِ الوَقْسِ

قال: الحاصِنُ: العفيفـة، قال: والـوقسُ: مثل تـوقُّسِ الجَرَبِ، قال: والمحصنةُ أحصنها زوجها. قال أبو علي: الحاصنُ

(١) البيت في التهذيب للأزهري (عسا) ٣/ ٨٦ واللسان (عسا) و(جرا) بغير نسبة. قال ابن الأعرابي: المعسية: الناقة التي يشك فيها أبها لبن أم لا؟ وقد جاءت في (م) واللسان (جرا): المعشيات، وهي تصحيف.
والجريُّ: الخادم والوكيل والرسول.

(٢) في (ط): عن.

(٣) مجاز القرآن ١/ ١٢٢، ونسبه للعجاج وهو في ديوانه ٢/ ٤٢، ٤٣، وتفسير الطبري ٥/ ٧ والجمهرة لابن دريد ٢/ ١٦٥. واللسان (حصن، وقس) مُلْس، يقول: هي ملساء من الأذى، أي: ليس فيها أثر فيه. القراف: المداناة، ويقال: القرف من التلف، أي: مداناة الأرض الوبئة، والوقس: الجرب، فأراد أن يقول: من قراف المكروه كله، (ا. هـ عن شرح الديوان ٢/ ٤٢، ٤٣) وقال في اللسان: الوقس الفاحشة وذكرها، ضرب الجرب مثلاً للفاحشة.

يحتمل ضربين: إما أن يكون على معنى النسب أو يكون مثل:

دلو الدال[١]. . . .

وإنَّما وقع الاتفاق على فتح العين من قوله: (والمحَصناتُ) لما فسروا الحرف عليه من أنَّه يُعنى به الحربيةُ المتزوجةُ في دار الحرب.

واختلفوا في فتح الألف وضمها من قوله تعالىٰ: (وأَحَلَّ لكم) [النساء/ ٢٤].

فقرأ ابنُ كثير ونافعُ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ (وأَحَلَّ لكم) بفتح الألف والحاء.

وقرأ حمزةُ والكسائي: (وَأُحِلَّ لَكُم) بضم الألفِ[٢].

قال أبو علي: (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ) بناءُ الفعل للفاعل أشبهُ بما قبلَه، ألَا ترى أن معنى: كتابَ الله عليكم: كتب الله عليكم كتاباً، وأحلَّ لكم؟ ومن بنى الفعل للمفعول به فقال: (وأُحِلَّ لَكُمْ) فهو في المعنى يؤولُ إلى الأول، وفي ذاك مراعاةُ مشاكلةِ ما بعدُ بما[٣] قبلُ.

واختلفوا في فتح الألف وضمها[٤] من قوله تعالىٰ[٥]: (أُحْصِنَّ) [النساء/ ٢٥].

(١) جزء بيت من الرجز للعجاج سبق. في ٢/ ٢٧٧.

(٢) السبعة ٢٣٠. (٣) في (ط): لما.

(٤) ورد في هامش (م) تعليقة نصها:

قوله: فتح الألف وضمها تعبير ناقص، لأنَّ الألف لا تقبل الحركة، والعبارة الصحيحة أن يقال: ضم الهمزة وفتحها، وإن كان أراد ذلك في تعبيره بالألف، والله أعلم. هـ.

(٥) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (أُحْصِنَّ) مضمومةَ الألف، وقرأ حمزة والكسائي (أَحصنَّ) مفتوحة الألف. واختلف عن عاصم فروى عنه أبو بكر والمفضلُ: (وَأَحَلَّ لكم) [النساء/ ٢٤] و(أَحْصَنَّ) بالفتح جميعاً. وروى عنه حفصٌ: (وَأُحِلَّ لكم) و (أُحْصِنَّ) بالضم جميعاً. حدَّثنا[1] محمد بن الحسين بن شهريَار قال: حدَّثنا الحسينُ بنُ الأسودِ قال[2]: حدَّثنا عبدُالله بنُ موسى عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النَّجودِ، أنَّه قرأ: (وأَحَلَّ) بفتح الألفِ. [حدَّثنا أحمدُ: قال][3]: أخبرني علي بن العباس، قال: حدثنا: محمد بن عمر بن الوليد الكندي عن ابن أبي حمَّاد عن شيبان عن عاصم: (وأَحَلَّ) فتحاً، (فإذا أُحْصِنَّ) بضم الألف.

قال أبو علي: أُحْصِنَّ: أُحْصِنَّ بالأزواج، وقد رُوِيَتْ عن ابن عباس. وفسر بعض السلف أَحْصَنَّ: تَزَوَّجْنَ[4]. ومن قرأ: (أُحْصِنَّ): فمعناه أَسْلَمْنَ، وكذا فسره إبراهيم أو مجاهد.

اختلفوا في الرفع والنصب في[5] قوله (جلَّ وعز)[6]: (إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ) [النساء/ ٢٩].

(١) في (ط): حدثني أبو بكر. وهو أبو بكر القطان البلخي محمد بن الحسين بن شهريار محدث ثقة روى الحروف سماعاً عن الحسين بن علي بن الأسود صاحب يحيى بن آدم وروى عنه القراءة أبو بكر بن مجاهد والنقاش وأبو بكر بن الأنباري وغيرهم. (طبقات القراء ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).

(٢) سقطت من (ط). وفي (ط): الحسين بن علي الأسود.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر تفسير الطبري ٥/٢٢، ٢٣.

(٥) في (ط): من

(٦) في (ط): تعالى.

وقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (تجارةٌ) رفعاً.

وقرأ حمزة والكسائي وعاصمٌ (تجارةً) نصباً[١].

قال أبو علي: من رفع فالاستثناءُ منقطعٌ، لأنَّ التجارة عن تراضٍ ليس من أكل المال بالباطل. ومن نصب (إلَّا أن تكون تجارةً) احتمل ضربين: أحدهما: إلَّا أن تكون التجارة تجارةً، ومثلُ ذلك قولُه:

إذا كان يوماً ذا كواكِبَ[٢]...

أي إذا كان اليوم يوماً[٣]. والآخر: إلَّا أن تكون الأموالُ ذواتِ[٤] تجارةٍ، فتحذفُ المضافَ، وتقيمُ المضافَ إليه مقامه، والاستثناءُ على هذا الوجه أيضاً منقطعٌ.

اختلفوا[٥] في الياء والنون من قوله [جلَّ وعز][٦]: (نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ) [النساء/ ٣١].

فروى أبو زيد سعيد بن أوس عن المفضَّل عن عاصمٍ (يُكَفِّرْعَنْكُمْ سَيِّآتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ) بالياء جميعاً.

وقرأ الباقون: بالنون[٧].

---

(١) السبعة ٢٣١.

(٢) عجز بيت لعمرو بن شأس سبق في الجزء الأول ص ١٤٨.

(٣) في (ط) يوماً ذا كواكب.

(٤) في (ط): أموال.

(٥) في (ط): واختلفوا.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) السبعة ٢٣٢.

[قال أبو علي][1] : من قرأ يكفر بالياء، فلأنَّ ذكر اسم الله تعالى [2] قد تقدَّم في قوله: (إنَّ الله كان بكم رحيماً) [النساء/ ٢٩]. ومن قال: (نُكَفِّرْ): فالمعنى: معنى الياء، ومثل ذلك (بلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ) [آل عمران/ ١٥٠] ثمَّ قال: (سَنُلْقِي في قلوبِ الذينَ كفروا الرُّعْبَ) [آل عمران/ ١٥١]. وأبو الحسن يستحسن النون في هذا النحو.

اختلفوا في ضمِّ الميم[3] وفتحها من قوله [جلَّ وعز][4]: (مُدْخَلاً) [النساء/ ٣١].

فقرأ نافعٌ وحده: (مَدْخَلاً كريماً) مفتوحةَ الميم، وفي الحج: مثلَهُ.

وقرأ الباقون: مُدْخلاً مضمومة الميم ههنا، وفي الحج. ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: (مُدْخَلَ صِدْقٍ) و (مُخْرَج صدقٍ) [الإسراء/ ٨٠] أنَّهما بضمِّ الميم.

وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مَدْخلاً) بفتح الميم ههنا وفي الحج[5].

قال أبو علي: قولُه تعالىٰ: (مَدْخَلاً) بعد[6] (يُدْخِلْكُمْ) يحتمل وجهين: يحتمل أن يكون مصدراً، ويجوز أن يكون مكاناً. فإن

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (م).
(٣) في (م) النون وهو خطأ.
(٤) زيادة في (م).
(٥) السبعة ٢٣٢.
(٦) في (ط): بعد قوله: و

حملته على المصدر أضمرتَ له فعلاً دلَّ عليه الفعلُ المذكورُ. ويكون قولُه (مَدْخَلاً) فيمن قدره مصدراً انتصابُه بذلك الفعل، التقديرُ: ويدخِلْكُمْ فتدخلون مَدخلاً.

ويجوز أن يكون مكاناً، كأنه قال: يدخلكم مكاناً، ويكون على هذا التقدير منتصباً بهذا الفعل المذكور، كما أنَّك إذا قلتَ: أدخلتُك مكاناً، انتصب بهذا الفعل، والمكانُ أشبه ههنا، لأنا رأينا المكان وُصِفَ بالكريم، وهو قوله: (كم تَرَكُوا من جَنَّاتٍ وعُيونٍ وَزُرُوعٍ ومَقَامٍ كريمٍ) [الدخان/٢٥ ـ ٢٦] فَوُصِفَ المكان بالكريم[١]، فكذلك يكونُ قولهُ: (مَدْخَلاً) يراد به المكانُ، مثلَ المقام[٢]، ويجوز أن يكون المراد به: الدخولَ، أو الإدخالَ، وإن كان قد وُصِفَ بالكرم، ويكون المعنى دُخولاً تكرَمُوْنَ فيه، خلافَ من قيلَ فيه[٣]: (الذينَ يُحْشَرُونَ على وُجُوهِهِمْ إلى جَهَنَّمَ) [الفرقان/٣٤] فليس هذا كقولك: حشرتُهم على الوجه، وحَشَرْتُهُم على وجوههم، أي: لم أَدَعْ منهم أحداً غير محشورٍ، ولكن مثل قوله: (أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبّاً على وَجْهِهِ أَهْدَى [أم من يمشي)][٤] [الملك/٢٢] وكقوله: (أَفَمَنْ يَتَقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ العَذَابِ يومَ القيامةِ) [الزمر/٢٤].

قال[٥]: ولم يختلفوا في بني إسرائيل في: (مُدْخَلَ صِدْقٍ)، و (مُخْرَجَ صدقٍ) أنَّهما بضم الميم [قال أبو علي][٦] لا يمتنع في

(١) في (ط): فوصف المكان بالكرم.
(٢) في (ط): المقام والمكان.
(٣) في (ط): فيهم.
(٤) ما بين معقوفين زيادة من (ط).
(٥) يعني ابن مجاهد.
(٦) سقطت من (م).

القياس أن تفتَح الميم من مُدْخلٍ على نحو ما قدمنا ذكره من أنَّه يكون على فعلٍ مضمرٍ يدل عليه الكلام. ويجوز في المُدخَل إذا ضُمَّ أن يكون مكاناً وأن يكون مصدراً، فإذا جعلته مصدراً جاز أن تريدَ مفعولاً محذوفاً من الكلام، كأنه قال[1]: أدخلني الجنَّة مُدْخَلاً، أي: إدخال صدقٍ، والأشبهُ أن يكون مكاناً، لإضافته إلى صدقٍ، فهو في هذا كقوله: (في مَقْعَدِ صِدْقٍ) [القمر/٥٥] فكما أنَّ هذا المضاف إلى (صدقٍ) مكانٌ، كذلك، يكون المُدخلُ مكاناً، ولا يمتنع الآخرُ لأنَّ غير العين قد أضيفَ إلى صدقٍ في نحو: (أنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [يونس/٢] ألا ترى أنَّه قد فُسِّرَ بالعمل الصالح.

اختلفوا في الهمز وتركه من قوله تعالى[2]: (واسْأَلُوا اللَّهَ من فَضْلِهِ) [النساء/ ٣٢].

فقرأ ابن كثير والكسائي: (وسَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ) و (فَسل[3] الذينَ) [يونس/ ٩٤] و (فَسَلْ[4] بني إسْرائيلَ) [الإسراء/ ١٠١] (وسَلْ مَنْ أرْسَلْنَا) [الزخرف/ ٤٥] وما كان مثلَه من الأمر المواجَهِ به، وقَبْلَهُ واوٌ أو فاءٌ، فهو غير مهموزٍ في قولهما. وروى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر وشيبةَ أنَّهما لم يهمزا:

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في الأصل (سل) بإسقاط الفاء.
(٤) في (م): و (سل). وهي من البقرة ٢١١ ولا شاهد فيها. وفي (ط): (فسل) بإسقاط واو العطف قبل الآية.

(وَسَلْ)، ولا (فسل) مثلَ قراءة الكسائي. وقرأ الباقون بالهمز في ذلك كله[1] ولم يختلفوا في قوله: (وَلْيَسْأَلُوا ما أَنْفَقُوا) [الممتحنة/ ١٠] أنَّه مهموزٌ[2].

قال أبو علي: الهمز وترك الهمز حسنانِ، ولو خففت الهمزةُ في قوله: (وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا) كان أيضاً حسناً، وقد قدَّمنا ذكرَ وجوه (سَلْ)[3].

واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جلَّ وعز][4]: (عاقَدَتْ) [النساء/ ٣٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافعٌ وابن عامرٍ: (عَاقَدَتْ) بالألفِ.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (عَقَدَتْ) بغير ألف:[5].

قال أبو علي: الذكْرُ الذي يعود من الصِّلة إلى الموصول ينبغي أن يكون ضميراً منصوباً، فالتقدير: والذين عاقَدَتْهُمْ أيمانُكُمْ فجعل الأيمان في اللفظ هي المُعَاقِدَةُ، والمعنى على الحالِفين الذين هم أصحابُ الأَيْمَانِ، والمعنى: والذين عاقَدَتْ حَلِفَهم أيمانُكم، فَحُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامه. فعاقَدَتْ أشبهُ بهذا المعنى، لأنَّ لكل نفرٍ من المعاقِدين يميناً على

---

(١) في السبعة: وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالهمز في ذلك كله.

(٢) السبعة ٢٣٣.

(٣) انظر ٢/٢١٦، البقرة/١١٩.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ٢٣٣.

المُحَالفة. ومن قال: عقدت أيمانُكم، كان المعنى: عَقَدَتْ حَلِفَهم أيمانُكم، فحذف الحَلِفَ وأقام المضاف إليه مقامه. والأَوَّلون كأنَّهم حملوا الكلام على المعنى فقالوا: عاقَدَتْ، حيثُ كان من كل واحد من الفريقين يمينٌ، والذين قالوا: عقدت، حملوا الكلام على اللفظ لفظ الأَيمان، لأنَّ الفعل لم يُسْنَدْ إلى أصحاب الأيمان في اللفظ إنَّما أُسْنِدَ إلى الأيمان.

قال أحمد: روى أبو زيد سعيدُ بن أوسٍ الأنصاري عن المفَضَّل عن عاصم: (والجارِ الجَنْبِ) [النساء/ ٣٦] بفتح الجيم، وإسكان النون، ولم يأت به غيره.

وقرأ الباقون: (الجُنُب) بضمتين[1].

[قال أبو علي][2]: قال أبو عبيدة: والجار ذي القربى: القريب، والجار الجنب: الغريب. يقال: ما تأتينا إلَّا عن جَنابَةٍ، أي: عن بُعْد، قال علقمةُ بنُ عَبَدَةَ[3]:

فـلا تَحْـرِمَنِّي نـائـلًا عن جَـنَـابـةٍ
فـإني امـرؤٌ وَسْطَ القِبَـابِ غـريبُ[4]

---

(١) السبعة ٢٣٣.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) ديوانه ص ٤٨ وهو من مفضلية برقم ١١٩ قالها يمدح الحارث بن جبلة، وكان أسر أخاه شأساً، فرحل إليه يطلب فكَّه. انظر شرح المفضليات ص ٧٧٩ وابن الشجري ١/١٤٩ والكامل ٢/٧٢٣ واللسان والتاج (جنب) والأعلم على طرة الكتاب ٢/٤٢٣.

(٤) مجاز القرآن ١/١٢٦.

قال أبو الحسن: قال: والجار الجُنُبِ، وقال بعضهم: الجَنْبِ.

قال الراجز[1]:

النـاس جَنْبٌ والأميـر جَنْبُ

يريد: بجنبٍ: الناحيةَ، وهذا هو المُتَنَحِّي عن القرابة.

قال أبو علي: قوله تعالىٰ: (والجَارِ الجَنْبِ)، يحتمل معنيين: أحدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا فالمعنى: ذي الجنبِ، فحذفَ المضافَ، لأنَّ المعنى مفهومٌ، ألا ترى أنَّ الناحيةَ لا يكونُ الجارُ إياها، والمعنى: ذي ناحيةٍ ليس هو الآن بها، أي: هو غريبٌ عنها. والآخرُ: أن يكون وصفاً مثلَ: ضَرْبٍ، وفَسْلٍ، وَنَدْبٍ، فهذا وصفٌ يجري على الموصوف، كما أن الجُنُبَ كذلك، وهو في معناه ومعنى اللفظتين على هذا واحدٌ، وهو أنَّه مجانبٌ لأقاربه متباعدٌ عنهم. فأما الجُنُبُ في قوله: (والجارِ الجُنُبِ). فصفةٌ على فُعُلٍ، مثلُ أُحُدٍ في ناقةٍ أحُدٍ وسُجُحٍ في قوله:

وامشُـــوا مِشْيَـــةً سُجُحَـاً[2]

فالجُنُبِ؛ المتباعدُ عن أهله، يدلُّك على ذلك مقابلته

---

(١) الرجز في الصحاح واللسان والتاج (جنب) بغير نسبة عن الأخفش أيضاً.

(٢) قطعة من بيت لحسان بن ثابت وتمامه

دعُوا التَّخاجُؤَ وامْشُوا مِشْيَةً سُجُحاً   إنَّ الـرجالَ ذوُو عَصْبٍ وتذكيرِ

انظر الكتاب ٢/٣١٥، والخصائص ٢/١١٦ وديوانه ١/٢١٩ واللسان (خجأ) وأساس البلاغة (سجح).

بالقريب، في قوله تعالى[1] (والجارِ ذي القربى) من القرب، كالبشرى من بَشَّرَ. ويدل على أنَّه البعدُ، والغربَةُ قولُ الأعشى: [2]

أتيتُ حُرَيْثاً زائراً عن جَنَابةٍ
فكان حُرَيْثٌ عن عَطَائي جَامدا

وقال آخر[3]:

كِرامٌ إذا ما جئتُهم عن جَنابةٍ
أعِفَّاءُ عن بيتِ[4] الخَليطِ المجاورِ

فأمَّا قولهُ [جلَّ وعز][5]: (وإنْ كنتم جُنُباً فاطَّهروا) [المائدة/٦] فمن الجنابة التي تقتضي التَطَهُّر[6]، وهو أيضاً صفةٌ إلَّا أنَّه يقع على الواحدِ والجميع[7] كما أن بَشَراً كذلك، وكما أنَّ الحلوبَ يقع على الجميع، فأمَّا الحَلوبةُ والرَّكوبةُ فيقع على الواحد والجميع فيما رواه أبو عمرَ الجرمي[8]عن أبي عبيدة. وقال أبو عبيدة: (والصاحبِ بالجنبِ): الذي يصاحبك في سفرك، فيلزمك فينزل إلى جنبك[9].

اختلفوا في ضمِّ الباء في (البُخُلِ) [النساء/ ٣٧] والتخفيف وفتحها والتثقيل.

---

(١) «تعالى» زيادة في (ط).
(٢) ديوانه / ٦٥.
(٣) لم نعثر على قائله.
(٤) في (ط): جار.
(٥) في (ط): تعالى.
(٦) في (ط): التطهير.
(٧) في (ط): وعلى الجميع.
(٨) كذا في (ط): وسقطت من (م).
(٩) مجاز القرآن ١٢٦/١.

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (بالبُخْلِ) خفيفاً وقرأ حمزة والكسائي: (بالبَخَل) مثقلة وكذلك في سورة الحديد [الآية/ ٢٤] مثلُهُ.

قال أبو علي: قال سيبويه: «قالوا: بَخِلَ يَبْخَلُ بُخْلاً، فالبُخْل كاللُّؤم، والفعلُ: كشَقِيَ وَسَعِدَ، وقالوا: بخيلٌ، وبعضهم يقول: البَخْلُ: كالفَقْرِ» والبُخْلُ كالفُقْرِ، وبعضهم يقول: البَخَلُ كالكَرَم [٢] وقد حَكَى فيه ثلاثَ لغاتٍ وقرىء باثنتين منها: البُخْلُ، والبَخَلُ.

اختلفوا في الرفع والنصب من قوله [جلّ وعزَّ[٣]]: (وإنْ تَكُ حَسَنَةً) [النساء/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ تَكُ حسنةٌ) رفعاً.

وقرأ الباقون: نصباً[٤].

قال أبو علي: النصبُ حسنٌ لتقدم ذكر: (مثقالَ ذَرَّةٍ) [النساء/ ٤٠]، فالتقدير وإن تكنِ الحسنةُ مثقالَ ذرةٍ يضاعفْها، كما قال: (من جاءَ بالحسنةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِها) [الأنعام/ ١٦٠] والرفعُ على: وإن تحدثْ حسنةٌ، أو إن تقع حسنةٌ يضاعفها.

واختلفوا[٥] في إثبات الألف وإسقاطها والتخفيف والتشديد

(١) سيبويه ٢/ ٢٢٥.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) السبعة ٢٣٣.
(٤) في (ط): اختلفوا. بإسقاط الواو

من قوله [جلَّ وعز][1]: (يُضَاعِفْها) [النساء/ ٤٠].

فقرأ ابن كثير وابن عامرٍ: (يُضَعِّفْها) مشدَّدة العين بغيرِ ألفٍ.

وقرأ الباقون: (يضاعفها) خفيفةً بألفٍ[2].

قال أبو علي: المعنى فيهما واحدٌ وهما لغتان. قال[3] سيبويه: تجيء فاعَلْتُ لا تريد به عملَ اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعلَ كما بنوه على أفْعَلَ، وذلك قولُهُمْ: ناولْتُه، وعاقبته، وعافاه اللَّهُ، وسافرتُ قال: ونحوُ ذلك: ضاعفتُ، وضعَّفْتُ، وناعَمْتُ ونَعَّمْتُ[4] فدلَّ هذا على أنَّه لغتان فبأيِّهما قرأتَ كان حسناً.

اختلفوا فيَ فتح التاء في[5] قوله تعالىٰ[6]: (تُسَوَّىٰ). [النساء/ ٤٢] والتشديد وضمها والتخفيف.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ، وأبو عمروٍ[7]: (لو تُسَوَّى) مضمومةَ التاء خفيفة السين.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: (تَسَّوَّى) مفتوحة التاء مشدَّدة السين.

وقرأ حمزة والكسائي: (لو تَسَوَّى) مفتوحة التاءِ خفيفة

(١) سقطت من (ط).
(٢) السبعة ٢٣٣.
(٣) في (ط): وقال.
(٤) سيبويه ٢/ ٢٣٩ باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني.
(٥) في (ط): من.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) في (ط): وأبو عمرو وعاصم.

السين، والواو مُمَـالَةٌ مشَدَّدةٌ في كلِّ القرآن[١].

[قال أبو علي][٢]: من قال[٣]: (تُسَوَّى) فهو تُفَعَّلُ من التسوية، والمعنى: لو تُجْعَلُوْنَ والأرضَ سواءً، كما قال تعالى[٤]: (ويقولُ الكافرُ يا ليتني كنتُ تُرَابَاً) [عمَّ/٤٠] ومن هذا قوله: (بَلَى قادِرِيْنَ على أنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) [القيامة/٤] أي: نجعلها صفحةً واحدةً لا تفصل بعضها عن بعض، فتكون كالكف، فَيَعْجِزُ لذلك عمَّا يستعان عليه من الأعمال بالبنان كالكتابة والخياطة ونحو ذلك، مما لو فُقِدَتْ البنانُ معها لم يتمكن منها. ومن أيمانهم: لا والذي شَقَّهُنَّ خمساً من واحدةٍ.

وقراءة نافعٍ وابنُ عامرٍ: لو تَسَّوَّى المعنى: لو تتسوَّى فأدغم التاءَ في السين لقربها منها، وهذا مطاوعُ لو تُسَوَّىٰ، لأنَّك تقولُ سَوَّيْتُهُ فَتَسَوَّىٰ، ولا ينبغي أن يُكْرَهَ هذا لاجتماع تشديدتين، ألا تـرى أن في التنزيـل: (اطَّـيَّرْنَـا) [النمـل/٤٧] (وازَّيَّنَتْ)، [يونس/٢٤] و (لعلَّكم تَذَّكَّرون) [الأنعام/١٥٢] ونحوُ ذلك، وفي هذا الوجه اتساعٌ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى الأرض وليس المرادُ: ودُّوا لو تصيرُ الأرضُ مثلَهُمْ، إنَّما المعنى: ودُّوا لو يصيرون يتسوّون[٥] بها، لا تتسوَّى هي بهم، وجازَ ذلك لأنَّه لا يُلْبِسُ، وقالوا: أُدْخِلَ فَوهُ الحجرَ لَمَّا لم يَلْتَبِسْ.

---

(١) السبعة ٢٣٤. وفي (ط): في كل ذلك.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): متسوين.

وقولُ حمزة والكسائي: لو تَسَوَّىٰ هو: لو تَتَسَوَّى فحذفا التاء التي أدغمها من قال: لو تَسَّوَّى لأنها كما اعتلت بالإدغام اعتلت بالحذفِ.

وأمَّا إمالةُ الفتحة نحوَ الكسرةِ والألفِ نحوَ الياءِ في تَسَوَّىٰ فحسنةٌ، لأنَّ الفعلَ إذا صار على هذه العِدَّةِ استمرَّت فيه الإمالةُ لانقلابِ أَلِفِه إلى الياءِ في نحو يتسويان.

اختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جلَّ وعز][1] (أو لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) [النساء/ ٤٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (أو لامَسْتُم) بألف ههنا، وفي المائدة [الآية/ ٦] مِثْلُهُ.

وقرأ حمزة والكسائي: (لَمَسْتُم) بغيرِ ألفٍ، وفي المائدة مِثْلُه [2].

قال أبو علي: اللمسُ يكون باليد، وقد اتُّسِعَ فيه فأوقع على غيره فمما جاء يرادُ به مسٌّ[3] باليد قولُه:

ولا تَلْمُسِ الأفعى يداكَ تَنُوشُها
وَدَعْهَا إذا ما غَيَّبَتْهَا سَفَاتُها[4]

ومما جاء يراد به غيرُ اللمس بالجارحة قوله تعالى[5]: (وَأَنَّا

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) السبعة ٢٣٤.
(٣) في (ط): اللمس.
(٤) البيت في اللسان (سفا) وفيه تريدها بدل تنوشها ولم ينسبه. والسفى: التراب.
(٥) سقطت من (ط).

لَمَسْنَا السماءَ فَوَجَدْنَاهَا) [الجن/٨] تأويله: عالجنا غيبَ السماءِ ورُمناهُ لِنَسْتَرِقَهُ فنلقيه إلى الكهنة ونخبرَهم به. ولما كان اللمسُ قد يكون غيرَ المباشرة بالجارحة قال[1]: (وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَاباً فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ) [الأنعام/٧] فخصص باليد لئلا يَلْتَبِسَ بالوجهِ الآخر، كما جاء (وَحَلَائِلُ أبنائِكُمُ الذين مِنْ أَصْلَابِكُمْ) [النساء/٢٣] لما كان الابنُ[2] قد يَكون متَبنّى به من غير الصُّلب، وقد كان يُنْسَبُ المتبنى به إلى المتبنِّي فقال: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) [الأحزاب/٥].

وقد[3] قالوا: الْتَمَسَ وهو افتعلَ من اللمس، فأُوقِعَ على ما لا يقعُ عليه اللمسُ والمباشرةُ ـ قال:

الحُرُّ والهَجِيْنُ والفَلَنْقَسُ
ثلاثةٌ فَأَيُّهُمْ تَلَمَّسُ[4]

ليس يريد أيَّهم تباشر بيدك، ولكن أيَّهم تطلبُ.

قال:

وبالسَّهْب مَيْمُونُ النَّقِيْبَةِ قَوْلُهُ
لِمُلْتَمِسِ المعروفِ أهْلٌ وَمَرْحَبُ[5]

---

(١) في (ط): قال تعالى.

(٢) في (ط): الابن غير.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) الرجز في اللسان (فلقس) ولم ينسبه الفلقس والفلنقس: البخيل اللئيم، والفلنقس: الهجين من قبل أبويه، الذي أبوه مولى وأمه مولاة، والهجين: الذي أبوه عتيق وأمه مولاة.

(٥) البيت للطفيل وهو في ديوانه / ٣٨ من قصيدة يرثي فيها فرسان قومه: ويذكر وقعتهم بطيء. والسهب: موضع هلك فيه رجل منهم حسن الخلق كريم =

فملتمسُ المعروفِ طالبُهُ ليس مُمَاسَّهُ[١] ولا مباشِرَهُ.

وقولُه تعالى[٢]: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّساءَ﴾ قد عَنى به ما لا يكون مَسًّاً بيدٍ، وذاك[٣] أنَّ الخلوةَ قد تكون في حكمِ المسِّ في قول عمرَ وعلي [رضي الله عنهما][٤] والخلوةُ ليست بلمسٍ ولا مسٍ بجارحةٍ.

واختلف الصحابةُ في قوله: ﴿أَوْلَامَسْتُمُ[٥] النِّساءَ﴾ على قولين: فحمله حاملون على المسِّ باليد، وآخرون على الجماع، ولم يحمله أحدٌ منهم على الأمرين جميعاً، فحمْلُهُ عليهما خروجٌ من إجماعهم، وأخذٌ بقولٍ قد أجمعوا على رفضه.

وقد أجرِي المسُّ هذا المجرى لا يُرادُ به المباشرةُ وتلزيق الجارحةِ بالمطلوب، وذلك قولُه:

مِسْنَا السَّماءَ فَنِلْنَاهَا وَطَـالَهُمُ
حتى رَأَوْا أُحُداً يهوي وَثَهْلَانَا[٦]

فليس يريد باشرناها، ولكن يريد به[٧] رِفْعَتَهم وأنَّ غيرَهم لا

= الطبيعة. وهو من شواهد الكتاب ١/١٤٩، والمقتضب ٣/٢١٩، وابن يعيش ٢/٢٩.

(١) في (م): ماسَّه.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وذلك.

(٤) سقطت من (ط). ولم نظفر بقول عمر وعلي.

(٥) في (ط): لمستم.

(٦) البيت لابن مغراء في التهذيب ١٢/٣٢٥ وفيه: مسنا بفتح الميم «ويمشي» بدل «يهوي» واللسان (مسس).

(٧) سقطت من (ط).

يدرِكُ شَأْوَهُمْ ولا ينالُ ما نالوهُ من رِفْعَةِ المنزلةِ وهذا كقوله[١]:

.. وقد فاتَتْ يدَ المتناوِلِ

ومن المباشرةِ قولُه تعالى[٢]: (ذُوقُوا مَسَّ سَقَرِ) [القمر/٤٨] و (إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ) [آل عمران/١٤٠] و (لَنْ تَمَسَّنا النارُ إلاَّ أيَّاماً) [آل عمران/٢٤] فأما قولُه تعالى[٣]: (لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ) [البقرة/٢٣٦] فقد يكون من[٤] مثل قوله: (ذُوقُوا مَسَّ سَقَر) وقد لا يكون مَسَّاً، ولكن ما يكون في حكم المسِّ، وهو الخلوةُ بها في قول عمر وعلي رضي الله عنهما.

وحجةُ من قرأ[٥]: (لَمَسْتُمْ) أن هذا المعنى جاء في التنزيل في غير موضعٍ على فعلتم، وذلك قولُه: (وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ) [مريم/٢٠] و (لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إنْسٌ) [الرحمن/٥٦]. وحجَّة من قرأ: (لامستم) أنَّ فَاعَلَ قد جاء في معنى فعلَ، نحوَ عاقبتُهُ، وطارقتُ النعلَ. وقال أبو عبيدة اللماسُ[٦] النكاح[٧].

اختلفوا في [قوله تعالى][٨] (نعِمَّا) [النساء/ ٥٨] وقد ذكرته في سورة[٩] البقرة. [الآية/ ٢٧١].

---

(١) لم نعثر على قائله.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سقطت من (م).
(٥) في (ط): قال.
(٦) في (م): اللمس.
(٧) مجاز القرآن ١/ ١٢٨.
(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٩) سقطت من (ط).

اختلفوا في كسر النونِ وضمها من قوله [جلَّ وعز][١]: (أنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أو اخْرُجُوا) [النساء/ ٦٦] وكسر الواو وضمها.

فروى نَصْرُ بنُ عليٍ الجَهْضَمِيُّ عن أبيه عن أبي عمروٍ: (أنِ اقتُلوا) بالكسر (أوُ اخْرُجُوا) [مضمومةَ الواو][٢] مثلَ قولِ اليزيدي.

وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ كثيرٍ ونافعٌ والكسائي: (أَنُ اقْتُلُوا أَوُ اخْرُجُوا) بالضم فيهما. وقرأ عاصمٌ وحمزة: (أنِ اقتُلوا أوِ اخْرُجُوا) كلاهما كسراً[٣].

قال أبو علي: أما فصلُ أبي عمروٍ بين الواو والنون، وكَسْرُهُ النونَ في (أنِ اقْتُلوا) وَضَمُّهُ الواوَ في (أوُ اخرجوا): فلأنَّ الضم في الواوِ أحسنُ لأنَّها تشبهُ واوَ الضمير، والجمهورُ في واو الضميرِ على الضمِ، نحوَ: (ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بينكُم) [البقرة/ ٢٣٧] والنونُ إنَّما ضُمَّت[٤] لأنَّها مكانُ الهمزةِ التي ضُمت لضم الحرفِ الثالثِ، فجعلت بمنزلتها، وإن كانت منفصلةً، وفي الواو هذا المعنى، والمعنى الآخر الذي ذكرنا من[٥] مشابَهَةِ واو الضمير. والضمُّ في سائر هذه أحسنُ، لأنَّها في موضع الهمزة. قال أبو الحسن: وهي لغةٌ حسنةٌ، وهي أكثر في الكلام وأقيسُ. ووجه قول من كسر

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بالضم.

(٣) السبعة ٢٢٤.

(٤) في (ط): تضم.

(٥) في (ط): في.

أنَّ هذه الحروفَ منفصلةٌ في[١] الفعـل المضموم الثالثِ، والهمزةُ متَّصلةٌ[٢] بها، فلم يُجْروا المنفصلَ مجرى المتصل. وما أجروه من المنفصل في[٣] كلامهم مجرى المتصل أكثرُ من أن يُقْتَصَّ.

قال: وكلهم قرأ: (ما فَعَلُوهُ إلَّا قليلٌ مِنْهُمْ) [النساء/ ٦٦] رفعاً، إلَّا ابنَ عامرٍ فإنَّه قرأ: (إلَّا قليلاً مِنْهُم) نصباً، وكذلك هي في مصاحفهم[٤].

قال أبو علي: الوجهُ في[٥] قولهم: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، الرفعُ، وهو الأكثرُ الأشيعُ في الاستعمال، والأقيسُ، فقوَّتُه من جهة القياس أنَّ معنى: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، وما: أتاني إلَّا زيدٌ؛ واحدٌ فكما اتفقوا على: ما أتاني إلَّا زيدٌ، على الرفع، وكان: ما أتاني أحدٌ إلَّا زيدٌ، بمنزلته ومعناه[٦]، اختاروا الرفع مع ذكر أَحَدٍ، وأجروا ذلك على «يَذَرُ» و«يَدَعُ» في أنَّ «يَذَرُ» لما كان في معنى «يدعُ» فُتِحَ، وإن لم يكن فيه حرفُ حلقٍ. ومما يقوي ذلك أنَّهم في الكلام وأكثر[٧] الاستعمالِ يقولون: ما جاءني إلَّا امرأةٌ، فَيُذَكِّرُونَ حملاً على المعنى، ولا يؤَنِّثون ذلك فيما زعم أبو الحسن[٨] إلَّا في الشعر قال:

---

(١) في (ط): من.
(٢) في (م): فمتَّصلة: وهي تحريف.
(٣) في (ط): من.
(٤) السبعة: ٢٣٥.
(٥) في (ط): من.
(٦) في (ط): وبمعناه.
(٧) في (ط): زيادة «في» بعد «أكثر».
(٨) في (ط): «الخليل» مكان أبو الحسن.

بَـرَى الـنَّـخْـرُ والأجْـرَالُ مـا فـي غُـروضِهـا
فـمـا بَـقِـيَـتْ إلَّا الـضُّـلُوعُ الـجَـراشِـعُ(١)

فكما أجروهُ على المعنى في قوله، فلم يلحقوا الفعلَ علامةَ التأنيثِ، كذلك أجروهُ عليه في نحو: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ، فرفعوا الاسمَ الواقعَ بعد حرف الاستثناءِ.

وأمَّا من نصبَ فقال: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيداً، فإنَّه جعل النفي بمنزلةِ الإيجاب، وذلك: أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلامٌ تامٌ. كما أنَّ: جاءني القوم، كذلك، فنصب مع النفي، كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أن كلَّ واحدٍ منهما كلامٌ تامٌ. فأمَّا قوله [جلَّ وعزَّ](٢): (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلَّا امْرَأَتُكَ) [هود/٨١] فإذا جعلت قولَه تعالى: (امرأتُك) مستثنى من: (لا يلتفتْ منكم أحدٌ)؛ كان فيه الوجهانِ: الرفعُ والنصبُ، والوجهُ الرفعُ. ومن قال: (ما فَعَلُوه إلَّا قليلٌ)؛ فقياسُ قوله في هذه الرفعُ. وإن جَعَلْتَ الاستثناءَ من قوله: (فأَسْرِ بأَهْلِكَ) لم يكن إلَّا النصبُ. قال سيبويه: ومن قال: أقول: ما أتاني القومُ إلَّا أباكَ، لأنَّه بمنزلة

---

(١) البيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ١٢٩٦/٣ والمحتسب ٢٠٧/٢ وابن يعيش ٨٧/٢ والعيني ٤٧٧/٢ وجاء في الديوان برواية:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها فما بقيت إلَّا الصدور الجراشع

والنحز (بالنون والزاي): ضرب الأعقاب والاستحثاث في السير: وهو أن يحرك عقبيه، ويضرب بهما موضع عقبي الراكب. والأجرال: جمع جرل، وهو المكان الصلب الغليظ. والأجراز: الأمحال والواحد: جُرْز ومحل. والغروض: الواحد غرض، وهو حزام الرحل. والجُرْشُع واحد الجراشع: وهو المنتفخ الجنبين.

(٢) سقطت من (ط).

قولي: أتاني القومُ إلاَّ أباكَ، فإنَّه ينبغي له أن يقولَ: (ما فَعَلُوْهُ إلاَّ قليلاً منهم). وحدَّثني يونسُ أنَّ أبا عمروٍ كان يقول: الوجهُ: ما أتاني القوم إلاَّ عبدُ الله. ولو كان هذا بمنزلة قوله: أتاني القومُ؛ لما جاز أن يقول: ما أتاني أحدٌ، كما أنَّه لا يجوز أن يقول: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع بدلٌ من الاسم الأوَّل، ولو كان من قِبَلِ الجماعة لما قلتَ: (ولم يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُم) [النور/٦][1].

قال أبو عُمَرَ[2]: قولُه: ولو كان هذا من قِبَلِ الجماعة لما قلتَ: (ولم يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلاَّ أَنْفُسُهُمْ) يعني: أن قوماً يقولون: إذا أخرجت واحداً من جماعةٍ، أو قليلاً من كثيرٍ فهو نصبٌ، إن كان ما قبله نفياً أو إيجاباً، وهذا خطأ.

قال أبو عُمَرَ: وإذا قلتَ: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، فهي نَفْيُ الناس كلِّهم لأنَّ أحداً جماعةٌ، فكان ينبغي في قياس قولهم أن يقولوا: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيداً فينصبوا[3].

واختلفوا[4] في الياء والتاء من قوله [جَلَّ وَعَزَّ][5] (كأنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ) [النساء/ ٧٣].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ في رواية حفصٍ والمفضَّلُ: (كأنْ لَمْ تَكُنْ) بالتاء.

---

(١) انتهى نقله عن الكتاب ١/ ٣٦٠: باب ما يكون استثناء بإلا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في هامش (م) عبارة: بلغت والحمد لله وحده.

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ والكسائي: (يَكُنْ) بالياء[(١)].

قال أبو علي: من قرأ بالتاء، فلأنَّ الفاعلَ المسندَ إليه الفعلُ مؤنَّثٌ في اللفظ ومن قرأ بالياء، فلأنَّ التأنيث ليس بحقيقيٍ، وحَسَّنَ التذكيرَ الفصلُ الواقعُ بين الفعل والفاعل. ومثلُ التذكير قوله: (وأخذَ الذينَ ظَلَمُوْا الصَّيْحَةُ) [هود/٦٧] وقولُه: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه) [البقرة/٢٧٥] وفي أخرى: (يا أَيُّها النَّاسُ قد جَاءَتْكُمْ موعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ] [يونس/٥٧] فكلا الأمرين قد جاء التنزيل به. وقوله جلَّ وعزَّ: (كَأَن لم يكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ)[(٢)] اعتراضٌ بين المفعول وفعله، فكمَا أنَّ قوله: (قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عليَّ إذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهيدَاً) [النساء/٧٢] في موضع نصبٍ، كذلك قولُه: (يا ليتَنِي كنتُ معهم فأفوز فوزاً عظيماً) في موضع نصب بقوله: (لَيَقُوْلَنَّ) واتصاله إنَّما هو بقوله: (قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عليَّ إذْ لَم أكُنْ مَعَهُمْ شَهيداً) (. . كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَودَّةٌ)[(٣)] أي: لا يعاضِدُكم على قتال عدوِّكم، ولا يـرعى الذمامَ الذي بينكم.

اختلـفوا في الياء والتاء من قوله [جلّ وعز][(٤)]: (وَلَا يُظْلَمُوْنَ) [النساء/ ٧٧].

---

(١) السبعة: ٢٣٥.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) تمام الآية ٧٣ مع ما قبلها: (وإنَّ منكم لمن ليبطّئنَّ فإن أصابتكم مصيبة قال قد أنعم الله علي إذ لم أكن معهم شهيداً. ولئن أصابكم فضل من الله ليقولن كأن لم تكن بينكم وبينـه مودة يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً).

(٤) سقطت من (ط).

فقرأ ابن كثير وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (ولا يُظْلَمُوْنَ) بالياء.[١]

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ: (تظلمون) بالتاء.

قال: ولم يختلفوا في قوله: (يُزَكِّي من يَشَاءُ ولا يُظْلَمُوْنَ فَتيلاً) [النساء/ ٤٩] [أنَّه بالياء][٢].

قال أبو علي: من قرأ: (ولا يُظْلَمُوْنَ فَتيلاً) بالياء، فلما تقدَّم من ذكر الغيبة، وهو قوله: (أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ... ولا يُظْلَمُوْنَ).

ومن قرأ بالتاء فكأنَّه ضَمَّ إليهم في الخطاب النبيَّ ﷺ[٣] والمسلمين[٤]، فَغُلِّبَ الخطابُ على الغيبةِ، والمعنى: أنَّكم أيها المسلمون ما تفعلون[٥] من خيرٍ يوفَّ إليكم، ويُجازَىٰ[٦] مَنْ أُمِرَ بالقتال فتثبطَّ[٧] عنه، بعد أن كان[٨] كُتِبَ عليه. ويؤكِّد التاءَ قولُه[٩]: (قُلْ مَتَاعُ الدنيا قَلِيلٌ) [النساء/٧٧] وما في (قل) من الخطاب. وأمَّا قوله: (بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ) [النساء/ ٤٩] ففي (يُزَكِّي) ضمير الغيبةِ (ولاَ يُظْلَمُوْن) بالياء لأنَّه إذا كان لمن يشاءُ فهو للغيبة.

واختلفوا في إدغام التاء وإظهارها من قوله [جلَّ وعز][١٠]: (بَيَّتَ طائفةٌ) [النساء/ ٨١].

(١) أسقط «السبعة» ابن عامر في قراءة الياء، وأثبته في قراءة التاء.
(٢) تتمة من السبعة ص ٢٣٥.
(٣) سقطت «وسلم» من (ط).
(٤) في (م): والمسلمون.
(٥) في (م): ما تفعلونه. وهو خطأ.
(٦) في (ط): يجازيَ.
(٧) في (م): فثَبَط.
(٨) سقطت من (ط).
(٩) سقطت من (ط).
(١٠) سقطت من (ط).

فقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ: (بَيَّتْ طائفةٌ) مُدغماً. وقرأ الباقون[١]**: (بيَّتَ طائفةٌ) بنصب التاء**[٢]**.**

[قال أبو علي][٣]: وجهُ الإدغام: أن الطاء والتاء والدال من حيّزٍ واحدٍ، فالتقارب الذي بينهما يُجريهما مجرى المثلين في الإدغام. ومما يُحَسِّنُ الإدغام أنَّ الطاء تزيد على التاء بالإطباق، فَحَسُنَ إدغام الأنقصِ صوتاً من الحروف في الأزيد، بحسبِ قُبْحِ إدغامِ الأزيدِ في الأنقصِ، ألا ترى أنَّ الضادَ لا تدغَم في مقارِبها، ويُدْغَم مُقَارِبُها فيها وكذلِكَ الصادُ والسينُ والزايُ لا تدغَمُ في مُقَاربها، ويُدْغَمُ مقارِبُها فيها، وَيُدْغَمُ بعضها في بعض.

ومن بَيَّنَ فقال: (بَيَّتَ طائفةٌ) فلانفصالِ الحرفين واختلاف المخرجين.

اختلفوا[٤] **في الثاء والنون**[٥] **من قوله [جلَّ وعز]**[٦]**. (فَتَبَيَّنُوا) [النساء/ ٩٤].**

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (فَتَبَيَّنُوا). بالنون[٧]**، وكذلك في الحجرات [الآية/ ٦].**

وقرأ حمزة والكسائي: (فتثبَّتوا) بالتاء[٨] **وكذلك في الحجرات**[٩]**.**

---

(١) فصلهم في السبعة وهم: ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر والكسائي.
(٢) السبعة ٢٣٥.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): واختلفوا.
(٥) في السبعة: واختلفوا في التاء والثاء والياء والنون.
(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ط).
(٧) في السبعة: بالياء والنون.
(٨) في السبعة: بالثاء والتاء.
(٩) السبعة ص ٢٣٦.

[قال أبو علي]: [1] حجة من قال[2]: (تَثَبَّتُوا): أن التثبّتَ هو خلاف الإقدام، والمراد التأنّي، وخلافُ التقدُّم، والتثبّتُ أشد اختصاصاً بهذا الموضع. ومما يبين ذلك قوله: (وأشدَّ تَثْبيتاً) [النساء/٦٦] أي: أشدَّ وقفاً لهم عما وُعظوا بأن لا يُقْدموا عليه. ومما يقوِّي ذلك قولُهم: تَثَبَّت في أمرك. ولا يكاد يقال في هذا المعنى: تَبَيَّنَ.

ومن قرأ: (فَتَبَيَّنوا) فحجته أنَّ التبيُّنَ ليس وراءه شيءٌ، وقد يكون تبينت أشدَّ من تَثَبَّتُّ، وقد جاء أنَّ التبيُّن من الله، والعجلة من الشيطان[3]» فمقابلة[4] التَبَيُّنِ بالعجلة دلَالة[5] على تقارب التثبت والتبيُّنِ

وقد[6] قال الأعشى:

كَمَا راشِدٍ تَجِدَنَّ امْرَأً
تبيَّنَ ثمَّ ارْعَوَى أو قَدِمْ[7]

---

(١) سقطت من (ط). (٢) في (ط): قرأ.

(٣) الحديث رواه الترمذي في البرّ برقم ٢٠١٣ وبلفظ: «الأناة» بدل «التبين» وقال: هذا حديث غريب، وقد تكلَّم بعض أهل الحديث في عبد المهيمن بن عباس بن سهل (وهو أحد رواة الحديث) وضعفه من قبل حفظه ورواه السيوطي في الجامع الصغير عن البيهقي في شعب الإيمان وأشار إلى ضعفه ٢٧٧/٣ ورواه بلفظ «التأني» ورواه الطبري في تفسيره ١٢٤/٢٦ عن قتادة بلفظ المؤلف. وفسَّر ابن الأنباري التبيُّن في الحديث بالتثبُّت. النهاية لابن الأثير (١٧٥/١).

(٤) في (ط): فتقابل.

(٥) في (ط): دالة. (٦) سقطت من (ط).

(٧) ديوانه ص ٣٥ من قصيدة في مدح قيس بن معدي كرب. وفيه: ثم انتهى، بدل: ثم ارعوى.

فاستعمل التبين في الموضع الذي يقف فيه ناظراً في الشيء حتى يُقْدمَ عليه أو يرتدعَ عنه. فالتبين على هذا أولى من التثبت، وقال في موضع الزجر والنهي والتوقفِ:

أَزَيْدَ مناةَ تـوعِدُ يـا بن تيمٍ
تَبَيَّنْ أينَ تاهَ بكَ الـوعيدُ[١]

اختلفوا[٢] في إدخال الألف وإخراجها من قوله [جلَّ وعز][٣]: (أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلاَمَ) [النِّساء/ ٩٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية يحيى بن آدَمَ عن أبي بكر، وحفصٍ عن عاصم والكسائيُ: (السلامَ) بألفٍ[٤].

وروى قُنبلٌ والبَزِّيُّ ومطرِّفُ بن معقلٍ الشَّقَرِيُّ عن ابن كثيرٍ، وحُكيمٌ عن شبلٍ[٥] عن ابن كثيرٍ (السلاَمَ) بألفٍ.

وروى محمد بن صَالحٍ عن شبلٍ عن ابن كثير (السَّلَمَ) بغيرِ ألفٍ. وروى عبيدُ بن عقيلٍ عن شبلٍ عن ابن كثيرٍ: (أَلْقَى إليكم السَّلَمَ) بغيرِ ألفٍ.

---

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) في (ط): واختلفوا.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط) بالألف، كما في السبعة.

(٥) شبل بن عباد أبو داود المكي مقرىء مكة، ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير مولده سنة سبعين، وعرض على ابن محيصن وعبدالله بن كثير وهو الذي خلفه في القراءة. روى عنه القراءة. عبيد بن عقيل وعلي بن نصر ومحمد بن صالح المري. . . (طبقات القراء ١/٣٢٣).

قال عبيدٌ: وهم يقرؤون كلَّ شيءٍ في القرآن من الاستسلام بغيرِ ألفٍ.

وروى علي بن نصر [(١)] عن أبان [(٢)] عن عاصم (إليكم السلام) بألف.

[حدَّثنا أحمدُ قال][(٣)] حدَّثني الحسينُ بن علي بن مالكٍ قال: حدَّثنا أحمد بن صالح قال: حدَّثنا حرميٌّ [(٤)] عن أبانَ عن عاصم، وحدثني موسى بنُ هارونَ عن شيبانَ عن أبانَ عن عاصمٍ (أَلْقى إِلَيْكُمُ السِّلْمَ) بالكسر وتسكين اللام. المُفَضَّل عن عاصمٍ: (السَّلَمَ) مثلَ حمزةَ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ: (السَّلَمَ) بغير ألفٍ[(٥)].

قال أبو علي: من قرأ: (السَّلَامَ) احتمل ضربين:

أحدهما: أن يكون السلامَ الذي هو تحيَّةُ المسلمين، أي: لا تقولوا لمن حيَّاكم هذه[(٦)] التحيَّة: إنَّما قالها تَعَوُّذاً[(٧)]، فَتُقْدِموا

---

(١) في (ط) نصير. وهو علي بن نصر الجهضمي، سبقت ترجمته.

(٢) أبان بن يزيد بن أحمد أبو يزيد البصري العطار النحوي، ثقة صالح، قرأ على عاصم، وروى الحروف عن قتادة بن دعامة، روى القراءة عنه بكّار بن عبدالله العودي وحرمي بن عمارة، وعلي بن نصر وغيرهم (طبقات القراء ١/٤).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) حرميّ بن عمارة بن أبي حفصة أبو روح البصري الأزدي، روى القراءة عن أبان العطار، وروى عنه الحروف أحمد بن صالح (طبقات القراء ١/٢٠٣).

(٥) السبعة ٢٣٦ مع اختلاف يسير في التقديم والتأخير.

(٦) في (ط): بهذه.

(٧) في (ط): مُتعوّذاً.

عليه بالسيف، ولكن كُفُّوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره من ذلك وارفعوا عنه السيفَ.

والآخرُ: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، وكَفُّوا أيديهم عنكم، ولم[1] يقاتلوكم: لست مؤمناً.

قال أبو الحسن: يقولون: إنَّما فلانٌ سلامٌ إذا كان لا يخالطُ أحداً، فكأنَّ المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم، ولم يخالطكم في القتال: لست مؤمناً. ومن قال: (السَّلَمَ) أرادَ الانقيادَ والاستسلامَ إلى المسلمين، ومنه قوله تعالىٰ[2]: (وألْقَوْا إلى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ) [النحل/٨٧] أي: استسلموا لأمره، ولِمَا يُرادُ منهم، ولم يكن لهم من ذلك محيصٌ ومنه قوله: (وَرَجُلاً سَلَمَاً لرجلٍ) [الزمر/٢٩] أي: منقادٌ له غيرُ مخالفٍ عليه ولا متشاكس. ومن قال: (السِّلْمَ) بكسر السين وسكون اللام، فمعناه: الإسلامُ. والإسلامُ: مصدرُ أسلمَ، أي: صار سِلماً، وخرج عن أن[3] يكون حرباً.

قال الشاعر[4]:

فإن السِّلْمَ زائدةٌ نوالاً
وإنَّ نَوَى المحاربِ لا تؤوبُ

وقال آخرُ[5]:

تَبِينُ صُلاَةُ الحربِ منَّا ومنهمُ
إذا ما التقَيْنا والمُسَالمُ بادِنُ

---

(١) في (ط): فلم.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٤) لم نعثر على قائله.
(٥) البيت للمعطل الهذلي وقد سبق في ٢/٣٢٢ عند آية البقرة / ٢٠٨.

فالمسالمُ: خلافُ المحارب. وقال تعالى[١]: (ادخُلُوا في السِّلم كَافَّةً) [البقرة/٢٠٨] والسِّلْمُ: الصلحُ، وقد يُفْتَحُ فيقالُ: السَّلْمُ، ومنه قوله سبحانه[٢]: (فلا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إلى السَّلْمِ وأنتم الأعْلَوْن واللَّهُ معكم..) [محمد/٣٥]. أي: لا تدعو إلى الصلح والمَكافَّةِ، ولكن قاوموهم وقاتلوهم، تعلوا عليهم وتعلُ كلمتكم.

ولا يجوز أن يكون المراد فيمن قرأ هذه الآية (السِّلمَ): الصلحَ، ولكن الإسلامَ كقوله: (أُدْخُلُوا في السِّلْمِ) [البقرة/٢٠٨] ألا ترى أنَّ الحربي إذا حاول من المسلم الصلحَ كان له الخيارُ في[٣] قتاله ومصالحته، وإذا أظهر له الإسلامَ لم يجز قتاله.

والمعنى في الآية: ولا تقولوا لمن ألقى إليكم الإسلامَ لست مسلماً. والسِّلْمُ الذي[٤] هو: الصلحُ، تفتح فَاؤُه وتكسَرُ، ويؤنَّثُ ويُذَكَّرُ، قال تعالى[٥]: (وإنْ جَنَحُوا للسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَها) [الأنفال/٦١].

اختلفوا في رفع الراء ونصبها من قوله [جلَّ وعز][٦]: (غيرُ أولي الضَّرَرِ) [النساء/ ٩٥].

فقرأ ابنُ كثير وَأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ (غيرُ أُولي الضّرر) برفع الراء.

(١) سقطت من (ط) وقد سبق الكلام على الآية في ٢/٢٩٢.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (م): وضعت كلمة «بين قتاله» على الهامش.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) سقطت من (م).
(٦) سقطت من (ط).

[حدَّثنا أحمد قال][١]: حدَّثني الصُّوفي الحسينُ بن بشْر[٢] قال: حدثنا روحُ بنُ عبد المؤمن[٣] قال: حدثنا محمد بن صالحٍ عن شبلٍ عن ابن كثيرٍ أنَّه قرأ: (غيرَ أولي الضرر) بنصب الراء.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (غيرَ أولي) بنصب الراء[٤].

قال أبو علي: من رفع الراءَ جعلَ (غيرُ) صفةً للقاعدين عند سيبويه، وكذلك من قال: (صِراطَ الذينَ أنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضوبِ) [الفاتحة/٧] فجرَّ[٥] (غير) كان عنده أيضاً صفةً، ومثل ذلك قولُ لبيد:

وإذا جُوزِيْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ
إنَّما يَجْزِي الفتى غَيرُ الجَمَلْ[٦]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٢) الحسين بن بشر بن معروف أبو الحسين الطبري الريشي، يعرف بالصوفي، روى القراءة عن روح بن عبد المؤمن، روى عنه أبو بكر بن مجاهد (طبقات القراء ١/٢٧٩).

(٣) روح بن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي البصري النحوي: مقرىء جليل ثقة ضابط مشهور، عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه وروى الحروف عن أحمد بن موسى، ومعاذ بن معاذ، ومحبوب ومحمد بن صالح المري وغيرهم، روى عنه البخاري في صحيحه. مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين (طبقات القراء ١/٢٨٥).

(٤) في (ط): «نصباً». السبعة: ٢٣٧.

(٥) في (ط) بجرٍّ.

(٦) سبق البيت في ٢/١٨٦ قال الأعلم (طرة سيبويه ١/٣٧٠): الشاهد فيه: نعت الفتى، وهو معرفة، بغير وإن كان نكرة، والذي سوغ هذا أنَّ التعريف بالألف واللام يكون للجنس فلا يخص واحداً بعينه فهو مقارب للنكرة، وإن غيراً مضافة إلى معرفة فقاربت المعارف لذلك، وإن كانت نكرة فجرت على ـ =

فغيرٌ صفةٌ للفتى. ومثلُه في «إلَّا» في[1] قولُ الشاعر:

لو كانَ غيري سُلَيْمى اليومَ غَيَّرَهُ
وقعُ الحوادث إلَّا الصارمُ الذَّكَرُ[2]

كأنه قال: لو كان غيري غيرُ الصارِم الذَّكَر، غيَّرَهُ[3] وقعُ الحوادثِ، قال: والمعنى: أنَّ الصارمَ الذكرَ لا يغيرهُ شيءٌ[4].

ومن نصبَ غيراً جعله استثناءً من القاعدين. قال أبو الحسن: وبها نقرأُ. قال: وبلغَنا أنَّها نزلت من بعد قوله: (لا يَسْتَوي القَاعدونَ)، ولم تنزل معها؛ استثني بها قومٌ لم يقدروا على الخروج. (والقاعدون) مرتفع بقوله: (يستوي) ويستوي هذا يقتضي فاعِلَيْنِ فصاعداً.

وقولُه: (والمجاهِدُوْنَ) معطوف عليه التقدير: لا يستوي القاعدون إلَّا أولي الضرر والمجاهدون.

واختلفوا[5] في الياء والنون من قوله تعالىٰ[6]: (فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ) [النساء/ ١١٤].

= الأول لذلك. يقول: ينبغي لمن أقرض قرضاً وأحسن إليه أن يجزي عليه ولا يكفر النعمة، فيكون كالبهيمة لا تعرف الإحسان ولا تجازي به. ا هـ.

(١) سقطت من (م).

(٢) البيت للبيد بن ربيعة وهو في ديوانه /٥٧، والأشموني ٢/١٥٦، قال الأعلم: الشاهد فيه جري إلَّا وما بعدها على غير نعتاً لها. والمعنى: إن وقع الدهر لا يغيره كما لا يغير الصارم الذكر. وهو الماضي من السيوف، والذكر والمذكر: الحديد الذي ليس بأنيث. (طرة الكتاب ١/٣٧٠).

(٣) في سيبويه: لغيره.

(٤) انتهى نقله عن الكتاب ١/٣٧٠ باب ما يكون فيه إلّا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير.

(٥) في (ط): اختلفوا.

(٦) سقطت من (ط).

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامر[1] والكسائيُّ (فسوف نؤتيه) بالنون.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ: (يؤتيه) بالياء[2].

قال أبو علي: من قرأ بالياء فلقوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلك ابْتِغَاءَ مرضاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ) ومن قرأ: (نؤتيه) فهو مثلُ(يؤتيه) في المعنى.

اختلفوا في ضمِّ الياء وفتحها من قوله [جلَّ وعز]: [3]: (يَدْخُلُوْنَ الجَنَّةَ) [النساء/ ١٢٤] فقرأ ابنُ كثير: (يُدْخَلُونَ الجَنَّةَ)، في ثلاثة مواضع: في النساء، وفي مريم [٦٠]، وفي المؤمن[4] [٤٠]، ورابعاً فيه سينٌ، وهو[5] قوله تعالىٰ[6]: (سَيُدْخَلُونَ جَهَنَّم) [غافر/ ٦٠].

وروى مُطَرِّفُ الشَّقَري عن معروف بن مِشْكَانَ[7] عن ابن كثير أنَّه ضمَّ الحرف الذي في سورة الملائكة[8]: (جَنَّاتُ عدنٍ

---

(١) سقطت ابن عامر من (م). وهي في السبعة و(ط).

(٢) السبعة ٢٣٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) وتسمى سورة غافر.

(٥) في (ط): فهو.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) معروف به مِشكان أبو الوليد المكي مقرىء مكة مع شبل ولد سنة مائة، وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضاً عن ابن كثير وهو أحد الذين خلفوه في القيام بها بمكّة روى عنه القراءة عرضاً إسماعيل القسط، وسمع منه الحروف مطرف النهدي وحماد بن زيد. مات سنة خمس وستين ومائة (طبقات القراء ٢/٣٠٣، ٣٠٤).

(٨) وهي سورة فاطر أيضاً.

يُدْخلونها) [٣٣] ولم يأت بها[1] مضموماً عن ابن كثير غيره.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي هشام عن يحيى وابن عُطارِدٍ عن أبي بكر مثلَ ابنِ كثيرٍ في الملائكةِ. وأما خَلَفٌ ومحمد بن المنذر وأحمد بنُ عمرَ الوكِيعي فرووا عن يحيى بن آدَمَ عن أبي بكر عن عاصم: بفتح الياء في (يَدْخُلون الجَنَّة) في المؤمن. وقال خلفٌ عن يحيىٰ سمعت أبا بكرٍ وقد سئل عنها، فقال: (سيَدخلون) بفتح الياء.

وقرأ أبو عمروٍ في النساء، وفي مريم، وفي الملائكة، وفي المؤمن: (يُدْخَلُونَ الجنة) بضم الياء، وفتح الياء من (سَيَدْخلون جهنَّمَ دَاخِرين).

وروى حفص عن عاصمٍ أنَّه كان يفتحهن كُلَّهُنَّ. وروى الكسائي عن أبي بكر وخلادٌ عن حسين الجُعْفِيِّ عن أبي بكر عن عاصم أنَّه فتحهنَّ كلَّهنَّ مثلُ حفصٍ.

وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي بفتح الياءِ فيهنَّ كُلِّهنَّ[2]..

[قال أبو علي][3]: حجَّة من قال: (يَدْخلونَ) قولُـه: (أُدْخُلُوا الجنةَ أَنْتُمْ وأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ) [الزخرف/ ٧٠] (ادْخُلُوهَا بِسَلَام آمنين) [الحجر/٤٦] (قيلَ ادْخُلِ الجَنَّةَ) [يس/٢٦].

ومن قال: (يُدْخَلونَ) فلأنَّهم لا يدخُلونها حتى يُدْخَلُوها.

---

(١) في (ط): به.

(٢) السبعة ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٣) سقطت من (ط).

اختلفوا[١] في ضمِّ الياء والتخفيف، وفتحها والتشديد من قوله[٢]: ﴿أَنْ يَصَّالَحَا﴾ [النساء/ ١٢٨].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: ﴿يَصَّالَحَا﴾ بفتح الياء والتشديد.

وقرأ عاصمٌ وحمزة والكسائي: ﴿أَنْ يُصْلِحا﴾ بضم الياء والتخفيف[٣].

قال أبو علي: من قال: ﴿فلا جُنَاحَ عَلَيْهما أن يَصَّالحا﴾؛ فوجهه أنَّ الأعرفَ في استعمال[٤] هذا النحو: تَصَّالحا. ويبين ذلك أنَّ سيبويه زعم أنَّ هارون حدَّثهم أنَّ بعضهم قرأ: (فلا جُنَاحَ عليهما أَنْ يَصَّلِحَا بينهما صُلْحاً)[٥]، فَيَصَّلِحا: يَفْتَعِلا، وافْتَعَلَ وتفاعلَ بمعنى، ولذلك صحَّتِ الواوُ في: اجْتَوَروا، واعْتَوَنوا، واعْتَوَروا، لَمَّا كان بمعنى: تجاوروا، وتعاونوا، وتعاوروا، فهذه حجةٌ لمن قرأ ﴿أنَّ يَصَّالَحَا﴾، وكذلك زعموا[٦] في حرفِ عبدالله: (فلا جُنَاح عليهما أَنْ اصَّالَحا).

ومن قرأ: ﴿يُصْلِحا﴾، فإنَّ الإصلاح عند التنازع والتشاجر أيضاً قد استعمل كما استعمل تصالحَ، قال: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفاً أو إثْماً فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة/ ١٨٢] وقال: ﴿إلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أو مَعْروفٍ أو إصْلاحٍ بينَ النَّاسِ﴾ [النساء/ ١١٤]

(١) في (ط): واختلفوا.
(٢) في (م) زيادة: جلَّ وعز إلاَّ. وكلمة إلاَّ ليست في آية النساء المذكورة.
(٣) السبعة ٢٣٨.
(٤) في (ط): الاستعمال.
(٥) سيبويه ٢/ ٤٢١.
(٦) زادت (م) «أنَّ» بعد زعموا.

وليس الصلح على واحد من الفعلين، فيجوز أن يكون اسماً مثلَ: العطاء والعطيةِ من أعطى، والكرامة من أكرم، فمن قرأ: (يُصْلِحَا) كان تعدِّي الفعل إليه كتعَدِّيه إلى الأسماء، كقولك: أصلحتُ ثوباً. فإن قلتَ: فمن قرأ: تفاعلَ، فما وجهه، وتفاعل لا يتعدَّى كما تعدَّى أفعلَ؟ قيل: إن تفاعلَ قد جاء متعدياً في نحو قول ذي الرُّمَّةِ:

ومِنْ جَرْدَةٍ غُفْلٍ بَسَاطٍ تَحَاسَنَتْ
به الوَشْيَ قَرَّاتُ الرِّياح وخَورُها[١]

ويجوز فيه أن يكون مصدراً حُذِفَتْ زوائده، كما قال: .
وإن يَهْلِكْ فَذَلِكَ كان قَدْري[٢]

أي: تقديري: ويجوز أيضاً أن يكون وُضِعَ المصدرُ موضعَ الاسمِ كما وُضِعَ الاسمُ في[٣] موضعِ المصدر في نحو قوله[٣]:
بَاكَرْتُ حَاجَتَها الدَّجاجَ. . . [٤]

وقوله:
وبعد عطائِكَ المائة الرِّتاعا[٥]

---

(١) البيت من قصيدة في ديوانه ٢٣٢/١ والمعاني الكبير ١١٩٢، وفيه: «بها» بدل «به» قال شارح الديوان: الجَرْدة من الرمل: بمعنى الجرداء، وغفل: ليس بها عَلَم، بَساط: واسعة مستوية، قرَّاتُ الرِّياح: بواردها، وخورها: أراد خورَ الرياح وهو: ما لان منها، ولم يكن فيه بَرْدُهُ. قال ابن قتيبة: شبه آثار الرياح بالوشي.

(٢) هذا عجز بيت ليزيد بن سنان وقد سبق انظر ١٣٢/٢، ٢٧٧.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) قطعة من بيت للبيد سبق في ١٨٢/١.

(٥) هذا عجز بيت للقطامي سبق انظر ١٨٢/١، ٣٨٨/٢.

واختلفوا في إسقاط الواو وإثباتها، وضمِّ اللام، وإسكانها من قوله [جلَّ وعز][1]: (وإنْ تَلْوُوا) [النساء/ ١٣٥].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وعاصمٌ والكسائي: (تَلْوُوا) بواوين الأولى مضمومة، واللام ساكنة.

وقرأ حمزةُ وابن عامرٍ: (تَلُوا) بواو واحدة، واللام مضمومة[2].

[قال أبو علي][3]: حجة من قال: (تَلْوُوا) أنَّه[4] قيل: إنَّ ابنَ عباس فَسَّرَهُ بأنَّه: القاضي يكون لَيُّهُ وإعراضُه لأحدِ الخصمين على الآخر.

وحجة من قال: (تَلُوا) بواو واحدة أن يقول: إن (تَلُوا) في هذا الموضع حَسَنٌ، لأنَّ ولاية الشيء. إقبالٌ عليه، وخلافُ الإعراض عنه، فالمعنى: إنْ تقبلوا أو تعرضوا، فلا تَلُوا، فإن الله كان بما تعملون خبيراً، فيجازي المحسنَ المقبلَ بإحسانِهِ، والمسيءَ المعْرِضَ بإعراضه وتركه الإقبالَ على ما يلزمه أن يُقْبِلَ عليه، ويقولُ: لو قرأتَ: (وإن تلْووا أو تُعْرِضُوا)؛ لكان كالتكرير، لأنَّ اللّيَّ مثلُ الإعراضِ، ألا ترى أنَّ قولَه: (لَوَّوْا رُؤُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ) [المنافقون/٥] إنَّما هو إعراضٌ منهم وترك انقيادٍ[5] للحق، وكذلك (لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِم) [النساء/٤٦] إنَّما هو انحرافٌ وأخذٌ فيما لا ينبغي أن يأخذوا فيه، فإذا كان كذلك كان كالتكرير، وإذا قلنا: (تَلُوا) فقد ذكرنا الإعراضَ وخلافَهُ.

---

(١) و (٣) سقطت من (ط). (٢) السبعة ٢٣٩.

(٤) في (ط): فقد بدل أنه.

(٥) في (ط): إعراض عنهم وترك الانقياد.

ومن حجةِ من قال[١]: (تلْوُوا) بواوين من لوى أن يقول: ما ذكرتم أنّ الدلالة وقعت عليه في قراءتكم (تَلُوْا) بواو واحدة وقد فُهِم بما تقدم من قوله: (فَلَا تَتَّبِعُوا الهَوى أَنْ تَعْدِلُوا) فَيُستغنى به، ولا يُنكر أن يتكرر اللفظان لمعنى واحدٍ نحو قوله: (فَسَجَدَ الملائكةُ كلُّهُمْ أَجْمَعُوْنَ) [الحجر/ ٣٠] ونحوَ قوله:

وهندٌ أتَى من دُونها النَّأْيُّ والبعدُ[٢]

وقوله:

وأَلْفَى قَولَها كذباً ومينا[٣]

وقد قيل: إن (تَلُوا) يجوز أن يكون تَلْوُوا، وأن الواو التي هي عينٌ هُمِزَتْ لانضمامها كما هُمِزَتْ في أَدْؤُرٍ، وأُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على اللام التي هي فاءٌ.

اختلفوا في فتح النون والألف من قوله تعالىٰ[٤]: (والكتاب الذي نُزِّلَ على رسولِهِ والكتابِ الذي أُنْزِلَ من قبلُ) [النساء/ ١٣٦] وضَمِّها.

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامرٍ: (الذي نُزِّل على

---

(١) في (ط): قرأ.

(٢) عجز بيت للحطيئة وصدره:

ألَا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ

انظر ديوانه /١٤٠، وابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠.

(٣) هذا عجز بيت من قصيدة لعدي بن زيد وصدره:

وقدّمت الأديم لراهشَيْهِ

وهو من شواهد مغني اللبيب انظر شرح أبياته ٩٧/٦ والدرّر ١٦٧/٢ واللسان (مين).

(٤) سقطت من (ط).

رسولِه والكتابِ الذي أُنْزِلَ من قبلُ) مضمومتين.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزة والكسائي: (الذي نَزَّلَ.... والكتابِ الذي أَنْزَلَ) مفتوحتين. وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصمٍ مثلَ قراءة أبي عمروٍ بالضم[1].

[قال أبو علي][2]: حجَّة من قال: (الذي نُزِّلَ): قولُه تعالى: (لِتُبَيِّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم)، [النحل/٤٤] وقولُه: (تنزيلُ الكتابِ منَ اللّهِ) [الزمر/١] فأضيف المصدر إلى المفعول به، والكتابُ على هذا مُنَزَّلٌ.

وحجَّتهم في قوله: (والكتاب الذي أُنْزِلَ) قولُه: (والذينَ آتَيْنَاهُمُ الكتابَ يَعْلَمُونَ أنَّه مُنْزَلٌ من رَبِّكَ بالحقِّ) [الأنعام/١١٤].

وحجة من قرأ: (نَزَّل) قولُه[3]: (إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) [الحجر/٩] وحجَّتهم في قوله: (والكتاب الذي أُنْزِلَ من قبل) [النساء/١٣٦] قوله[4]: (وأَنْزَلْنا إليكَ الذكرَ لِتُبَيِّنَ للنَّاسِ) [النحل/٤٤].

قال: وكلهم قرأ: (وقد نُزِّل عليكم في الكتابِ) [النساء/ ١٤٠] غيرَ عاصم فإنه قرأ: (وقد نَزَّل)[5].

---

(١) زادت (ط): وبفتح النون. وليست ضرورية وزاد في السبعة ص ٢٣٩ قبل كلمة بالضم: في (نُزِّل).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) زادت (ط): تعالى.

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ٢٣٩.

قال أبو علي: المُنَزَّلُ في الكتاب قولُه تعالىٰ[١]: (وَإذا رأيتَ الذين يَخُوضُونَ في آياتِنا فأعْرِضْ عنهم حتَّى يَخُوضُوا في حَدِيثٍ غيرِهِ) إلى قوله [جلَّ وعز][٢]: (الظالمين) [الأنعام/٦٨].

اختلفوا في فتح الرَّاء وإسكانِها من قوله تعالىٰ[٣]: (الدَّرَكِ)[٤] [النساء/ ١٤٥].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (في الدَّرَكِ) مفتوحةَ الراء.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (في الدَّرْكِ) ساكنةَ الراء.

وروى الكسائيُ وحسينُ الجُعْفيّ عن أبي بكر عن عاصمٍ: (في الدَّرَكِ) مثلَ أبي عمروٍ[٥].

قال أبو عليٍّ: الدَّرَكُ، والدَّرْكُ لغتانِ في الكلمة مِثْلُ: الشَّمَعِ والشَّمْعِ، والقَصَصِ والقَصِّ[٦]. ومِثْلُهُ في المعتَلِّ العَيْبُ والعَابُ، والذَّيْمُ والذَّامُ، ولَو كان الشَّمْعُ مُسَكَّناً عن الشَّمَعِ ولم يكنِ لغة فيه، لم يجزْ أن يُسَكَّنَ، ألا ترى أنَّ مِثْلَ جَمَلٍ وَقَدَمٍ، لا يُسَكَّنُ كما يُسَكَّنُ المضمومُ والمكسورُ، كما لم يُحْذَفِ الألفُ في الفواصل والقوافي، كما حذفَتِ الياءُ والواوُ.

حَفْصٌ عن عاصمٍ (أولئكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ)

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في حاشية (ط) هنا ما نصه: ابتداء المقابلة من قوله: الدرك.

(٥) السبعة: ٢٣٩.

(٦) في (ط): والقص والقصص.

[النساء/ ١٥٢] بالياء ولم يكن يقرأ بالياء في هذه السورة غيرَ هذا الحرفِ.

أبو بكر عن عاصم بالنون.

وقرأ حمزةُ: (أولئكَ سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ) بالنـون. وكذلك قرأ ابن كثيرٍ ونافع وأبو عمروٍ وابن عامرٍ والكسائي بالنون.

وقـرأ حمزة وحـده: (أولئـكَ سَيُؤْتِيهِمْ أَجْـراً عَـظِيمـاً) [النساء/ ١٦٢] بالياء.

وقرأ الباقون هذا الحرف بالنون[١].

حفص عن عاصم (أولئك سَوْفَ يُؤْتيهم أُجُورَهُمْ) بالياء[٢] حجتـه في ذلك (وَسَـوْفَ يؤتي اللَّهُ المؤمنينَ أَجْرَاً عـظِيمـاً) [النساء/١٤٦].

حمزة: (سوف نؤتيهم أجورهم) [النساء/١٥٢] بالنون. حجته قوله تعالى[٣]: (وآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ) [العنكبوت/٢٧] (فآتَيْنَا الذينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ) [الحديد/٢٧].

حمزةُ وحده: (أولئك سَيُؤْتيهم) [النساء/١٥٢] حجته (وسَوْفَ يؤتي اللَّهُ المؤمنين أجراً عظيماً) [النساء/٤٦] (وأما الذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أجُورَهُمْ) [النساء/١٧٣].

---

(١) السبعة ٢٤٠.
(٢) سقطت من (م).
(٣) سقطت من (ط).

اختلفوا في قوله [جلَّ وعز][1] (لا تَعْدُوا في السَّبْتِ). [النساء/ ١٥٤].

فقرأ نافع: (تعْدُّوا) بتسكين العين وتشديد الدال.

وروى عنه ورشٌ: (تَعَدُّوا) بفتح العين وتشديد الدال. وكلهم ضَمَّ الدال، وقرأ الباقون: (لا تَعْدُو) خفيفةً[2].

قال أبو زيد: عدا عليَّ اللصُ أشدَّ العُدُوِّ، والعَدْوِ والعَدَاءِ والعُدْوَان، أي: سَرَقَك وظلمك، وعدا الرجل يعدو عَدْواً في الحضرِ، وقد عَدَتْ عينه عن ذاك أشدَّ العُدُوِّ فهي تعدو.

قال أبو علي [ومن قرأ][3]: (لا تَعْدُّوا) حجته قوله تعالىٰ: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الذينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ في السَّبْتِ) [البقرة/٦٥] فجاء في هذه القصَّة بعينها: افتعلوا، وقال: (ولا تعتَدُوا إنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ المعتدينَ) [البقرة/١٩٠].

وأمَّا من قال: (لا تَعْدُوا) على: لا تفعلوا، فحجَّتهم قوله تعالىٰ: (إذ يَعْدُون في السَّبْتِ) [الأعراف/١٦٣] في هذه القصةِ، وقال: (فَمَنِ ابْتَغى وراءَ ذلكَ فأولئكَ هم العَادُونَ) [المؤمنون/٧] وقال: (فَمَنِ اضْطُرَّ غيرَ باغٍ ولا عَادٍ) [البقرة/١٧٣] [النمل/١١٥] [الأنعام/١٤٥] فقولُه: (ولا عادٍ) يحتمل أمرين: أحدهما أنَّه فاعل من عدا يعدو: إذا جاوز، وقد تقولُ[4]: مَا عَدوتُ أن زُرْتُكَ، أي: ما جاوزتُ ذلك. وروي عن الحسن: (ولا عادٍ) أي: ولا عائدٍ فقلبَ؛ مِن عادَ إلى الشيء. ويقوي تفسير الحسنِ ما أثِرَ من قوله [عليه السلام][5]: «يجزىء في الضارورة

(١) في (ط): تعالى.
(٢) السبعة ٢٤٠.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (ط): ويقولون.
(٥) زيادة في (ط).

صبوحٌ أو غبوقٌ»[١] أي: لا يعود إليه لأنَّه إذا أكله مرةً واحدة[٢] لا يخشى معها على نفسه. ومن حجتهم قوله: (فلا عُدْوَانَ إلاَّ على الظَّالِمِيْنَ) [البقرة/١٩٣] وقولُهُ: (فَلا عُدْوَان عليَّ) [القصص/٢٨] فهذا مصدرٌ كالشكران والغفران ومصدرُ افتعل: الاعتداءُ.

فأما قراءة نافعٍ: (لا تَعْدُّوا) فإنه يريد: لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما، ولأنَّ الدال تزيد على التاء بالجهر. وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً، ولم يكن الأول حرفَ لينٍ، نحوَ: دابَّةٍ، وشابَّةٍ، وتُمُودَّ الثوبُ، وقيلّ لهم، ويقولون: إنَّ المدَّ يصيرُ عوضاً من الحركة. وقد قالوا: ثوبْ بكر، وجَيْبْ بكرٍ فأدغموا، والمدُّ الذي فيهما أقلُّ من المد[٣] الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما. وساغ فيه وفي نحوِ: أُصَيْمّ ومديْقٍّ ودُوَيْبَّةٍ، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المدِّ الذي فيه، لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين[٤] في نحو (تَعْدُّوا)، و(تَخْطِّف)، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأنَّ الساكنَ الثاني لما كان يرتفع اللسانُ عنه وعن المدغم فيه ارتفاعةً واحدةً؛ صار بمنزلةِ حرفٍ متحركٍ، يقوي ذلك: أن من العلماء بالعربية من جَعَل المدغم مع المدغم فيه بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وذلك قولُ يونسَ في النسب إلى مُثَنًّى:

---

(١) أورده صاحب النهاية في غريب الحديث مادة (ضرر) ٣/ ٨٣ عن سمرة. وقال: والضارورة: لغة في الضرورة: أي إنَّما يحل للمضطر من الميتة أن يأكل منها ما يسد الرَّمق غَداءً أو عشاءً وليس له أن يجمع بينهما. وانظر اللسان (ضرر).

(٢) سقطت من (م).

(٣) زيادة في (ط).

(٤) في (ط): ساكنين.

مُثَنَّوِيٌّ، جعله بمنزلة مَلْهَوِيٍّ، ويقوي ذلك جوازُ نحو أُصَيْمَّ وأنَّه قولَ العرب جميعاً مع نقصان المدِّ فيه. ويقوِّي ذلك أنَّهم قد وضعوا موضع حرف لينٍ[١] غيرَه. وذلك نحوُ قوله:[٢]

تَعَفَّفْ ولا تبتئسْ فما يُقْضَ يأتيكا

فحَرف المدِّ الذي قبل[٣] حركة ما قبله منه. وقال[٤]:

خَليلَيَّ عُوجا على رَسْم دارٍ
خَلَتْ من سُلَيْمى ومن مَيَّهْ

فحركة ما قبل حرف اللين ليس منه. وقال:

صَفيَّةُ قُومي ولا تَعْجِزي
وبَكِّي النساءَ على حمزه[٥]

فجعل مكان حرفِ اللين غيرَه. وقال:

لقد ساءني سعدٌ وصاحبُ سعدٍ
وما طلباني دونها بغرامَهْ[٦]

[وما كل مُوْتٍ نصحه بلبيب[٧]

---

(١) في (ط): اللين.

(٢) لم نعثر على قائله ولا تتمته.

(٣) في (ط): فحرف المد والذي قبل كل حركة. وشطب على عبارة: الذي قبل كل.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) البيت لكعب بن مالك، وقد سبق في ١/٧٣، ٢١٢.

(٦) البيت في مجالس العلماء للزجاجي ١٥١، أنشده الأصمعي ولم ينسبه.

(٧) عجز بيت صدره:

وما كلُّ ذي لب بموتيكَ نصحه

وهو في الكتاب ٢/٤٠٩ قال الأعلم: الشاهد فيه وقوع الياء ساكنة، وقبلها كسرة لما فيها من المد موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن، ولذلك لزمت هذه الياء حرف الروي وكانت ردفاً له لا يجوز في موضعها إلا =

مخالف للبيت الأول، لأنَّ حرف اللين فيه أطول من البيت الأول. .][(١)].

فإذا كانوا قد جعلوا مواضع حرفِ اللين غيرَهُ في هذه الأشياءِ التي ذكرنا؛ جاز أن يُجْعَل موضعَ حرفِ اللين غيرُهُ في هذه المواضع التي قرأَتْ بها القراءُ، ولم يكن ذلك لحناً وإن كان الوجهُ الآخر أكثَرَ في الاستعمال، ويقوي ذلك أنَّ ما بين حرف اللين وغيره يسيرٌ، فلا يتفاوتُ ذلك من حيثُ كان الجميعُ في الوزنِ واحداً، ألا ترى أنَّ الضاد وإن شَغَلت في خروجها مواضعَ لتفشِّيها واستطالتها بمنزلة النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن، فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه، وبين سائر الحروف التي ليست بليِّنةٍ، يسيرٌ يُحْتَمَلُ ذلك ولا يتفاوتُ. ويقوي ذلك ما أنشده سيبويه:

كـأنَّـهُ بَعْـدَ كَـلاَل الـزَّاجِـرِ
ومَسِّحِ مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ[(٢)].

قال: قرأ حمزةُ وحده: (وآتَيْنَا دَاوُدَ زُبوراً) [النساء/ ١٦٣] بضمِّ الزاي حيث وقعت[(٣)].

قال أبو علي: القول فيه على وجهَيْن: أحدهما: أن يكون

= الواو، إذ كانت في المد بمنزلتها. والمعنى: إن الإنسان قد ينصح من يستغشه، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة.

(١) ما بين معقوفتين سقط من (م).

(٢) سبق انظر ٢/٣٩٧.
ووصع في طرة (ط): يريد: ومسحه فأدغم.
وقد رسمت في (م) ومسحه، على الأصل.

(٣) السبعة ٢٤٠ وزاد بعده: ومثله (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر) [الأنبياء ١٠٥] وقرأ الباقون: (زَبوراً) و(في الزَّبور) مفتوحتين.

جمعَ زَبْرٍ فأُوقِعَ على المزبورِ اسمُ الزبْر كقولهم: ضَرْبُ الأمير. ونسْجُ اليمنِ، كما سُمِّي المكتوب الكتابَ ثمَّ جُمعَ الزَبْرُ على زُبُور[١]، وجَمَعَهُ لوقوعه موقع[٢] الأسماء التي ليست بمصادر، كما جُمِعَ الكتابُ على كتبٍ لَمَّا استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، فقالوا: زُبُورٌ. والآخر: أن يكونَ جَمَعَ زبوراً بحذف الزيادة على زُبُورٍ كما قالوا: ظريفٌ وظُرُوفٌ، وكَرَوانٌ وكِرْوَانٌ، وَوَرَشَانٌ وَوِرْشَانٌ ونحو ذلك مما جُمِعَ بحذف الزيادة. ويدل[٣] على قوَّة هذا الوجه في القياس أن التكسير مثلُ التصغير، وقد اطَّرَد هذا الحذفُ في ترخيم التصغير نحوَ: أزهرَ وزهيرٍ وحارثٍ، وحُريثٍ، وثابتٍ، وثُبَيتٍ فالجمعُ مثلُه في القياس، وإن كان أقلَّ منه في الاستعمال.

[آخر الكلام في سورة النساء][٤]

---

(١) في (ط): الزبور.

(٢) في (ط): مع.

(٣) في (ط): ويدلك.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط). وفي (ط): سورة المائدة بسم الله الرحمن الرحيم.

[ذكر اختلافهم في
سورة المائدة]

اختلفوا في فتح النون وإسكانها من (شَنَآن) [المائدة/ ٢].

فقرأ أبو عمرٍو وحمزة والكسائي وابنُ كثيرٍ : (شَنَآنُ) متحركة النون.

وقرأ ابنُ عامرٍ : (شَنْآنُ) ساكنةَ النون.

واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر (شَنْآنُ) ساكنة النونِ، وروى عنه حفصٌ (شَنَآنُ) متحركةَ النونِ.

واختلف عن نافع أيضاً فروى عنه إسماعيل بن جعفر، والمسيِّبي والواقديّ: (شَنْآنْ) ساكنة النون[١]. وروى عنه ابن جَمَّازٍ والأصمعيُّ وورشٌ وقالونُ: (شَنَآنُ) متحركة النون[٢].

قال أبو علي : تأويل (لا يَجْرِمَنَّكُم) : لا يَكسِبنكم أن تعتدوا.

---

(١) في (ط) زيادة مقحمة بين إشارتين تعادل سطراً.
(٢) السبعة ٢٤٢ مع اختلاف يسير في العبارة.

فَيَجْرِمنَّكم: فعلٌ متعدٍ إلى مفعولين، كما أنَّ يكسبنكم كذلك. ويَدُلُّ[١] على ذلك قولُ الشَّاعِرِ في صفةِ عُقَابٍ:

جَريمةَ ناهضٍ في رأسِ نِيقٍ
ترى لعظامِ ما جَمَعَتْ صَلِيبا[٢]

وقوله: «جريمةَ ناهضٍ» يحتمل تقديريـن[٣]: أحدُهما: جريمة قوتِ ناهضٍ أي: كاسبُ[٤] قوتِهِ، وقد قالوا: ضاربُ قِداحٍ، وضريب قِداحٍ، وعارفٌ وعريفٌ. والآخرُ: أن لا يُقَدِّرَ حذفَ المضافِ، وتضيفَ جريمةَ إلى ناهضٍ، والمعنى كاسِبُ ناهضٍ، كما تقول: بديعٌ[٥] كاسبُ مولاهُ، تريدُ: أنَّه يسعى[٦] له ويردّ عليه. فَجَرمَ يستعملُ في الكسب وما يَرُدُّ سعيُ الإنسان عليه. وأما أجرمَ ففي اكتساب الإثم، قال [جلَّ وعزَّ][٧]: (إنَّا مِنَ المجرمينَ

---

(١) في (ط) ويدلك.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي، وقبله:

كـأني إذْ عَـدَوْا ضَمَّنت بَـزِّي من العِقْبـانِ خـائـنـةً طلوبـا

وهو يذكر عقاباً شبَّه فرسه بها، والمعنى: كأني إذ غدوا للحرب ضمَّنت بزي، أي سلاحي عقاباً، خائنةً أي: منقضةً، وجريمة: بمعنى كاسبةً، والناهض: فرخها، والنيق: أرفع موضع في الجبل، والصليب: ودك العظام. انظر اللسان (صلب) وانظر ديوان الهذليين ١٢٠٥/٣.

(٣) في (ط): أمرين.

(٤) في (ط): كاسبة.

(٥) في (م): بزيع.

(٦) في (ط): أي يسعى.

(٧) سقطت من (ط).

مُنْتَقِمُوْنَ) [السجدة/٢٢]. وقال تعالىٰ[١]: (فَعَلَيَّ إِجْـرَامِي) [هود/٣٥] والتقديرُ: فعلي عقوبةُ إجرامي، أو إثم إجرامي، ومعنى: (لا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنآنُ قوم ٍ): لا تكتسبوا[٢] لبغض قوم ٍ عدواناً ولا تقترفوه. ومن فتح أنْ وقعَ النهيُ في اللفظ على الشنآن، والمعْنِيُّ بالنهي: المخاطبون، كما قالوا: لا أَرَيَنَّك ههنا، (ولا تَمُوتُنَّ إلَّا وأنْتُمْ مُسْلِمُوْنَ) [آل عمران/١٠٢]. وكذلك قوله: (ويا قوم لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أنْ يُصِيبَكُمْ) [هود/٨٩] (فأن يُصِيبَكم) المفعول الثاني، وأسماء المخاطبين المفعول الأول، كما أنَّ المفعول الأول في الآية الأخرى المخاطبون، والثاني قولُه: (أن تَعْتَدُوا) ولفظ النهي واقعٌ على الشقاقِ والمعنيّ بالنهي المخاطبون بها[٣].

وقال[٤] أبو زيد: شَنِئْتُ الرجلَ أشْنَؤُه شَنْأً، وشَنَآناً، وشُنْأً، ومشنأَةً: إذا أبغضتَه. ويذهبُ[٥] سيبويه إلى أن ما كان من المصادر على فَعَلانٍ لم يتعَدَّ فِعْلُهُ قال[٦]: إلَّا أن يشذَّ شيءٌ نحوَ: شَنِئْتُهُ شَنَآناً[٧]. ولا يجوزُ أن يكون شَنِئْتُه[٨] يرادُ به حرفُ الجر والحذفُ، كما قال سيبويه في فَرِقْتُهُ، وحذرتُهُ إنَّ أَصْلَهُ حَذِرْتُ منه[٩]. وذلك

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): لا تكسبوا.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): قال.
(٥) في (ط): وذهب.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) الكتاب ٢/٢١٨.
(٨) سقطت من (م).
(٩) انظر الكتاب ـ ٢/٢١٩.

أن اسم الفاعل منه جاء على فاعل نحو شانِىءٍ و (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ) [الكوثر/ ٣] وقال:

لشَانِئِكَ الضَّرَاعَةُ والكُلولُ[1]

فهذا يقوي أنه مثلُ: علم يعلم فهو عالمٌ، وشرِبَ يشربُ فهو شاربٌ، ونحو ذلك من المتعدي.

ومما يقوِّي ذلك: أن شنئتُهُ في المعنى مثلُ أبغضتُ[2]، فلما كان بمعناهُ عُدِّي كما عُدِّي أبغضتُ، كما أنَّ الرفثَ لما كانَ بمعنى الإِفْضاء عُدِّي بالجار كما عدي الإفضاء به.

ومما يدلُ على تَعَدِّيه ما حكاهُ أبو زيدٍ في مصدره في[3] الشَّنْءِ والشُّنْءِ، فالشَنءُ مثلُ: الشَّتْمِ، والشُّنْءُ مثلُ الشُغْلِ.

وقال سيبويه: وقالوا[4]: لَوَيْتُه[5] حقَّه لَيّاناً، على فَعْلانٍ[6]. فيجوز على هذا: أن يكون شنْآنُ فيمن أسكن النون مصدراً كاللَّيَّانِ، فيكون المعنى: لا يجرمنكم بُغْضُ قومٍ، كما كان التقديرُ

---

(١) عجز بيت لساعدة بن جؤية يصف ضبعاً وصدره:

ألا قالت أمامة إذ رأتني

قال شارحه أبو سعيد: كأنَّها قد رأته قد ضرع وكلّ من المرض، فكرهت أن تقول له شيئاً، فقالت: «لشانئك الضراعة والكلول» كما تقول: لعدوك البلاء. والكلول: أن يكل بصره. (شرح أشعار الهذليين ١١٤٢/٣. واللسان: كلل).

(٢) في (ط): أبغضته.

(٣) في (ط): من.

(٤) في (م): «قالوا».

(٥) في (ط) ألويته.

(٦) الكتاب ٢١٦/٢.

فيمن فتح كذلك، وقال أبو زيد: رجلٌ شنْآنٌ وامرأةٌ شَنْآنةٌ، مصروفان. قال[١]: وقد يقال: رجل شنْآنُ بغير صرفٍ، ولأنك[٢] تقول: امرأة شَنْأى. أبو عبيدة: شنآنُ قومٍ: بغضاءُ قومٍ، وهي متحركةُ الحروفِ: مصدرُ شَنِئتُ، وبعضهم يسْكنُ النون الأولى، وأنشد للأحوص:

ومَا العيشُ إلاَّ ما تَلَذُّ وتَشْتَهي
وإنْ لامَ[٣] فيه ذو الشَّنَان وفَنَّدا[٤]

قال أبو عبيدة: وشَنِئْتُ في موضعٍ آخرَ معناه: أقررتُ وبُؤْتُ به، وأخرجته وأنشد للعجاج:

زلَّ بَنُو العوَّامِ عن آلِ الحَكَمْ
وشنِئوا المُلْكَ لِمُلْكٍ ذي قِدَم[٥]

وقال الفرزدق:

ولو كان هذا الأمرُ في جاهليّة
شَنِئْتَ به أو غَصَّ بالماء شاربُه[٦]

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): لأنك.
(٣) في (م): عاب.
(٤) البيت في ديوان الأحوص ص ٥٨، وطبقات فحول الشعراء ٦٦٤ والشعر والشعراء ٥١٩ وتفسير الطبري ٤٨٧/٩ والبحر المحيط ٤٢٢/٣ والصحاح واللسان والتاج (شنأ) مع اختلاف في الرواية. والشَنَان: الشنْآن، سهل همزته، وسيشير إلى ذلك المصنف موضحاً.
(٥) ديوانه ١٧٣/١، واللسان والتاج (شنأ).
(٦) ديوانه ٤٩/١ واللسان (شنأ) مع اختلاف في الرواية فيهما وفي مجاز القرآن.

انتهى كلام أبي عبيدة[١]. [قال أبو علي][٢] وفي قوله[٣]: بعضُهم يُسْكِنُ النون الأولى يَدُلُّ على أنَّ الشنْآنَ بإسكانِ النون مصدرٌ كما أنَّ الشنَآنَ كذلك.

فأما الشنْآنُ على فَعْلَانٍ، فإن فعلانَ قد جاءَ مصدراً وجاءَ وصفاً، وهما جميعاً قليلان. فَمِمَّا جاء فيه فعلانُ مصدراً ما حكاه سيبويه[٤] من قولهم: لَوَيْتُهُ حقهُ لَيَّاناً، فيجوز على قياس هذا، وإن لم يكْثُر أن يكون شنْآنَ مثلَهُ، في أنَّه مصدرٌ على أنَّ في قول أبي عبيدة دَلالةٌ على أن شنْآنُ المُسْكَنَ العين مصدرٌ. ويجوزُ أن يكون وَصْفاً على فَعْلَانَ، وفعلانُ أيضاً في الوصفِ ليس بالكثير إذا لم يكنْ له فَعْلَى، فمما جاء من فعلان صفَةً لا فَعْلَى له ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمْصَانٌ، وحكى غيره نَدْمَانٌ قال[٥]:

ونَدْمَانٍ يزيدُ الكأس طيباً[٦]

وأنشد أبو زيد ما ظاهره أن يكون فعلانُ فيه صفة، وهو:

---

(١) مجاز القرآن ١/١٤٧ ـ ١٤٨ مع اختصار يسير.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): قوله وبعضهم.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.

(٦) صدر بيت من قصيدة للبرج بن مُسْهِرٍ وعجزه:

سَقَيْتُ إذا تَغَوَّرَت النجوم

انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٢٧٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي /٨٠ وانظر اللسان (ندم) وهو من أبيات المغني انظر شرحها للبغدادي ٢/٢٣٤.

لما استَمَرَّ بِها شَيْحَانُ مُبْتَجِحُ
بالبينِ عنكَ بها يَرْآكَ شَنْآنا[١]

ويقربُ أن يكونَ مثل شنْآنَ في أنَّه فَعْلانُ، وإن كان شنْآن له مؤنث هو شَنْأى. فيما حكاه أبو زيد، وليس لشَيْحَانَ.

فإن قلت: فلم لا يكون شاح يشيح مما[٢] يجوز أن يكون منه فعلانُ له مؤنثُ على فَعْلى، كما أنَّ عامَ يعيمُ، وعَيْمانُ كذلك. فإنَّه لا يكونُ مثلَه، ألا ترى أن يقول: إنَّ قولهم[٣] في مصدره: عيمةٌ، ولحاق علامة التأنيث به صار بدلاً من تحريك العين، فجاء فيه فعلانُ وفَعلى، كما جاء فيما كان مصدره على فَعَل، نحو: العَطَش، فمن ثمَّ جاء: غِرْتَ تَغارُ غَيْرَةً وغَيْرَانُ وَغَيْرَى، وَحِرْتَ تحارُ حَيْرَةً وحيرانُ وحيرى، وليس شيحانُ كذلك، ألا ترى أنَّه قد جاء:

.... وشايحتَ قَبْلَ اليوم إنك شِيحُ[٤]

---

(١) البيت بغير نسبة في النوادر ص ٤٩٤ (ط. الفاتح) والمحتسب ١/١٢٩ مع آخرين قبله وفي سر صناعة الإعراب ١/٨٧ واللسان (بجح، شيح، رأى) مع اختلاف في الرواية. المبتجح: المفتخر، وشيحان: اختلف في ضبط فائه بالفتح والكسر، وهو الغيور.

(٢) في (ط): ومما.

(٣) في (ط): في قولهم.

(٤) عجز بيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ق ١ / ١١٦ من قصيدة يرثي بها نشيبة، صدره:

بدرتَ إلى أولاهم فسبقتَهم

والعجز في الكامل ١/٨١ واللسان (شيح).

وفاعل في أكثر الأمر يجيء فيما كان على فَعَلَ نحوَ: ضَارَبَ وضَرَبَ، وجاء في الحديث: «أعْرَضَ وأشَاحَ»[١]. فأما تركُ صرفِ شَيحانَ في البيت مع أنه لا فَعْلى له، فإنَّه يجوز أن يكون اسماً علماً، ويجوز أن يكون على قولِ مَنْ يجيز[٢] تركَ صرفِ ما ينصرفُ في الشعرِ.

فأمَّا الشنآنُ فإن فعلاناً يجيء على ضربين: أحدهما: اسمٌ، والآخرُ: وصفٌ. والاسمُ[٣] على ضربين؛ أحدهما أن يكون مصدراً، كالنَّقَزَان، والنَّغَرَانِ، والغَلَيَانِ، والنَّفَيَانِ، والطَّوَفَانِ، والنَّعَبَان[٤] والغَثَيَانِ، وعامَّة ذلك يكون معناه: التحرّكُ، والتقلُّب، فالشنآنُ على ما جاءت[٥] عليه هذه المصادرُ. والاسمُ الذي ليس بمصدرٍ نحوُ: الوَرَشانِ والعَلَجانِ. وأما[٦] مجيءُ فَعَلانَ وصفاً فنحوُ: الزَّفَيان والقَطَوَان، والصَّمَيانِ[٧]، ومن ذلك ما حكاه أبو زيد [من

(١) قطعة من حديث رواه مسلم في كتاب الزكاة عن عدي بن حاتم ٦٨ (١٠١٦) قال: ذكر رسول الله ﷺ النار فأعرض وأشاح ثمَّ قال: «اتقوا النار» ثمَّ أعرض وأشاح، حتى ظننا أنَّه كأنَّما ينظر إليها، ثمَّ قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة».

(٢) في (ط): يجوز.

(٣) في (ط): فالاسم.

(٤) سقطت من (م). والنعبان: صوت الغراب.

(٥) في (ط): ما جاء.

(٦) في (ط): فأما.

(٧) النقز والنقزَان: كالوَثَبان صُعُداً في مكان واحد، وقد غلب على الطائر المعتاد الوثب كالغراب والعصفور. اللسان / نقز /.

نغر ينغر نغراناً: غلى وغضب وقيل: هو الذي يغلي جوفه من الغيظ اللسان / نغر /.

=

قولهم][1]: إن عَدْوَكَ لَرَضَمَانٌ، أي: ثقيلٌ؛ إذا ثقل عَدْوُه مثلَ عدوِ الشيخ الكبير.

وقال أبو زيد أيضاً: يقال: كبشٌ آلٍ، مثل: عالٍ، وأليانٌ، وكباشٌ أُلْيٌ، مثل: عُمْيٍ، ونعجةٌ أَلْيَانَةٌ. وأَلْيَانتانِ، وأَلْيَانَاتٌ، وكَبْشٌ أَلْيَانٌ، وكباشٌ أَلْيَاناتٌ، مثل: أتانٍ قَطَوَانةٍ، وحمارٍ قَطَوانٍ: إذا لم يكن سَهْلَ السير، وقَطَوانَتَان وقَطَواناتٌ قال: وهو من قولك قَطَا يقطُو قَطْواً وقُطُوّاً، إذا قاربَ بين خطوه، فإن قلتَ: كيف لا يكون نحو[2] رضَمَان وصَمَيَان، مصادر وليست بصفاتٍ، وإن كان قد جرى[3] على الموصوفِ كما أنَّ عدلاً ورضىً كذلك؟ فالذي يدل على أنَّ هذه الأسماء[4] صفاتٌ وليست بمصادرَ مجيئُها في نحو[5]: كَبْشٍ أَلْيَانٍ، فلا يخلو هذا من أن يكون وصفاً أو مصدراً، فلا يجوز أن يكون مصدراً لأنَّ مصادر نحو: نعجةٍ أَلْيَاءَ، لا يخلو من أن يكون من[6] نحو: الحمرةِ والصفرةِ، أو الصَلَعِ[7] والفَطَسِ، ولم يجىء منه شيءٌ على فَعَلَانَ فيما علمنا. ويقوي ذلك ما حكاه أبو زيد في أَلْيَانٍ من التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، وهذا إنَّما يكون في الصفاتِ، ولا يكاد

= النفيان: نفيان السيل ما فاض من مجتمعه. اللسان / نفي /.
الغثيان: خبث النفس وهو تحلب الفم فربما كان منه القيء. اللسان / غثا /
الزفيان: شدَّة هبوب الريح. اللسان / زفا/.
الصَمَيان: الشجاع الصادق الحملة. والجريء على المعاصي. والتلفت. والوثب، اللسان /صما/.

(١) زيادة في (ط)
(٢) في (ط): مثل.
(٣) في (ط): كانت. قد جرت.
(٤) في (ط): أسماء.
(٥) في (ط): مثل.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) في (ط): والصلع.

يجيء ذلك في المصادر. وما حُكِيَ من تأنيثِ زَوْرٍ وَعَدْلٍ ليس بالشائعِ، فأما ما أنشده أبو عبيدةَ من قول الأحوص:

وإن عابَ فيه ذو الشَّنَانِ وَفَنَّدا [١]

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون على التخفيف القياسي كقولك في تخفيف: ملآنَ وظمآنَ: ظمانُ وملانُ، تحذفها وتلقي حركتها على ما قبلها، والآخر أن يكونَ على حذفِ الهمزة التي هي لامٌ، كما حُذِفَتْ من السَّواية التي أصلها سَوَائِيَةٌ، مثلُ الكراهِيَةِ، وكما يذهبُ إليه أبو الحسن في أشياءَ: أنَّه جمعُ شيءٍ، على أفْعِلاءَ، كما قيل: سمحٌ وسُمَحَاءُ، فحذفت الهمزة التي هي لامٌ فأما الأظهر في قوله: ذو الشنانِ، فأن يكون مصدراً كاللَّيَانِ، ألا ترى أنه قد أضيف إليه ذو، فلا يكون من أجل ذلك وصفاً. فإن قلت: قد[٢] جاء (ذو) في مواضع غيرِ معتَدٍّ بها كقول الشماخ:

وأُدْمِجَ دَمْجَ ذي شَطَنٍ بَديعِ [٣]

فإنَّ حمله على الوجه الأوَّل أقربُ عندنا. وأمَّا ما حكاه أبو زيد من قولهم: كبشٌ آلٍ، على مثال[٤]: فاعلٍ، فشاذٌ، وكان القياس أن يكون أليى [٥] على أفعلَ، مثلَ: أعمى. فأما ما حكاه من

---

(١) سبق انظر الصفحة ١٩٣ من هذا الجزء.

(٢) في (ط): فقد.

(٣) عجز بيت صدره في ديوانه ٢٣٣ : «أطار عقيقهُ عنه نُسَالاً»، العقيقة والعقيق والعقه: الشعر الذي يكون على المولود حين يولد من الناس والبهائم، والنسال: اسم ما سقط من الشعر والصوف والريش. أُدمج: أي أحكمت أعضاؤه. الشطن: الحبل الشديد. بديع: جديد. وانظر اللسان (بدع).

(٤) في (ط): مثل.

(٥) سقطت من (م).

قولهم: كِباشٌ أُلْيٌ فيجوز[١] أن يكون الجمعُ وقع على القياس الذي كان يجب في الكلمة كأحمرَ[٢] وحُمْرٍ، ويجوز أن يكونَ كبُزْلٍ وَعِيطٍ[٣]. ومن قال: شنآن وشنأى [وقد حكاهما أبو زيد][٤] مثل عطشانَ وعطشىٰ، وحرَّانَ وحَرَّىٰ، فشنئتُ على هذا[٥] غيرُ متعدٍّ، كما أن عَطِشَ كذلك، لأنَّ هذا المصدر في أكثر الأمر ينبغي أن يكون الشَنْءُ أو الشُنْء مثلَ الشُّنْعِ[٦]، وقد حكاه[٧] أبو زيد. ومصدر هذا[٨] الذي لا يتعدَّى ينبغي أن يكون الشنآنُ، مثلَ الغليانِ والطَّوَفانِ [لأن هذا هو المصدرُ في أكثر الأمر][٩]، ويجوز أن يكون الشنْآنُ بتسكين العين مثلَ اللَّيَّانِ، ومن زعَمَ أنَّ فعلانَ إذا أُسْكِنَتْ[١٠] عينه لم يكُ مصدراً، فقد أخطأ، لأنَّ أبا زيدٍ قد حكى في عَيْمَانَ أَيْمَانَ أنَّ بني تميم تنصبُ اللامَ فتقولُ: لويتُهُ حقه لَيَّاناً بنصب اللام. ومن قال:

---

(١) في (م): «فيكون» بدل: «فيجوز».

(٢) في (ط): مثل أحمر.

(٣) جمع بازل وهو البعير إذا فطر نابه، وعيط: جمع أعيط وهو البعير الطويل العنق، والناقة عيطاء (اللسان عيط).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط).

(٥) في (ط): هذا القول.

(٦) في (ط): الشُّنْع. والشُّنْع: من شنع بالأمر: رآه شنيعاً.

(٧) في (ط): حكاهما.

(٨) في (ط): «ومصدرهما» بدل «ومصدر هذا».

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ط) وقد وضع الناسخ إشارة عنده لاستدراك النقص غير أنَّه سها عنه فيما يبدو.

(١٠) في (ط): سكنت.

شَنِئْتُ العَقْرَ عَقْرَ بني شُلَيْل[١]

و: لشانِئْكَ الضَّراعةُ والكُلُول[٢]

و (إنَّ شَانِئَك هو الأَبْتَرُ) [الكوثر/٣] كان شَنِئْتُ على قوله متعدياً، وليس كالوجه الأوَّل، ولكن تجعلُه في التقدير مثلَ شربتُ ولَقِمْتُ، ومثلُ هذا أنَّه جاء الفعلُ منه على ضربين من التعدِّي. وغيرِ التعدي قولهم: جَزِلَ السَّنَامُ يَجْزَلُ، وقالوا: جَزَلْتُه. قال:

مَنَعَ الأُخَيْطِلَ أنْ يُسَاميَ قومَنا

شَرَفٌ أَجَبُّ وغارِبٌ مَجْزُولُ[٣]

فهذا يدلُّ على جَزَلْتُهُ. ومن ذلك: القَصْمُ والقَصَم، فالقَصَمُ مصدرُ قصَمَ[٤]. وفي التنزيل: (وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ) [الأنبياء /١١] وقال الأعشى[٥]:

وَمَبْسِمَهَا عن شتيتِ النبا

تِ غير أَكَسَّ ولا مُنْقَصِمْ[٦]

---

(١) هذا صدر بيت عجزه:

إذا هبت لقاريها الرياحُ

العقر: موضع، وقاريها: متتبعها، انظر المحتسب ٢/٢٨٢ واللسان (عقر) وفيه: «كرهت العقر» بدل «شنئت».

(٢) سبق انظر الصفحة / ١٩٢ من هذا الجزء.

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل انظر ديوانه ١/٩٥، واللسان (جزل) والجَزَل: أن يصيب الغارب ـ وهو ما بين السنام والعنق ـ دَبَرةٌ فيخرج منه عظم، ويشد فيطمئن موضعه، يقال: جُزِل غارب البعير، فهو مجزول، مثل جَزِل. ورواية الديوان: قرمنا: بدل قومنا.

(٤) في (ط): قصَمت.

(٥) في (ط): الشاعر.

(٦) البيت في ديوانه / ٣٥ وفيه منقضم بالضاد.

وقال آخر:

عَجِبَتْ هُنيدةُ أنْ رأت ذَا رُثَّةٍ
وفماً به قَصَمٌ وجلداً أسودا[١]

فهذا مصدرُ قَصِمَ الذي لا يتعدَّى، ومن ذلك قولُهم: عَجْيٌ وهو عَجٍ.

وأنشدنا[٢] علي بن سليمان:

عداني أن أزورَكِ أنَّ بَهْمِي
عَجَايا كُلُّها إلَّا قليلاً[٣]

فعجايا كأنه جمعُ عَجِيٍّ مثل: طَبٍّ وطبيبٍ، ومَذِلٍ[٤] ومَذيلٍ وقال:

.... فماتعـ ـجوه إلّا عُفَافَةٌ أو فُواقُ[٥]

(١) البيت في أساس البلاغة (قضم) بغير نسبة وروايته:
قالت بثينة إذ رأت ذارُثَّةٍ وفماً به قضم وجلد أسود
والرتة: عجلة في الكلام وقلة أناة، وقيل: هو أن يقلب اللام ياء، والقَضَمَ: من قَضِمت أسنانه إذا تكسرت أطرافها. وقريب منه القصم بالصاد، في اللسان: رجل أقصم الثنية إذا كان منكسرها من النصف بين القصَم.

(٢) في (ط): وأنشد.

(٣) البيت في تهذيب الأزهري (عدا) واللسان (بهم - عجا - عدا) بغير نسبة.
وعداني: شغلني، والبَهْم: صغار المعز. والعجيّ: الفصيل تموت أمه فيرضعه صاحبه بلبن غيرها ويقوم عليه وجمعه عجايا، بضم العين وفتحها.

(٤) المَذَل: الضجر والقلق مَذِل مذلاً فهو مذل والأنثى مَذِلَة اللسان /مذل/.

(٥) البيت للأعشى من قصيدة قالها بنجران يتشوق إلى قومه مفتخراً بهم وتمامه في ديوانه ص ٢١١:
ما تعادى عنه النهار ولا تعـ ـجوه إلّا عُفَافةٌ أو فُواقُ

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: غَضَفَ الكلبُ أُذُنَهُ أشدَّ الغضفانِ[١]، وقال الشاعر:

غُضْفَاً طواها أمسِ كلّابيٌّ[٢]

فهذا يدل على غَضِفَ يَغْضَفُ. ومن ذلك قولهم: طَوِيَ يَطْوَىٰ فهو طَيَّان. وقالوا: طَوَيْتُه أطْوِيه طَيّاً. وقال[٣]:

فقام إلى حَرْفٍ طواها بِطَيِّه
بها كلُّ لَمَّاعٍ بعيدِ المساوِفِ[٤]

وقال:

.... طواها أمسِ كـلّابـيٌّ

= وهو في اللسان [عدا - عفف] مع اختلاف في الرواية ينبني عليها اختلاف في تفسير البيت. تعادى: تباعد. والعُفَافة: بقية اللبن في الضرع بعد أن يحلب أكثر ما فيه. والفواق: اجتماع الدرَّة. يصف ظبية وغزالها فيقول: لا تبعد عنه طول النهار، ولا تؤخر رضاعته إلاَّ ريثما يجتمع في ضرعها بعض اللبن.

(١) النوادر ٥٤٤ (ط: الفاتح).

(٢) هذا الشطر من أرجوزة طويلة للعجاج، وهو في وصف ثور وحشي رأى كلاب صيد ضمرها صاحبها. غضفاً: أي كلاباً مسترخية الآذان وهو وصف غالب لكلاب الصيد وانظر ديوانه ٥١٨/١ والخصائص ١٠٤/٣، ٢٠٥.

(٣) سقطت من (ط) وقال.

(٤) البيت لذي الرُّمة انظر ديوانه بشرح الأصمعي ١٦٣٦/٣ قال في شرحه: فقام هذا الرجل إلى «حرف»: ناقة ضامر، طواها، أي: أضمرها بطيه كل لماع «بها» أي بالناقة. والمساوف: الواحدة مسافة ما بين الأرضين. ولماع: بلد يلمع بالسراب. وانظر أساس البلاغة /سوف/.

وقال: [١]

باتَ الحويرثُ والكلابُ تَشَمُّهُ

وَغَدا بأحدبَ كالهلالِ من الطَّوى

ومن قال: شنْآنُ وشَنْأى، فشنئتُ على هذا ينبغي أن لا يتعدى، فأما من قال: شَنْآنٌ وامرأةٌ شَنْآنَة، فالفعل المتعدي إنَّما هو من هذا دون الأولِ، وكلاهما قد حكاه أبو زيد. ونظير هذا في أنَّه اشْتُق منه فعلٌ متعدٍ وآخرُ غير متعدٍ: ما حكاه أبو إسحاق من أنَّهم يقولون[٢]: جَزِلَ السنامُ يجزَلُ جزلاً: إذا فسدَ وجَزَلْتُهُ أجزُلُهُ: إذا قطعته، فاشتق منه المتعدي وغير المتعدي، وأنشد أبو زيد فيما جاء فيه فَعَلانٌ وصفاً:

وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرِّجَالُ ظُلاَمَتي

وَفَقَّأْتُ عينَ الأشْوَسِ الأبَيَانِ[٣]

وأنشد غيره: [٤]

هل أَغْدُوَنْ يوماً وَأَمْري مُجْمَعُ

وتحت رَحْلِي زَفَيَــانٌ مَـيْلَعُ[٥]

---

(١) لم نعثر على قائله.

(٢) في (ط): ما حكاه أبو إسحق تقول:

(٣) البيت لأبي المُجَشِّر الضبي ـ جاهليّ ـ وهو من مقطعة، انظر النوادر (٤٢٦. ط الفاتح) والأشوس: الرافع رأسه تكبراً. اللسان (شوس).

(٤) في (ط): وقال الآخر.

(٥) هذا رجز لم يعرف قائله، وقبله:

يا ليت شعري والمنى لا تنفع

الزَّفيان: السريعة، الميلعُ: الجواد الخفيفة. انظر النوادر/١٣٣، والخصائص ٢/١٣٦ وشرح أبيات المغني ٦/١٩٦ والدرر ١/٢٠٤.

فحجَّة من قرأ (شَنَآن) أنَّه مصدرٌ، والمصدرُ يكثر على فَعَلانَ نحوُ: النزوان والغثيان والنَّفَيان[١] والشنآن يقارب الغليان[٢]، فجاء على وزنه لمقاربته[٣] له في المعنى[٤]. ومن حجَّة ابن عامر في إسكان النون أنه مصدر وقد جاء المصدر على فعلان في غير هذا [وذلك قولُك][٥]: لويتُه دَيْنَهُ لَيَّاناً وقال[٦]:

وما العيشُ إلاّ مَا تَلَذُّ وَتَشْتَهي
وإنْ لامَ فيه ذو الشَّنَانِ وَفَنَّدَا[٧]

فهذا مخففٌ [من الهمزة][٨] على قياسِ الجمهور، والأكثر[٩] الشنآن، ألا ترى أنَّه حذف الهمزة وألقى حركتها على الساكن الذي[١٠] قبلها والمعنى فيه البغضاءُ. فإذا كان كذلك فالمعنى في القراءتين واحدٌ وإن اختلف اللفظان والمعنى. ومن زعم أنَّ إسكان النون لحنٌ؛ لم يكن قوله مستقيماً، لأنَّه يجوز أن يكون مصدراً كاللَّيان، وأَنْ يكون وصفاً كالنَفَيان، حكى ذلك أبو زيد. [ولا يَنْبغي أن يُحمل البيت على حذف الهمزة على غير قياس كقوله:

(١) سقطت من (م): الغثيان والنفيان.

(٢) في (ط): يقارب في المعنى كالغليان.

(٣) في (ط): لموافقته.

(٤) في (ط): :وهي.

(٥) في (ط): نحو.

(٦) في (ط): وقال الشاعر.

(٧) قريباً ص ١٨٩، وقد أسقطت (م) صدره:

(٨) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٩) زادت (م) «من» بعد الأكثر.

(١٠) زيادة في (ط).

يابَا المغيرةِ رُبَّ أمْرٍ مُعْضلٍ
فَرَّجْتُهُ بالنّكر مني والدَّها[١]

وقال آخر:

إنْ لم أقاتل فالبسوني برقعا[٢]

لأنَّك تجد له مذهباً في الشائع المستقيم][٣] والمعنى: لا يجرمنكم بغض قومٍ. أي: بغضكم قوماً لصدِّهم إياكم، ومن أجل صدِّهم إياكم أن تعتدوا، فأضيفَ المصدرُ إلى المفعول به وحُذِفَ الفاعلُ، كقوله تعالى[٤]: (منْ دُعَاءِ الخَيْـر) [فصلت/٤٩] و (بسؤالِ نَعْجَتِكَ) [ص/ ٢٤] ونحو ذلك مما أضيف المصدرُ فيه إلى المفعول به، وحُذِفَ الفاعل في المعنى من اللفظ، وفي التفسير فيما زعموا: لا يحملنكم بغض قومٍ، فعلى هذا يُحْمَلُ الشنآنُ[٥] فيمن حَرَّكَ أو أسكن. أما من أسكن فلأن هذا البناء [قد[٦] جاء في الصفات[٧]، نحوَ غَضْبان وسَكْران، وحكى أبو زيد:

---

(١) البيت في أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦ ونسبه لأبي الأسود الدؤلي. وفي الخزانة ٤/ ٣٣٥ (عَرَضاً). والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٢) رجز أورد معه الفارسي في الجزء الأخير من هذا الكتاب بيتاً آخر هو:
وفتحات في اليدين أربعاً
ولم ينسبه. ونقله ابن جني عنه في الخصائص ١٥١/٣. وانظر المحتسب ١/ ١٢٠ والبحر المحيط ٥٢/٥.

(٣) ما بين معقوفين ساقط من (م).

(٤) سقط من (ط).

(٥) في (ط): الشنْآن والشَنآن.

(٦) في (م): وإن، وليست بشيء.

(٧) في (ط): في الصفة.

رجل[١] شنآنٌ وامرأةٌ شنْأى فإن حَمَلْتَهُ على هـذا دون المصدر فقد أقمتَ الصفة مقام الموصوفِ وإنَّما المعنى على المصدر، لأنَّ المعنى: لا يحملنكم بُغْض قوم على أن تعتدوا فإن حملته على الصفة كان التقدير لا يحملنّكم بغيض قومٍ، والمعنى على الأوَّل.

وأمَّا من حَرَّكَ فقال: الشَّنَآنُ فإنَّ هذا البناء في المصادر التي معناها التقلُّب والتزعزعِ كثيرٌ، والصفةُ دونَهُ في الكثرةِ، فإذا كثر في الاستعمال واستقام في المعنى، وعضده التفسير، لم يكن عنه مذهبٌ إلى ما لم تجتمع فيه هذه الخلال.

واختلفوا في فتح الهمزة وكسرها من قوله تعالىٰ: (أنْ صَدُّوكُمْ) [المائدة/ ٢].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (إنْ صَدُّوكُمْ) بالكسر.

وقرأ الباقون[٢]: (أَنْ صَدُّوكُمْ)[٣] بالفتح.

قال أبو علي: حجَّة ابن كثير وأبي عمروٍ في كسرهما الهمزة أنَّهما جعلا (إن) للجزاء، فإن قلت: كيف صح الجزاءُ هنا والصَدُّ ماضٍ، لأنَّه إنَّما هو ما[٤] كان من المشركين مِنْ صَدِّهم المسلمين عن البيتِ في الحديبيَّةِ، والجزاءُ إنَّما يكون بما لم يأتِ، فأما ما

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) فصلهم في السبعة ٢٤٢ بقوله: وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٣) سقطت من (ط) الآية.

(٤) سقطت من (ط): هو ما.

كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاءُ. فالقول فيه: أن الماضي قد يقع في الجزاء وليس على أنَّ المراد بالماضي الجزاءُ، ولكنَّ المراد أن[١] ما كان مثلَ هذا الفعل فيكونُ اللفظ على ما مضى، والمعنى على مثله، كأنَّه[٢] يقول: إن وقع مثلُ هذا الفعل يقع منكم كذا[٣]، وعلى هذا حَمَلَ الخليلُ وسيبويه قَوْلَ الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إن أُذنا قتيبةَ حُـزَّتَا
جِهاراً، ولم تَغْضَبْ لقتل ابنِ حَازِمِ[٤]

وعلى ذلك قولُ الشاعر:

إذا ما انْتَسَبنا لم تلِدْنِي لئيمةٌ
ولم تَجدِي من أَنْ تُقِرِّي بهِ بُدَّا[٥]

فانتفاء الولادة أمرٌ ماضٍ، وقد جعله جزاءً، والجـزاء إنَّما يكون بالمستقبل، فكأنَّ المعنى: إن تَنْسُبْ لا تجدني مولودَ لئيمة[٦]، وجوابُ (إن) قد أغنى عنه ما تقدَّم من قوله: (ولا يجرمنَّكم)، المعنى: إنْ صدَّكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): كذا وكذا.

(٤) ديوانه ٢ / ٨٥٥ وفيه: «ليوم» بدل: «لقتل» وانظر شرح أبيات المغني ١/١١٧.

(٥) البيت لزائدة بن صعصعة يعرض فيه بزوجته وكانت أمها سريَّة انظر شرح أبيات المغني ١/١٢٥.

(٦) في (م): لئيمٍ.

وأمَّا قول من فتح فبيِّن لا مؤونةَ فيه، وهو أنَّه مفعولٌ له التقدير: ولا يجرمنكم شنآن قومٍ لِأَنْ صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا. فأنْ الثانية في موضع نصبٍ لأنَّه[1] المفعولُ الثاني والأولُ منصوبٌ لأنه مفعول له.

واختلفوا في نصب اللام وخفضها من قوله تعالى[2]: (وأرجلَكم) [المائدة/ ٩].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وحمزةُ: (وأرجلِكم) خفضاً.

وقرأ نافعُ وابن عامر والكسائي[3]: (وَأَرْجُلَكُمْ) نصباً.

وروى أبو بكر عن عاصم: (وأرجلِكم) خفضاً، وحفص عن عاصم (وأَرْجُلَكُمْ) نصباً[4].

[قال أبو علي][5]: الحجة لمن جرَّ فقال: (وأرجلِكُم) أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسلُ، والآخر: الباء الجارّةُ. ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحملَ على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحوُ قوله: (وأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدَاً) [الجن/٧] ونحوُ قوله: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّه يُفْتِيكُمْ في الكلالَةِ) [النسا/١٧٦] ونحوُ قوله: (هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابيَهْ) [المعارج/١٩] وقوله: (قالَ: آتُوني أُفْرِغْ عليهِ قِطْرَاً) [الكهف/٩٦] فلما رأى العاملَين إذا اجتمعا[6] حُمِلَ الكلامُ على أقربهما إلى المعمول، حمل[7] في هذه الآية أيضاً

(١) في (م): بأنه.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) زادت (ط): حفصاً بعد الكسائي.
(٤) السبعة ٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) في (ط) اجتمعتا.
(٧) سقطت من (م).

على أقربهما، وهو الباء دون قوله: (فاغسِلوا) وكان ذلك[١] الموضع واجباً، لما قام من الدلالة على أنَّ المراد بـالمسح الغَسْل.

وقيام الدلالة من وجهين:

أما أحدهما فإن من لا نتهمه روى لنا عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسلِ، قالوا: تمسّحت للصلاة، فحملَ المسح على أنه غَسْلٌ. ويقوي ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله تعالى: (فَطَفِقَ مَسْحَاً بالسُّوقِ والأَعْنَاقِ) [ص/٣٣] إلى أنَّه الضربُ.

وحكى التَّوَّزي عنه أنَّه قال: قالوا مَسَحَ علاوته بالسيف[٢] إذا ضربه[٣]، فكأنَّ المسحَ في الآية غَسْلٌ خفيفٌ، كما أنَّ الضربَ كذلك، ليس في واحدٍ منهما متابعةٌ ولا موالاة. فإن قلت: فإنَّ المستحبَّ أن يغسل ثلاثاً؛ قيل: ذلك السنّةُ والاستحبابُ، وإنَّما جاءتِ الآيةُ بالمفروضِ دون المسنونِ، فهذا وجهٌ.

والوجه الآخر: أنَّ التحديدَ والتوقيت إنَّما جاءَ في المغسولِ ولم يَجىءْ في الممسوحِ، فلما وقع التحديدُ مع المسحِ، عُلِمَ أنه في حكم الغسلِ لموافقته الغسلَ في التحديد. فإن قلت: فقد[٤] يجوز أن يكونَ على المسح، ألا ترى أنَّك تقولُ: مررتُ بزيدٍ وعَمْرَاً فتحملُهُ على موضع الجار والمجرور، فحملُه على المسح

(١) في (ط): في هذا الموضع.
(٢) سقطت من (ط) ومن مجاز القرآن.
(٣) انظر مجاز القرآن ٢/١٨٣.
(٤) في (ط): فإنه.

قد ثبتَ وجاز، جررْتَ اللامَ أو نصبتَه؟ قيل: ليس الحملُ على الموضع في هذا النحو في الكسرة كالحملِ على اللفظ.

ووجهُ من نصبَ فقال: (وأرجلَكم) أنه حمل ذلك على الغسل دون المسح، لأنَّ العمل[1] من فقهاء الأمصار فيما علمتُ على الغسلِ دون المسح. وروي أنَّ النبي ﷺ[2] رأى قوماً وقد توضَّؤوا وأعقابهم تلوحُ، فقال [عليه السلام]: [3] «ويلٌ للعراقيب من النار»[4] وهذا أجدر أن يكون في المسح منه في الغسلِ، لأن إفاضة الماء لا يكاد يكون غير عامٍ للعضو.

اختلفوا في إثبات الألف وإسقاطها من قوله تعالى[5]: (قاسيةً) [المائدة/ ١٣].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (قاسيةً) بألفٍ.

وقرأ حمزة والكسائي (قَسِيَّةً) بغير ألفٍ.

[قال أبو علي][6]: حجةُ من قرأ: قاسيةً على فاعِلة قوله تعالىٰ[7]: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوْبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ) [البقرة/٧٤] وقوله

(١) في (ط): الجمهور.
(٢) سقطت «وسلم» من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) رواه مسلم في الطهارة برقم ٢٤٠ وأحمد ٢٠١/٢ و٤٠٧. وابن ماجه ١٥٥/١ برقم (٤٥٤).
(٥) سقطت من (ط).
(٦) سقطت من (ط).
(٧) سقطت من (ط).

تعالىٰ[1]: ﴿فَطَالَ عليهمُ الأمَدُ فقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد/١٦] وقال: ﴿فَوَيْلٌ للقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذكرِ اللَّهِ﴾ [الزمر/٢٢].

ومن قرأ: (قَسِيَّةً) على فعيلةٍ: أنه قد يجيء فاعلٌ وفعيلٌ، مثلُ: شاهدٍ وشهيدٍ، وعَالمٍ وعليمٍ، وعارفٍ وعريفٍ. والقسوة كأنَّه[2] خلاف اللين والرقَّة. وقد وصف الله عزَّ وجل[3] قلوب المؤمنين باللين فقال[4]: ﴿ثم تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إلى ذكر اللَّهِ﴾ [الزمر/٢٣] فالقسوة كأنَّها خلاف ذلك، وقال تعالىٰ[5]: ﴿فطالَ عليهم الأمَدُ فقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُون﴾ [الحديد/١٦] أي: كثيرٌ ممن قست[6] قلوبهم فاسقون. فهذا يوجب أن ممن قسا قلبه من ليس بفاسق.

فأما قول الشاعر:

ما زَوَّدُوني غير سَحْقِ عِمامةٍ
وخمس مِئَي منها قَسِيٌّ وزائفُ[7]

فإنَّ القَسِيَّ أحسَبُهُ مُعرّباً، وإذا كان مُعَرَّباً لم يكن من القَسِيِّ العربي، ألا ترى أنَّ قابوس وإبليس وجالوت وطالوت، ونحوُ ذلك من الأسماء الأعجمية التي من ألفاظها عربيٌّ لا تكون مشتقةً من

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): كأنها.

(٣) في (ط): تعالى.

(٤) في (م): قال تعالى.

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): قد قست.

(٧) البيت في اللسان (زيف، قسا) وفيه «وما» بدل: «ما» بدون خرم ونسبه إلى مُزَرِّد، له ترجمة موجزة في معجم الشعراء للمرزباني /٤٨٣. وقسي: رديئة.

باب القبس والإبلاس، يدل على ذلك منعُهم الصرفَ، فأما قوله:

فإن يَقْدِرْ عليك أبو قُبَيْسٍ[(١)]

فليس صرفُه للضرورة، ولكن رَخَّمهُ ترخيم التحقير، فردَّه إلى الأصل، فصار مثلَ نوحٍ ولوطٍ، وهذا النحو مصروفٌ في كل قولٍ، فكذلك أبو قبيسٍ. وأنشد أبو عبيدة:

وقـد قَسَوْتُ وقَسَـا لِدَاتي[(٢)]

فكأنَّ معنى هذا: فارَقني لين الشباب ولدونتُه.

واختلفوا في قوله تعالىٰ: ﴿واخْشَوْنِ ولا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة/ ٤٤].

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ وحمزةُ وابن عامرٍ والكسائي، بغير ياء في وصل ولا وقف.

وقرأ أبو عمروٍ بياءٍ في الوصل.

واختلف عن نافع فروى ابن جَمَّازٍ وإسماعيل بن جعفرٍ بالياء في الوصل وروى المسيبي وقالون وورش بغير ياءٍ في وصل ولا وقف[(٣)].

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، عجزه برواية ابن السكيت ١٤٩.

تَحُطُّ بك المنيَّةُ في رهانِ

وأبو قبيس هو النعمان بن المنذر، وهو مصغر من قابوس. ولهذا الشطر روايات أخرى انظرها في ديوانه، وانظر اللسان (قبس) وفيه: يحط بك المعيشة.

(٢) مجاز القرآن ١/١٥٨ وروايته: «لِدّتي» بدل «لداتي». قال فيه: ولِدّتي ولداتي واحد. ولم ينسبه.

(٣) السبعة ٢٤٤.

قال أبو علي: القول في ذلك: أن الإثبات حسنٌ والحذفَ حسنٌ، وذلك أن الفواصل في أنَّها أواخر الآي مثل القوافي في أنَّها أواخر البيوتِ، فكما أنَّ من القوافي ما لا يكون إلَّا محذوفاً منه، ومخالفاً لغيره؛ كذلك الفواصلُ. وكما أنَّ من القوافي ما يكون فيه الحذفُ والإتمامُ جميعاً، كذلك تكونُ الفواصلُ. فمما لا يكون من القوافي إلَّا ما قد حُذِفَ منه هذه الياء وحذفَ منها غيرُ هذه الياء قولُ الأعشى:

فَهـلْ يَنْفَعنِّي ارتيـادِي البـلا
دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أن يأتينْ
ومن شانىءٍ كـاسِفٍ وجْهُـهُ
إذا ما انتسبتُ له أَنْكَرَنْ[١]

فهذا لا يكون إلَّا محذوفاً منه، ألا ترى أنَّ هذا الضربَ لا يخلو من أن يكون: فعولُنْ، أو فعولُ، أو فَعَلْ، ولا يجوزُ تحريكُ الياءِ في شيءٍ من ذلك، فعلى هذا يكونُ من[٢] الفواصلِ ما يكون مُلْزَماً الحذفَ، وأما ما يجوز فيه الحذفُ والإتمام فقولُه:

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ على تَمِيمٍ
وهمْ أصحابُ يومِ عكاظَ إنِّ[٣]

(١) البيتان من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب في ديوانه /١٥ ـ ٢٥ ورواية الأول: «فهل يمنعني» بدل «ينفعنِّي» وانظر الكتاب ٢/١٥١ و٢٩٠، والمحتسب ١/٣٤٩، وابن يعيش ٩/٤٠، ٨٦ والعيني ٤/٣٢٤، وابن الشجري ٢/٧٣ (الثاني من البيتين).

(٢) في (ط): في.

(٣) البيت للنابغة الذبياني برواية ابن السكيت / ١٩٩ وفيه: «إنِّي» بدل «إنّ». عكاظ: سوق بين مكّة والطائف، والجفار: ماء معروف لبني أسد وكانت عليه =

فهذا فعولُن قد حذفه، ويجوز أن يتمم فيقول: إني. وقد أجرى قومٌ القوافي مجرى غيرها[١] من الكلام فقالوا:

أقلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعتابْ[٢]

واسأل بمَصْقَلَةَ البكريِّ ما فَعَلْ[٣].

فعلى هذا القياس يجوز أن تجرى الفواصلُ مثلَ غير الفواصلِ ولا تُغَيَّرَ بحذفٍ ولا غيره كما فعل ذلك بالقوافي.

وإنَّما فعلوا ذلك بالقوافي لأن اقتضاءَ الوزن للمحذوفِ وتمامَه به يجعلانه في حكم المثبتِ في اللفظ، فصار هذا يسوِّغ الحذفَ فيه إذ قد حُذِفَ مما لا يقتضيه الوزنُ، فصار المحذوف منه في حكم المثبت، مع أنَّ الوزن لا يقتضيه، وذلك نحوَ قولِهِ:

اِرهَنْ بنيكَ عنهم أرهَنْ بنيْ[٤]

فياءُ المتكلم التي[٥] تُزادُ في بني في حكم المثبتِ، يَدُلُّ على ذلك حذف النونِ من[٦] الجميع، كما تحذفُ مع إثباتِ الياء

= وقعة وانظر الكتاب ٢/٢٩٠، والنوادر / ٥٣٥ (ط. الفاتح) قال: وزعم الأصمعي أنَّه منحول، وابن الشجري ٢/١٦٥.

(١) في (م): غيره.

(٢) هذا صدر بيت لجرير سبق في ١/٧٣، و٢/٣٦١، ٣/١٨.

(٣) هذا عجز بيت للأخطل سبق انظر ٢/٢١١، ٢١٢، و٣٦٢.

(٤) شطر من الرجز في اللسان (رهن) وقال فيه: وزعم ابن جني أنَّ هذا الشعر جاهلي.

(٥) في (م) الذي.

(٦) في (ط): في.

في بنيَّ، وإن كان الوزنُ لا يقتضيه، ألا ترى: أنَّ: أَرْهنْ بنيْ: مستفعِلُنْ، وإنَّما خُصَّ القوافي والفواصلُ بالحذف في أكثر الأمر، لأنَّها مما يوقف عليها، والوقف موضعُ تغييرٍ فَجُعِلَ التغييرُ فيه الحذفَ، كما جُعِلَ التغييرُ فيه الإبدالَ وتخفيفَ التضعيف، ونحو ذلك مما يلحق الوقف من التغيير. وقال بعض من يضبط القراءة: لم يذكر أحمدُ بن موسى كيف يقف أبو عمروٍ قال: وهو يقف. (واخشونِ) بغير ياء ويصلُ بياء.

اختلفوا في ضمِّ الحاء وإسكانها من قوله تعالى[1]: (السُّحْت) [المائدة/ ٦٢، ٦٣].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ والكسائي: (السُّحُتَ) **مضمومة الحاء مثقَّلةً.**

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة: (السُّحْتَ) **ساكنة الحاء خفيفةً.**

وروى العباس بن الفضلِ عن خارجة بن مُصعبٍ عن نافع: (أَكَّالُوْنَ للسَّحْتِ) [المائدة/ ٤٢] بفتح السين [وجزم الحاءِ][2].

قال[3] أبو عبيدة[4]: السُّحُتُ: أكلُ ما لا يحلُّ. يقال: سَحَتَهُ وأَسْحَتَهُ: إذا استأصَلَهُ، وفي التنزيل: (فَيُسْحِتَكُمْ بعذابٍ)

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (ط). السبعة ٢٤٣.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) انظر مجاز القرآن ١/١٦٦ عند تفسير سورة المائدة / ٤٢ و ٢/٢٠ عند تفسير سورة طه /٦١.

[طه/٦١] أي: نستأصلكم[١] به، ومِنْ أسْحَتَ قول الفرزدق:

إلَّا مُسْحَتَـاً أو مُجَـلَّفُ[٢]

والسُّحْـتُ والسَّحْتُ لغتان، ويستمر التخفيف والتثقيلُ في هذا النحو، وهما اسم الشيء المسحوت، وليسا بالمصدر. فأما من قرأ (أكَّالونَ للسَّحْتِ) [المائدة/٤٢] فالسَّحْتُ مصدر سَحَتَ، وأوقع اسمَ المصدر على المسحوتِ كما أوقع الضرب على المضروب في قولهم: هذا الدرهمُ ضربُ الأمير. والصيد على المصيد في قوله: (لا تقتلوا الصيد) [المائدة/٩٥] والسُّحْتُ أعم من الربا، وهؤلاء قد وصفوا بأكل الربا. في قوله: (وأَخْذِهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عنه)[٣] [النساء/١٦١] إلَّا أنَّ السّحت أعمّ من الربا نحوُ ما أخذوا فيه من كتمانهم[٤] ما أُنْزِلَ عليه[٥] وتحريفهم إياه ونحوِ ذلك لأنَّه يشمل الربا وغيره.

واختلفوا[٦] في الرفع والنصب من قوله تعالىٰ[٧]: (أنَّ

---

(١) في (ط): يستأصلكم.

(٢) هذه قطعة من بيت وتمامه:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانَ لم يدع   من المال إلَّا مُسْحَتَاً أو مُجَلَّفُ

انظر ديوانه/٥٥٦، والخزانة ٢/٣٤٧ والجمهرة ٢/١٠٧ واللسان والتاج (سحت) المُسْحَت: المُهْلَك، والمجلَّفُ: الذي بقيت منه بقية، أو الرجل الذي جلفته السنون، أي: أذهبت أمواله. اللسان (جلف).

(٣) وردت هذه الآية في الأصل: (وأكلهم الربا..) وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

(٤) في (ط): ما أخذوه في كتمانهم.

(٥) في (ط): عليهم.

(٦) في (ط): اختلفوا.

(٧) سقطت من (ط).

النَّفْسَ بالنَّفْسِ) إلى قوله: (والجروحَ قِصاصٌ) [المائدة/ ٤٥].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (أنَّ النَّفْسَ بالنفسِ والعَيْنَ بالعين، والأنفَ بالأنفِ، والأذنَ بالأذنِ والسنَّ بالسنِّ) [المائدة/ ٤٥] ينصبون ذلك كله، ويرفعون: (والجُرُوحُ قِصَاصٌ) [المائدة/ ٤٥].

كان نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ ينصبون ذلك كله. ورُوي عن[1] الواقدي عن نافع: (والجروحُ) رفعاً.

وقرأ الكسائي: (أنَّ النفسَ بالنفسِ) نصباً، ورفع ما بعد ذلك كله[2].

[قال أبو علي]:[3] حجّة من نصب (العين بالعين) وما بعده: أنَّه عطف ذلك على أنَّ، فَجعَلَ الواو للاشْرَاك في نصب أنَّ، ولم يقطع الكلام مما قبله، كما فعل ذلك من رفع.

فأما من رفع بعد النصب فقال: (أن النفسَ بالنفسِ والعينُ بالعين) فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدُها: أن تكون الواو عاطفة جملةً على جملةٍ وليست للاشْتراكِ في العامل كما كان كذلك[4] في قولِ من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد.

---

(١) زيادة في (م).

(٢) السبعة ٢٤٤.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): ذلك.

والوجه الثاني أنَّه حملَ الكلام على المعنى، لأنَّه إذا قال: (وَكَتَبْنَا عليهم فيها أنَّ النفسَ بالنفسِ) [المائدة/٤٥] فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ، فحمل (العينُ بالعين) على هذا كما أنه لما كان المعنى في قولَه: (يُطَافُ عليهم بكأسٍ مِنْ مَعِينٍ) [الصافات/٤٥] يُمنَحون كأساً من معين؛ حَمَلَ حوراً عيناً على ذلك، كأنَّه: يُمنحون كأساً، ويمنحون حوراً عيناً، وكما أنَّ معنى الحديث في قوله:

فلم يَجِدَا إلَّا مُناخَ مَطِيَّةٍ[1] ....

أنَّ هناكَ مناخَ مطيةٍ، حملَ قولَه:

وسُمْرٌ ظماءٌ

---

(١) هذا صدر بيت لكعب بن زهير من قصيدة في ديوانه ص ٥٢، استشهد سيبويه ١/٨٨ بثلاثة أبيات منها، وهو أولها وعجزه:

تجافَى بها زورٌ نبيلٌ وكلكلُ

وما بعده من قوله: «وسمر ظماء» قطعة من البيت الثالث منها:

والبيتان بعد الأول هما:

ومَفْحَصَها عند الحصى بجرانها وَمْثَنى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

وسمرٌ ظِماءٌ واتَرتْهُنَّ بعدما مَضَت هَجْعَةٌ من آخر الليل ذُبَّلُ

قال الأعلم: وصف منزلاً رحل عنه فطرقه ذئبان يعتسفانه، فلم يجدا به إلَّا موضع إناخة مطيته، وموضع فحصها الحصى عند البروك بجرانها، وهو باطن عنقها، ومواضع قوائمها وهي المثنى لأنَّها تقع بالأرض مثنية. والنواجي: السريعة يعني قوائمها، ووصفها بتجافي الزور لنتوئه وضمرها، فإذا بركت تجافى بطنها عن الأرض والزور: ما بين ذراعيها من صدرها. والنبيل: المشرف الواسع. والكلكل: الصدر. وأراد بالسمر الظماء: بعرها، ووصفها بهذا لعدمها المرعى الرطب وقلَّة ورودها للماء لأنَّها في فلاة، ومعنى واترتهنَّ: تابعت بينهنَّ عند انبعاثها، والهجعة: النومة في الليل خاصة، والذبل: من وصف السمر الظماء.

على معنى الحديث، كأنَّه قال: ثَمَّ مُناخُ[1] مطِيةٍ وسمرٌ ظماءٌ وكذلك قولُه:

وَمُشَجَّـجٌ أمَّـا سَـوَاءُ قَـذَالِـهِ
فَبَـدا وَغَيَّرَ سَـارَهُ المَعْزَاءُ[2]

لما كان المعنى في:

بادَت وغيَّرَ آيَهُنَّ مع البلى[3] إلَّا رواكدَ[4]..

بها رواكِدُ، حَمَل مشججاً عليه، فكأنَّه قال: هناك رواكدُ ومُشَجَّـجُ فعلى هذا يكونُ وجه الآية. ومثلُ هذا من[4] الحمل على المعنى كثيرٌ في التنزيل وغيره.

والوجه الثالث: أن يكون عطف قوله (والعَيْنُ)[5] على. الذكرِ

---

(١) في (ط): مناخ مطية.
(٢) وهو مع ما بعده في الكتاب ١/٨٨ وهو متقدم عليه فيه واللسان (شجج) ومشجج: هو الوتد. وانظر أساس البلاغة (شجج).
(٣) البيت بتمامه:
بـادت وغَيَّـرَ آيَهُنَّ مـع البلى إلَّا رواكـد جَمْـرُهـنَّ هَـبـاءُ
قال الأعلم: أراد بالرواكد الأثافي، وركودها ثبوتها وسكونها، ووصف الجمر بالهباء لقدمه وانسحاقه، والهباء: الغبار وما يبدو عن شعاع الشمس إذا دخلت من كوة. وأراد بالمشجج وتداً من أوتاد الخباء. وتشجيجه: ضرب رأسه ليثبت، ومنه الشجة في الرأس. وسواء قذاله: وسطه، وأراد بالقذال أعلاه، وهو من الدابة: معقد العذار بين الأذنين. وقوله: وغير ساره، أراد: سائره، فحذف عين الفعل لاعتلاله، ونظيره: هار، بمعنى هائر، وشاك بمعنى شائك. والمعزاء: أرض صلبة ذات حصى، وكانوا يتحرون النزول في الصلابة ليكونوا بمعزل عن السبيل، ولتثبت أوتادها الأبنية، ومعنى بادت: تغيَّرت وبليت والآي: جمع آية وهي علامات الديار، والبلى: تقادم العهد.
(٤) في (ط): في. (٥) في (ط): والعين بالعين.

المرفوع في الظرفِ الذي هو الخبرُ وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أكَّد في نحو (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ) [الأعراف/٢٧] ألا ترى أنه قد جاء: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ ما أَشْرَكْنَا وَلَا آباؤُنا) [الأنعام/١٤٨] فلم يؤكد بالمنفصل، كما أكّد في الآي الأُخَرِ. فإن قلت: فإن (لا) في قوله: (ولا آباؤُنا) عوضٌ من التأكيد، لأنَّ الكلام قد طال بها[١]، كما طال في نحو: حضر القاضي اليوم امرأةٌ؛ قيل: هذا إنَّما يستقيم أن يكونَ عوضاً إذا وقع قبل حرف العطف ليكون عوضاً من الضمير المنفصل الذي كان يقع قبل حرف العطف، فأما إذا وقع بعد حرف العطف لم يَسُدَّ ذلك المسدَّ. ألا ترى أنَّك لو قلت: حضر امرأةٌ اليوم[٢] القاضي، لم يغنِ طولُ الكلام في غير هذا[٣] الموضع الذي كان ينبغي أن يقع فيه التعويض.

فأمَّا قوله تعالى[٤]: (والجروحُ قِصَاصٌ) فمن رفعه بِقَطْعه[٥] عما قبله فإنه يحتمل هذه الوجوهَ الثلاثَةَ التي ذكرناها في قول من رفع: (والعَيْنُ بالعينِ).

ويجوز أن يستأنف: (والجروحُ قصاصٌ) ليس على أنَّه مما كتب عليهم في التوراة، ولكن على استئناف إيجاب وابتداء شريعة في ذلك، ويُقوِّي أنه من المكتوب عليهم في التوراة نصبُ من نصبهُ، فقال: (والجروحَ قصاصٌ).

---

(١) في (ط): به.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فقطعه.

قال: وكلّهم ثقّل (الأُذُنَ) إلاَّ نافعاً فإنَّه خففها في كل القرآن[١].

القول في ذلك أنَّهما لغتان، كما أنَّ السُّحْتَ والسُّحُتَ لغتان، وقد تقدَّم القول في ذلك. قال أبو زيد: يقال[٢]: رجلٌ أُذُنٌ ويَقَنٌ، وهما واحد، وهو الذي لا يسمع بشيء إلاَّ أيقن به، وقد ذكرنا ذلك[٣] في سورة التوبة أيضاً[٤].

واختلفوا في إسكان اللام والميم، وكسر اللام وفتح الميم [في قوله تعالى][٥]: (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإنجيلِ) [المائدة/ ٤٧].

فقرأ حمزة وحده: (وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الإنجيلِ) بكسر اللام وفتح الميم.

وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم[٦].

[قال أبو علي][٧]: حجة حمزة في قراءته: (ولِيَحْكُمَ أهلُ الإنجيل بما أَنْزَلَ اللَّهُ فيه) [المائدة/٤٧] أنه جعل اللام متعلقة بقوله: (وآتَيْنَاهُ الإنجيلَ) [المائدة/٤٦] لأنَّ إيتاءه[٨] الإنجيلَ

---

(١) السبعة ٢٤٤.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): وقد ذكرناه.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): من قوله.

(٦) السبعة ٢٤٤.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في (ط): إتيانه.

إنزال ذلك عليه، فصار[1] بمنزلة قوله: (إِنَّا أَنْزَلْنَا إليكَ الكتابَ بالحقِّ لِتَحْكُمَ بينَ الناسِ بما أراكَ اللَّهُ) [النساء/١٠٥] فكأنَّ المعنى: آتيناه الإنجيل ليحكم، كما قال: (إنَّا أنزلنا إليك الكتاب لَتحكم) فالحكمان جميعاً حكمان لله[2] تعالى[3]، وإن كان أحدهما حكماً بما أنزله الله، والآخر حكماً بما أراه الله، فكلاهما حكمُ الله.

وأمَّا حجةُ من قرأ: (وَلْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيلِ) فهي نحوُ قولِهِ: (وَأَنِ احْكُمْ بينَهُمْ بما أَنْزَلَ الله) فكما أُمِرَ عليه السلام ـ بالحكم بما أنزل الله كذلك أُمروا هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل.

قال: وكلّهم قرأ (أَفَحُكْمَ الجاهليةِ يَبْغُون) [المائدة/ ٥٠] بالياء إلَّا ابنَ عامرٍ فإنَّه قرأ: (تبغون) بالتاءِ[4].

[قال أبو علي]:[5] من قرأ بالياء فلأنَّ قَبْلَهُ غيبةٌ لقوله: (وإنَّ كثيراً من الناس لَفَاسِقُوْنَ) [المائدة/٤٩].

والتاءُ على قوله[6]: قل لهم: (أَفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ تَبْغُونَ) والياء أكثر في القراءة، زعموا، وهي أَوْجَهُ لِمَجْرَى[7] الكلام على ظاهره،

---

(١) في (ط): فصار ذلك.
(٢) كذا في (ط) وفي (م): حكما الله.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) السبعة ٢٤٤.
(٥) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٦) سقطت من (ط).
(٧) في (ط): لجري.

واستقامته عليه من غير تقدير إضمار، ونحوُ هذا الإضمارِ لا ينكر لكثرته وإن كان الأوَّل أظهرَ.

واختلفوا في إدخال الواو وإخراجها والرفع والنصب في قوله [جل وعز][1]: (ويقولُ الذينَ آمَنُوا) [المائدة/٥٣].

فقرأ أبو عمروٍ وحده: (وَيَقُولَ الذين آمَنُوا) نصباً. وروى علي بن نصر عن أبي عمروٍ أنَّه قرأ بالنصب والرفع: (ويقولَ الذين آمنوا) نصباً (ويقولُ الذين آمنوا) رفعاً.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (ويقولُ الذين آمَنُوا) رفعاً.

وقرأ ابن كثير ونافعٌ وابن عامرٍ: (يقولُ الذينَ آمنوا) بغير واو في أولها ورفع اللام، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة ومكةَ واللامُ (من يقولُ) مضمومة[2].

[قال أبو علي][3]: إن قُلْتَ: كيف قرأ أبو عمروٍ: (وَيَقُولَ الذين آمنُوا) ولا يجوز عَسى اللَّهُ أن يقولَ الذين آمنوا؛ فالقول في ذلك أنَّه يحتمل أمرين غير ما ذكرتَ، أحدُهما: أن يحمله على المعنى لأنَّه إذا قال: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأتِيَ بالفَتْح) [المائدة/٥٢] فكأنَّه قد[4] قال: عسى أن يأتي الله بالفتح، ويقولَ الذين آمنوا. كما أنَّه إذا قال: (فأصَّدَّقَ وأكُنْ) [المنافقون/١٠] فكأنَّه قد[5] قال: أصَّدقَ

(١) في (ط): تعالى.
(٢) السبعة ٢٤٥.
(٣) سقطت من (م) ما بين المعقوفين، وفيها: فإن قلت.
(٤) و (٥) سقطت من (م).

وأكُنْ، ألا ترى أنَّه يستقيمُ أن يقع في موضع قوله: (لَوْلَا[١] أَخَّرْتَنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ): هَلاَّ أخَّرتني إلى أجلٍ قريب أصَّدَّق، لأنَّ هلاّ للتحْضيض، فكأنَّه قال: أخِّرني إلى أجلٍ قريب أصَّدَّقْ[٢]، كما تقول: أعطني أُكْرِمْكَ، فلما وقع قوله: (فأصَّدَّقَ) موضعَ قولِهِ: أصَّدَّقْ حُمِلَ (أكُنْ) على الجزم الذي كان يجوز في الفعل لو وقع موقع الفاء والفعلِ الذي بَعْدَهُ، كما أنَّ قوله:

أنَّىٰ سَلَكْتَ فَإنَّني لَكَ كاشِحٌ
وعلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأَزْدَدِ[٣]

حَمَل أزدد فيه على الجزم الذي كان يكون في موضع الفعل الذي هو جزاءٌ، فكذلك حُمِلَ: (ويقول الذين آمنوا) على ما كان يجوز وقوعه بعد عسى من أن، ألا ترى أنَّ جواز كلّ واحد منهما ومساغَهُ كجواز الآخرِ وقد جاء التنزيل بهما [قال عزَّ وجل][٤]: (وَعَسى أن تَكْرَهُوا شَيئاً وهو خيرٌ لكم وعسى أن تُحبُّوا شيئاً وهو شَرٌّ لكم) [البقرة/٢١٦] (وَعَسَى اللَّهُ أن يكفَّ بأسَ الذينَ كَفَرُوا) [النساء/٨٤] فلمَّا كان مجازهما واحداً؛ صرتَ إذا ذكرت أحدهُما فكأنَّك ذكرتَ الآخَرَ، فجاز الحملُ عليه.

ووجه آخر وهو أنَّه إذا قال: (فَعَسى اللَّهُ أنْ يأتي بالفتحِ) [المائدة/٥٢] جاز أن يبدل (أنْ يأتيَ) من اسم اللَّه كما أُبدِلت

---

(١) في الأصل: (هلا) وصوبت على الهامش.

(٢) في (ط): قال: أخرتني إلى أجل قريب أصدّقَ. وما في (م) أصوب.

(٣) ورد البيت في معجم تهذيب اللغة للأزهري (أي) ١٥/٦٥٣، وعنه في اللسان (أيا) برواية «أياً فعلت» مكان «أنى سلكت». ولم يعز لقائل.

(٤) سقطت من (ط).

أن من الضمير في قوله: ﴿وَمَا أَنسانيهُ إلاَّ الشيطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف/٦٣] وإذا أبدلْتَ[1] منه حَمَلْتَ النصبَ في: ﴿ويقولَ﴾ على ذلك، كأنَّك قلت: عَسى أن يأتي اللَّهُ بالفتح، ويقولَ الذين آمنوا.

فأمَّا من رفع، فحجَّته أن يجعلَ الواو لعطف جملةٍ على جملةٍ، ولا يجعلها عاطفة على مفردٍ، ويدلّ على قوة الرفع قولُ من حذف الواو فقال: ﴿يقول الذين آمنوا﴾.

وأما إسقاط الواو وإثباتُها من قوله: ﴿ويقول الذين آمنوا﴾ فالقولُ فيه[2] إنَّ حذفَها في المساغ والحُسْنِ كإثباتها. فأمَّا الحذفُ فلأنَّ في الجملة المعطوفة ذكراً من المعطوف عليها، وذلك أن من وصف بقوله: ﴿يُسارعونَ فيهم يقولون: نخشى أنْ تُصيبَنَا دائرةٌ﴾ إلى قوله: ﴿نادمين﴾ [المائدة/٥٢] هم الذين قال فيهم الذين آمنوا: ﴿أَهَؤلاءِ الذين أقْسَمُوا باللَّهِ جَهْدَ أيمانِهِمْ إنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهم﴾ [المائدة/٥٣] فلمَّا صار في كلٍ واحدة من الجملتين ذِكْرٌ من الأخرى حَسُنَ عَطْفُهَا بالواو وبغير الواو، كما أن قوله: ﴿سَيَقُولُوْنَ ثلاثةٌ رابعُهُمْ كَلْبُهُمْ، ويَقُولونَ خمسةٌ سادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف/٢٢] لمَّا كان في كلٍ واحدة من الجملتين ذكرٌ مما تقدَّم، اكتفي بذلك عن الواو، لأنَّها بالذكر وملابسة بعضها ببعض به ترتبطُ إحداهما بالأخرى كما ترتبط بحرفِ العطف، وعلى هذا قولُه: ﴿والذينَ كَفَرُوا وكَذَّبُوا بآياتِنَا أولئِكَ أصحابُ النارِ هم فيها

(١) في (ط) أبدلته.

(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).

خالدونَ) [البقرة/٣٩] ولو أدخلت[١] الـواو فقيل: وهم فيهـا خالدون؛ كان حسناً، ويدلّك على حُسْنِ دخول الواو قولُه: (وَيَقُوْلونَ سَبْعةٌ وثامنُهم كلبُهم) فحذفُ الواو من قوله: (ويَقُولُ الذين آمنوا) كحذفها في هذه الآي، وإلحاقُها كإلحاقها في قوله: (ويقولون سبعةٌ وثامنهم كلبهم) [الكهف/٢٢] فقد تبين لك بمجيء التنزيل بالأمرين أنَّ هذا الموضعَ أيضاً مثلُ ما جاء التنزيلُ به في غير هذا الموضع.

واختلـفوا[٢] في إظهار الدال وإدغامها من قوله جلَّ وعز: (مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِيْنِهِ) [المائدة/ ٥٤].

فقرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي بإدغام الدال الأولى في الآخرة.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: (من يَرْتَدِدْ منكم عن دينه) بإظهار الدالين وجزم الآخرة[٣].

حجة من أظهرهما ولم يدغم: أن الحرف المدغم لا يكون إلَّا ساكناً، ولا يمكن الإدغام في الحرف الذي يدغمُ حتى يسْكنَ، لأنَّ اللسانَ يرتفع عن المدغمِ فيه ارتفاعةً واحدةً، فإذا لم يَسْكُنْ لم يرتفع اللسانُ ارتفاعةً واحدةً، فإذا لم يرتفع كذلك لم يمكن الإدغامُ فإذا كان كذلك لم يسغ الإدغام في الساكن[٤]، لأنَّ

---

(١) في (ط): دخلت.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة ٢٤٥.

(٤) في (ط): (إذا كان كذلك). زيادة بعد الساكن.

المدغَم إذا كان ساكناً، والمدغمُ فيه كذلك، التقى ساكنان، والتقاء الساكنين في الوصل في هذا النحو ليس من كلامهم، فأظهر الحرف الأوَّل وحَرَّكَهُ، وأسْكَنَ الحرفَ الثاني من المثلين، وهذه لغة أهل الحجاز فلم يلتق الساكنان.

وحجةُ من أدغم أنَّه لما أسكن الحرفَ الأول من المثلين ليدغمه في الثاني[١] وكان الثاني ساكناً، وقد أسكن الأول للإدغام حَرَّكَ المدغمَ فيه لالتقاء الساكنين على اختلافٍ في التحريك، وهذه لغة بني تميم. وإنَّما حَرَّكَ بنو تميم ذلك لتشبيههم إياه بالمعرب، وذلك أنَّ المعربَ قد اتفقوا على إدغامه، فلما وجدوا ما ليس بمعربٍ مشابهاً للمعربِ في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب فأدغموا كما أدغموا المعربَ، وهذا من فعلهم يدل على صحَّة ما ذهب إليه سيبويه من تشبيهِ حركةِ الإعراب بحركة البناء في التخفيف نحوُ:

.. أشربْ غيرَ مستحقبٍ[٢]

ألا ترى أنَّهم[٣] شبهوا حركة البناء بحركة الإعراب في إدغامهم في الساكن المحرَّك[٤] بغير حركة الإعراب، فكما شبهوا حركةَ البناء بحركة الإعراب، كذلك شبهوا حركة الإعراب بحركة البناء في نحو:

أشربْ غير مستحقبٍ

---

(١) عبارة (ط): ولم يدغم في الثاني...

(٢) سبق انظر ١/ ١١٧ و ٤١٠.

(٣) في (ط): قد.

(٤) في (ط): المتحرك.

وليس ذلك بأبعدَ من تشبيههم أفْكَلَ بأذْهَبُ، وقد جاء التنزيل بالأمرين جميعاً[١] قال [جلَّ وعزَّ][٢]: (ومن يُشَاقِقِ الرسولَ مِنْ بَعْد ما تَبَيَّن لهُ الهُدَى) [النساء/١١٥] وقال: (وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ورَسُولَه) [الأنفال/١٣].

واختلفوا[٣] في نصب الراء وخفضها من قوله تعالىٰ[٤]: (والكفَّارَ أولياءَ) [المائدة/ ٥٧].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ: (والكفارَ) نصباً[٥].

وقرأ أبو عمروٍ والكسائي: (والكفارِ) خفضاً، وروى حسين الجعفي عن أبي عمروٍ (والكفارَ) بالنصب[٦].

حجة من قرأ بالجر فقال: (والكفارِ) أنه حمل الكلام على أقرب العامِلَين وقد تقدَّم أن لغة التنزيل الحملُ على أقربِ العاملين، فَحُمِلَ[٧] على عامل الجرّ من حيث كانَ أقربَ إلى المجرور من عامل النصبِ، وحَسُنَ الحملُ على الجر، لأنَّ فِرَقَ الكفار الثلاث: المشرك، والمنافق، والكتابي الذي لم يسلم، قد كان منهم الهزءُ فساغ لذلك أن يكون (الكفارِ) مجروراً وتفسيراً

(١) سقطت من (م).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): اختلفوا.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): بالنصب.
(٦) السبعة ٢٤٥.
(٧) في (ط): فحمله.

للموصول، وموضحاً له، فالدليل على استهزاء المشركين قولُه: (إنَّا كفينـاكَ المستهـزئينَ. الـذين يَجْعَلُوْنَ مـعَ اللّهِ إلَهـاً آخَـرَ) [الحجر/٩٥ ـ ٩٦] والدليلُ على استهزاء المنافقين قولُه: (وإذا خَلَوْا إلى شيـاطينهم قالـوا إنَّـا مَعَكم إنَّمَـانَحْنُ مُسْتَهْـزِئُـوْنَ) [البقرة/١٤]. وأمَّا[1] الكتابي الذي لم يسلم فيدل، على وقوع ذلك منه قوله: (لا تَتَّخِذُوا الذين اتَّخَذُوا دينَكم هُزُواً ولَعِباً[2] من الذين أُوتُوا الكتابَ) [المائدة/٥٧] وكلُّ مَنْ ذَكَرْنا من المشركين والمنافقين ومن لم يسلم من أهل الكتاب يقع عليه اسمُ كافرٍ ويدل على ذلك قولُه: (لم يكنِ الذينَ كَفَرُوا من أهلِ الكتابِ والمشركِيْنَ مُنْفَكِّينَ) [البيِّنة/١] وقال: (ألم تَرَ إلى الذينَ نافَقُوا يقولونَ لإِخْوَانِهِمُ الذينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكتابِ) [الحشر/١١] وقال: (إنَّ الذينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا) [النساء/١٣٧]، فإذا وقع على المستهزئين اسمُ كافرٍ حَسُنَ أن يكون قولُهُ: (والكفارِ) تفسيراً للاسم الموصول، كما كان قولُه: (من الذين أوتوا الكتابَ) تفسيراً له، ولو فُسِّر الموصولُ بالكفار لعمَّ الجميعَ. ولكنَّ الكفارَ كأنه أغلب على المشركين وأهل الكتاب، على من إذا عاهد دخل[3] في ذمَّة المسلمين وقُبلت[4] منه الجزية، على دينه أغلب فلذلك فُصِّلَ ذكرهما، ويدل على تقدم قوله: (والكفار) قولُه: (ما يودُّ الذينَ كَفَرُوا من أهل الكتاب ولا المشركينَ أن يُنَزَّلَ عليكم من خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) [البقرة/١٠٥] فكما

---

(١) سقطت «أما» من (ط).

(٢) في (م) لعباً ولهواً. وهو خطأ.

(٣) في (م): «ودخل».

(٤) في (م): قبلت.

أنَّ الاتفاق فيما علمنا على الجرِّ في قوله: (ولا المشركين) ولم يُحْمَلْ على العامل الرافعِ ، كذلك ينبغي أن يتقدم الجرُّ في قوله: (والكفارِ أولياءَ).

وحجَّة من نصب فقالَ: (والكفارَ أولياءَ) أنه عطفَ على العامل الناصب، فكأنَّه قال: لا تتخذوا الكفارَ أولياءَ، وحجتهم في ذلك قولُه: (لَا يَتَّخِذِ المؤمنونَ الكافرينَ أولياءَ من دونِ المؤمنينَ) [آل عمران/٢٨] فكما وقع النهي عن اتِّخاذِ الكفار أولياءَ في هذه الآية، كذلك يكون في الأخرى معطوفاً على الاتخاذ.

واختلفوا[1] في ضم الباء وفتحها من قوله تعالى[2]: (وَعَبَدَ الطاغوتَ) [المائدة/ ٦٠].

فقرأ حمزة وحدَهُ: (وَعَبُدَ الطاغوتِ) بفتح العين وضم الباء وكسر التاءِ من الطاغوت.

وقرأ الباقون: (وَعَبَدَ الطاغوتَ) منصوباً كُلُّه[3].

حُجَّة حمزة في قراءته (عَبُدَ الطاغوتِ): أنه يحمله على ما عملَ فيه (جعلَ) فكأنه قال: [4] وجعلَ منهم عَبُدَ الطاغوتِ. ومعنى (جَعَلَ): خلق كما قال: (وَجَعَلَ منها زَوْجَهَا) [الأعراف/١٨٩] وكما قال: (وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنورَ) [الأنعام/١] وليس (عَبُدَ)

(١) في (ط): اختلفوا.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) السبعة ٢٤٦.
(٤) سقطت من (م).

لفظَ جمعٍ، ألا ترى أنَّه ليس في أبنية الجموع شيءٌ على هذا البناء، ولكنه واحد يراد به الكثرة، ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافةِ إلى المعارفِ ما لفظهُ لفظ الإفراد ومعناه الجمعُ؟ وفي التنزيل: (وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ الله لا تُحْصُوهَا) [النحل/١٨] [يريد: نِعمَ اللَّه][١] فكذلك قولُه: (وَعَبُدَ الطاغوتِ) وجاء على فَعُلٍ لأنَّ هذا البناءَ تُراد به الكثرةُ والمبالغة، وذلك نحوُ يَقُظٍ، ونَدُسٍ[٢]، وفي التنزيل: (وتحسِبُهم أيْقاظاً) [الكهف/١٨] فكأنَّ[٣] تقديره أنَّه قد ذهب في عبادةِ الطاغوتِ، والتذلُّل له كلَّ مذهبٍ وتحقّق به، وجاء على هذا لأنَّ عبداً في الأصل صفةٌ، وإن كانَ قد استُعمل استعمالَ الأسماءِ، واستعمالُهم إياه استعمَالَها لا يزيل عنه كونَه صفةً، ألا ترى أنَّ الأبْرقَ والأبطحَ، وإن كانا استعملا استعمالَ الأسماءِ حتى كُسِّرَ هذا النحوُ تكسيرَها عندهم في نحو قولِه:

بالعَذْب في رَصَفِ القِلاتِ مَقيلُهُ
قَضُّ الأباطحِ لا يَزَالُ ظَليلا[٤]

لم يَزُل عنهما[٥] حُكمُ الصفةِ يدلك على ذلك تركُهم

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) نَدُس: فَهِم سريع السمع فطن (اللسان).

(٣) في (م): فهذا كأن.

(٤) البيت لجرير يهجو الفرزدق.

والقلات جمع قَلت: هي البئر تكون في الصخرة من ماء السماء، ولا مادة لها من ماء الأرض. والقض: الموضع الخصب.

انظر ديوانه /٤٥٣ (الصاوي).

(٥) في (ط): عنه.

صرفها[١] كتركهم صرفَ آخَرَ[٢]، ولم يجعلوا ذلك كَأَفْكَلٍ، وأَيْدَعٍ[٣]. فكذلك عَبْدٌ، وإن كان قد استعمل استعمالَ الأسماء، لم يخرجه ذلك عن أن يكون صفةً وإذا لم يَخْرج عن أن يكون صفةً، لم يمتنع أن يبنى بناء الصفاتِ على فَعْلٍ نحوْ يَقْظٍ[٤].

فأما من فتح فقال[٥]: (وعَبَد الطاغوتَ) فإنَّه عطفه على مثالِ الماضي الذي في الصلة وهو قولُه: (لَعَنَهُ اللَّهُ) [النساء/١١٨] وأَفْرَدَ الضميرَ الذي[٦] في (عَبَدَ)، وإن كان المعنى فيه الكثرة[٧] لأنَّ الكلام محمولٌ على لفظٍ من دون معناه، وفاعلُه ضمير مَنْ كما أن فاعلَ الأمثلةِ المعطوف عليها ضميرُ مَنْ، فأفْرَدَ لحملِ ذلك جميعاً على اللفظ ولو حمل الكلُّ على المعنى أو البعضُ على اللفظ والبعضُ على المعنى كان مستقيماً.

واختلفوا[٨] في التوحيد والجمع في قوله تعالى[٩]: (فما بلَّغْتَ رِسَالاته)[١٠][المائدة/ ٦٧].

(١) في (ط): لصرفه.
(٢) في (ط): أحمر.
(٣) الأفْكَلُ على أفْعَل: الرِّعدة تعلو الإنسان ولا فعل له اللسان (فكل) الأيدع: صبغ أحمر وقيل هو خشب البقم أو دم الأخوين أو الزعفران. اللسان (يدع).
(٤) ضبطها في (ط) على: فَعُل نحو يَقُظ.
(٥) سقطت من (ط).
(٦) زيادة في (ط).
(٧) في (ط): كثرة.
(٨) في (ط): اختلفوا.
(٩) سقطت من (ط).
(١٠) في (ط): (فما بلغت رسالته).

فقرأ أبو عمرٍو وحمزةُ والكسائي: (فما بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) واحدةً، وفي الأنعام: (حيثُ يَجْعَلُ رسالَاتـه) [الآية/ ١٢٤] جماعةً، وفي الأعراف: (بِرسالَاتي) [١٤٤] على الجمع أيضاً.

وقرأ ابن كثير: (رسالَتَه) على التوحيد، وفي الأنعام: (حيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) وفي الأعراف: (برسالَتي) على التوحيد ثلاثهُنَّ.

وقرأ نافعُ: (فما بَلَّغْتَ رسالَاتِه) جماعاً، وقرأ في الأنعام: (حيثُ يَجْعَلُ رسالَاتِهِ) جماعةً[1]، وقرأ: (على الناس برسالَتي) واحدةً.

وقرأ ابن عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (فما بلَّغتَ رسالاتِه) (وحيث يجعلُ رسالاتِه) و(على النَّاس برسَالاتي) جماعاً ثلاثهُنَّ. وروى حفصٌ عن عاصم: (فما بَلَّغْتَ رسالَتَه) واحدة (وحيث يجعلُ رسالته) واحدةً أيضاً و(على الناس برسَالاتي) جماعاً[2].

قال أبو علي: أرسل فعلٌ يتعدَّى إلى مفعولين: ويتعدَّى إلى الثاني منهما بحرفِ الجر[3]، كقوله: (إنَّا أَرْسَلْنَا نُوحَاً إلى قَوْمِهِ) [نوح/١] (وأرْسَلْنَاهُ إلى مائةِ ألفٍ) [الصافات/١٤٧] ويجوز الاقتصارُ على أحدهما دون الآخر، من نحو: أعطيتُ، وكسوتُ،

(١) في (ط) جماعاً أيضاً.
(٢) السبعة ٢٤٦.
(٣) في (ط): بالجار.

وليس من باب حَسِبتُ كقوله: (ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى) [المؤمنون/٤٤] وقوله: (إنَّا أرْسَلْنَاكَ شاهِداً ومُبَشِّراً) [الأحزاب/٤٥] وقال: (فَأَرْسِلْ إلى هارُونَ) [الشعراء/١٣] فَعدَّى إلى الثاني، والأولُ مقدرٌ في المعنى، التقدير: أرسل رسولاً إلى هارون، فأمَّا قوله: (لقد أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بالبيناتِ) [الحديد/٢٥] فالجار في موضع نصب على الحال، كما تقول: أرسلتُ زيداً بِعُدَّتِهِ، وكذلك قولُه: (أَرْسِلْهُ مَعَنا غَداً نَرتَعْ) [يوسف/١٢] إن رفعتَ المضارع كان حالاً، وإن جزمته كان جزاءً.

وقد يستعمل الإرسالُ على معنى التخلية بين المرسلِ وما يريدُ[1] وليس يُراد به البعثُ قال الراجز:

أرْسلَ فيها مُقْرَمَاً غيرَ قَفِرْ
طَبَّاً بإرسال المرابيع السُؤَرْ[2]

وقال آخر:

أرسلَ فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ
وهو بها يَنْحُو طريقاً يَعْلَمُه[3]

---

(١) في (ط) وبين ما يريد.

(٢) لم نعثر على قائله. المقرم: البعير المكرم الذي لا يحمل عليه ولا يذلل، ولكن يكون للفحلة والضراب، القفِر: المنسوب إلى القفر، أو القليل اللحم. المرابيع: جمع مرباع، وهي التي تنتج في الربيع. والسؤر جمع سؤرة وهي جيد المال.

(٣) هذا رجز أورده أبو زيد في نوادره ص ٤٦١ ونسبه لرجل زعموا أنه من كلب. وقال البغدادي في شرح الشافية ٤/١٧٧: وقال خضر الموصلي شارح شواهد التفسيرين: البيت من رجز لرؤبة أوله:

قلت لزير لم تصله مريمه

فهذا إنَّما يريد خلّى بين الفحل وبين طروقته، ولم يمنعه منها وقال:

فأرْسَلَهَا العِـرَاكَ ولم يَذُدْهـا
ولـم يُشْـفِقْ عـلى نَـغْصِ الدِّخالِ [1]

المعنى: خلى بين هذه الإبل وبين شربها ولم يمنعها من ذلك، فمن هذا الباب قوله تعالىٰ[2]: (ألم تَرَ أنَّا أَرْسَلْنَا الشياطينَ على الكافرينَ) [مريم/٨٣] فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[3]:

لَعَمري لَقَدْ جاءَتْ رسالةُ مالكٍ
إلى جَسَدٍ بَيْن العوائد مُخْتَبَل
وأرسلَ فيها مالكٌ يَسْتَحِثُّنـا
وأَشْفَق من ريب المنُـون فَمـا وأَلْ

= أقول: قد فتشت هذه الأرجوزة مراراً، فلم أجد فيها البيت الشاهد. اهـ. منه. وبعده:
وانظر الأزهري ١١٧/١٣ واللسان (سما) وأساس البلاغة (قرم)، المنصف ٦٠/١.

(١) البيت للبيد يصف إبلاً أوردها الماء مزدحمة. والعراك الازدحام ولم يشفق على ما تنغص شربه منها، والدخال: أن يدخل القوي بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين. فيتنغص عليه شربه. انظر ديوانه/١٠٨ وسيبويه ١٨٧/١، والمقتضب ٢٣٧/٣ وابن الشجري ٢٨٤/٢ وروي على نغض بالضاد، وانظر ابن يعيش ٦٢/٢، ٥٥/٤، والخزانة ٥٢٤/١، والعيني ٢١٩/٣، والمخصص ٢٢٧/١٤ واللسان (عرك نغص دخل).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) النوادر (ط. الفاتح) ٢٠٣ والبيتان من مقطعة في ستة أبيات للبعيث واسمه خداش بن بشر بن خالد.

فالرسالة ههنا بمنزلةِ الإرسال، والمصدَرُ في تقدير الإضافة إلى الفاعل والمفعولُ الأول، في التقدير[١] محذوف كما كان محذوفاً في قوله: (فَأَرْسِلْ إلى هارون) [الشعراء/١٣] والتقدير: رسالةُ مالكٍ إلى جسدٍ، والجار والمجرور في موضع نصب لكونه مفعولاً ثانياً، والمعنى: إلى ذي جَسَدٍ، لأنَّ الرسالة لم تأتِ الجسدَ دون سائر المرسل إليه. ومثلُ ذلك قولُه:

. . . . وبعد عطائك المائةَ الرِّتَاعا[٢]

في وَضْعه العطاء في موضع الإعطاء.

وقولُه:

وأرسلَ فيها مالكٌ يستحثّنا[٣] . . . .

يجوز أن يكون المعنى: أرسل الرسالة يَسْتَحِثّنا، ودخول الجار كدخوله في قوله: (ولَهُم[٤] فيها) [يس/٥٧]، ويستحثّنا حال من مالكٍ. وإن شئت قلتَ: تستحثّنا، فجعلته حالاً من الرسالة. وإن شئت ذكَّرْتَ، لأنَّ الرسالة والإرسال بمعنىً.

والرسولُ جاء على ضربين أحدهما أن يراد به المرسلُ. والآخرُ [أن يراد به][٥] الرسالةُ، فالأوَّل كقولك: هذا رسولُ زيدٍ،

---

(١) سقطت من (ط) في التقدير.

(٢) هذا عجز بيت للقطامي صدره:

أكفراً بعد رد الموت عني.

وقد سبق في ١٨٢/١.

(٣) سبق قريباً.

(٤) في (م): كدخوله لهم.

(٥) زيادة من (م).

تريدُ[١] مرسلهُ وقال [جلَّ وعز][٢]: ﴿وَمَا محمدٌ إلَّا رسولٌ قد خَلَتْ من قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران/١٤٤] فهذا كأنه يراد به المرسلُ، يقوي ذلك قولُه: ﴿إنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ﴾ [يس/٣].

ومثل هذا في أنَّه فعولٌ: يراد به المفعول قولُه[٣]:

وما زلتُ خيراً منك مذ عضَّ كارهاً
بلَحْيَيْكَ عَادِيُّ الطريق ركـوبُ

المعنى أنَّه طريق مركوبٌ مسلوكٌ، وقال[٤]:

تَضَمَّنهـا وَهْمٌ رَكوبٌ كـأنَّـه
إذا ضَمَّ جَنْبَيْه المَخَارِمُ رَزْدَقُ

وقالوا: الحلوبةُ والحلوبُ، والركوبةُ والركوبُ لما يُحْلَبُ ويُرْكَبُ. فأمَّا استعمالهم الرسولَ بمعنى الرسالةِ فكقول الشاعر:

لقد كذب الواشونَ ما فُهْتُ عندهم
بسرٍّ ولا أرسلتهم برسـولِ[٥]

أي: برسالةٍ، فيجوز على هذا في قوله: ﴿إنَّا رسولُ ربِّكَ﴾ [طه/٤٧] أن يكون التقدير: إنَّا ذوو رسالةِ ربك. فلم يُثَنَّ رسولٌ كما لا يثنَّى المصدرُ. ويجوز أن يكون وُضع الواحدُ موضع التثنية كما وُضِعَ موضعَ الجمعِ[٦] في قوله: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾

---

(١) زادت (ط): «أي» بعد تريد.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) لم نعثر على قائله.

(٤) لم نعثر على قائله.

(٥) البيت لكثير عزة. انظر تهذيب اللغة للأزهري ١٢/٣٩١.

(٦) في (ط): الجميع.

[الكهف/٥٠] (فإنْ كانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍ) [النساء/٩٢] ونحو ذلك.

وجمع رسالةٍ: رسالاتٌ، وعلى[(١)] التكسير رسائل ومثله: عمامة وعمامات وعمائم. فأما قوله تعالى[(٢)]: (أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَاتِهِ) [الأنعام/١٢٤] فلا يخلو (حيث) فيه من أن يكون انتصابُه انتصابَ الظروفِ، أو انتصابَ المفعولين[(٣)] ولا يجوز أن يكون انتصابه انتصابَ الظروفِ، لأن عِلْمَ القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدةٍ، فإذا لم يستقم أن يحملَ أَفْعَلُ على زيادةِ علمٍ في مكانٍ، علمتَ أن انتصابَهُ انتصابَ المفعولِ به، والفعلُ الناصبُ مضمرٌ دلَّ عليه قولُه: (أعلمُ) كما أن القوانس في قوله:

وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانِسَا[(٤)]

ينتصب على مضمرٍ دَلَّ عليه أضربَ، فكذلك حيثُ إذا انتصبَ انتصابَ المفعول به، ألا ترى أنَّ المفعول به لا ينتصب بالمعاني ومثل ذلك في انتصاب حيثُ على أنَّه مفعول به قول الشماخ:

وَحَلأَّها عن ذي الأراكةِ عامِرٌ
أخو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوى النَّواحِزُ[(٥)]

---

(١) في (ط): حكى.

(٢) في (ط): عزَّ وجلّ: (الله أعلم...).

(٣) في (ط): المفعول به.

(٤) هذا عجز بيت للعباس بن مرداس، وقد سبق انظر ١/٢٧.

(٥) انظر ديوانه /١٨٢. حلأها: منعها من الماء والضمير للحمر، عامر أخو =

فحيثُ مفعول به، ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكوى النواحِز، إنَّما يرمي حيثُ تُكوَى النواحِزُ، فحيث تكوَى مفعول به وليس بمفعول فيه.

فحجة من جمع فقال: (برسالاتي) أن الرسل يرسَلُونَ بضروبٍ من الرسائل كالتوحيد والعدل، وما يشرعون من الشرائع، وما ينسخ منها على ألسنتهم، فَلَمَّا اختلفت الرسائلُ حَسُنَ أن يجمعَ، كما حَسُنَ أن تجمعَ أسماءُ الأجناس إذا اختلفت، ألا ترى أنَّك تقول: رأيت تموراً كثيرةً، ونظرتُ في علومٍ كثيرةٍ[١] فجُمِعَتْ هذه الأسماءُ[٢] إذا اختلفت ضروبُها كما تَجمع غيرها من الأسماء.

وحجَّة من أفرد هذه الأسماء ولم يجمعها أنَّها تدل على الكثرة، وإن لم تجمع كما تدل عليها الألفاظ المصوغة[٣] للجمع، وتدل على الكثير[٤] كما تدل ألفاظ الجمع عليه. مما يدل على ذلك

= الخضر قانص مشهور، وقيل له الرامي، وفيه يقول الشماخ البيت. والخضر: هم ولد مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفه بن قيس عيلان وسموا بذلك لشدَّة سمرتهم، والخضرة في ألوان الناس: السمرة. ذو الأراكة: نخل بموضع من اليمامة لبني عجل، انظر معجم البلدان (أراك) النواحز: التي بها نحاز: وهو داء يأخذ الدواب والإبل في رئاتها فتسعل سعالاً شديداً. فتكوى في جنوبها وأصول أعناقها فتشفى انظر المعاني الكبير ٧٨٢/٢ والبحر المحيط ٢١٦/٤.

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فجميع هذه الأسماء جمعت.

(٣) في (ط): الموضوعة.

(٤) في (ط): التكثير.

قوله تعالى[١]: (لا تَدْعُوا اليومَ ثُبُوراً واحِداً وادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً) [الفرقان/١٤] فوقع الاسمُ الشائع على الجميع، كما يقع على الواحد، فكذلك الرسالةُ ولو وضعَ موضع القراءة بالإفراد الجمعُ، أو موضعَ الجمعِ الإفرادُ، لكان سائغاً في العربية؛ إلَّا أنَّ لفظ الجمع في الموضع الَّذي يراد به الجمعُ[٢] أبْيَنُ.

والقرّاءُ قد يتبعون مع ما يجوز في العربية الآثارَ، فيأخذون بها ويؤثرونها. إذا وجدوا مجازَ ذلك في العربية مجازاً واحداً.

واختلفوا في رفع النون ونصبها من قوله [جلَّ وعز]:[٣] (وحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ) [المائدة/ ٧١].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابن عامرٍ (أن لا تكونَ فِتْنَةٌ) نصباً.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (أنْ لا تكونُ فتنةٌ) رفعاً.

ولم يختلفوا في رفع فتنةٍ[٤]. قيل: إنَّ المرادَ بقوله: (وَحَسِبوا أنْ لَا تكونَ فتنةٌ): حَسِبوا أن لا تكون فتنةٌ بقولهم[٥]: (نحنُ أبناءُ اللّهِ وأحِبَّاؤُه) [المائدة/١٨].

قال أبو علي: الأفعال على ثلاثة أضرب: فعلٌ يدلّ على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحوُ العلم والتيقّن والتبيُّن،

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): الجميع.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٤٧.

(٥) في (ط): لقولهم.

والتثبُّت، وفعلٌ يدلّ على خلاف الاستقرار والثبات. وفعلٌ يُجْذَبُ مرَّةً إلى هذا القبيل، وأخرى[1] إلى هذا القبيل، فما كان معناه العلمَ وقعت[2] بعده أنَّ الثقيلةُ، ولم تقع بعده الخفيفةُ الناصبةُ للفعل، وذلك أنَّ أنَّ الثقيلة معناها ثبات الشيء واستقراره، والعلمُ وبابه كذلك أيضاً، فإذا أوقع عليه واستعمل معه كان وفقَهُ وملائماً له. ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلمُ واستقرار الشيء لم تكن وِفْقَهُ فتباينا وتدافعا، ألا ترى أنَّ «أنْ» الناصبة لا تقع على ما كان ثابتاً مستقراً. فمن استعمال الثقيلة بعد العلم ووقوعُهُ[3] عليها قولُه: (وَيَعْلَمُوْنَ أنَّ اللَّهَ هُوَ الحقُّ المبينُ) [النور/٢٥] و(أَلَمْ يَعْلَمْ بِأنَّ اللَّهَ يَرَىٰ) [العلق/١٤] لأنَّ الباء زائدة وكذلك التَّبَيُّنُ والتيقّن، وما كان معناه العلمُ كقوله تعالى[4]: (ثمَّ بَدَا لهم مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ) [يوسف/٣٥] فـ (بدا) ضربٌ من العلم، ألا ترى أنَّه تَبَيُّنٌ لأمرٍ لم يكن قد تُبُيِّنَ، فلذلك كان قَسَماً، كما كان علمتُ قسماً في نحو قوله:

ولقـد عَلِمْتُ لتَأتِيَنَّ مَنِيَّتي[5]

---

(١) في (ط): ومرة.
(٢) في (ط): وقع.
(٣) في (ط): وإيقاعه.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) هذا صدر بيت عجزه:

إنَّ المنايا لا تَطِيش سهامها.

انظر الكتاب ١/ ٤٥٦، والخزانة ٤/١٣، ٣٣٢ وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٣٢ والعيني ٢/ ٤٠٥، والأشموني ٢/ ٣٠ قال البغدادي: ونسبه سيبويه في كتابه للبيد والموجود في معلقته إنَّما هو المصراع الثاني وصدره: صادفن منها غرَّة فأصبنه.

ولم يوجد للبيد في ديوانه شعر على هذا الروي غير المعلقة والله أعلم (انظر ديوانه ص ١٧١).

قال: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْـدِ مَا رَأَوُا الآيـاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) [يوسف/٣٥] فهذا بمنزلة: علموا ليسجُنُنَّه[1]، وعلى هذا قول الشاعر:

بَدَا لِيَ أَنّي لَسْتُ مُدْرِكَ مـا مضى[2] . . .

فأوقع بعدها الشديدة كما يوقعها بعد علمتُ.

وأمَّا ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمعُ وأخافُ وأخشى وأُشْفِقُ وأرْجُو، فهذه ونحوها تستعملُ بعد[3] الخفيفة الناصبة للفعل، قال: (والذي أطمعُ أنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئَتِي) [الشعراء/٨٢] و (تخافُونَ أن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ) [الأنفال/٢٦] و (إلَّا أنْ يَخَافَا أنْ لَا يُقِيما حُدُودَ اللَّهِ فإن خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا) [البقرة/٢٢٩] (فَخَشِينَا أنْ يُرْهِقَهُمَا) [الكهف/ ٨٠] (أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا) [المجادلة/١٣] وكذلك أرجو وعسى ولعلَّ.

وأمَّا ما يُجْذَبُ مرةً إلى هذا الباب ومرَّة إلى الباب الأول[4] فنحوُ: حسبتُ، وظننتُ وزعمتُ، فهذا النحوُ يجعل مرَّةً بمنزلة أرجو وأطمع من حيث كان أمراً غير مستقر، ومرةً يجعل بمنزلة

---

(١) في (ط) زيادة: حتى حين.

(٢) هذا صدر بيت لزهير عجزه:

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا.

انظر الكتاب ٨٣/١ وغيرها، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، ابن يعيش ٥٣/٢، الخزانة ٦٦٥/٣ والعيني ٢٦٧/٢، ٣٥١/٣، وديوانه / ٢٨٧ وفيه: ولا سابقي شيءٌ.

(٣) في (ط): فهذا ونحوه يستعمل بعده.

(٤) في (ط): هذا الباب بدل: «الباب الأوَّل».

العلم من حيث استعملَ استعماله ومن حيث كان خلافُهُ، والشيءُ قد يجري خلافه[1] في كلامهم نحوُ: عطشان وَرَيَّان. فأما استعمالهم إياه استعمالَ العلم فهو أنهم قد أجابوه بجوابِ القسم، حكى سيبويه: ظننتُ لَيَسْبِقَنَّنِي[2]. وقيل في قوله: (وظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ مَحيص) [فصلت/٤٨] أنَّ النفي جوابٌ للظن، كما كان جواباً لعلمتُ في قوله: (لَقَدْ عَلِمْتُ ما أنزلَ هؤلاءِ إلَّا رَبُّ السمواتِ) [الإسراء/١٠٢]. فكلتا القراءتين في قوله: (وَحَسِبُوا أَنْ لا تكونَ فِتْنَةٌ)، وكلا الأمرين قد جاء به التنزيل، فمثلُ قول من نصب فقال: (أن لا تكونَ) قولُه: (أَمْ حَسِبَ الذينَ يعملونَ السيآتِ أنْ يَسْبِقُونَا) [العنكبوت/٤] (أمْ حَسِبَ الذينَ اجْتَرَحُوا السيآتِ أنْ نَجْعَلَهُمْ) [الجاثية/٢١] (أَحَسِبَ الناسُ أنْ يُتْرَكُوا) [العنكبوت/٢]. ومثل قراءة من رفع: (أم يَحْسِبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ) [الزخرف/٣٧] (أَيَحْسِبُونَ أنَّ ما نُمِدُّهم به مِنْ مالٍ وبنين) [المؤمنون/٥٥] (أَيَحْسِبُ الإنسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عظامَهُ) [القيامة/٣] فهذه مخففة من الشديدة. ومثل ذلك في الظن قوله: (تَظُنُّ أنْ يُفْعَلَ بها فاقِرَةٌ) [القيامة/٢٥]. وقولُه: (إنْ ظَنَّا أنْ يُقيما حدودَ اللَّهِ) [البقرة/ ٢٣٠]. وفي[3] الرفع قولُه: (وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ والجنُّ على الله كَذِباً) [الجن/٥] وقولُه: (وَأَنَّهم ظَنُّوا كما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَداً) [الجن/٧] فـ «أنْ» ههنا المخففة من الشديدة، لأنَّ الناصبة للفعل لا يقع بعدها «لن» لاجتماع

---

(١) في (ط): الخلاف.

(٢) الكتاب ١/٤٥٦ وفيه: «أظن» بدل: «ظننت».

(٣) في (ط): ومن.

الحرفين في الدلالة على الاستقبال، كما لم تجتمع الناصبةُ مع السين، ولم يجتمعا كما لا يجتمع الحرفان لمعنى واحد، فمن ثَمَّ كانت أنْ في قوله تعالى: (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ منكم مرضىٰ) [المزمل/ ٢٠] المخففة من الشديدة، ومن ذلك قولُه: (وظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ) [يونس/ ٢٢].

فأما قوله: (الذينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُوا رَبِّهِمْ) [البقرة/ ٤٦] فالظن ههنا عِلْمٌ، وكذلك قوله: (إنِّي ظَنَنْتُ أني مُلاقٍ حِسَابِيَهْ) [الحاقة/ ٢٠] وقال سيبويه: لو قلت على جهة المشورة: «ما أعلمُ إلاَّ أن تدعَهُ» لَنَصَبْتَ، وهذا[1] لأنَّ المشُورَةَ أمرٌ غيرُ مستقرّ. ولا متيقَّن من المشير، فصار بمنزلة الأفعال الدالَّة على خلاف الثبات والاستقرار. وحَسُنَ وقوعُ المخفَّفة من الشديدة في قولِ من رفع، وإن كان بعدها[2] فعلٌ لدخول لا، وكونها عوضاً من حذفِ الضمير معه، وإيلائه ما لم يكن يليه. ولو قلت: علمتُ أن تَقُول لم يَحْسُنْ حتى تأتي بما يكون عوضاً نحوُ: قد، ولا، والسين، وسوف، كما قال: (علمَ أَنْ سَيَكُونُ منكم مَرْضَىٰ) [المزمل/ ٢٠] فإن قلت: فقد جاء: (وأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ ما سَعَى) [النجم/ ٣٩] فلم يدخل بين أن وليس شيءٌ. فإنَّما جاء هذا لأنَّ (ليس) ليس بفعل على الحقيقة.

قال أحمد: وكلهم قرأ: (أن لا تكونَ فتنةٌ) بالرفع [في فتنةٍ][3] فهذا لأنَّهم جعلوا كان بمنزلة وقعَ، ولو نصب فقيل: أن لا

(١) في (ط): فهذا.

(٢) في (ط) بعده.

(٣) سقطت من (ط).

يكونَ فتنةً أي: أن لا يكونَ قولُهم فتنةً: لكان جائزاً في العربية، وإنَّما رفعوه فيما نرى لاتباع الأثر، لا لأنَّه لا يجوز في العربية غيره[١].

اختلفوا في تشديد القاف وتخفيفها وإدخال الألف وإخراجها من قوله [عزَّ وجل][٢] (عَقَّدْتُمُ الأيمانَ) [المائدة/ ٨٩].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرٍو: (بما عَقَّدْتُمْ) بغير ألف مشدَّدة القاف.

وكذلك روى حفص عن عاصم.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (بما عَقَدْتُمْ) بغير ألف خفيفة. وكذلك قرأ حمزة والكسائي. وقرأ ابن عامرٍ (عاقَدْتُمْ) بألف[٣].

قالوا: أعقدتُ العسلَ، فهو مُعْقَدٌ وعقيدٌ. وأخبرنا أبو إسحاق أنَّ بعضهم قال: عَقَدْتُ العسلَ، قال: والكلامُ أَعْقَدْتُ.

من قال: (عَقَّدْتُمْ) فشدد القاف احتمل أمرين: أحدهما: أن يكون لتكثير الفعل لقوله: (ولَكِنْ يُؤَاخِذُكم) فخاطب الكثرة فهذا مثلُ: (غَلَّقَتِ الأبوابَ) [يوسف/٢٣] والآخر: أن يكون عقَّدَ مثل ضَعَّفَ، لا يرادُ به التكثيرُ، كما أن ضاعف لا يرادُ به فعلٌ من اثنين.

---

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٤٧.

ومن قال: (عَقَدْتُم) فخفف جاز أن يرادَ به الكثير من الفعل والقليلُ، إلاَّ أن فعَّلَ يختص بالكثير، كما أنَ الرِّكْبَةَ تختصُّ بالحال التي يكون عليها الركوب. وقالوا: عَقَدْتُ الحبل والعهدَ، واليمينُ: عهدٌ، ألا تَرى أن عاهدتُ يُتَلَقَّى بما يُتلقَّى به القسمُ قال:

قَوْمٌ إذا عَقَدوا عقداً لجارهم[1]

وأما قراءة ابنِ عامرٍ (بما عاقدتم الأَيْمَانَ) فيحتملُ ضربين: أحدهما: أن يكون (عاقدتم) يراد به عقدتم، كما أن عافاهُ اللَّهُ وعاقبتُ اللصَّ، وطارقتُ النعلَ بمنزلةِ فعلْتُ، فتكونُ قراءتُه في المعنى[2] على هذا كقراءة من خفف. ويحتملُ أن يراد بعاقدتم: فاعلتُ. الذي[3] يقتضي فاعلين فصاعداً، كأنه يؤاخِذُكُمْ بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان عاقدَ في المعنى قريباً من عاهد عُدِّي[4] بعلى كما يُعَدَّى عاهدَ بها، قال: (وَمَنْ أَوْفَى بما عَاهَدَ عليْهِ اللَّهَ) [الفتح/ ١٠] ونظير ذلك في تعديته بالجار لما كان

---

(١) هذا صدر بيت للحطيئة من قصيدة يمدح فيها بغيضاً وعجزه:
شدوا العِنَاجَ وشدوا فوقه الكَرَبا
انظر ديوانه / ١٢٨. قال شارحه: العناج: حبل يُشدّ أسفل الدلو إذا كانت ثقيلة، والكَرَب: عقد الرشاء الذي يشد على العراقي. والعراقي: العودان: المصلبان اللذان تشد إليهما الأوذام، فأراد أنهم إذا عقدوا لجارهم عقداً أحكموه.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ط): التي.

(٤) في (ط): عداه.

بمعنى ما يتعدَّى به قولُهم: ناديتُ، قالوا: ناديتُ زيداً، (وناديْنَاه من جانبِ الطور) [مريم/٥٢]، وقال: (وإذا ناديتم إلى الصلاة) [المائدة/٥٨] فعُدِّي بالجار لما كان بمعنى ما يتعدَّى بالجار، وهو دعوتُ تقولُ: دعوته إلى كذا، وقال: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إلى الله) [فصلت/٣٣] فكما عُدِّي نادى لمّا كان في معنى دعا بالجار، كذلك عُدِّي عاقد ـ لمَّا كان بمعنى عاهد ـ به واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثمَّ حُذِف من الصلة الضميرُ الذي[1] كان يعود إلى الموصول، كما حذف[2] من قوله: (فاصْدَعْ بما تُؤْمَر) [الحجر/٩٤] ومثل حذف الجار هنا حذفه من قول الشاعر:

كأنَّه واضحُ الأقرابِ في لِقَحٍ
أسْمَى بهنَّ وعَزَّتْهُ الأنَاصِيلُ[3]

إنَّما هو عزت عليه، فاتَّسع فيه[4]، فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه، ثمَّ عاقَدْتموه الأيمانَ فحُذِف الراجعُ. ويجوز أن يُجعلَ ما التي مع الفعل بمنزلة المصدر فيمن قرأ (عقَـدْتم) و (عقَّدتم)، ولا يقتضي[5] راجعاً، كما لا تقتضيه في نحو قوله تعالى[6]: (وَلَهُمْ عذابٌ أليمٌ بما كانُوا يَكْذِبُونَ) [البقرة/١٠]

(١) في (ط): لما.
(٢) في (ط): حذفه.
(٣) البيت في اللسان والتاج (نصل) ولم يعز لقائل. والأنصولة بالضم: نَوْر نَصْل البُهْمىٰ، وقيل: هو ما يُوبسه الحر من البهمي فيشتد على الأكَلَة. اللُّقَح: جمع لِقْحة، وهي الناقة اللبون. الأقراب: جمع قُرْب وهو الخاصرة.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط) فلا تقتضي.
(٦) سقطت من (ط).

وقوله: ﴿فاليومَ نَنْسَاهُمْ كما نَسُوا لقاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانوا بآياتِنَا يَجْحَدُوْنَ﴾ [الأعراف/٥١] والكفارة في الأيمان إنَّما أوجبت بالتنزيل فيما عُقِدَ عليه دون اليمين التي لم يُعْقَد عليها. يدل على ذلك قولُه: ﴿ولكنْ يُؤَاخِذُكُمْ بما عَقَّدْتُمُ الأيمانَ فكفارَتُهُ﴾ [المائدة/٨٩] أي: كفارةُ ما عقدتم عليه، والمعقود عليه ما كان موقوفاً على الحنثِ، والبَرِّ، دون ما لم يكن كذلك.

واختلفوا[١] في الإضافةِ والتنوين في[٢] قوله تعالى[٣]: ﴿فجزاءُ مثلِ ما قَتَلَ﴾[٤] [المائدة/ ٩٥].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: ﴿فجزاءُ مِثْلِ ما﴾ مضافةً بخفض[٥] مثلٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿فجزاءٌ مثلُ﴾ جزاءٌ منونٌ، ومثلُ مرفوع.

حجّة من رفع المثلَ أنه صفة للجزاء، والمعنى: فعليه جزاءٌ من النَّعم مماثلٌ المقتولَ، والتقديرُ: فعليه جزاءٌ وفاءٌ للَّازم له، أو: فالواجبُ عليه جزاءٌ من النعم مماثلٌ ما قتل من الصيد، ﴿فمن النّعم﴾ على هذه القراءة صفة للنَّكرة، والتي[٦] هي جزاءٌ وفيه

---

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): من.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) زادت (ط) بعدها: مضافة وبخفض مثل.

(٥) في (ط): وبخفض.

(٦) في (ط): «التي» بإسقاط الواو.

ذكره، ويكون (مثل) صفةً للجزاء، لأنَّ المعنى عليه جزاءٌ مماثلٌ للمقتول من الصيد من النعم. والمماثلة في القيمة أو الخلقةِ[١] على حَسْبِ اختلاف الفقهاء في ذلك، ولا ينبغي إضافةُ جزاءٍ إلى المثلِ، ألَا ترى أنَّه ليس عليه جزاءُ مثلِ ما قتل في الحقيقة. إنَّما عليه جزاءُ المقتول لا جزاءُ مِثْلِهِ، ولا جزاءَ عليه لمثل المقتول الذي لم يقتله، فإذا كان ذلك[٢] كذلك، علمت أنَّ الجزاء لا ينبغي أن يضاف إلى المثل[٣]، لأنَّه يوجب جزاء المثلِ، والموجبُ جزاءُ المقتول من الصيد، لا جزاءُ مثلِهِ الذي ليس بمقتول. ولا يجوزُ أن يكون قولُه: (من النعم) على هذه القراءةِ متعلِّقاً بالمصدر كما جاز أن يكون الجار متعلقاً به في [٤] قوله: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [يونس/٢٧]، لأنك قد وصفت الموصولَ، فإذا وصفته لم يجُز أن تعلِّق به بعد الوصف شيئاً، كما أنَّك إذا عطفْتَ عليه أو أكَّدتَه لم يجز أن تعلِّق به شيئاً بعد العطف عليه، والتأكيد له.

وأما[٥] قراءة من أضاف الجزاءَ إلى المثلِ، فإنّ قولَه: (من النّعم) يكون صفة للجزاء، كما كان في قول من نوَّنَ ولم يُضِفْ صفةً له. ويجوز فيه وجهٌ آخرُ لا يجوز في قولِ من نَوَّنَ ووصف، وهو أن يقدره متعلِّقاً بالمصدر، ولا يجوز على هذا القول أن يكون

(١) في (ط): والخلقة.
(٢) سقطت من (م).
(٣)في (ط): مثل.
(٤) في (ط): به من.
(٥) في (ط): وأما في.

فيه ذكرٌ كما تضمَّن الذكرَ لمّا كان صفةً، وإنّما جاز تعلّقه بالمصدر على قولِ من أضاف لأنَّكَ لم تصف الموصولَ كما وصفته في قولِ من نَوَّن، فيمتنع تعلقه به، والدليل على أن المثلَ منفصلٌ مما أضيف إليه، وأن المضاف إليه لا يقعُ عليه المثلُ في المعنى قولُ دريد بن الصمَّةِ:

وَقَاكِ اللَّهُ يابْنَةَ آلِ عَمروٍ
من الأَزْواج أمثالي ونَفْسي
وَقَالَتْ إنَّه شَيْخٌ كبيرٌ
وهل نَبَّأْتُهَا أَنِّي ابنُ أمْسِ[1]

ألا ترى أنَّ نَفسه لو دخلت في جملة قوله: أمثالي، لم يحتج أن يقول: نفسي.

وأما من أضاف الجزاء إلى مثلٍ، فقال: (فجزاءُ مِثْلِ ما قَتَلَ من النَّعَمِ) [المائدة/٩٥] فإنَّه وإن كان عليه جزاءُ المقتول لا جزاءُ مثله، فإنَّهم قد[2] يقولون: أنا أُكْرِمُ مِثْلَكَ، يريدون: أنا أكرمُكَ، فكذلك إذا قال: (فجزاءُ مثلِ ما قتل)، فالمراد: جزاء ما قتل، كما أن المراد في: أنا أُكْرِمُ مثلَك: أنَا أكرمُكَ. فإذا كان كذلك كانت الإضافة في المعنى كغير الإضافة، لأنَّ المعنى: فعليه جزاءُ ما قتل، ومما يؤكد أنَّ المثلَ، وإن كان قد أضيف إليه الجزاءُ، فالمعنى: فعليه جزاء المقتول لا جزاءُ مثلِهِ الذي لم

---

(١) البيتان من قصيدة لدريد بن الصمة يهجو بها الخنساء لأنَّها رفضت أن تتزوج منه. الأغاني ١٠/٢٣ وفيهما اختلاف يسير في الرواية.

(٢) سقطت من (م).

يقتل: قوله تعالى[١]: (أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ في النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ في الظُّلُماتِ) [الأنعام/١٢٢] والتقدير: أفمن جعلنا له نوراً يمشي به كمن هو في الظلماتِ، والمِثْلُ والمَثَلُ، والشِّبْهُ والشَّبَهُ واحدٌ، فإذا كان مَثَلُه في الظلمات فكأنَّه هو أيضاً فيها. وقولُه: (وجَعَلْنَا لَهُ نوراً يَمْشي به في الناس) كقوله: (يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لكم نُوراً تَمْشُونَ بِهِ) [الحديد/٢٨] وقال: (انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قيلَ ارْجِعُوا وراءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُوراً) [الحديد/١٣] وقال: (نُورُهُمْ يَسْعَى بيْنَ أَيْدِيهِمْ وبِأَيْمَانِهِمْ) [التحريم/٨] ولو قدَّرت الجزاء تقدير المصدر، فأضفته إلى المثل، كما تضيف المصدر إلى المفعول به، لكان في قول من جرَّ مِثْلاً على الاتساع الذي وصفنا، ألا ترى أنَّ المعنى: فجزاءُ مِثْلَ مَا قتل[٢] أي يجازى مثلَ ما قتلَ، والواجب عليه في الحقيقة جزاءُ المقتول لا جزاءُ مثلِ المقتول.

واختلفوا[٣] في الإضافة والتنوين من قوله [جلَّ وعز][٤]: (أو كفَّارةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) [المائدة/ ٩٥].

فقرأ ابنُ كثير وعاصمٌ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائي: (أو كفارةٌ) منوناً (طعامُ) رفعاً (مساكين) جماعةً.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: (أو كفارةُ) رفعاً غير منون، (طعامِ

---

(١) في (ط): عز وجل.
(٢) في (م): معنى فجزاءُ مثلِ.
(٣) في (ط): اختلفوا.
(٤) سقطت من (ط).

مساكينَ) على الإضافة، ولم يختلفوا في (مساكين) أنه جمعٌ[١].

وجه قول من رفع (طعامُ مساكينَ) أنَّه جعله عطفاً على الكفارةِ عطف بيانٍ لأنَّ الطعام هو الكفَّارةُ، ولم يُضف الكفَّارةَ إلى الطعام لأنَّ الكفَّارة ليست للطعام، إنَّما الكفَّارة لقتل الصَّيد، فلذلك لم يضيفوا الكفَّارة إلى الطعام.

ومن أضاف الكفَّارة إلى الطعام؛ فَلأنَّه لما خُيِّرَ المكفِّرُ بين ثلاثة أشياء: الهَدْي، والطعام، والصيام، استجاز الإِضافةَ لذلك، فكأنَّه قال: كفَّارةُ طعامٍ لا كفَّارةُ هَدْيٍ، ولا كفَّارة صيامٍ، فاستقامت الإِضافةُ عنده لِكون الكفَّارة من هذه الأشياء.

واختلفوا[٢] في إدخال الألف وإخراجها من قوله تعالىٰ: (قياماً للناس) [المائدة/ ٩٧].

فقرأ ابن عامرٍ وحده: (قِيماً) بغير ألفٍ.

وقرأ الباقون (قياماً) بألف[٣].

قوله عز وجل: (جَعَلَ اللَّهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للناسِ) [المائدة/٩٧] التقدير فيه: جعل الله حج الكعبة [البيتِ الحرامِ قياماً][٤] أو نَصْبَ الكعبة قياماً لمعايشِ الناسِ ومكاسِبِهِمْ[٥]، لأنه مصدر قاموا، كأنَّ المعنى: قاموا بنصبه ذلك لهم فاستَتَبَّتْ

(١) السبعة ٢٤٩.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) السبعة: ٢٤٨.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (م).

(٥) في (ط): أو مكاسب الناس.

معايشهم به(١) واستقامت أحوالهم له. ويؤكِّد إثباتَ الألفِ في القيام قولُه: (ولا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أموالَكُمُ التي جَعَلَ اللَّهُ لكمْ قِيَاماً) [النساء/٥] فالقيام: كالعياذ، والصيام والقياد(٢) وعلى هذا ما لحقته تاء التأنيث من هذه المصادر فجاءت على فِعَالةٍ كالزيارة والعياسة(٣) والسياسة والحياكةِ. فكما جاءت هذه المصادر على فِعالة(٤)، كذلك حكمُ القِيام أن يكون على فِعَالٍ.

ووجهُ قولِ ابن عامرٍ (قِيَماً) على أحد أمرين: إما أن يكون جعله مصدراً كالشِّبَع(٥)، أو حَذَفَ الألفَ وهو يريدها كما يقصر الممدود. وحكمُ هذا الوجه أنَّه يجوز في الشعر دون الكلام وحالِ السعةِ. فإن قلت: فإذا جعله مصدراً كالشِّبع(٥) فهلَّا صحَّحه كما صحح الحِولُ والعِوضُ مما(٦) ليس على بناءٍ من أبنية الفعل؟ فالقولُ فيه أنه لما اعتلَّ فعلُه اعتلَّ المصدرُ على اعتلالِ فعلِهِ، ألا ترى أنَّهم قالوا: ديمةٌ وَدِيَم، وحيلةٌ وحيلٌ، فَأَعَلُّوا الجموعَ لاعتلال آحادها(٧)، فإذا أعلُّوا الجموع لاعتلال الآحاد، فأن تُعَلَّ المصادرُ لاعتلال أفعالها أولى، ألا ترى أنَّهم قد أعلُّوا بعض الآحاد، وصححوا الجموعَ نحوُ معيشةٍ ومعايش، ومقامٍ ومَقَاوِمَ، ولم

(١) سقطت من (ط).
(٢) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٣) سقطت من (م). والعِياسة: من عاس ماله: أحسن القيام عليه.
(٤) في (ط): على فعالٍ أو فعالةٍ.
(٥) في (م): «كالشبيع» وهو تصحيف.
(٦) في (ط): وما.
(٧) في (ط): الآحاد.

يصحِّحوا مصدراً أعلُّوا فعلَه، لكي يجري المصدرُ على فعله، إن صحَّ حرفُ العلَّةِ في الفعل صحَّ في مصدره، نحوُ اللِّواذِ والغِوارِ، وإن اعتلَّ في الفعل اعتلَّ في مصدره. وتقدير الآية: جعل الله حج الكعبة [البيت الحرام][1] أو نصبَ الكعبة قياماً لمعايش الناس ومصالحهم. وقوله تعالىٰ: (والشهرَ الحرامَ) [المائدة/٩٧] معطوفٌ على المفعول الأول: لِجَعَل. ونحوُ ذلك: ظننتُ زيداً منطلقاً وعمراً، أي: فعلَ ذلك ليعلموا أنَّ الله يعلمُ مصالحَ ما في السموات والأرض، وما يجري عليه شأنهم في معايشهم، وغير ذلك مما يصلحهم، وأن الله بكلِّ شيء يقيمهم ويصلِحُهُم عليمٌ. وقيل في قوله: (قياماً للناس): أمناً لهم. وقيل: (قياماً للناس) أي: مما ينبغي أن يقوموا به، والقول الأوَّل عندنا أبْيَنُ.

واختلفوا[2] في التثنية والجمع في قوله: (اسْتَحَقَّ عليهم الأَوْلَيَانِ) [المائدة/ ١٠٧].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُ: (مِنَ الذين اسْتُحِقَّ عَلَيْهم) مضمومة التاء، (الأَوْلَيانِ) على التثنية.

وروى نصرُ بن عليّ عن أبيه عن قُرَّة قال: سألتُ ابنَ كثير فقرأ: (استَحقَّ) بفتح التاءِ (الأَوْلَيَانِ) على التثنية.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزةُ (استُحِقَّ) بضم التاءِ (الأوَّلينَ) جماعٌ[3].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): جماعاً.

وروى حفص عن عاصم (استَحقَّ) بفتح التاء. (الأَوْلَيَانِ) على التثنية[١].

قال الواقديُّ: حدثنا أسامةُ بنُ زيدٍ عن أبيه قال: كان تميمٌ الداريّ وأخوه عديّ نصرانِيَّيْنِ، وكان مُتَّجَرُهُمَا إلى مكّة، فلما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة قدم ابنُ أبي مارية مولى عمرو بن العاص المدينة وهو يريد الشام تاجراً، فخرج هو وتميم الداري وأخوه عديّ، حتى إذا كانوا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، فكتب وصيةً بيده ودسَّها في متاعه، وأوصى إليهما، فلما مات فتحوا[٢] متاعَه، فوجدُوا وصيَّته وقد كتب ما خرج به، ففقدوا شيئاً فسألوهما فقالا: لا ندري، هذا الذي قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ[٣]، فنزلت الآية[٤]: (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا شهادةُ بَيْنِكُمْ إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ الموتُ حينَ الوصيةِ اثنانِ ذَوَا عدلٍ مِنْكُمْ) [المائدة/١٠٦] فأمر رسول الله ﷺ[٣] أن يستحلفوهما بالله ما قبضا له غير هذا ولا كتماه. قال الواقدي: فاستحلفهما رسول الله ﷺ[٣] بعد العصر، فمكثا ما شاء الله، ثمَّ ظُهِرَ على إناءٍ من فضة منقوشٍ بذهبٍ[٥] معهما، فقالوا: هذا من متاعه، فقالا: اشتريناه منه، وارتفعوا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: (فإنْ عُثِرَ على أنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إثْمَاً فآخَران يقومَانِ مَقَامَهُمَا) [المائدة/١٠٧] قال: فأمر

---

(١) السبعة ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٢) في (ط): فتحا.
(٣) في (ط): صلى الله عليه.
(٤) في (ط): فأنزل الله الآية.
(٥) في (ط) مذهب.

رسول الله ﷺ[١] رجلين من أهل الميت أن يحلِفا[٢] على ما كتما وغيَّبا. قال الواقدي: فحلف عبدالله بن عمروٍ والمطَّلِبُ بن أبي وَداعةَ، فاستحقًّا، ثُمَّ إنَّ تميماً أسلمَ، وبايع رسول اللّهِ ﷺ[٣]، وكان يقول: صدق الله وبلَّغ رسولُه، أنا أخذتُ الإناءَ[٤].

قال: (يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بينِكُمْ إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الموتُ حينَ الوصِيَّةِ اثنانِ) فشهادة مرتفع بالابتداء، واتُّسِع في بين، وأضيف إليه المصدر، وهذا يدل على قول من قال: إن الظروف التي تستعمل أسماءً يجوز أن تستعمل أسماء في غير الشعر، ألا ترى أنَّه قد جاء ذلك[٥] في التنزيل وكذلك[٦]: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُم) [الأنعام/٩٤] في قول من رفع، فجاء في غير الشعر، كما جاء في الشعر نحوُ قوله:

فصادفَ بينُ عَيْنَيْهِ الجُبُوبا[٧]

---

(١) في (ط): صلى الله. (٢) سقطت من (ط).

(٣) في (ط): صلى الله.

(٤) أخرج حديث سبب النزول على نحو آخر البخاري في كتاب الوصايا ٥/٤٠٩ برقم ٢٧٨٠ عن ابن عباس. والترمذي في التفسير ٨/٢٢٤ عن ابن عباس عن تميم الداري وقال: هذا حديث غريب وليس إسناده بصحيح. وفيه اختلاف في الرواية عمَّا هنا. وانظر تفسير ابن كثير ٣/٢١٤ (ط الشعب).

(٥) و (٦) سقطت من (ط).

(٧) عجز بيت لأبي خراش الهذلي ونصُّه في ديوان الهذلين ٣/١٢٠٥.

فلاقَتْهُ ببلقعةٍ برازٍ فصادم بين عينيها الجُبُوبا

وانظر اللسان (جبب) وفيه: براحٍ مكان برازٍ وتصادم مكان فصادم.

هذا وقد جاء ضبطها في الهذليين بالفتح ولم يشر السكري إلى ضبطها وما يجب أن يكون عليه. وكذلك ورد ضبطها في اللسان خطأ بالفتح مخالفاً ما نصّص عليه.

فأمَّا قوله: ﴿إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ الموتُ﴾ [المائدة/١٠٦] فيجوز أن يتعلَّق بالشهادة فيكون معمولهَا، ولا يجوز أن يتعلَّق بالوصية لأمرين: أحدهما أنَّ المضاف إليه لا يعمل في ما قبل المضاف، لأنَّه لو عمل فيما قبله للزم أن يُقَدَّرَ وقوعُه في موضعه، فإذا قدر ذلك لزم تقديمُ المضافِ إليه على المضاف، ومن ثمَّ لم يجز: القتالُ زيداً حين نأتي. والآخر: أنَّ الوصية مصدرٌ فلا يتعلَّق به ما يتقدم عليه، فأما قولُه: ﴿حين الوصيةِ﴾ فلا يجوز أن تحمله على الشهادة، لأنَّه إذا عمل في ظرف من الزمان لم يعمل في ظرف آخر منه[1]، ولكن تحمله على ثلاثةِ أوجهٍ[2]، أحدها: أن تعلّقه بالموت، كأنه الموتُ من[3] ذلك الحين، وهذا إنّما يكون على ما قَرُبَ منه[4]. يدلُّك على ذلك قولُه عزَّ وجل[5]: ﴿حتَّى إذا حَضَر أحدَهُمُ الموتُ قالَ إنِّي تُبْتُ الآنَ﴾ [النساء/١٨]، وكذلك قولُه: ﴿حتى إذا جاءَ أَحَدَكُمُ الموتُ توفَّتْهُ رسُلُنَا﴾ [الأنعام/٦١]، وقولُه: ﴿حتَّى إذا جاءَ أحدَهُمُ الموتُ قالَ ربِّ ارجعونِ﴾ [المؤمنون/٩٩] فلو كان هذا على وقوعه، ولم يكن على مقاربته، لم يجز أن يسند إليه القول بعد الموت. والثاني[6]: أن تحمله على حضر، أي: إذا حضر في هذا الحين. والثالث: أن تحمله على البدل من إذا، لأنَّ ذلك الزمان في المعنى هو ذلك الزمان، فتبدلَه منه كما تبدلُ الشيء

---

(١) في (ط): فيه.

(٢) في (ط): أحد ثلاثة أشياء.

(٣) في (ط): في.

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) في (ط): والآخر.

من الشيء إذا كان إياه. وقولُه تعالى: (اثنانِ ذَوَا عَدْلٍ منكم) [المائدة/١٠٦]، هو خبر المبتدأ الذي هو شهادة بينكم، والتقدير شهادة بينكم شهادة اثنين، فأقام[١] المضاف إليه مقام المضاف، ألا ترى أنَّ الشهادة لا تكون إلَّا باثنين. وقولُه: منكم، صفةٌ لقوله: اثنان، كما أنَّ (ذوا عدلٍ) صفةٌ لهما وفي الظرفِ ضميرهما.

وقولُه: (أو آخران من غيركم) تقديره: أو شهادة آخرين من غيركم، و(مِنْ غيركم) صفة للآخرين[٢] كما كان (مِنكم) صفة الاثنين[٣]، وأما (من غيركم) فقيل في تفسيره: إنَّه من غير أهل مِلَّتكم.

حدَّثنا الكندي قال: حدثنا مؤملُ قال: حدثنا إسماعيل عن هشام بن حسان عن محمد قال: سألتُ عبيدة عن هذه الآية: (اثنانِ ذَوَا عدل منكم أوْ آخران مِنْ غيركم) قال: اثنان ذوا عدل من أهل الملَّة، أو آخران من غيركم من غير أهل الملة، وهو فيما زعموا قولُ ابن عباسٍ وسعيد بن المسيِّب، وسعيد بن جبير، وقيل فيهما: من غير أهل قبيلتكم.

وقولُه: (إنْ أنتم ضَرَبْتُمْ في الأرضِ فأصابَتْكُمْ مُصِيبةُ الموتِ) [المائدة/١٠٦] اعتراضٌ بين الصفة والموصوف، وعُلم به أن شهادة الآخَرين اللَّذَين هما من غير أهل مِلَّتنا إنَّما تجوز في السفر. واستغني عن جواب (إن) بما تقدم من قوله: (أو آخران من

---

(١) في (ط): فأقيم.

(٢) في (ط): لآخرين.

(٣) في (ط): لاثنين.

غيركم) لأنَّه وإنْ كان على لفظ الخبر فالمعنى على الأمر، كأن المعنى: ينبغي أن تُشهدوا إذا ضربتم في الأرض آخرين من غير أهل ملتكم. ويجوز أيضاً أن يستغنى عن جواب إذا في قوله: (إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ الموتُ) بما تقدمها من قوله: (شهادةُ بينكم) فإن جعلتَ إذا بمنزلة حين، ولم تجعل له جواباً، كان بمنزلة الحينِ، وينتصب الموضعُ بالمصدرِ الذي هو (شهادة بينكم) كما تقدم. وإن قدَّرتَ له جواباً فإن قولَهُ: (شهادةُ بينكم) يدلُّ عليه ويكون موضع (إذا) في قوله: (إذا حَضَر أحدَكم الموتُ) نصباً بالجواب المقدَّر المستغنى عنه بقوله: (شهادة بينكم) لأنَّ المعنى ينبغي أن تشهدوا إذا حضر أحدكم الموتُ، وقولُه: (تَحْبِسونهما من بَعْدِ الصَّلاة) صفةٌ ثانية لقولِهِ: (أو آخران من غيرِكم). وقولُه: (من بَعد الصلاة) مُعَلَّقٌ، وإن شئت لم تقدر الفاء في قوله: (فيقسمان بالله) لعطف جملة على جملة ولكن تجعلُه جزاءً كقول ذي الرُّمَّةِ:

وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ مَرَّةً
فيبدُو وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ(١)

تقديره عندهم: إذا حَسَرَ بدا، فكذلك إذا حبستموهما أقسما. وقال: من بعد الصلاة، لأنَّ الناس فيما ذكروا كانوا يُحَلِّفونَ بالحجاز بعد صلاة العصر، لاجتماع الناس وتكاثرهم في ذلك الوقت.

---

(١) ديوانه ١/٤٦٠ وفيه: «تارةً» بدل «مرةً».
وانظر المحتسب ١/١٥٠، وشرح أبيات المغني ٧/٧٩ برقم (٧٤١)، والعيني ١/٥٧٨، ٤/١٧٨، ٤٤٩، والهمع ١/٨٩، والدرر ١/٧٤، والأشموني ١/١٩٦ ٣/٩٦.

وقولُه: (فَيُقْسِمَانِ باللَّهِ إنْ ارتَبْتُمْ) أي: ارتبتم في قول الآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ ليسا من أهل مِلَّتنا، أو غير قبيلة الميت، فغلب في ظنكم خيانتهما.

وقولُه: (لا نَشتري به ثمناً): لا نشتري جوابُ ما يقتضيه قوله: (فيُقْسِمان بالله) لأنَّ أقسمُ ونحوَه، يُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به الأيمانُ. وقولُه: (لا نشتري به ثمناً): لا نشتري بتحريف شهادتنا ثمناً، فحُذِفَ المضافُ وذُكِّرَ الشهادةُ، لأنَّ الشهادة قولٌ، كما جاء: (وإذا حَضَرَ القسمةَ) ثمَّ قال: (فارزقوهم منه) [النساء/٨] لما كان القسمة يراد به المقسوم، ألا ترى أنَّ القسمةَ التي هي إفراز الأنصباء لا يُرْزَقُ منه، إنما يُرْزَقُ من التركة المقسومة؟ وتقدير (لا نشتري به ثمناً): لا نشتري به ذا ثمنٍ، ألا ترى أنَّ الثمن لا يشترى، وإنَّما الذي يُشترى المبيْعُ دون ثمنه؟ وكذلك قوله: (اشْتَرَوْا بآياتِ اللَّهِ ثمناً قليلاً) أي: ذا ثمن، والمعنى: أنَّهم آثروا الشيء القليل على الحق، فأعرضوا عنه وتركوه له. ولا يكون (اشتروا) في الآية بمعنى باعوا، وإن كان ذلك يجوز في اللغة، لأنَّ بيع الشيء إخراجٌ وإبعادٌ له من البائع، وليس المعنى هنا على الإبعاد، إنَّما هو على التمسك به والإيثار له على الحق. (ولو كَانَ ذَا قُرْبَى) التقدير: ولو كان المشهود له ذا قربى. وخُصَّ ذو القربى بالذكر لميل الناس إلى قراباتهم ومن يناسبونه. (ولا نكتم شهادَةَ اللَّهِ) إنَّا إن كتمناها لمن الآثمين. وقال: (شهادةَ الله)، فأضيفت الشهادةُ إليه سبحانه لأمره بإقامتها والنهي عن كتمانها في قوله: (ومن يكتمْها فإنَّهُ آثمٌ قَلْبُه) [البقرة/٢٨٣]. وقوله: (وأقيموا الشهادةَ لِلَّه) [الطلاق/٢] (فإنْ عُثِرَ على أنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إثْماً)

[المائدة/١٠٧] أي غير أهل الميت أو من يلي أمره، على أنَّ الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنا استحقَّا إثماً بقصدهما في شهادتهما إلى غير الاستقامة، ولم يتحرَّيا الحق فيها، فآخران يقومان مقامهما، أي: مقام الشاهدينِ اللذين هما من غيرنا (من الذين استُحق عليهِمْ الأوليَان) ـ فقوله: (مِن الذين)[١] صفة للآخرَيْن. فأما (الأوليان) فلا يخلو ارتفاعه من أن يكون على الابتداء وقد أخر، كأنَّه في التقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران من أهله، أو من أهل دينه يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهما كقولهم: تميميٌّ أنا. أو يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ كأنه: فآخران يقومان: مقامهما، هما الأوليان. أو يكون بدلاً من الضمير الذي في (يقومان) فيصير التقدير: فيقوم الأوليان. أو يكونَ مسنداً إليه استحق.

وقد أجاز أبو الحسن [٢] شيئاً آخَرَ وهو أن يكونَ الأوليانِ صفةً لقوله: (فآخران) لأنَّه لما وُصِفَ اختصَّ فوُصفَ من أجل الاختصاص الذي صار له بما يوصفُ به المعارفُ.

ومعنى (الأوليان): الأوليان بالشهادة على وصية الميت، وإنَّما[٣] كانا أولى به ممن اتُّهم بالخيانة من غيرنا، لأنَّهما[٤] أعرفُ بأحوال الميت وأموره، ولأنَّهما من المسلمين، ألا ترى أن وصفهم

---

(١) في (ط) اللذين.
(٢) في (ط): زيادة فيه.
(٣) في (م): وانهما، وأثبت إنما على الهامش.
(٤) في (ط): لأنهم.

بأنَّه[١] استحقَّ عليهم يدل على أنَّهم مسلمون، لأنَّ الخطابَ من أوَّل الآية مصروفٌ إليهم. فأما ما يُسْنَد إليه استحقَّ فلا يخلو من أن يكون الأنصباءَ[٢] أو الوصيةَ أو الإثمَ أو الجارَّ والمجرورَ، وإنَّما جاز: استُحِقَّ الإثمُ لأن آخِذَهُ بِأَخْذِهِ آثِمٌ، فَسُمِّيَ إثماً كما سمي ما يؤخذ منا بغير حق مَظْلِمَةً. قال سيبويه: المَظْلِمَةُ اسمُ ما أخذ منك[٣]، فكذلك سمي هذا المأخوذ باسم المصدر.

وأمَّا قوله (عليهم) فيحتمل ثلاثة أضرب:

أحدهـا: أن يكونَ على فيه بمنزلة قولك: استُحِقَّ على زيدٍ مالٌ بالشهادة، أي: لزمه ووجب عليه الخروج منه، لأنَّ الشاهدَيْن لما عُثِر على خيانتهما استُحِقَّ عليهما ما وَلِيَاه من أمرِ الشهادة والقيام بها ووجب عليهما الخروجُ منها وتركُ الولاية لها، فصار إخراجهما منها مُسْتَحَقَّاً عليهما كما يُستَحَقُّ على المحكوم عليه الخروجُ مما وجَبَ عليه.

والآخرُ: أن يكون «على» فيهبمنزلة «مِنْ»، كأنَّه: مِنَ الذين استحق منهم الإثمُ، ومثلُ هذا قولُه: (إذا اكْتَالُوا على النَّاسِ) [المطففين/٢] أي: من الناس.

والثالثُ: أن يكون «على» بمنزلة «في» كأنَّه استُحق فيهم، وقام «على» مقام «في» كما قام «في» مقام «على» في قوله تعالىٰ:

---

(١) في (ط): بأنهم.

(٢) في (ط): الإيصاء.

(٣) سيبويه ٢٤٨/٢.

(لَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جذوعِ النخلِ) [طه/٧١] والمعنى: من الذين استُحق عليهم بشهادة الآخَرَيْـنِ اللذين هما من غيرنا.

فإن قلت: فهل يجوز أن يسند (استحقَّ)(١) إلى الأَوْلَيان؟ فالقولُ: إن ذلك لا يجوز(٢) لأنَّ المستَحَقَّ إنَّما يكونُ الوصيةَ أو شيئاً منها(٣) والأولَيانِ بالميت لا يجوزُ أن يُسْتَحَقَّا فَيُسْنَدَ استُحِقَّ إليهما.

وأمَّا(٤) مَنْ قرأ: (من الذين استُحِقَّ عليهم الأَوَّلِينَ(٥)) فتقديره: من الأَوَّلِين الذين اسْتُحِقَّ عليهم الأنصباءُ أو الإِثمُ، وإنَّما قِيلَ لهم الأَوَّلِينَ من حيث كانوا الأولينَ في الذكر، ألا ترى أنَّه قد تقدَّم: (يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَينِكم) وكذلك (اثنانِ ذَوَا عدلٍ منكم) ذُكِرا في اللفظ، قبلَ قوله: (أو آخرانِ مِنْ غَيْرِكم).

واحتجَّ من قرأ (الأوَّلينَ) على من قرأ: (الأوليانِ) بأن قال: أرأيتَ إن كان الأوليانِ صغيرينِ؟ أراد أنَّهما إذا كانا صغيرين لم يقوما مقام الكبيرين في الشهادة ولم يكونا لصغرهما أولى بالميت، وإن كانا لو كانا كبيرين كانا أولى به (فيُقْسِمان بالله)، أي: يقسم

---

(١) في (ط): استحق فيه.

(٢) في (ط): زيادة: [ولا يجوز أن يستحق الأوليان وهما الأوليان بالميت].

(٣) سقطت من (ط) الأولين.

(٤) في (ط): فأما.

(٥) في طرة (ط) هنا تعليقة نصها: قد أجاز ذلك أبو القاسم الجرمي على حذف مضاف وتقديره: من الذي استحق عليهما ابتداء الأولين، وقام الأوليان المضاف إليه بمقام المضاف، وذلك سائغ.

الآخرانِ اللذانِ يقومان مقام الشاهدين اللذين هما آخران من غيرنَا.

وقوله: (لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ من شَهَادَتِهما) مُتَلَقًّى به (فيقسمان بالله) (وما اعتدينا) فيما قلناه من أن شهادَتَنا أحق من شهادتهما. وأمَّا من قرأ: (من الذينَ استَحَقَّ عليهم الأَوْلَيَانِ) فتقديره: من الذين استَحَقَّ عليهم الأوليان بالميِّت وَصيَّتَهُ التي أوصى بها إلى غير أهل دينه، والمفعول محذوفٌ، وحذفُ المفعول من هذا النحو كثيرٌ.

واختلفوا[1] في قوله تعالىٰ[2]: (إِنْ هَذا إلَّا سِحْرٌ مُبِيْنٌ) [المائدة/ ١١٠] في اسم الفاعل والمصدر.

فقرأ ابن كثير وعاصمٌ ههنا وفي هود [٧] والصف (إلَّا سحرٌ مبين) [الآية/ ٦] بغير ألف[3].

وقرأا في يونُسَ: (لَسَاحِرٌ مبينٌ) [٢] بألفٍ.

وقرأ نافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ في كلِّ ذلك: (سِحْرٌ مبينٌ) بغير ألفٍ.

وقرأ حمزة والكسائيُّ في المواضع الأربعة: (ساحرٌ) بألفٍ[4].

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت: «بغير ألف» من (م).

(٤) السبعة ٢٤٩.

قال [أبو علي: قال تعالى][١]: (وإذ كَفَفْتُ بني إسرائيلَ عَنْكَ إذْ جِئْتَهُمْ بالبَيِّنَاتِ فقالَ الذينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إنْ هَذَا إلاَّ سِحْرٌ مُبِينٌ) فمن قرأ: (إلاَّ سحرٌ مبين) جعله إشارةً إلى ما جاء به، كأنه قال: ما هذا الذي جئت به إلاَّ سحْرٌ، ومن قال: إلاّ ساحرٌ، أشار إلى الشخص لا إلى الحدثِ الذي أتى به، وكلاهما حَسَنٌ لاستواءِ كلِّ واحدٍ منهما في أنَّ ذكرَه قد تقدم، وكذلك ما[٢] في سورة الصف في قصة عيسى أيضاً[٣] وهو قولُه: (فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالبَيِّنَاتِ قالوا هَذا سِحْرٌ مُبينٌ) [٦] وكذلك ما في هود في[٤] قوله: (وَلَئِنْ قُلْتَ إنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ لَيَقُولَنَّ الذين كَفَرُوا إنْ هَذَا إلاَّ سِحْرٌ مُبينٌ) [٧] فمن قال: (سحرٌ) جعل الإشارة إلى الحدثِ ومن قال: (ساحرٌ) فإلى الشخص.

فأما اختيارُ من اختار (ساحر) في هذه المواضع لما ذهب إليه من أنَّ الساحر يقع على العين[٥] والحدثِ، فإنّ وقوعَ اسم فاعل على الحَدَث، ليس بالكثير، إنّما جاء في حروفٍ قليلةٍ. ولكن لمن اختار سِحْراً[٦] أن يقول: إنّه يجوز أن يراد به الحدثُ والعينُ جميعاً، ألا ترى أنَّه يستقيم أن يقول: (إن هذا إلاَّ سحرٌ) وأنت تريد به[٧]:

---

(١) ما بين معقوفين ساقط من (م).

(٢) في (م): فيما.

(٣) أيضاً: زيادة في (ط).

(٤) في (ط): من.

(٥) في (ط): المعنى، وهو سبق قلم من الناسخ.

(٦) في (ط): سحرٌ.

(٧) سقطت من (م).

ذو سحرٍ، كما جاءَ (ولكِنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) [البقرة/١٧٧] و (أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ المسجدِ الحَرَام) [التوبة/١٩] أي: أهلها، ألا ترى قولَه: (كَمَنْ آمَنَ باللَّهِ). وقالوا: إنَّما أنت سَيْرٌ، وما أنت إلاَّ سَيْرٌ.

.... وإنَّما هي إقبال وإدبارٌ[١]

فيجوز أن يريد بسحرٍ، ذا سحرٍ.

وساحرٌ لا يجوز أن يراد به سِحْرٌ، وقد جاء فاعلٌ يراد به المصدرُ في حروف ليست بالكثيرةِ نحوُ: عائذاً بالله من شرها، أي: عياذاً، ونحوُ: العاقبةِ. ولم تصر هذه الحروفُ من الكثرةِ بحيثُ يسوغ القياسُ عليها. وحكي أنَّ أبا عمروٍ كان يقول: إذا كان بعده: (مبينٌ) فهو (سحْرٌ)، وإذا كان بعده (عليمٌ) فهو (ساحرٌ)، ولا إشكال في الوصف بعليم أنَّه لا ينصرفُ إلى الحدثِ، ولكن (مبينٌ) يقع على الحدثِ كما يقع على العين، فإذا كان كذلك لم يمتنع: ساحرٌ مبينٌ، كما لم يمتنع: سحرٌ مبين.

واختلفوا[٢] في الياء والتاء من قوله جل وعز: (هل يَسْتَطِيعُ ربُّكَ) [المائدة/١١٢].

---

(١) هذا عجز بيت للخنساء صدره:

ترتع مارتعت حتى إذا ادَّكرت فإنما....

ديوانها /٥٠ وهو من شواهد سيبويه ١٦٩/١ والمقتضب ٢٣٠/٣، ٣٠٥/٤ والمحتسب ٤٣/٢ والمنصف ١٩٧/١ وابن الشجري ٧١/١ والخزانة ٢٠٧/١.

(٢) في (ط): اختلفوا.

فقرأ الكسائي وحده: (هَلْ تَسْتَطِيعُ ربَّكَ) بالتاء، ونصبِ الباءِ واللامُ مدغَّمةٌ في التاء.

وقرأ الباقون: (هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) بالياء ورفعِ الباءِ[١].

[قال أبو علي][٢] وجه قراءة الكسائي: (تستطيع) بالتاء أن المراد: هل تستطيع سؤالَ ربك، وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنَّهم شكُّوا في استطاعته، ولكن كأنَّهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنَّهم قالوا: إنَّك مستطيعٌ فما يمنعك؟! ومثلُ ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أنْ تذهبَ عني فإنِّي مشغول؟ أي: اذهبْ لأنَّك غيرُ عاجز عن ذلك. وأما (أنْ) في قوله: (هل تستطيع ربَّكَ أنْ يُنزِّلَ) فهو من صلة المصدرِ المحذوفِ، ولا يستقيم الكلام إلَّا على تقدير ذلك، ألا ترى أنَّه لا يصح: هل تستطيع أن يفعلَ غَيْرُكَ؟ وأنَّ الاستفهامَ لا يصح[٣] عنه، كما لا يصح في الإخبار: أنت تستطيعُ أنْ يفعلَ زيدٌ، فَأَن في قوله: (أن يُنَزِّلَ عَلَينا) متعلِّق بالمصدر المحذوف على أنَّه مفعول به. فإن قلت: هل يصح هذا على قول سيبويه، وقد قال: إن بعض الاسم لا يضمرُ في قوله:

..... إلَّا الفرقدانِ[٤]

فإن ذلك لا يمتنع، لأنَّه في تقدير المذكور في اللفظ وإن

---

(١) السبعة ٢٤٩.
(٢) سقطت من (م).
(٣) في (ط): لا يقع.
(٤) وهو قطعة من بيت سبق بتمامه في ١/٢٢.

كان محذوفاً منه، إذ كان الكلامُ لا يصحُّ إلّا به، كما ذهب إليه في قوله:

.... ونـارٍ توقَّـدُ بالليـل نارا[1]

إلى أنَّ كُلّاً في تقدير الملفوظ به من حيثُ لو لم تقدره كذلك لم يستقم عنده، فكذلك قياسُ الآية على قوله.

وأمَّا قراءةُ من قرأ: (هل يستطيع ربُّكَ) فليس على أنَّهم شكُّوا في قدرةِ القديم سبحانه على ذلك، لأنَّهم كانوا مؤمنين عارفين، ولكن كأنَّهم قالوا: نحن نعلم قدرته على ذلك فليفعلْه بمسألتك إياه، ليكون عَلَماً[2] لك ودَلالةً على صدقك، وكأنَّهم سألوه ذلك ليعرفوا صدقه وصحَّة أمره من حيث لا يَعترضُ عليهم منه إشكالٌ ولا تنازِعُهُمْ فيه شبهةٌ، لأنَّ علمَ الضرورة لا تعرض فيه الشبَهُ التي تعرضُ في علوم الاستدلالِ، فأرادوا علمَ أمره من هذا الوجه فمن ثم قالوا: (وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا) [المائدة/١١٣] كما قال إبراهيم عليه السلام: (بلى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي) [البقرة/ ٢٦٠] بأن أعلمَ ذلك، من حيثُ لا يكونُ لشبهةٍ ولا إشكالٍ عَلَيَّ طَرِيقٌ. وليس قولُ عيسى عليه السلام لهم: (اتَّقُوا اللَّهَ إنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنَ)

---

(١) عجز بيت لأبي دُواد الإيادي وصدره:

أكلَّ امرىءٍ تحسبين امرأً

انظر الكتاب ٣٣/١، والكامل ٢٤٧/١، ٨٢٥/٣، ابن الشجري ٢٩٦/١ والإنصاف ٤٧٣/٢، وابن يعيش ٢٦/٣، ٢٧ ٢٩، ٧٩، ١٤٢/٥، ٥٢/٨. ١٠٥/٩ وشرح أبيات المغني ١٩٠/٥ والدرر ٦٥/٢ والأشموني ٢٧٣/٢.

(٢) ضبطت (م) الكلمة بكسر العين وتسكين اللام وليس ذلك بالوجه.

[المائدة/١١٢] إنكاراً لسؤالهم، ولكن قال لهم هذا، كما جاء: (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ) [آل عمران/١٠٢] (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وابْتَغُوا إليهِ الوسيلةَ) [المائدة/٣٥] (يا أيُّها الذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ولْتَنْظُرْ نَفْسٌ) [الحشر/١٨] ونحوُ هذا من الآي.

وأمَّا إدغام الكسائي اللام في التاء فحَسنٌ، ألا ترى أنَّ أبا عمروٍ قد أدغمها في التاء، فيما حكى عنه سيبويه[١] من قوله: (هَثُّوِّبَ الكفارُ) [المطففين/٣٦] والتاءُ أقربُ إليها من الثاءِ والإدغام في المتقاربين[٢]، إنَّما يحسنُ بحسب قرب الحرفِ من الحرفِ، وإذا جاز إدغامُها في الشين مع أنها أبعدُ منها من حروفِ طرفِ اللسان والثنايا لأنَّها تتصل بمخارج هذه الحروف فأن يجوز في الثاء ونحوها من حروف طرفِ اللسانِ وأصول الثنايا أجدرُ، وأنشد سيبويه:

تقولُ إذا استهلكتُ مالاً لِلَذَّةٍ
فُكَيْهَةُ هَشَّيْءٌ بكفَّيْكَ لائقُ[٣]

(١) انظر الكتاب ٢/٤١٧.

(٢) في (م): المقاربين.

(٣) الكتاب ٢/٤١٧ وانظر ابن يعيش ١٠/١٤١، واللسان (ليق) والبيت لطريف بن تميم العنبري كما نسبه سيبويه قال الأعلم: الشاهد فيه: إدغام لام هل في الشين لا تساع مخرج الشين وتفشيها، وإجرائها وإن كانت من وسط اللسان إلى طرفه، واختلاطها بطرفه، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت فيها لذلك، وإظهارها جائز لأنَّهما من كلمتين مع انفصالهما في المخرج، واللائق: المستقر المحتبس.

قال سيبويه: وقد قرىء: (بَتُّؤْثِرون الحياة الدنيا) [الأعلى/١٦]) وأنشد:

فَذَرْ ذَا ولكن هَتُّعينُ مُتَيَّماً
على ضوء برقٍ آخِرَ الليلِ ناصِبِ[١]

قال أحمدُ بن موسى: قرأ نافعٌ وحده: (طائراً) بألفٍ مع الهمز.

وقرأ الباقون: (طيراً) بغير ألف[٢]. [المائدة/ ١١٠].

حكى أبو الحسن الأخفش:[٣] طائرةٌ، وطوائرُ. ونظير[٤] ما حكاهُ من ذلك قولهم: ضائنةٌ، وضوائنُ[٥]. فأما الطيرُ فواحدهُ طائرٌ. مثل ضائنٍ وَضَانٍ، وراكبٍ وركبٍ، والطائر كالصفة الغالبة، وقد قالوا: أطيارٌ، فهذا مثل صاحبٍ وأصحابٍ، وشاهدٍ وأشهادٍ، وشبَّهوا فَيْعِلاً بفاعلٍ، فقالوا: ميِّتٌ وأمواتٌ، ويمكن أن يكونَ أطيارٌ جمعَ طيرٍ، جعله مثلَ بَيْتٍ وأبيات، وجمعوه على العدد القليل كما قالوا: جمالانِ ولِقاحانِ، وإذا[٦] جاز أن يُثنَّى، جاز العدد القليل أيضاً فيه، وكما جُمِعَ على أفعالٍ كذلك جمعَ على

---

(١) نسبه سيبويه لمزاحم العقيلي. انظر الكتاب ٤١٧/٢ وفيه: فدع، بدل: فذر. وانظر ابن يعيش ١٤١/١٠.

(٢) السبعة ٢٤٩.

(٣) سقطت كلمة (الأخفش) من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) في اللسان: الضوائن جمع ضائنة وهي الشاة من الغنم خلاف المعز.

(٦) في (ط): فإذا.

العدد الكثيرِ، فقالوا: طيورٌ فيما حكاه أبو الحسن.

ولو قال قائل: إنَّ الطائر قد يكونُ جمعاً مثلَ الجامل، والباقرِ. والسامرِ، فيكونُ على هذا معنى القراءتين واحداً؛ لكان قياساً. ويقوي ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم: طائرةٌ، فيكون [على هذا][1] من باب شعيرةٍ وشعيرٍ.

فأما قولُه: (أنِّي أخلُقُ لكم من الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ) [آل عمران/٤٩] وفي هذه: (فَتَنْفُخُ فيها) [المائدة/١١٠] وفي آل عمران: (فأَنْفُخُ فيه) فالقول في ذلك أنَّ الضمير الذي في قوله (فيها) لا يخلو من أن يعود إلى ما تقدم له ذكرٌ في الكلام، أو إلى ما وقعت عليه دلالةٌ من اللفظ، فمما تقدم ذكره: الطينُ، والهيئةُ، والطيرُ، فلا يجوز أن يعود إلى الطين لتأنيث الضمير [الراجع إليه][2] وتذكير ما يعود الضمير إليه، ولو كان الذِكْرُ مذكراً لم يَسْهُلْ أن يعودَ إليه، ألا ترى أنَّ النفخ إنَّما يكون في طين مخصوص، وهو ما كان منه مهيَّأً للنفخ[3]، والطين المتقدمُ ذكرُهُ عامٌّ، فلا يكونُ العائدُ على حسب ما يعود إليه. فإن قلتَ: يعود الذكر من (فيها) إلى الهيئةِ. فإنَّ النفخ لا يكون في الهيئة إنَّما يكون في المهيَّأ، ذي[4] الهيئة، إلَّا أن تجعل الهيئة التي هي

(١) سقطت من (ط).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): وذي.

المصدرُ في[١] موضعِ المهيّأ، كما يقع الخلقُ موضعَ المخلوق. وإذا ذكّر فقال: (أنفخُ فيه) جاز أن يكون الضميرُ عائداً على ذي الهيئة، كما قال: (وإذا حَضَرَ القسمةَ أولُو القربى. . . فارزقوهم منه)[٢] إذ[٣] جُعِلَت القسمةُ المقسومَ. ويجوز أن يعود إلى الطير لأنَّها مؤنَّثةٌ[٤]، قال: (أَوَلَمْ يَرَوْا إلى الطير فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ) [الملك/ ١٩]. ويجوز أن يعود الذكرُ إذا ذُكِّرَ على ما وقعت عليه الدَّلالةُ[٥] في اللفظ، وهو أنَّ يَخْلُقُ يدلّ على الخلق، كما أنَّ يبخلون يدل على البخل، فيجوز في قوله: (فأنفخ[٦] فيه) أي: في الخلق، ويكون الخلقُ بمنزلة المخلوقِ. ويجوز أن يعودَ الذكرُ حيثُ ذُكِر إلى ما دَلَّ عليه الكافُ من معنى المثلِ، أو إلى الكافِ نفسه فيمن يُجوِّز أن يكون اسماً في غير الشعر، وتكونُ الكَافُ في موضع نصبٍ على أنَّه صفةٌ للمصدر المرادِ، تقديره: وإذ تخلق خلقاً من طين[٧] كهيئة الطير، فتنفخ في الخلق الذي يراد به المخلوقُ.

ويجوز في قراءة نافعٍ: (فيكونُ طائراً)، أن يكون الذِكْرُ المؤنثُ يرجع إلى الطائر على قوله: (أعجازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) وتمام الآية: (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً) [النساء / ٨].

(٣) في (ط): إذا جَعَلْتَ.

(٤) في (ط): مؤنث.

(٥) في (ط): على ما وقعت الدلالة عليه.

(٦) في (ط): فتنفخُ.

(٧) في (ط): الطين.

[الحاقة/٧] والموضعُ الذي ذُكِّر فيه يكون على قوله: (أعجازُ نخلٍ منقعرٍ) [القمر/٢٠] و(الشجرِ الأخضرِ) [يس/٨٠] ويكون أيضاً على من جعله[1] جمعاً: كالسامرِ، والجاملِ، والباقرِ، فأما قول الشاعر:

هُمُ أنشَبُوا زُرْقَ القَنا في نُحُورِهم
وَبِيْضاً تَقِيْضُ البَيْضَ من حيث طائِرُه[2]

فإن الدماغ يسمى الفرخ، فيما روى لنا محمد بن السريّ، وتقيضُ: تكسرُ. وقد قال غيره: الدماغُ يقالُ له الفرخُ، فوضع الطائرَ موضعَ الفرخِ، لأنَّه في المعنى طائرٌ وحَرَّفَ الاسم عمَّا كان عليه لما احتاج إليه من إقامة القافية، كما حُرِّفَ لإقامةِ الوزن في نحو ما أَنْشَدَنَاهُ علي بن سليمان:

بني رَبِّ الجـوادِ فلا تَفِيلُوا
فما أنتم فَنَعْذِرَكُمْ لِفِيـلِ[3]

أراد ربيعة الفَرَسِ، فوضع الجواد موضِعَهُ، وأنشدنا علي بن سليمان:

---

(١) في (ط): يجعله.

(٢) البيت في المعاني الكبير ٩٨٧/٢ وعزاه إلى عبدالله بن الحويرث الحنفي. ونقله عن الفارسي صاحب اللسان (نشب ـ طير) وقال: عنى بالطائر الدماغ، وذلك من حيث قيل له: فرخ.

(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٥١/٢ وانظر معجم تهذيب اللغة ٣٧٦/١٥ والصحاح واللسان (فيل) وإصلاح المنطق ٨٩ والمشوف المعلم ٥٨٧ ومقاييس اللغة ٤٦٧/٤ والضرائر ٢٤٣. ورجل فيل الرأي، أي ضعيف الرأي والجمع أفيال.

كَأَنَّ نَزْوَ فراخِ الهامِ بينهم
نزوُ القُلاتِ زهاها قالُ قالِيْنا(١)

فأراد بفراخ الهامِ الدماغَ. فقولُه: فراخُ الهامِ ليس(٢) يضيف الشيء إلى نفسه، ولكن الهامَ جمعُ هامَةٍ، فتشمل(٣) الدماغَ وغيرَه، فصار بمنزلة نصلِ السيف، لأنَّ السيف يقع على النصل وغيره [وعلى نفسه](٤) فأضاف الطائر إلى البَيْضِ في قوله: «من حيث طائرُهُ» لالتباسه به كما قال: (ولْيَلْبِسُوا عليهم دينهم) [الأنعام/١٣٧] يريد الدين الذي شرع لهم، فأضافه إليهم لالتباسهم به من حيث شرع لهم ودُعوا إليه، وإنْ لم يتدينوا به. وقولُه:

هُمُ أنْشَبُوا زرق القنا(٥)

على حذف المضافِ التقدير: همُ أنشبوا زرقَ أسنةِ القنا، لأنَّ الذي يوصفُ بالزرقَةِ السنانُ دون الرماحِ ، ألا ترى أنَّ الرماح

(١) البيت لابن مقبل وهو في ملحقات ديوانه /٤٠٧ وفي اللسان (قول، طير، قلا) ونسبه إلى ابن مقبل. وهو في المعاني الكبير٢/٩٨٧ من غير عزو. فراخ الهام: يريد بها الرؤوس، ونزو فراخ الهام: تطاير الرؤوس في الحرب من ضرب السيوف، والقلات: جمع قُلَة، وهي الدوامة التي يلعبون بها، والقال: الخشبة التي تضرب بها الدوامة، والقالون: الذين يلعبون بالقلة ويضربون بها من قلا يقلو، زهاها: رفعها وأطارها.

(٢) في (ط): لم يضف.

(٣) في (ط): فهو يشمل.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) سبق قريباً.

توصف بالسُّمرةِ في نحو[١] قوله:

وأسمـرَ خطيّـاً كأنَّ كعوبَهُ[٢]

ووصفت الأسنةُ بالزرقةِ في نحو قوله:

وزُرْقٍ كَسَتْهُنَّ الأسِنَّـةُ هَبْـوةً
أَرَقَّ من الماء الزُّلال كَلِيلُها[٣]

الأسنَّةُ: واحدها سنانٌ، وهي المسانُّ، فإذا كان الكليل أرقَّ من الماء الزُّلال، فكيفَ الحادُّ، وما لم يَكِلَّ، وإن شئتَ جعلتَ الزرقَ الأسنَّةَ على إقامة الصفة مقام الموصوفِ، كأنَّه: هُمُ أنشبوا أسنَّة القنا. فأمَّا قول الكُميت:

وليس التفحُّش من شَـأْنهم
ولاَ طَيْرَةُ الغَضَبِ المُغْضِبِ

فقولُه: طيرةُ الغضبِ، يحتمل ضربين: أحدهما مصدرُ طار الغضبُ يطيرُ طيرةً، وقد قالوا: طار طيرُ فلانٍ إذا غضبَ وخفَّ، وأنشد بعضُ أصحابِ الأصمعي:

فلمَّا أتاني ما يقولُ تطايَرَتْ
عصـافيرُ رأسي وانْتَشَيتُ من الخمْر

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) لم نعثر على قائله وتتمته.
(٣) البيت لزيد الخيل في المعاني الكبير ١٠٤٢/٢ وفي أساس البلاغة (سنن) بغير عزو. قال ابن قتيبة: زرق: نصال بيض، والأسنة: المسان التي يحدد بها، واحدها سنان، وهبوة: يعني من صفائها. كأن عليها غبرةً.

ويجوز في قوله: طيرةُ الغضبِ أن يكون سمَّى الطائرَ الذي استعملَ في الغضبِ باسم المصدر.

قال [أحمد بن موسى][١]: قرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ (مُنَزِّلُها) [المائدة/ ١١٥] مشدَّدَةً.

وقرأ الباقون: خفيفةً[٢].

وجهُ التخفيف أنَّه قال: (أَنْزِلْ علينا مائدة) فقال: (إني مُنْزِلها) فيكون الجواب كالسؤال. ومن قال: (مُنَزِّلُها) فلأنَّ نزَّلَ وأَنْزَلَ، قد استعملَ كلٌّ واحدٍ منهما موضع الآخر؛ قال: (نَزَّل عليكَ الكتابَ بالحق) [آل عمران/٣] وقال: (وَأَنْزَلَ الفُرْقَانَ) [آل عمران/٤] وقال تعالىٰ[٣]: (تَبَارَكَ الذي نَزَّلَ الفُرْقَانَ على عبدِهِ) [الفرقان/١] وقال: (الحمدُ للَّهِ الذي أنزلَ على عبدهِ الكتابَ) [الكهف/١] فقد صار كل واحدٍ من هاتين اللفظتين يستعمل موضع الأخرىٰ.

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله تعالىٰ[٤]: (هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصادقينَ صِدْقُهم) [المائدة/ ١١٩].

فقرأ نافعٌ وحده: (هذا يومَ يَنْفَعُ) بنصب الميم.

وقرأ الباقون (هذا يَوْمُ) برفع الميم[٥].

---

(١) سقطت من (ط).
(٢) السبعة ٢٥٠.
(٣) سقطت من (ط).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) السبعة ٢٥٠.

من رفع يوماً جعله خبرَ المبتدأ الذي هو (هذا) وأضافَ يوماً إلى ينفعُ، والجملةُ التي من المبتدإِ وخبره في موضع نصبٍ بأنَّه مفعولُ القولِ، كما تقولُ: قال زيدٌ: عمروٌ أخوكَ.

ومن قرأ[1]: (هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدْقُهم) احتمل أمرين: أحدهما أن يكون مفعولَ (قال)، تقديره: قال الله هذا القَصَصَ، أو هذا الكلامَ: يومَ ينفع الصادقين صدقُهم، فيومَ ظرفٌ للقولِ، وهذا إشارةٌ إلى ما تقدم ذكرُهُ من قوله: (وإذْ قَالَ اللَّهُ يا عيسى ابنَ مريم) [المائدة/١١٦]، وجاء على لفظ المضي وإن كان المرادُ به الآتي: كما قال: (ونادَى أصحابُ النارِ أصحابَ الجنَّةِ) [الأعراف/ ٥٠] ونحوَ ذلك، وليس ما بعد (قال) حكايةً في هذا الوجه، كما كان إياها في الوجه الآخرِ. ويجوز أن يكون المعنى على الحكاية تقديره: قال الله هذا يومَ ينفعُ. أي: هذا الذي اقتصصنا يقع، أو يحدث يومَ ينفعُ الصادقين، فيومَ خبرُ المبتدأ الذي هو هذا لأنّه إشارةٌ إلى حدثٍ، وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداثِ، والجملةُ في موضع نصبٍ بأنَّها في موضع مفعولٍ. قال: ولا يجوز أن تكون في موضع رفع وقد فُتِحَ لإضافته إلى الفعل، لأنَّ المضاف إليه معربٌ، وإنَّما يكتسي البناءَ من المضاف إليه، إذا كان المضاف إليه مبنياً، والمضاف مبهماً، كما يكون ذلك في هذا الضرب من الأسماء إذا أضيف إلى ما كان مبنياً، نحوُ: (وَمِنْ خِزْيِ يومَئِذٍ) [هود/٦٦] و (مِنْ عذابِ يومَئِذٍ) [المعارج/١١]. وصار في المضاف البناءُ للإضافة إلى المبني كما صار فيه الاستفهام للإضافة إلى المستفهم به نحوُ: غلامُ من

(١) في (ط): قال.

أنتَ؟ وكما صار فيه الجزاء في نحو: غُلَامَ مَنْ تضربْ أضرِبْ وليس المضارعُ في هذا كالماضي في نحو قوله:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا[1]

لأنَّ الماضي مبني والمضارعَ معربٌ، فإذا كان معرباً؛ لم يكن شيءٌ يحدثُ من أجله في المضاف البناءُ، ولا يلزمُ أن تُقَدِّرَ في الفعل هنا عائداً إلى شيءٍ، لأنَّ الفعل قد أضيف إليه وليس بصفةٍ، ولا يلزمُ أن يكونَ في المضاف ذكرٌ من المضاف إليه[2]، فليس قولُه: (هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صِدْقُهُمْ) فيمن رفع أو نصب كقوله: (واتَّقُوا يوماً لا تَجْزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً) [البقرة/٤٨] لأنَّ الفعل هنا[3] صفة للنكرة، فلا بدَّ من ذكر عائدٍ منه إلى الموصوف، ولو نُوِّن اليوم هنا لكان (ينفعُ) صفةً له، ولما لم يُنَوَّن كان مضافاً إليه، والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى مصدره، ولو كانت الإضافة إلى المصدر لم يُبْنَ المضافُ لبناء المضاف إليه في نحو:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا[4]

[تمَّت سورة المائدة والحمدلله وحده][5]

---

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني عجزه:
فقلت: ألما تصحُ والشيبُ وازعُ
انظر ديوانه /٤٤، والكامل ١/١٥٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١٢٣. مع بقية تخريجه.

(٢) عبارة (م) هنا: ولا يلزم أن يكون في المضاف إليه عائد إلى الأول.

(٣) في (ط): ههنا.

(٤) سبق قريباً.

(٥) سقط ما بين المعقوفين من (ط).

[بسم الله][1]
سورة الأنعام

اختلفوا في ضمِّ الياء وفتحها من قوله تعالى[2]: (من يُصْرَفْ عنهُ يَوْمَئِذٍ) [الأنعام/ ١٦].

فقرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ (يُصْرَفْ عنه) مضمومةَ الياء مفتوحة الراءِ.

وقرأ حمزة والكسائي: (يَصْرِفْ عنه) مفتوحة الياء مكسورة الراء[3].

واختُلِفَ عن عاصم فَرَوَى أبو بكر عنه (من يَصْرِفْ) مثلُ حمزةَ وروى حفص: (يُصْرَف عنه) مثلِ أبي عمروٍ. فاعِلُ (يَصْرِفْ) الضميرُ العائد إلى (ربِّي) من قوله: (إنِّي أخافُ إنْ عصيتُ ربي) [الأنعام/١٥]، وينبغي أن يكون حَذَفَ الضمير العائد إلى

(١) زيادة من (م).
(٢) زيادة من (م).
(٣) السبعة ص ٢٥٤.

العذاب، والمعنى: من يصرفه عنه، وكذلك هو في قراءة أُبَيٍّ فيما زعموا، وليس حذفُ هذا الضمير بالسهل، وليس بمنزلة الضمير الذي يحذف من الصلة، لأنَّ (مَنْ) جزاءٌ، ولا يكون صلةً على أنَّ الضمير إنَّما يحذفُ من الصلة إذا عاد إلى الموصول نحوُ: (أَهَذَا الذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً) [الفرقان/٤١]. (وسلامٌ على عِبَادِهِ الَّذينَ اصْطَفَى) [النمل/٥٩] أي: بعَثَهُ واصطفاهم. ولا يعود الضمير المحذوف هنا[1] إلى موصولٍ ولا إلى (مَنْ) التيْ للجزاء إنَّما يرجع إلى العذاب في قوله: (قُلْ إنِّي أخافُ إنْ عَصَيْتُ رَبِّي عذابَ يومٍ عظيمٍ) [الأنعام/١٥] وليس هذا بمنزلة قوله: (والحافظينَ فُرُوجَهُمْ والحافظاتِ) [الأحزاب/٣٥]؛ لأنَّ هذا فعلٌ واحدٌ قد تكرَّر، وعُدِّي الأول منهما إلى المفعول، فَعُلِمَ بتعدية الأولِ، أنَّ الثاني بمنزلته.

وأمَّا قراءةُ من قرأ (يُصْرَفْ) فالمسندُ إليه: الفعلُ المبني للمفعولِ، ضميرُ العذاب المتقدِّمِ ذكرُهُ، وليس هذا كقول من قال: (يَصْرِفْ) بفتح الياء، لأنَّ ضمير المنصوبِ هنا محذوفٌ، وفي قول من قرأ: (يُصْرَفْ) مضمرٌ ليس بمحذوف، والذكر العائد إلى المبتدأِ الذي هو مَنْ في القراءتين جميعاً الضميرُ الذي في عنه. ومما يقوي ذلك قولُه: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود/٨]. أَلَا تَرَى أنَّ الفعل مبنيٌّ للمفعول به وفيه ضمير العذاب؟ وممَّا يُحَسِّنُ قراءة من قرأ: (يَصْرِفْ)، بفتح الياء، أنَّ ما

(١) في (ط): ههنا.

بعده من قوله: (فَقَدْ رَحِمَهُ) فعلٌ مسند إلى ضمير اسم اللَّه تعالى[١]، فقد اتَّفَقَ الفعلان في الإسناد إلى هذا الضمير فيمن قرأ (يَصرف)[٢] بفتح الياء.

ومما يقوي قراءة من قرأ: (من يَصْرِفْ)[٣] بفتح الياء، أنَّ الهاء المحذوفة مِنْ (يَصْرِفْهُ) لما كانت في حَيز الجزاء، وكان ما في حيز الجزاء في أنَّه لا يتسلَّط على ما تقدَّمه، بمنزلة ما في الصلة، في أنَّه لا يجوز تسلُّطه على الموصول، حَسُنَ حذفُ الهاء منه، كما حَسُن حذفها من الصلة.

واختلفوا[٤] في الياء والتاء والرفع والنصب من قوله [جلَّ وعزَّ]:[٥] (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ) [الأنعام/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير في رواية قُنْبُلٍ عن القواس، وعبيد بن عقيل عن شبل عن ابن كثير، وابنُ عامرٍ، وحفصٌ عن عاصم (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتُهُمْ) رفعاً.

وروى خلفٌ وغيرُهُ عن عُبَيْدٍ عن شبلٍ عن ابن كثير: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ) بالتاء (فِتْنَتَهُم) نصباً.

---

(١) في (ط): عز وجل.
(٢) في (ط): (مَنْ يَصْرِفْ).
(٣) في (ط): (يَصْرفْ).
(٤) في (ط): اختلفوا.
(٥) سقطت من (ط).

وقرأ نافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكر (تكن) بالتاء (فتنَتَهُم) نصباً[١].

وقرأ حمزة والكسائي (ثم لم يكن) بالياء (فتنتَهم) نصباً[٢].

[قال أبو علي][٣] من قرأ: (ثمَّ لم تَكُنْ فتنتُهم إلاَّ أنْ قَالُوا) [الأنعام/٢٣] تكن بالتاء ورَفْع الفتنةِ، كان ذلك حسناً لإِثباته علامة التأنيث في الفعل المسند إليه الفتنةُ، والفتنةُ مؤنثةٌ بلحاقها علامة التأنيث[٤] و (أنْ قالوا) على هذه القراءةِ: في موضع نصبٍ، والتقدير: لم تكن فتنتُهم إلاَّ قولَهم. فأمَّا ما روي عن ابن كثيرٍ من[٥] قراءته: (ثُمَّ لم تكن) بالتاء (فتنتَهُم) نصباً، فقد أنَّثَ، (أن قالوا) لمَّا كان الفتنةَ في المعنى، وفي التنزيل: (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام/ ١٦٠] فأنَّثَ الأمثال، وواحدها مثلٌ، حيث كانت الأمثالُ في المعنى الحسناتِ، وقد كثر مجيء هذا في الشعر والرواية الأولى أوجه من حيث كان الكلام محمولاً فيها على اللفظ. ومثلُ هذا قراءةُ نافعٍ، وأبي عمروٍ، وعاصمٍ في رواية أبي بكر. ومما جاء على هذا في الشعر قولُه:

---

(١) جاء في (م) بعد كلمة نصباً العبارة التالية، وهي مستدركة على هامشها: «لم يُذكر في هذه الآية قراءة حمزة والكسائي». ا هـ ويلاحظ أن قراءة حمزة والكسائي مذكورة بعدها مباشرة.
وهي زيادة ليست في (ط) ولا في السبعة.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٥ فهناك اختلاف يسير في التقديم والتأخير والمؤدى واحد.

(٣) زيادة من (ط).

(٤) في (م): «بلحاق علامة التأنيث إياها».

(٥) في (ط): في.

. . . . .وكانَتْ عادةً
مِنْهُ إذَا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدَامُهَا[١]

فأنَّثَ الإقدامَ لما كان العادةَ في المعنى، وهذا البيتُ، وهذه الآيةُ إذا قرئت على القياس[٢] أقربُ من قولِ الشاعر:

هُمُ أهلُ بَطْحَاوَيْ قريشٍ كليهما
هُمُ صُلْبُها ليس الوشائظ كالصُلْبِ[٣]

لأنَّ بَطْحَاوَيْ مكة مؤنثٌ، والمذكر: الأبطح، فهو لفظ غير لفظ المؤنَّثِ، والفتنةُ هي: القول.

وقد جاء في الكلام: ما جاءت حاجتَك، فأُنِّثَ ضمير (ما) حيث كان الحاجةَ في المعنى: وأُلْزِمَ التأنيثَ وَنُصِبَت[٤] الحاجةُ. ومثل

---

(١) من بيت للبيد في معلقته وتمامه:
فمضى وقدَّمها وكانت. . .
انظر ديوانه / ١٧٠ وفي السبع الطوال ص ٥٥٠. ومضى: أي الحمار، وقدم الأتان لكيلا تعند عليه. عرّدت: تركت الطريق وعدلت عنه وأصلُ التعريد: الفرار. وانظر اللسان (عرد).

(٢) في (ط): قياسه.

(٣) البيت في اللسان (وشظ) وقال فيه: ويقال: بنو فلان وشيظةٌ في قومهم، أي: حشوٌ فيهم، وأنشد البيت ولم يعزه وفي شعر الأخطل ١/ ٤٧ بيت شطره الثاني كأنه له برواية:

على ابن أبي العاصي قريش تعطفت
له صلبها ليس الوشائظ كالصلب

(٤) في (ط): ونصب.

ذلك قولُهم: من كانت أمَّك، فأُنِّث ضميرُ (مَنْ) حيث كان الأمَّ[1] ومثلُه: (ومن تَقْنُتْ مِنْكُنَّ) [الأحزاب/ ٣١]. وممَّا يقوِّي [نصبَ فتنَتهم][2] أنَّ قولَه: (أنْ قالوا): أن يكون الاسمُ دون الخبر أولى، لأنَّ (أنْ) إذا وُصِلَتْ لم تُوصَفْ فأشْبَهَتْ بامتناع وصفها المضمرَ[3]. فكما أنَّ المضمر إذا كان مع المظهر كان أن يكون الاسم أحسن، كذلك (أن) إذا كانت مع اسمٍ غيرها، كانت أن تكون الاسمَ أولى.

قال: وقرأ عاصمٌ في رواية حفص (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢] بالنون حرفين ههنا، وفي يونس قبلَ الثلاثين[4] أيضاً: (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نَقُولُ للذينَ أَشْرَكُوا) [يونس/ ٢٨] وباقي القرآن بالياء.

وروى أبو بكر عن عاصم ذلك كلَّه بالنون.

وقرأ الباقون بالنون إلاَّ أنَّهم اختلفوا في سورة الفرقان، ويأتي في موضعه [إن شاء الله][5].

حجَّة من قرأ بالنون قولُه: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ منهم أَحَدَاً) [الكهف/ ٤٧] وقولُه: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ) [الأنعام/ ٢٢]، والياء في المعنى كالنون.

---

(١) ذكر ذلك سيبويه في ١/ ٢٤.

(٢) في (ط): قراءة من قرأ فتنتهم بالنصب.

(٣) في (ط): الضمير.

(٤) المراد في الآية ٢٨ وهي قبل الثلاثين. كما قال.

(٥) سقطت من (م)، وهي في السبعة ص ٢٥٤.

اختلفوا في الخفض والنصب، من قوله تعالىٰ[1]: (واللَّهِ ربِّنَا) [الأنعام/ ٢٣].

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصمٌ وابن عامرٍ بالكسر فيهما.

وقرأ حمزة والكسائي: (واللَّهِ رَبَّنَا) بالنصب[2].

من قرأ (واللَّهِ رَبِّنا): جعل الاسم المضافَ وصفاً للمفرد، ومثل ذلك: رأيتُ زيداً صاحِبَنا، وبكراً جارَكم. وقولُه: (ما كُنَّا مُشْرِكِيْنَ) [الأنعام/٢٣] جواب القسم.

ومن قال: (واللَّهِ ربَّنا)، فَصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنداء، والفصل به لا يمتنع، وقد فُصِلَ بالمنادى بين الفعل ومفعوله [كما فعل ذلك][3] في نحو قوله: (إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وأَمْوالاً في الحياة الدنيا رَبَّنا لِيضِلُّوا عن سبيلِكَ) [يونس/٨٨] والمعنى آتيتهم زينة[4] وأموالاً ليضلوا فلا يؤمنوا[5]، وفُصِل به في أشدَّ من ذلك، وهو الفصلُ بين الصلةِ والموصول قالَ:

---

(١) في (ط): عزَّ وجل.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٤.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): فلا يؤمنوا به.

فَــلأَحْـشَــأَنَّــكَ مِشْـقَـصَــاً
أَوْسَــاً أُوَيْسُ من الهَبَــالَـهْ[1]

وهذا لكثرةِ النداء في الكلام ومثلُ ذلك في الفصلِ قولُه:
ذَاكَ الَّذي وَأَبِيْكَ تَعْرِفُ مالكٌ
والحقُّ يدفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ[2]

اختلفوا في الرفعِ والنصب من قوله [جلَّ وعزَّ]:[3] (ولا نكذبُ بآياتِ ربِّنَا ونكونُ) [الأنعام / ٢٧].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمروٍ والكسائي، وعاصمٌ في رواية أبي بكر: (ولا نُكَذِّبُ) (ونكونُ) جميعاً بالرفع.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وعاصمٌ في رواية حفصٍ: (ولا نُكذِّبَ) (ونكونَ) بنصبهما هذه رواية ابن ذكوانَ عن أصحابه عن[4] أيوب بن تميم عن ابن عامرٍ. وقال هشام ابن عمار عن أصحابه عن ابن عامرٍ: (ولا نكذِّبُ) مرفوعةً، (ونكونَ) نصباً[5].

---

(١) البيت مع آخر قبله في الخصائص ٢/٧٢ برواية المصنف، ومع اختلاف في الرواية يسير في السمط ١/٤٣٧. وهو ثالث أبيات ثلاثة في تهذيب الألفاظ ص ٥٧٩ ولم أجدها منسوبة فيما تقدم وتنسب للفرزدق وهي في ديوانه. ٢/٦٠٧ وهي في اللسان (حشأ ـ أوس ـ هبل) لأسماء بن خارجة وتنسب للكميت كما في الأزمنة ١/٢٥٩ وسبق ذكر البيت في ١/١٠٨.

(٢) البيت لجرير.

في ديوانه ٢/٥٨٠ وروايته يدمغ بدل: يدفَع، والخصائص ١/٣٣٦ وهو من شواهد شرح أبيات المغني ٦/٢١٢، وانظر ص ١٩٢، ٢١٤، ٢٣٨ منه.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت: «عن» من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٥٥.

[قال أبو علي][1] : [فأمَّا][2] من قرأ بالرفع جاز في قراءته وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفاً على (نُرَدُّ) فيكونَ قولُه: (ولا نكذبُ) (ونكونُ)[3] داخلاً في التمني دخولَ (نُرَدُّ) فيه، فعلى هذا: قد تمنَّى الردَّ، وأن لا نُكَذِّبَ، والكونَ من المؤمنين. ويحتمل الرفعُ وجهاً آخرَ: وهو أن تقطَعَهُ من الأولِ ، فيكونَ التقديرُ على هذا: يا ليتنا[4] نردّ ونحن لا نكذبُ بآيات ربِّنا، ونكونُ.

قال سيبويه: وهو على قولك: فإنَّا لا نكذبُ، كما تقولُ: دعني ولا أعودُ، أي: فإنِّي ممن لا يعودُ، فإنَّما يسألُك الترك، وقد أوجب على نفسه أن لا يعودَ تُرِكَ أو لم يُتْرَك، ولم يرِدْ أن يَسأَلَ: أن يُجْمَعَ له التركُ وأنْ لا يعودَ[5].

وهذا الوجه الثاني ينبغي أن يكون أبو عمروٍ ذهبَ إليه في قراءته جميع ذلك بالرفع، فالأوَّل الذي هو [عطفٌ على][6] الردِّ داخل في التمني، وقوله: (ولا نكذبُ بآيات ربنا) (ونكونُ) على نحوِ: دعني ولا أعودُ، يُخبرون على البَتَات أن لا يكذِّبُوا ويكونوا من المؤمنين، لأنَّ أبا عمروٍ روي عنه أنَّه اسْتَدَلَّ على خروجه من التمني بقوله: (وإنَّهُمْ لكَاذِبُوْنَ) [الأنعام/٢٨] فقال: قولُه: (وإنَّهم لكاذبونَ) يدلُّ على أنَّهم أَخْبَرُوا بذلك عن أنفسهم، ولم

(١) سقطت من (ط).
(٢) و(٣) سقطت من (م).
(٤) في (م): «أننا».
(٥) انظر الكتاب ١/٤٢٦.
(٦) سقطت من (ط).

يتمنوه، لأنَّ التمني لا يقع فيه الكذبُ، إنَّما يكونُ الكذبُ في الخبر دون التمني. وأهل النظر يذهبون إلى أنَّ الكذبَ لا يجوزُ وقوعه في الآخرة، فإذا لم يجز ذلك فيها كان تأويلُ قوله: ﴿وإنَّهُمْ لكَاذِبُوْنَ﴾. على تقدير: إنَّهم لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسلَ، وإنكارهم البعثَ، ويكون قولُه: ﴿وإنَّهُم لكاذِبُوْنَ﴾ حكايةً للحال التي كانوا عليها في الدنيا، كما أنَّ قولَه: . ﴿وكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف/١٨] حكايةٌ للحال الماضيةِ، وكما أنَّ قوله: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل/١٢٤] حكايةٌ للحال الآتيةِ. ولو جاز الكذب في الآخرة لكان ذلك حجةً للرفع على الوجه الذي ذكرنا.

وحجَّة من نصب فقال: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ﴾ ﴿ونكونَ﴾ [الأنعام/٣٧] أنَّه أدخل ذلك في التمني، لأنَّ التمني غيرُ موجبٍ، فهو كالاستفهام والأمرِ والنهي والعرضِ في انتصاب ما بعد ذلك كلِّه من الأفعال إذا دخلت عليها الفاءُ على تقدير ذكر مصدر الفعل الأول، كأنَّه في التمثيل: يا ليتنا يكونُ لنا ردٌّ وانتفاء للتكذيب[١]، وكونٌ من المؤمنين. ومن رفع ﴿نُرَدُّ﴾ ﴿ولا نكذِّبُ﴾ ونصبَ ﴿ونكونَ﴾ [فإنَّ الفعل الثاني من الفعلين المرفوعين][٢] يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون داخلاً في التمني فيكونَ في

---

(١) في (م): «وانتفاء التكذيب».

(٢) في (م): «فإن الموضوع» وما أثبتناه من (ط) أوضح، لأنَّ ما في (م) قد ينصَبُّ على الفعلين المرفوعين وليس هو المراد. بل المراد الفعل الثاني «ولا نكذبُ».

المعنى كالنصب. والوجْهُ الآخرُ أنّه يخبرُ على البناتِ أن لا يكذِّب رُدَّ أو لم يُرَدَّ. ومن نصبَ (ولا نكذبَ) (ونكونَ) جعلهما جميعاً داخلين في المعنى في التمني كما أنَّ من رفع ذلك، وعطفه على التمني كان كذلك.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله[1]: (تَتَّقُوْنَ أَفَلَا تَعْقِلُوْنَ) [الأنعام/ ٣٢] في خمسة مواضعَ في الأنعام والأعراف [١٦٩] ويوسفَ [١٠٩]، ويس[2] [٦٨]، والقصص [٦٠].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزةُ والكسائيُ بالياء في أربعة مواضعَ وفي القصص بالتاء.

وقرأ نافعٌ ذلك كلَّه بالتاء.

وقرأ عاصم في رواية حفصٍ ذلك بالتاء إلاَّ قوله في يس: (في الخلق أفلا يعقلون) [الآية/ ٦٨] بالياء.

وروى أبو بكر بن عياش: ذلك كلَّه بالياء إلاَّ قولَه في يوسفَ (أفلا تعقلون) فإنَّه قرأهُ بالتاء وفي القصص أيضاً: بالتاء.

وقرأ ابنُ عامرٍ واحداً بالياء، وسائرَ ذلك بالتاء، وهو قوله في يس: (نُنَكِّسْهُ في الخَلْقِ أفلا يَعقلون) وكلُّهم قرأ في القصص بالتاء إلاَّ أبا عمرٍو فإنَّه يقرأ بالتاء والياء[3].

---

(١) في (ط): قوله عزَّ وجل.

(٢) في (ط) رسمها هكذا: «ياسين» في المواطن الآتية كلها.

(٣) السبعة ص ٢٥٦.

[قال أبو علي][(١)] العقلُ والحِجَا والنُّهَى كَلِمٌ مختلفة الألفاظ متقاربةُ المعاني، قال الأصمعي: بالدَّهْناء خَبْراءُ، فالدهْنَاءُ يقال لها: مَعْقُلَةٌ، قال: [أبو علي][(٢)] ونُرَاها سُمِّيَتْ مَعْقُلَةَ لأنَّها تمسك الماء، كما يمسكُ الدواءُ البطنَ، فالعقلُ: الإِمْسَاكُ، عن القبيح، وقصرُ النفس وحبسها على الحسنِ. والحِجَا أيضاً: احتباسٌ وتَمَكُّثٌ، قال:

فهنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَا[(٣)]

رَوَى محمد بن السري، وأنشد الأصمعي:

حيثُ تَحَجَّى مطرقٌ بالفالقِ[(٤)]

تَحَجَّى: أقام، فكأنَّ الحجا مصدرٌ كالشبع. ومن هذا الباب، الحُجَيَّا: للُّغزِ؛ لِتَمكُّثِ الَّذي يلقى عليه حتى يستخرجها.

قال أبو زيد: حُجْ حُجَيَّاك[(٥)] فالحُجيَّا جاءت[(٦)] مصغَّرةً كالثُّريّا، والحُدَيَّا، ويشبهُ أن يكون ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: حُجْ

(١) زيادة من (ط).

(٢) زيادة من (ط).

(٣) هذا من رجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤ وقبله:

يتبعْنَ ذَيَّالاً مُوَشًّى هبرجا

ويعكفن به: يطفن به ويَقمْن عليه، حَجَا: وقف، يقول: هذه البقر يُقبلْنَ على الثور إذا وقف، لا يصرفن وجوهَهُنَّ عنه. هبرج: يتبختر وانظر المعاني الكبير ٢/٧٦٧. واللسان (عكف).

(٤) الفالق اسم موضع انظر اللسان (فلق، حجا) وقال في (حجا): وأنشد الفارسي لعمارة بن أيمن الرياني، ثمَّ أنشد البيت.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في النوادر ص ٣١٠ (ط ـ الفاتح).

حُجَيَّاكَ، على القلب، تقديره: فُعْ، وحذفَ اللامَ المقلوبةَ إلى موضع العين. وهذا يَدُلُّ على أنَّ الكلمةَ لامُهَا واوٌ. وكذلك النُهَى لا يخلو من أن يكونَ مصدراً كالهُدَى، أو جمعاً كالظُلَم، وقوله تعالى[١]: (لِأُولِي النُّهَى) [طه/١٢٨] يقوِّي أنَّه جمعٌ لإضافةِ الجمع إليه، وإنْ كان المصدرُ يجوز أن يكونَ مفرداً في موضع الجمع[٢] وهو في المعنى ثباتٌ وحبسٌ. ومنه النَهْيُ والنِهْيُ والتَنْهِيَةُ: للمكان[٣] الذي ينتهي إليه الماء فيستنقع فيه لتسفُّلِهِ، ويمنعه ارتفاعُ ما حولَه من أن يسيح ويذهبَ على وجه الأرض.

ووجه[٤] القراءة بالياء في قوله: (ولَلدَّارُ الآخرةُ خيرٌ للَّذينَ يَتَّقُوْنَ أَفَلا يَعقلون) أنه قد تقدَّم ذكر الغيبةِ وهو قوله: (للَّذين يَتَّقُوْنَ) والمعنى: أفلا يعقلُ الذين يتَّقون أنَّ الدار الآخرة خير لهم من هذه الدار [فيعملوا لما ينالون][٥] به الدرجة الرفيعة [والنعم الدائمة][٦] فلا يفترون في طلب ما يوصلُ إلى ذلك.

وفي الأعراف: (وإنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عليهم ميثاقُ الكتاب أن لَا يَقُولوا على اللَّهِ إلَّا الحقَّ وَدَرَسُوا ما فيهِ والدارُ الآخرةُ خَيْرٌ للذينَ يتقونَ أفلا يَعْقِلُونَ) [الآية/١٦٩] [أفلا

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): الجميع.
(٣) في (م): «المكان».
(٤) في (م): «وجه».
(٥) في (م): «فعملوا لما ينالوا، وما أثبتناه من (ط) أصوب».
(٦) في (ط): والنعيم الدائم.

يعقل][1] هؤلاء الذين ارتكبوا المحارم في أخذ عَرَض هذا الأدنى، وأخذ مثله مع أنَّهم[2] أخذ الميثاق عليهم في كتابهم، ومعرفتهم له بدرسهم ما في كتابهم أن لا يقولوا على اللّه إلّا الحقَّ، فلا[3] يستحلوا ما حُرِّمَ عليهم من تناول أموال غيرهم المحظورة عليهم، وفي يوسف: (أَفَلَمْ يَسيرُوا في الأرض فَيَنْظُرُوا كيف كانَ عاقبةُ الذينَ من قَبْلِهِمْ وَللدَّارُ الآخرةُ خيرٌ للذينَ اتَّقوا أفلاَ تَعْقِلُوْنَ) [الآية/١٠٩]، محمول على الغيبة التي[4] قبله في قوله: (أفلم يَسِيرُوا في الأرض) أي[5]: أفلا يعقلون أنَّ من تَقَدَّمَكَ من الرسل كانوا رجالاً، ولم يكونوا ملائكة، فلا يقترحوا إنزال الملائكة في قولهم: (وَقَالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ) [الأنعام/٨] وقولهم[6]: (لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْنَا الملائكةُ) [الفرقان/٢١] وليعتبروا[7] بما فيه عاقبة من كان قبلهم فيما نزل من ضروب العذاب[8].

ووجه القراءة في القصَص بالتاءِ، أن قبله خطاباً، وهو قوله تعالى[9]: (وما[10] أُوْتِيْتُمْ مِنْ شيءٍ فَمَتَاعُ الحياةِ الدُّنْيَا [وزينَتُهَا وما عِنْدَ اللّهِ خيرٌ وأبقى] أفلا تعقِلون) [القصص/٦٠] [أي أفلا

(١) سقطت من (م).
(٢) سقطت من (م).
(٣) في (ط): «ولا...».
(٤) في (ط): الذي.
(٥) سقطت من (م).
(٦) في (ط): وقوله.
(٧) في (ط): ويعتبروا.
(٨) في (م) ينتهي هنا الجزء الثالث بينما يستمر الكلام في (ط). ويبدأ الثالث في (م) بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم: استعنت بالله.
(٩) سقطت من (ط).
(١٠) في الأصل «فما أوتيتم...» وهذه بداية آية الشورى /٣٦ أما آية القصص =

تَعقلونَ][1] فتعملوا بما تستحقون به المنزلة في التي هي خيرٌ وأبقى، ولا تركنوا إلى العاجلةِ التي تفنى[2] ولا تبقى.

وقراءة نافعٍ ذلك كلّه بالتاء، أنّه[3] يصلح أنْ يوجَّه الخطابُ في ذلك كلِّه[4] إلى الذين خوطبوا بذلك، ويجوز أن يرادَ الغيبُ والمخاطبون، فَيُغَلَّبَ الخطابُ، وهكذا وجه[5] رواية حفصٍ عن عاصمٍ في قراءته ذلك كلّه بالتاءِ، وقراءته في (يٓس)[6] بالياء (أَفَلَا يَعْقِلُوْنَ) [الآية/٦٨]. وجهُهُ أن يحملَه على أنَّ فاعلَ (يعقلون) مَن تقدَّم ذكرُه من الغيب في قوله: (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ في الخَلْقِ) [يٓس/٦٨] أفلا يعقل من نعمره أنّه يصير إلى حالة لا يقدر فيها. أن يعمل ما يعمله قبل الضعف للسن، فيقدِّم قبل ذلك من القُرَبِ والأعمال الصالحة ما يُرفعُ له، ويُدَّخَرُ، ويُجَازى[7] عليه الجزاءَ الأوفى.؟.

وروايةُ أبي بكر بن عياشٍ ذلك كلّه بالياء، إلّا قولَهُ في يوسُفَ (أَفَلَا تَعقِلون) [الآيـة/ ١٠٩] أي: أفلا تعقلون أيها

= فهي ما أثبتناه واقتصر في (ط) على بداية الآية ونهايتها وأسقط ما بين المعقوفين، كما أسقط في (م): «وزينتها». وآية الشورى لا تنتهي بقوله: «أفلا تعقلون».

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): «يفنى» وهو حسن.

(٣) سقطت من (م).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط)..

(٦) رسمها في (ط): «ياسين».

(٧) في (ط): «فيجازى».

المخاطبون أن ذلك خير؟ أو على: قل لهم: أفلا تعقلون؟ وفي القصـص أيضاً بالتاء، فهذا لأنَّ قبله خطاباً، وقد تقدَّم ذكر ذلك.

وقراءة ابنِ عامرٍ من ذلك واحداً بالياءِ، وسائِرَ ذلك بالتاء، فوجهُ التاءِ قد ذُكِرَ.

وأمـا وجه الياء في قولِهِ: (أَفَلَا يَعْقِلُونَ) فللغيبة التي قبلُ، وهو[١] قوله: (وَمَنْ نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ في الخَلْقِ) [يٓس/٦٨]، وجاء (يعقلونَ) على معنَى منْ؛ لأنَّ معناها الكَثْرةُ، وجاء في قوله: (نعمِّره) و(نُنَكِّسْهُ) على لفظِ (من)، ولو جاء على معناها لكان حسناً أيضاً، ومثل ذلك في المعنى قوله[٢]: (وَمِنْكُم منْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ) [النحل/٧٠]، وقوله: (لقَدْ خَلَقْنا الإنسانَ في أحسنِ تقويمٍ، ثمَّ رَدَدْنَاهُ أسفَلَ سَافِلِيْنَ) [التين/٥].

وقراءةُ أبي عمروٍ في القَصَصِ بالياءِ والتاءِ وتخييرُهُ في ذلك، فوجه التاء أبْيَنُ للخطابِ الذي قَبْلَهُ، وهو قوله: (ومـا أُوتِيْتُـمْ.. أفَلَا تعْقِلُوْنَ) والياءُ على قولِهِ: أفلا يعقلُ المُمَيِّزُونَ ذلك؟ أراد: أفلا يعقل المخاطَبُونَ بذلك أنَّ هذا هَكَذا.

قال: وكلهم قرأ (ولَلدَّارُ الآخرة) [الأنعام/ ٣٢] بلامين ورفع الآخرة غيرَ ابن عامر فإنَّهُ قرأ: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ) بلام واحدة وخفض الآخـرة[٣].

الحجة لقراءتِهم قولُهُ: (وإنَّ الدَارَ الآخِرَةَ لَهْيَ الحيوانُ)

---

(١) في (ط): وهي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ص ٢٥٦.

[العنكبوت/٦٤]، وقوله: (تلك الدارُ الآخرةُ) [القصص/٨٣]، فالآخرةُ صفة للدار، وإذا كانت صفةً لها[1] وجَبَ أن يُجرَى عليها في الإعرابِ، ولا يُضافَ إليها.

والدَّليل على كونها صفةً للدَّارِ قوله: (وللآخِرَةُ خيرٌ لكَ من الأُولَى) [الضحى/٤] فقد علمْتَ بإقامَتِها مقامَها أنَّها هي، وليس غيرَهَا، فيستقيمَ أن يُضَافَ إليها. ووجه قولِ ابنِ عامرٍ أنَّه لم يَجْعَلِ الآخِرَةَ صفةً للدارِ، ولكنَّه أضاف الآخِرَةَ إلى الدارِ، فلا تكونُ الآخرةُ على هذا صفةً للدارِ؛ لأنَّ الشيء لا يضافُ إلى نفسه، ولكنَّه جعلها صفةً للساعةِ، فكأنَّهُ قال: ولدارُ الساعةِ الآخرةِ، وجاز وصفُ الساعة بالآخِرةِ، كما وُصِفَ اليومُ بالآخِرِ في قوله: (وارْجُوا اليومَ الآخِرَ) [العنكبوت/٣٦] وحَسُنَ إضافة الدارِ إلى الآخرةِ ولم يقبحْ من حيث استُقْبِحَتْ[2] إقامة الصفةِ مقامَ الموصوفِ لأنَّ الآخِرَةَ صارت كالأبطح [3] والأبْرَقِ[4]، ألا ترى أنَّه قد جاءَ: (وللآخرةُ خيرٌ لكَ من الأُوْلَى)؟ فاستُعْمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ، ولم تَكُنْ مِثلَ الصفاتِ التي لم تُستَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ[5]، ومثلُ الآخرةِ في أنَّها استُعْمِلَتْ استعمال الأسماء قولُهُم: «الدُّنيا» لمّا استُعْمِلَتْ استعمال الأسماء حَسُن أن لا تُلحَقَ لامُ

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): استقبح.

(٣) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاقُ الحصى.

(٤) الأبرق: كثير التهديد والتوعد.

(٥) في (ط): الآخرة. بدل الأسماء.

التعريفِ في نحو قولِهِ(١):

فِي سَعْيِ دُنْيا طَالَ مَا قَدْ مَدَّتِ(٢)

اختلفوا في التخفيف والتشديدِ من قوله تعالى: (فإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ) [الأنعام/ ٣٣].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وحمزةُ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: (فإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ) مشدَّدةً.

وقرأ نافعٌ والكسائيُّ (يَكْذِبُونَكَ) خفيفة(٣).

يجوز أن يكونَ المعنى في من ثقَّلَ فقال: (يُكَذِّبونَكَ): قُلْتُ له: كذبْتَ، مثلُ: زَنَّيتُهُ وفَسَّقْتُهُ، نَسَبْتُهُ إلى الزِّنَا والفِسق(٤)، وَفَعَّلْتُ في هذا المعنى قد جاءَ في غير شيءٍ نحوَ: خَطَّأْتُهُ أي(٥)، نسبتَهُ إلى الخَطَأِ، وسقَّيْتُهُ، ورعَّيْتُهُ، قُلْتُ له: سقاكَ اللَّهُ، ورعاكَ اللَّه، وقد جاء في هذا المعنى «أفعلتُهُ» قالوا: أسقيتُهُ، قلت له: سقاكَ اللَّهُ، قال(٦):

وأُسْقيهِ حَتَّى كادَ مِمَّا أَبُثُّهُ
تكلِّمُنِي أحجارُهُ وملاعِبُهُ

فيجوز على هذا أن يكونَ معنى القراءتينِ واحداً؛ وإن

(١) عجز بيت للعجاج. سبق في ج ٢/١٣٣ وانظر ابن يعيش ٦/١٠٠ والخزانة ٣/٥٠٨ وشرح أبيات المغنى ٦/١٧٥.

(٢) كذا في الأصل ضبط «مدَّت» بالبناء للفاعل وضبطه في الديوان وفي الخزانة وأبيات المغني بالبناء للمفعول.

(٣) السبعة ص ٢٥٧، وفي(ط): «مخففة» بدل خفيفة.

(٤) سقطت من (ط). (٥) سقطت أي من (م).

(٦) البيت لذي الرمة. ديوانه ٢/٨٢١. الكتاب ٢/٢٣٥، شرح شواهد =

اختَلفَ اللفظانِ، إلَّا أنَّ: فَعَّلْتُ إذا أراد أن يَنْسُبَهُ إلى أمرٍ أكْثَرَ من أَفْعَلْتُ. ويؤكِّدُ أن القراءتين بمعنىً، أنَّهم قالوا: قَلَّلْتُ وكَثَّرْتُ، وَأَقْلَلْتُ وأَكْثَرْتُ بمعْنىً، حكاه سيبويه(١).

ومعنى (لا يكذِّبُونَكَ): لا يقْدِرُون أن يَنْسُبُوكَ إلى الكَذِبِ فيما أخْبَرْتَ به ممَّا جاءَ في كتبهم.

ويجوز (لا يُكذِبونَكَ) لا يصادِفونَكَ كاذباً، كما تقولُ: أَحَمَدْتُهُ، إذا أصبتَهُ محموداً، لأنَّهم يعرفونَك بالصِّدقِ والأمانَةِ، ولذلك سمي الأمينَ قال أبو طالب(٢):

إنَّ ابنَ آمِنَـةَ الأمينَ مُحَمَّدَاً

(ولكنَّ الظالمِينَ بآياتِ اللَّهِ يَجْحَدُوْنَ) [الأنعام/٣٣] أي يجحَدونَ بألسنَتِهِمْ ما يعلمونَهُ يقيناً لعنادهم، وما يؤثرونَهُ من تركِ الانقيادِ للحقِّ، وقد قَالَ في صفةِ قومٍ (وَجَحَدُوا بها واستَيْقَنَتْهَا أنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوَّاً) [النمل/ ١٤]، ويدلُّ على أنَّ (يُكْذِبُوْنَكَ) في قول من خَفَّفَ [ينسبونك إلى الكذب](٣) قولُ الشاعرِ(٤).

فـطائِفَةٌ قَـدْ أَكْفَرَتْنِي بحبِّكُمْ
وطائِفَةٌ قالُوا مُسِيءٌ ومُـذْنِبُ

= الشافية ٤١، العيني ٢/١٧٦، الأشموني ١/٢٦٣، التصريح ١/٢٠٤.

(١) في الكتاب ٢/٢٣٧.

(٢) سبق في ١/٣٣٩.

(٣) سقطت من (م).

(٤) البيت للكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت. انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٣٥ ـ وشرح الهاشميات للرافعي /٣٦.

أي: قد نسبتني إلى الكفر.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائيُّ يحكي عن العرب: أَكْذَبْتُ الرجُلَ؛ إذا أخبرتَ أنَّهُ[1] جاءَ بِكَذِبٍ، وكَذَّبْتُهُ: إذا أخبرتَ أنّه كذَّابٌ، فقوله: أكْذَبْتُهُ: إذا أَخْبَرْتَ أَنَّهُ جاء بِكَذِبٍ كقولهم: أَكْفَرْتُهُ؛ إذا نسبوهُ إلى الكفر، وكَذَّبْتُهُ: أَخْبَرت أنَّه كذابٌ، مثلُ: فَسَّقْتُهُ؛ إذا أَخْبَرْتَ أنَّه فاسقٌ.

قرأ نافعٌ وحده: ﴿قَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيُحْزِنُكَ الذي يقولونَ﴾ [الأنعام/ ٣٣] بضم الياءِ وكسرِ الزاي.

وقرأ الباقونَ ﴿لَيَحْزُنُكَ﴾ بفتح الياءِ وضمِّ الزاي[2].

يقال: حَزِنَ يَحْزَنُ حُزْناً وَحَزَناً، قال: ﴿ولا تَحْزَنْ عليهِمْ﴾ [النمل/ ٧٠]، ﴿ولا خَوْفٌ عليهِمْ ولا هُمْ يَحزَنُونَ﴾ [البقرة/ ٦٢].

قال سيبويه: قالوا: حَزِنَ الرجُلُ وحَزَنتُهُ، قال: وزعَمَ الخليلُ أنَّك حيثُ قُلْتَ حَزَنْتُهُ لم تُرِدْ أن تقولَ: جعلتُهُ حزيناً، كما أنَّك حيثُ قلتَ: أدْخَلْتُهُ، أردتَ جَعَلْتُهُ داخلاً، ولكنَّك أردْتَ أن تقول: جعلتُ فيه حُزْناً، كما قُلْتَ: كَحَلْتُهُ[3]؛ جعلْتُ فيه كُحْلاً. ودهنْتُهُ؛ جعلت فيه دُهْناً، ولم تُرِدْ بفَعَلْتُهُ ها هنا. تغييرَ قوله: حَزِنَ، ولو أردتَ ذلك لقلتَ: أحزَنْتُهُ.

ومثلُ ذلك شَتِرَ الرجلُ وشَتَرْتُ عينَهُ؛ فإذا أردتَ تغيير شَتِرَ

---

(١) في (ط): قد.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٧.

(٣) في (ط): أي.

الرجل، قُلتَ: أَشْتَرْتُ، كما تقول: فَزِعَ وأفْزَعْتُهُ. انتهى كلام سيبويه[١].

فَعِلَ وَفَعَلْتُهُ جاء في حروفٍ، واستعمالُ[٢] حَزَنْتُهُ أكثَرُ من أَحْزَنْتُهُ، فإلى كثرةِ الاستعمالِ ذَهَبَ عامة القراءِ.

وقال: (إنِّي لَيَحْزُنُني أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ) [يوسف/١٣] وحُجَّةُ نافعٍ: أنَّه أرادَ تَغْيِيرَ حَزِنَ فنقَلَهُ بالهمزِ.

وقال الخليلُ: إذا أردتَ تغيير حزِنَ قلتَ: أَحْزَنْتُهُ؛ فدلَّ هذا من قولِهِ على أنَّ أحْزَنْتُهُ مستعمَلٌ. وإن كانَ حَزَنْتُهُ أكثرَ في الاستعمال.

ويقوِّي قولَهُ: أنَّ أبا زيدٍ حكى في كتاب «خُبَأَة»: أحزَنَنِي الأمرُ إحزاناً وهو يُحْزِنُني، ضمُّوا الياءَ.

وقال سيبويه[٣]: قال بعضُ العرب: أَفْتَنْتُ الرجلَ، وأحْزَنْتُهُ، وأرجَعْتُهُ، وأعْوَرْتُ عَيْنَهُ، أرادوا: جعلتُهُ حزيناً وفاتِناً؛ فغيَّروا ذلك[٤] كما فعلوا ذلك بالباب الأوَّل.

واختلفوا[٥] في الهمز وتركِهِ، وإثباتِ الألفِ من غير همزٍ من قوله تعالى: (أَرَأَيْتُمْ) [الأنعام/٤٦] و (أَرَأَيْتَكُمْ) [الأنعام/ ٤٠]، و(أرأيتَ) [الكهف/ ٦٣].

فقرأ ابنُ كثير، وعاصمٌ، وأبو عمروٍ، وابن عامرٍ، وحمزةُ:

---

(١) الكتاب ٢ /٢٣٤ مختصراً.

(٢) في (ط): والاستعمال في.

(٣) انظر الكتاب ٢ /٢٣٤.

(٤) في سيبويه مكان ذلك فعل.

(٥) في (ط): اختلفوا.

(أَرَأَيْتُمْ وأرأيتَكُمْ وأَرَأَيْتَ) بألف[1] في كلِّ القرآن بالهمزِ.

وقرأ نافعُ: (أرايْتُم، وأرايْتَكُمْ، وأرايْتَ) بألفٍ في كل القرآن من غير همزٍ على مقدارِ ذَوْقِ الهمز.

وقرأ الكسائيُّ: (أريْتُم، وأريتَكُمْ، وأَرَيْتَ، وأرْيتَكَ)[2] بغير همز ولا ألفٍ[3].

[قال أبو علي][3] من قال: (أرأَيْتُمْ[4] وأرأيتكُم) فهمز، وحقَّق الهمزَ[5] فوجهُ قولِه بيِّنٌ، لأنَّهُ فعلْتُ من الرؤيةِ؛ فالهمزة عينُ الفعلِ.

وقولُهُ: قرأ نافع بألفٍ في كل القرآن من غيْرِ همزٍ على مقدارِ ذوق الهمزِ، يريد: أن نافعاً كان يجعَلُ الهمزةَ بيْنَ بيْنَ، وقياسُها إذا خُفِّفَتْ أنَ تُجْعَلَ بَيْنَ بيْنَ، أي[6] بين الهمزةِ والألفِ، فهذا التخفيفُ على قياس التحقيق.

وأمَّا قولُ الكسائي (أريْتُم، وأريْتَ) فإنَّه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف، ألا ترى أنَّ التخفيف القياسيَّ فيها أن تُجْعَلَ بيْنَ بيْنَ، كما قرأ نافعُ؟ وهذا حَذْفٌ للتخفيف، كما قالوا: وَيْلُمِّه، وكما أنشده أحمدُ بنُ يحيى[7]:

---

(١) و(٢) سقطت من (م).

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٤) في (ط): أرأيت.

(٥) في (ط): الهمزة.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) سبق في الكلام عن أول المائدة ص (٢١٠) من هذا الجزء.

إنْ لَمْ أُقاتِلْ فالبسوني بُرْقُعَا

وكقولِ[1] أبي الأسود[2]:

يابا المغيرةِ رُبَّ أمرٍ معضِلٍ

ولو كان ذلك كلُّه على التخْفيف القياسي؛ لكانت بينَ بينَ، ولم تُحذَفْ، وقد زعموا أنَّ عيسى كذلك كان يقرؤُها على الحذفِ.

وممَّا يقوِّي ذلك من استعمالهم قول الشاعر:

فمن[3] رَا مِثْلَ مَعْدَانَ بن لَيْلَى
إذَا ما النِسْعُ طالَ على المطيَّهْ[4]

فهذا على أنَّه قلبَ الهمزةَ ألفاً كما قلبها في قوله[5]:

لا هَـنـاكِ الـمَـرْتَـعُ

فاجتمعتْ مَعَ المنقلبةِ عن اللَّامِ، فحذفتْ إحداهما لالتقاء الساكنين، فهذا يقوِّي قولَ عيسى والكسائي.

وممَّا جاء على ذلك قول الراجز[6]:

---

(١) في (ط): وقول.

(٢) سبق البيت في ٢٠٥.

(٣) رواية (ط) بالجزم أي «من» بدل «فمن» وهي كذلك في اللسان.

(٤) ورد هذا البيت في اللسان (رأي) برواية:
فمن را مثل معدان بن يحيى.
ولم ينسبه.

(٥) سبق في ١/٣٩٨ ـ ٢/٢١٨.

(٦) شطران من الرجز مع ثالث لهما وهو: =

أَرِيْتَ إِنْ جِئْتُ بِـهِ أُمْـلُوْدَا
مُـرَجَّـلاً ويَـلبَسُ البُـرُودا

فأمَّا القول في: أرأيتَكَ زيداً ما فَعَل، وفتْحِ التاء في جميع الأحوال، فالقول في ذلك أنَّ الكافَ في (أرأيتَكَ) لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسم مخلوعٌ منه[(١)]، [أو يكونَ دالًّا عليه مع دلالته][(٢)] على الخطاب فالدَّليل على أنَّه للخطاب مجرداً من علامةِ الاسمِ أنَّه لو[(٣)] كان اسماً لوجب[(٤)] أن يكونَ

= أقائلن أحضري الشهودا

في المحتسب ١/١٩٣ والخصائص ١/١٣٦، وهي من شواهد شرح الكافية ٤/٤٨٨ (ط: الفاتح) واللسان (رأى) عن ابن جني والخزانة ٤/٥٧٤، وشرح أبيات المغني ٦/٣٢.

والرجز مختلف في قائله، وأورده السكري في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١ لرجل من هذيل لم يسمَّ، مع أشطارٍ ثلاثة أخرى، ونسبه العيني في المقاصد ١/١١٨ و٤/٣٣٤ لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ص١٧٣، واستبعد البغدادي هذه النسبة في شرح أبيات المغني والخزانة، كما استبعد رواية: أحضروا، بواو الجمع، لأنَّ المخاطب به امرأة ومن قصتها فيما نقله البغدادي في شرح أبيات المغني. قال: أخبرنا أبو عثمان التَّوَّزي عن أبي عبيدة قال: أتى رجل من العرب له أمة، فلما حبلت جحدها فأنشأت تقول: الأبيات. . . ويروى: «جاءت» بدل «جئت». وقوله: أملود، قال الجوهري: غصن أملود، أي: ناعم. . . والمرجل: اسم مفعول من رجَّل شعره ترجيلاً، أي: سرحه. ورواية (ط): «أريتِ إن جئتِ» بكسر التاء في الموطنين. والمثبت من (م) وكلاهما وجه.

(١) في (ط): منها.

(٢) في (ط): أو تكون دالة على الاسم مع دلالتها.

(٣) في (ط): إن.

(٤) في (ط): وجب.

الاسم الذي [١] بعده في نحو قوله: (أَرَأَيْتَكَ هذا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) [الإسراء/٦٢] وقولهم: أرأيتَكَ زيداً ما صنع؟ لو كان الكاف اسماً ولم يكن حرفاً للخطاب لوجب أن يكون الاسم الذي بعده الكافُ الكافَ [٢] في المعنى، ألاَ تَرَى أنَّ (أرأيتَ) [٣]: يتعدَّى إلى مفعولين يكون الأوَّل منهما هو الثاني في المعنى وفي كون المفعول الذي بعده ليس الكافَ، وإنَّما هو غيره دلالةٌ على أنَّه ليس باسمٍ، وإذا لم يكُنْ اسماً كان حرفاً للخطاب مجرداً من معنى الاسميَة، كما أنَّ الكافَ في «ذلك ـ وهنالك ـ وأَبْصِرْكَ زيداً» للخطاب، وكما أنَّ التاء في أَنْتَ، كذلك، فإذا ثَبَتَ أنَّه للخطاب مُعرَّىً من معنى الاسميَّة [٤] ثبتَ أنَّ التاء لا يجوز أنْ يكون فيه معنى [٥] الخطاب، ألاَّ ترى أنَّه لا ينبغي أن تلحق الكلمة علامتان للخطاب، كما لا تلحقها علامتان للتأنيث، ولا علامتان للاستفهام فلما لم يجز [٦] ذلك، أُفْرِدَتِ التاءُ في جميع الأحوالِ، لمَّا كانَ الفعلُ لا بدَّ له من فاعِلٍ، وجُعِلَ في جميع الأحوال على لفظٍ واحدٍ، لأنَّ ما يلحق الكافَ من [٧] معنى الخطابِ يُبيِّنُ الفاعلَيْنِ، فيخصِّصُ التأنيثَ من التذكير، والتثنيةَ من الجمعِ، ولـو لَحِقَـتْ

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت كلمة «الكاف» من (ط).

(٣) في (ط): «رأيتُ».

(٤) في (ط): الأسماء.

(٥) في (ط): بمعنى.

(٦) في (ط): «ولم يجز..» بدل «فلما لم يجز..».

(٧) في (ط): في.

علامةُ التأنيث والجمعِ التاءَ، لاجتمعت[١] علامتان للخطاب مما[٢] يلحقُ التاءَ وما يلحَقُ الكافَ، فَلمَّا كان ذلكَ يؤدِّي إلى ما لا نظِيرَ لهُ، رفضَ، وأُجْرِيَ على ما عليه سائر كلامهم من هذا النحوِ.

وكلُّهم قرأ: (بهِ، انظُر) [الأنعام/ ٤٦][٣] بكسر الهاء إلَّا أنَّ ابن المسيبي روى عن أبيه عن نافعٍ (بهُ انظُرْ) برفع[٤] الهاء، وكذلك أبو قُرَّةَ عن نافعٍ أيضاً، ولم يروهِ عن نافعٍ غيرُهُمَا[٥].

من قال: (بهِ انْظُرْ) حذف الياءَ التي تلحق الهاء في نحوِ: بهي عَيْبٌ، لالتقاء الساكنين: وهما[٦] الياءُ والفاءُ من (انظُرْ).

ومن قال: (بهُ انْظُرْ) فهو على قول من قال: (فَخَسَفْنَا بهُو وبِدارِهُو) [القصص/٨١] فحذفَ الواو لالتقاءِ الساكنين، كما حذفَ الياءَ من[٧] (بهِي) لذلك فصار (بهُ انْظُر)، ومِمَّا يُحسِّنُ هذا الوجهَ أنَّ الضَّمَّةَ فيه مِثْلُ الضمةِ في (أنُ اقتُلوا) [النساء/٦٦] (أوُ انْقُصْ) [المزمل/٣] ونحوِ ذلك.

فأمَّا قوله: (قُلْ أرأيتُمْ إنْ أخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وأبْصَارَكُمْ، وخَتَم على قلوبِكُمْ) [الأنعام/٤٦] ثمَّ قال: (يأْتِيْكُمْ بهِ) [الأنعام/٤٦] فقال أبو الحسن: هو على السَمْعِ أو على ما أَخَذَ مِنْكُمْ.

---

(١) في (ط): «لحق... لاجتمع». (٢) في (ط): ما.

(٣) ورد في السبعة قبل هذه الآية الكلام عن الآية ٤٤ (فتحنا عليهم) وقد أخّرها المصنف في الذكر إلى آخر السورة، وكأنه استدركها هناك.

(٤) في (ط): فرفع.

(٥) السبعة ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٦) كذا في (ط): وسقطت من (م).

(٧) في (ط): في.

اختلـفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جلَّ وعزَّ]:[١] (إنَّهُ من عَمِلَ. . . فإنَّه غفورٌ رحيمٌ) [الأنعام/ ٥٤].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائيُّ: (إنَّهُ منْ عَمِلَ فإنَّهُ غفورٌ رحيمٌ) مكسورة[٢] الألفِ فيهما.

وقرأ عاصمٌ وابن عامرٍ (أَنَّهُ من عَمِل فَأَنَّهُ) بفتح الألف فيهما.

وقرأ نافعُ (الرَّحمةَ أنَّهُ) [الأنعام/ ٥٤] بفتح الألفِ (فإنَّهُ غَفور رحِيمٌ) كسراً[٣].

من كسر فقال: (الرَّحْمَةَ إنَّهُ من عَمِلَ مِنْكُمْ) جعله تفسيراً للرَّحمةِ، كما أنَّ قولَهُ: (لهُمْ مَغْفِرَةٌ وأَجْرٌ عَظِيْمٌ) [المائدة/ ٩] تفسيرٌ للوعدِ.

فأمَّا كسرُ إنَّ من[٤] قوله: (فَإِنَّهُ غفورٌ رحيمٌ) فَلِأَنَّ ما بعد الفاء حكمُهُ الابتداءُ، ومن ثَمَّ حُمِلَ[٥] قولُهُ: (ومَنْ عادَ فينْتَقِمُ اللَّهُ منهُ) [المائدة/ ٩٥] على إرادة المبتدأ بعد الفاءِ، وحَذْفِـهِ.

وأمَّا من فتح أَنَّ في قوله: (أَنَّهُ) فإنَّهُ جعلَ (أَنَّ) الأولى بدلاً من الرحمةِ، كأنَّه: كتبَ ربُّكم على نفسِهِ أنَّهُ من عَمِلَ منكُمْ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): بكسر.

(٣) في (ط): مكسوراً. وانظر السبعة ص ٢٥٨.

(٤) في (ط): في.

(٥) كذا ضبطه في (ط) بالبناء للمفعول وفي (م) ضبطه بالبناء للفاعل.

وأمّا فتحُها بعدَ الفاءِ من قولِهِ: [١] (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) [الأنعام/٥٤]، فعلى أنَّه أضمر له خبراً تقديره: فَلَهُ أنه غَفُورٌ رحيمٌ، أي: فلَهُ غفرانُهُ، أو أضمر مبتدأً يكون أنَّ خَبَرَه، كأنه؛ فأمْرُهُ أنَّهُ غفورٌ رحيمٌ. وعلى هذا التقدير يكونُ الفتحُ في قولِ من فتح: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أنه منْ يُحادِدِ اللَّهَ ورسُولَهُ فَأَنَّ له نارَ جَهَنَّم) [التوبة/٦٣] تقديره: فلهُ أنَّ له نارَ جهنَّمَ، إلَّا أنَّ إضمارَهُ هنا[٢] أحسنُ لأنَّ ذكرَه قد جَرى في صلةِ (أَنَّ)، وإنْ شِئتَ قَدَّرْتَ؛ فأمرُهُ أنَّ له نارَ جَهَنَّم، فيكونُ خبرَ هذا المبتدأ المضمر.

ومثلُ البدل في هذا قولُه: (وإذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إحْدَى الطائِفَتَيْنِ أنَّها لكم) [الأنفال/٧] المعنى: (وإذْ يعدكم اللَّهُ كونَ إحدى الطائفتين، مثلُ قوله: (وما أنسانيهِ إلَّا الشيطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/٦٣].

ومن ذهبَ في هذه الآية إلى أنَّ أنّ[٣] التي بعدَ الفاء تكريرٌ من الأولى لم يستقم قولُهُ وذلك أنَّ (مَنْ) لا تخلو مِن أنْ تكونَ للجزاءِ الجازم الذي اللفظ عليه، أو تكون موصولةً، ولا[٤] يجوز أنْ يُقَدَّرَ التكريرُ مع الموصولةِ، ولو كانت موصولةً لبقِيَ المبتدأ بلا خبر. ولا يجوز ذلك في الجزاء الجازم؛ لأنَّ الشرط يبقى بلا جزاءٍ؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك؛ ثبتَ أنَّه على ما ذكرنا، على أنَّ ثباتَ الفاء في قوله: (فأنَّ لَهُ)، يمنع من أن يكون بدلاً، ألا ترى أنَّه لا يكون بينَ البدلِ

---

(١) سقط من (ط): من قوله.

(٢) في (ط) ههنا.

(٣) سقطت: (أنَّ) من (م).

(٤) في (ط): «فلا».

والمبدل منه الفاءُ العاطفةُ، ولا التي للجزاء؟ فإنْ قلتَ: إنَّها زائدة، بقي الشرطُ بلا جزاءٍ؛ فلا يجوزُ إذاً تقديرُ زيادتِها هنا[1]، وإنِ جاءت زائدةً في غير هذا الموضعِ.

وأمَّا قراءةُ نافعٍ (كَتَبَ أنَّهُ.. فإنَّهُ)! فالقول فيها أنَّه أبدلَ من الرحمةِ واستأنف ما بعد الفاء.

قال سيبويه[2]: بلغنا أنَّ الأعرج قرأ: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ منكم سوءاً بجهالةٍ.. فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيْمٌ) [الأنعام/٥٤] قال: ونظيرُهُ البيتُ الذي أنشدتك[3] يعني بالبيت الذي أنشده[4]: قولَ ابن مُقْبلٍ[5].

وَعِلْمِي بأَسْدام المِيَاهِ فَلَم تَزَلْ
قلائِصُ تُخْدَى في طريقٍ طلائحُ
وَأَنِّي إذَا ملَّت رِكَابِي مُنَاخَهَا
فإنِّي على حَظِّي مِنَ الأمْرِ جامحُ

يريد أنَّ قوله: وأَنِي إذا مَلَّتْ ركابي محمولٌ على ما قبلَه،

---

(١) في (ط): ههنا.

(٢) في الكتاب ٤٦٧/١.

(٣) في (ط): أُنْشِدَ.

(٤) في (ط): أنشد.

(٥) وهذه رواية سيبويه وفي ص ٤٥ ـ ٤٩ من الديوان كما يلي:

وعاودت أسدامَ المياه ولم تزل قلائص تحتي في طريق طلائح
وإني إذا ملَّتْ ركابي مناخها ركبت ولم تعجز عليَّ المنادحُ

ورواية (ط) هي رواية سيبويه ما عدا: «تخدى» فإنه ضبطها بالبناء للفاعل. ورواية (م) محرفة إلى: «تحدا ـ طلانح ـ جانح».

كما أنَّ قولَه: (من عَمِلَ) محمولٌ على ما قبلَهُ، وما بَعدَه[١] من قولـه: «فإنِّي على حظِّي من الأمر» مستأنفٌ، كما أنَّ قولَهُ: (فإنَّهُ غَفورٌ رحيمٌ) مستأنَفٌ به[٢] منقطِعٌ مما قبلَهُ.

اختلـفوا في الياء والتاءِ والرَّفعِ والنصبِ من قوله [جلَّ وعزَّ]: (وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُجْرِمِيْنَ) [الأنعام/ ٥٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (ولتستبينَ) بالتاءِ، (سبيلُ) رفعاً.

وقرأ نافعٌ: (ولتَسْتَبِينَ) بالتاء أيضاً[٣]، (سبيلَ المجرمين) نصباً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ (وليَسْتَبِينَ) بالياء (سبيلُ) رفعاً حفصٌ عن عاصمٍ مثل أبي عمروٍ[٤].

وجهُ قراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وابن عـامرٍ (وَلِتَسْتَبِينَ) بالتاء[٥] (سبيلُ) رفعاً، [أنَّهم جعلوا السبيل فاعل الاستبانةِ][٦]، وأُنِّثَ السبيلُ كما قال: (قل هذه سبيلي أَدْعُو) [يوسف/١٠٨] وقد ذكرَّ السبيل أيضاً في قوله: (وإنْ يَرَوْا سبيلَ الرُّشْدِ لا يتَّخذوهُ سَبيلاً) [الأعراف/١٤٦].

فالسَّبيلُ على هذا فاعلُ الاستبانةِ. قال سيبويه: استبان

---

(١) في (م) بعد.

(٢) سقطت به من (ط).

(٣) سقطت أيضاً من (ط).

(٤) السبعة ص ٢٥٨.

(٥) زيادة من (ط).

(٦) ما بين المعقوفين في (ط). فالسبيل على هذا فاعل الاستبانة.

الشيءُ واسْتَبَنْتُهُ [١]. وقراءةُ نافعٍ: (ولتسْتبينَ سبيلَ) التاء فيها ليس على ما تقدَّم ولكنَّها لكَ أيّها المخاطب ففي الفعل ضمير المخاطب. والفعلُ في القراءة الأولى [٢] فارغٌ لا ضمير فيه، والتاءُ تؤذِنُ بأنَّ الفاعل المسندَ إلى الفعل مؤنثٌ.

ومثل هذا في أنَّ (تفعَلُ) يحتملُ الأمرين؛ الخطابَ والتأنيثَ، قولُهُ: (يَوْمَئِذٍ تُحدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ ربَّكَ أَوْحَى لها) [الزلزلة/ ٤]، أي: يومئذٍ تُحَدِّثُ الأرض، يريد: أهلَ الأرضِ، ويكونُ تحدِّثُ أنت أيُّها الإنسان؛ فأمَّا قولُ الهُذَلِيِّ [٣]:

زجرتُ لها طيرَ الشمالِ فإنْ تَكُنْ
هواك [٤] الذي يَهوى يصبْكَ اجتنابُها

فالفعلُ للغائبةِ على حد قولك: هندٌ تهوى كذا.

وقول الأعشى [٥]:

فَآلَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلالَةٍ
وَلَا مِنْ حَفَىً حتى تُلاقِي محمَّدا

يكون تلاقي فيه: مرة للخطاب وأخرى [٦] للغيبة؛

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٧ وعبارة سيبويه كاملة: ويقال: أبان الشيء نفسُهُ وأبنته، واستبان واستبنته ،والمعنى واحد.

(٢) في (ط): الأخرى.

(٣) هو أبو ذؤيب ويريد: إن صدق هذا الطير السنيح سيصيبك اجتنابها أي: تجنبها وتبعدها. انظر شرح السكري ١/ ٤٢.

(٤) ضبطه في (ط) بالكسر وفي (م) بالفتح وفي السكري كما في (م) إلا أنه ضبط: «زجرتَ» بفتح التاء.

(٥) سبق في ١ /٩٤.

(٦) في (ط): ومرة.

فالخطاب: على أنْ تكونَ الياءُ في تُلاقي ضميرَ المؤنَّث على الرجوع من الغيبةِ إلى الخطاب، كقوله تعالى: (الحمدُ لِلَّهِ) ثمَّ قال: (إيَّاكَ نَعْبُدُ) [الفاتحة/٥].

وأمَّا الغيبةُ فإنَّه على حدِّ قولِكَ: هندٌ تفعَلُ، إلَّا أنَّه أسكن الياء للضرورة كما قال:

سوَّىٰ مساحيهِنَّ تقطيطَ الحُقَقْ[١]

فالتاءُ في قراءةِ نافعٍ للخطاب دونَ التأنيث على قولك: استَبَنْتُ الشيءَ.

وقراءة[٢] حمزةَ والكسائي: (وليستبينَ) بالياء (سبيلُ) رفعاً.

فالفعل على هذا مُسْنَدٌ إلى السبيلِ إلَّا أنَّه ذُكِّرِ السبيلُ على قوله: (يتخذوهُ سَبيلًا) [الأعراف/١٤٦].

والمعنى: وَلِيَسْتبينَ سبيلُ المجرمينَ وسبيلُ المؤمنين، فحُذفَ لأنَّ ذكرَ أحَدِ السبيلين[٣] يدل على الآخرِ، ومثلُهُ: (سرابيلَ تقيكُمُ الحَرَّ) [النحل/٨١] ولم يذكر البردَ لدلالة الفحوى عليه.

قرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ (خِفيةً) بكسر الخاء ها هنا

---

(١) لرؤبة وبعده:

تفليل ما قَارَعْنَ من سمر الطُّرَق

وصف حوافر حمر الوحش ـ أي أنَّ الحجارة سوت حوافرها كأنَّما قططت تقطيط الحقق. والتقطيط: قطع الشيء. ديوانه/١٠٦ ـ وسيبويه ٢/٥٥ واللسان (حقق وقطط).

(٢) في (ط): وقرأ.

(٣) في (ط): القبيلين.

[الأنعام/٦٣] وفي الأعراف عند قوله: (ادْعُوا ربَّكم تَضَرُّعاً وخِفْيَة) [الآيـة/ ٥٥].

وقرأ الباقون (خُفْيَةً) بضم الخاء ها هنا، وفي الأعراف.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (خُفْيَةً) بضم الخاء أيضاً في الموضعين.

قال[١] أبو عبيدة: خُفْية: تُخفون في أنفسكم[٢].

وحكى غيرُه: خُفيةً، وخِفْيةً وهما لغتانِ.

ورُوي عن الحسن: التضرُّع: العلانيةُ، والخُفْيةُ بالنية.

وأمّا[٣] قوله تعالى: (تضـرُّعاً وخيفـةً) فخيفةً[٤] فِعلَةٌ من الخوف، وانقلبت الواوُ للكسرة والمعنى: ادعوا خائفين وَجِلِين، قال[٥]:

فَـلا تَـقْعُـدَنَّ عَـلَى زَخَّـةٍ
وتُضْمِرَ في القَلْبِ وجداً وَخِيْفَا

(١) كذا في (ط) وسقطت من (م).

(٢) في مجاز القرآن ١/ ١٩٤.

(٣) في (ط): «فأمّا».

(٤) سقطت كلمة «فخيفةً» من (ط). وبعدها: ففعلة، بدل: فعلة.

(٥) البيت لصخر الغي من قصيدة أبياتها (٢٧) بيتاً في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٩٩ ويقع البيت الشاهد السابع عشر منها. قال السكري: زخة: غيظ، ولم أسمعه في شيء من كلام العرب ولا في أشعارها إلاّ في هذا البيت. والخيف: جمع الخيفة. ويروى: غيظاً وخيفاً، أي مخافة. ويروى على زكَّة، والزكَّة: الغمُّ والبيت في اللسان (زخخ).

اختلـفوا في الضادِ والصادِ من قوله [جلَّ وعزَّ]: (يقضيْ[1] الْحَقَّ) [الأنعام/ ٥٧].

فقرأ ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ: (يقصُّ الحقَّ) بالصاد.

وقرأ أبو عمروٍ وحمزةُ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ: (يقضي[1] الحقَّ) بالضَّادِ[2].

حُجَّةُ من قرأ (يقضي) أنَّهم زعموا أنَّ في حرفِ ابن مسعودٍ (يقضي بالحقِّ)، بالضاد[3] وذُكِرَ عن أبي عمروٍ أنَّه استدلَّ على يقضي بقوله: (وهو خيرُ الفاصِلِيْنَ) [الأنعام/٥٧] قال[4]: والفصلُ في القضاء ليس في القصَصَ.

ومن حجَّتهم قوله تعالى: (واللَّهُ يقْضِي بالحقِّ وهوَ يَهْدِي السبيلَ) [الأحزاب/٤].

وحجَّة من قال (يقصُّ الحقَّ) قوله: (نحن نقصُّ عليك أحسن القصصِ) [يوسف/٣] و(إنَّ هذا لهُوَ القَصَصُ الحقُّ) [آل عمران/٦٢].

وأمَّا ما احتجَّ به من قرأ: (يقضي) من قوله: (وهُوَ خيرُ الفاصلين) [الأنعام/٥٧] في أنَّ الفصْلَ في الحكم لا في القول؛ فإنَّهم قالوا: قد جاءَ الفصلُ في القول أيضاً في نحو قوله: (إنَّهُ لقولٌ فَصْلٌ) [الطارق/١٣] وقال: (أُحْكِمَتْ آياتُهُ ثمَّ فُصِّلَتْ)

---

(١) في (ط) رسمها «يقـض» في الموطنين.

(٢) السبعة ص ٢٥٩.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ط): قالوا.

[هود/١]، وقال: (نفصِّلُ الآياتِ) [الأنعام/٥٥]؛ فقد حُمِلَ الفصلُ على القول، واستعمِلَ معهُ كما جاءَ مع القضاء، وقال: (لقدْ كانَ في قصَصِهِمْ عبرةٌ لأُولِي الألْبـاب ما كانَ حديثاً يُفْتَرى، ولكن تَصدِيْقَ الَّذي بينَ يَدَيْهِ وتَفْصِيلَ كلِّ شَيْءٍ) [يوسف/١١١]؛ فقد ذُكر في القَصَصِ أنَّه تفصيلٌ. فأمَّا الحقَّ في قوله: (يقضي الحقَّ) [الأنعام/٥٧] فيحتمل أمرين: يجوز أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوفٍ؛ يقضي القضاءَ الحقَّ، أو يقصُّ القصَصَ الحقَّ. ويجوز أن تكون مفعولاً به مثل (يفعلُ الحقَّ) كقوله:

قضاهما داؤُدُ[1]

كلُّهم قرَأ (بالغداةِ والعشيِّ) [الأنعام/ ٥٢] بألفٍ، غيرَ ابنِ عامرٍ، فإنَّهُ قرأ: (بالغُدْوَةِ والعَشِيِّ) في كل القرآنِ بواو[2].

الوجهُ: الغداةُ، لأنَّها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام[3].

وأمَّا غدوةٌ فمعرفةٌ، وهو عَلَمٌ صيغ له.

قال سيبويه: غُدْوَة وبُكْرَةٌ، جُعِلَ كلُّ واحدٍ منهما اسماً للحِيْنِ، كما جعلوا أمَّ حُبَيْنٍ اسماً لدابةٍ معروفةٍ[4].

---

(١) هذه قطعة من بيت لأبي ذؤيب الهذلي ونصه:

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صَنَعُ السوابغِ تُبَّعُ

انظر شرح السكري ٣٩/١ وفيه: وعليهما ماذيتان، والمسرودتان: درعان تعاورهما بالطعن، والسرد: الخرز في الأديم. وقضاهما: فرغ من عملهما. والصَّنَعُ: الحاذق بالعمل. والصنع ههنا تُبَّع.

(٢) السبعة ٢٥٨. (٣) في (م) باللام.

(٤) أم حبين: دُويبّة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وقيل: هي أنثى الحرباء انظر اللسان (حبن).

قال: وزعم يُونسَ عن أبي عمروٍ، وهو قولُهُ: ـ وهو القياسُ ـ أنَّكَ إذا قلتَ: لقيتُهُ يوماً من الأيام: غُدْوَةً أو بُكْرَةً، وأنت تريد المعرفة لم تُنَوِّنْ[١]، فهذا يقوي قراءةَ من قرأ: (بالغداةِ والعشيِّ).

ووجهُ قراءةِ ابن عامرٍ أن سيبويهِ قال: زعم الخليلُ أنَّه يجوز أن تقول: أتيتُكَ اليوم غُدْوَةً وبُكْرَةً؛ فجعلهما بمنزلة ضَحوةٍ[٢].

ومن حجَّتِهِ أن بعضَ أسماء الزمان جاء معرفة بغير ألف ولام نحو ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: لَقيتُهُ فينَة، غيرَ مصروفٍ، والفينةَ بعد الفينةِ؛ فأُلحِقَ لامُ المعرِفةِ ما استعمل معرِفَةً.

ووجه ذلك أنه يقدّر فيه التنكير والشِّيّاع، كما يقدَّرُ فيه ذلـك إذا ثُنيّ، وذلك مستمرٌّ في جميع هـذا الضـرب من المعارف. ومثلُ ذلك ما حكاه سيبويه[٣] من قولِ العربِ: هذا يومُ اثنينِ مُبارَكاً فيه[٤] وأتيتُكَ يومَ اثنينِ مُبارَكاً فيهِ. فجاء معرفة بلا ألفٍ ولامٍ كما جاءَ بالألف واللّام، ومن ثَمَّ انتَصَبَ الحالُ، ومثل ذلك قولُهُمْ: هذا ابنُ عِرسٍ[٥] مقبلٌ.

إمَّا أن يكون جعل عرساً نكرةً، وإن كان عَلَماً، وإمَّا أن يكون أخبر عنه بخبرين.

---

(١) انظر سيبويه ٢/٤٨.
(٢) المصدر السابق.
(٣) في المصدر السابق.
(٤) كذا في (ط) وسقطت من (م).
(٥) ابن عرس: دويبة معروفة دون السنور أشترـ أصلم أصك له ناب والجمع بنات عرس ويجوز أن تقول: هذا ابن عرس مقبلاً.

كُلُّهم قرأ: (تَوَفَّتْهُ رُسُلُنا) [الأنعام/ ٦١] بالتاءِ غيرَ حمزة فإنَّه قرأ: (تَوَفَّاهُ)[١]

حُجَّةُ من قال[٢]**: (تَوَفَّتْهُ) بالتاءِ قولُهُ: (كُذِّبَتْ رُسُلٌ من قَبْلِكَ) [الأنعام/ ٣٤]، وقوله: (إذ جَاءَتْهُمُ الرُّسُلُ من بين أَيْدِيهِمْ) [فصلت/ ١٤].**

(وجاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بالبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ في أفواهِهِمْ وقالتْ رُسُلُهُمْ: أَفي اللَّهِ شَكٌّ) [إبراهيم/ ٩].

وحجَّة حمزةَ أَنَّهُ فعلٌ متقدِّمٌ مسندٌ إلى مؤنَّثٍ غير حقيقي، وإنَّما التأنيثُ للجمع؛ فهو مثلُ قولِهِ: (وقال نسوةٌ في المَدِينَةِ) [يوسف/ ٣٠]، وما أشبهَ ذلك ممَّا تأنيثُهُ تأنيث الجمع.

وإن كان الكتابُ في المُصْحَفِ بسينةٍ[٣]، فليس ذلك بخلافٍ له، لأنَّ الألف الممالةَ قد كُتِبَتْ ياءً.

واختلفوا[٤] **في التخفيف والتَّشديدِ من قولِهِ [جلَّ وعزَّ]: (قُلْ مَنْ يُنجِّيكم. . . . قُلْ الله يُنجِّيْكم) [الأنعام/ ٦٣، ٦٤].**

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (قل مَنْ يُنَجِّيكُمْ) مشدَّدةً (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيْكُمْ) مخففةً[٥]**.**

(١) السبعة ص ٢٥٩ وأضاف ابن مجاهد: «ممالة الألف».

(٢) في (ط): قرأ.

(٣) أي بياء غير منقوطة، والسينة: شعبة من شعب حرف السين الثلاثة، انظر الصحاح واللسان (سين).

(٤) في (ط): اختلفوا.

(٥) في (ط): خفيفة.

وروى عليُّ بن نصرٍ عن أبي عمروٍ (قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ) خفيفة [١]، (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ) مثلَهُ مخفَّفة [١].

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ. . قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) مشدَّدتين.

وقرأ الكوفيون: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (لِئِنْ أَنْجَانَا) بألف.

وقرأ الحجازيون وأهلُ الشامِ: ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ: (لِئِنْ أَنْجَيْتَنَا) [يونس/ ٢٢] وأبو عمروٍ مثلَهُمْ (لِئِن أَنْجَيْتَنا).

وكان حمزةُ والكسائيُّ يُميلانِ الجيمَ وغيرُهُمَا لا يُميلُ [٢].

وجهُ التشديدِ والتخفيفِ في (يُنْجِيكُمْ ويُنَجِّيكُم) أنَّهم قالوا: نجا زيدٌ، قال [٣]:

نَجا سالمٌ والنَّفْسُ منهُ بشِدْقِهِ

فإذا نُقِلَ الفِعْلُ فَحُسْنُ نَقْلِه بالهمزةِ في أفعَلَ كحُسْنِ نَقْلِهِ بتضعيفِ العينِ، ومثل ذلك: أفرحْتُهُ وفرَّحْتُهُ، وأغْرمته وغَرَّمتُه، وما أشبه ذلك. وفي التنزيل: (فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ) [العنكبوت/ ٢٤]، (فأنجيناه والَّذينَ مَعَهُ) [الأعراف/ ٦٤]

---

(١) في (ط): خفيفاً.

(٢) انظر السبعة ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٣) صدر بيت من قصيدة لحذيفة بن أنس الهذلي وعجزه:

ولم ينجُ إلاَّ جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئزَرَا

«النفس بشدقه» أي: كادت تخرج فبلغت شدقه، أي: إنما نجا بجفن سيف. انظر السكري ٢/ ٥٥٨ اللسان مادة (نجا) وفيه عامر بدل سالم.

وفيه[١] (وَنَجَّيْنا الَّذينَ آمَنُوا بآياتِنَا) [فصلت/١٨] (ولئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ) [يونس/٢٢]، (فلمَّا أنجاهُمْ) [يونس/٢٣]؛ فإذا جاء التنزيل باللغتين جميعاً تبيْنَتَ من ذلك استواءَ القـراءتين في الحُسنِ.

فأمَّا حُجَّة من قرأ (لَئِنْ أَنْجَانا) [الأنعام/٦٣] فهي أنَّه حمله على الغيبةِ، وذلك قوله: (تَدْعُونَهُ) (لَئِنْ أَنْجَانَا)، وكذلك ما بعده (قُلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ) (قُلْ هو القادرُ) [الأنعام/٦٥]؛ فهذه كلُّها[٢] أسماءُ غيبةٍ؛ فأنجانا أولى من أنجيتنا، لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة، وإذا كان مشاكلاً لما قبلَهُ وما بعدهُ كان أَوْلَى وموضِعُ (تدعونَهُ) نصبٌ على الحال، تقديره: قل من يُنَجِّيكُمْ داعينَ وقائلين: لئن أنجانا. وكذلك من قرأ: (لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا) تقديره داعين وقائلين[٣]: لئن أَنْجَيْتَنَاْ، فواجهوا بالخطاب، ولم يُراعوا ما راعاه الكوفيون من المشاكلة.

ويُقَوِّي قولَ من خالف الكوفيينَ قولُهُ في أخرى (لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا من هـذِهِ لنكوننَّ من الشـاكرين) [يـونس/٢٢]. (قُـلِ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ)، فجاء أنجيتَنَا على الخطاب وبعده اسم غيبة.

فأمَّا إمالة حمزةَ والكسائي في (أنجانا) فمذهبٌ حسنٌ، لأنَّ هذا النحوَ من الفعل إذا كان على أربعة أحرفٍ. استمرت فيه

---

(١) سقطت من (م).

(٢) في (ط): فَهذا كلُّه.

(٣) في (ط) قائلين. بحذف الواو.

الإمالة لانقلاب الألف إلى الياءِ في المضارع، وإذا كانت الإمالة قد حَسُنَتْ في «غزَا» مع أنَّه [١] على ثلاثة أحرف لأنَّ الياءَ تثبتُ فيه إذا بُنِي الفِعلُ للمفعولِ ، مع أنَّ الواو تصِحُّ فيه في فعَلْتُ، فلا إشكالَ في حُسْنِها في أنجا وأغزا ونحو ذلك.

كلُّهمُ قرأ (وإمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشيطانُ) [الأنعام/ ٦٨] بتسكين النون الأولى، وتشديد الثانية غيرَ ابنِ عامرٍ فإنَّه قرأ (يُنَسِّيَنَّكَ) بفتح النون وتشديد السين مع النون الثانية [٢].

الحُجَّةُ لهم في قِرَاءَتِهِمْ (وإمَّا يُنْسِيَنَّكَ) قوله: (وَمَا أَنْسَانِيهِ إلَّا الشَّيْطَانُ أنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف/ ٦٣] فجاء في التنزيـل: على أفْعَلَ.

ووجهُ قولِ ابنِ عامرٍ أنَّك تقولُ: نسيتُ الشيءَ، فإذا أردتَ أن غيركَ أَنْسَاكَهُ جازَ أن تنقُلَ الفعلَ بتضعيف العين كما تنقلُه بالهمزةِ، وعلى هذا قالوا: غرَّمْتُهُ وأغْرَمْتُهُ، ففعَّل وأفعَلَ يجري كلُّ واحدٍ منهما مجرى الآخرِ، وفي التنزيل: (فَمهِّلِ الْكافِرِيْنَ أَمْهِلْهُمْ رويداً) [الطارق/١٧].

كلُّهم قرأ: (اسْتَهْوَتْهُ الشياطينُ) [الأنعام/ ٧١] بالتاء غيرَ حمزةَ فإنَّه قرأ: (اسْتَهْواهُ) بألف [و][٣] يُميلها.

---

(١) في (ط): أنها.
(٢) السبعة ص ٢٦٠.
(٣) سقطت الواو من (م) وهي في (ط) والسبعة ص ٢٦٠.

قال[1] أبو عبيدةَ: (كالذي استَهْوَتْهُ الشياطينُ) أي: استمالتْهُ، أي: ذهبت به[2].

وقرأ حمزةُ (اسْتَهْوَاهُ الشياطينُ). على قياسِ قراءَتِهِ (توفاهُ رسُلُنَا) [الأنعام/٦١] وكلا المذهبين حسن.

قال الشاعر: [3]

وكُنّا وَرِثْنَاهُ عَلَى عَهْدِ تُبَّعٍ
طَوِيْلاً سَوَارِيهِ شَدِيْداً دَعَائِمُهْ

وأَرَى قولَهُمْ: استهواهُ كذا، إنَّما هو من قولهم: هَوَى من حَالِق: إذا تردَّى منه، ويُشَبَّهُ به الذي يزلُّ عن الطريقِ المستقيم، كما أنَّ زَلَّ إنَّما هو من العِثارِ في المكان كقوله[4].

قـام إلى مَنْزَعِـهِ زَلْخٍ فَـزَلّ

ثمَّ يشبَّهُ به المخطىءُ في طريقته. وتقول: أَزَلَّهُ غَيْرُه، كما قال: (فأزَلَّهُمَا الشيطانُ عنها) [البقرة/٣٦]؛ فكذلك: هوى[5] هو، وأهواه غيرُهُ، قال: (والمؤتفكةَ أهْوَى) [النجم/٥٣]، فتقول: أهويتُهُ واستهويتُهُ، كما قال: (فأزلَّهما الشَّيْطَانُ) وإنَّما استزلَّهُمُ الشيطانُ، فكما أنَّ استزلَّهُ بمنزلة أزلَّه. كذلك استهواه

(١) زيادة من (ط).

(٢) لم نجده بنصه في مجاز القرآن ١/١٩٦ عند تفسيره للآية.

(٣) البيت للفرزق وقد ورد في ديوانه كما يلي:

قـديماً ورثناه على عهد تبع طـوالاً سواريه شِداداً دعائمه

انظر ديوانه ٢/٧٦٥ ـ وسيبويه ١/٢٣٨.

(٤) سبق في ٢/١٧ وأنشده ثعلب في مجالسه ص ٥٨١ وقبله:

يا عين بكّي عامراً يوم النهل رَبَّ العشاء والرشاء والعمل

(٥) سقطت كلمة: «هوى» من (ط).

بمنزلة أهواه، كما أنَّ استجابَهُ بمنزلة أجابه في قوله [(١)]:

فَلَم يستجبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مجيبُ

واختلفوا [(٢)] في فتح الراءِ والهمزَةِ وكسرهِمَا من قولِهِ تعالى: (رَأى كَوْكَباً) [الأنعام/ ٧٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ في رواية حفصٍ؛ (رأى) بفتح الراءِ والهمزةِ.

وقرأ نافعٌ: بين الفتح والكَسْرَةِ [(٣)].

وقرأ أبو عمروٍ: (رَأِى كوكباً) بفتح الراء وكسر الهمزة.

وروى القُطَعِيُّ [(٤)] عن عبيد بن عقيلٍ عن أبي عمروٍ: بكسر الراء والهمزةِ جميعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ

---

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية رقم ٢٥ ص ٩٦. وصدره:
وداعٍ دَعَا يا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدَى
وانظر شرح أبيات المغني ٥/١٦٧ ـ وأمالي ابن الشجري ١/٦٢ وسبق البيت ١/٣٥٢ و ٢/١٥٢.

(٢) في (ط): اختلفوا.

(٣) في (ط): الكسر.

(٤) القُطَعي: محمد بن يحيى بن مهران، أبو عبدالله القطعي البصري، إمام مقرىء مؤلف متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن المتوكل، وهو أكبر أصحابه وروى الحروف سماعاً عن أبي زيد الأنصاري وعبيد بن عقيل... روى القراءة عنه أحمد بن علي الخزاز والفضل بن شاذان... ذكره أبو أحمد الحاكم وقال: هو من زبيد من اليمن، وروى عنه أبو داود، وَوَهَمَ فيه أبو العزِّ فسمَّاه علي بن محمد. انظر طبقات القراء ٢/٢٧٨ للجزري.

(رِأى) بكسر الراء والهمزةِ[١].

وجهُ قولِ ابن كثيرٍ وعاصمٍ في إحدى الروايتين عنه أنَّهما لم يُميلا، كما أنَّ من قالَ: رعى ورمى لمَّا لم يُمِلِ الألِفَ لم يُمِلِ الفتحة التي قبلها، كما يميلها من يرى الإمالة ليميل الألف نحو الياء.

قال: وقرأ نافعٌ بين الفتحِ والكسرِ

[قولُهُ: بينَ الفتحِ والكسرِ][٢] لا يخلو من أن يريدَ الفتحتين اللتين على الراءِ والهمزةِ، أو الفتحةَ التي على الهمزة وَحْدَها، فإن كان يريدُ فتحةَ الهمزةِ فإنَّما أمالَها نحو الكسرةِ لِتَميلَ الألفُ التي في رأى نحوَ الياء، كما أمالَ الفتحة التي على الدَّالِ من (هَدَى) والميم من (رَمَى).

وإنْ كان يريدُ أنَّه أمال الفتحتين جميعاً، الَّتِي على الراء، والتي على الهمزةِ، فإمالةُ فتحةِ الهمزة على ما تقدَّم ذكره.

وأمَّا إمالةُ الفتحة التي على الراءِ، فإنَّما أمالَها لإتباعِهِ إياها إمالة فتحَةِ الهمزة، كأنَّه أمال الفتحة لإمالةِ الفتحةِ، كما أمالَ الألِفَ لإمالةِ الألفِ في قولِهِمْ: رأيتُ عِمَاداً؛ فأمال ألفَ النصب لإمالة الألف في عماد[٣]، والتقديمُ والتأخيرُ في ذلك سواءٌ، والفتحةُ المُمَالَةُ مُنْزَلَةٌ مَنزِلَةَ الكسرةِ؛ فكما أمَلْتَ الفتحةَ في قولك[٤] من عَمْرٍو، لِكَسْرَةِ الراء، كذلك أمَلْتَ فتحة الراءِ من (رَأى) لإمالة الفتحة التي على الهمزة.

---

(١) انظر السبعة ص ٢٦٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ط).

(٣) في (ط): لإمالة ألف عماد.

(٤) سقطت من (م).

قال: وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ (رِإي) بكسر الراء والهمزة.

قال[١]: وجهُ قراءتِهم أنَّهم كسروا الراء من رأى، لأنَّ المضارعَ منه على يَفْعَلُ، وإذا كان المضارع على «يفْعَلُ» فكأنَّ الماضيَ على «فَعِلَ»، ألَّا ترَى أنَّ المضارع في الأمر العام إذا كان على يفعَلُ كان الماضي على[٢] فَعِلَ؟ وعلى هذَا قالوا: أنتَ تِيْنَا؛ فكسروا حرف المضارَعَةِ كما كسروه في نحوِ: تِعْلَم وتِفْهَم، وكسروا الياء أيضاً في هذا الحرف فقالوا: يِيْبَا، ولم يكسروهُ في يَعْلَم، وإذا كان الماضي كأنَّه على فَعِلَ فيما يُنَزَّلُ، كسرت[٣] الراء التي هي فاءٌ لأنَّ العينَ همزةٌ، وحروف الحلق إذا جاءت في كلمة على زِنَةِ (فَعِلَ) كُسِرَت فيها الفاء لكسرة العين في الاسم والفعل، وذلك قولهم: عَيْرٌ نِعِر[٤]، وَرَجُلٌ جِئِزٌ، ومِحْكٌ[٥]، وماضغٌ لِهِم.

وكذلك الفعلُ نحوَ: شِهِدَ ولِعِبَ ونِعِمَ، وكسرَةُ الراءِ على هذا كَسْرَةٌ مخلَّصَةٌ محضَةٌ، وليست بفتحة ممالة.

وأمَّا كسرُ[٦] الهمزة فإنَّه يُرادُ به إمالةُ فتحِها إلى الكسرِ، لتميل الألفُ نحو الياءِ وذلك قولُكَ: (رِإي كوكباً).

---

(١) سقطت من (م). والقائل هنا أبو علي.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) كذا في (ط) وفي (م): كسر.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٨٤: النعر: داء يأخذ الإبل في رؤوسها.

(٥) في اللسان: جئز بالماء: إذا غص به فهو جَئِزٌ. ورجل مَحِك إذا كان لجوجاً في الخصومة.

(٦) في (ط): كسرة.

فإنْ قلت: إنَّ الفاء إنَّما تُكْسَرُ لتتبَعَ الكسرةَ في العين في نحوِ (شهِدَ) والهمزةَ في (رأى) مفتوحةٌ؛ فكيف أجيزتْ كسرةُ الراءِ. مع أنَّ بعدها حرفاً مفتوحاً؟. فالقول في ذلك أنَّه فيما نزَّلناه بمنزلةِ الفتح، فأتبع الفتحة الكسرة(١) المقدَّرة، لمَّا نزَّلْنَاهُ بمنزلة الكسرة تَبِعَتْهُ فتحةُ الراءِ، كما أنَّ ضمَّة ياء (يُعْفَرُ) لمَّا كان في تقدير الفتحة ترك صرفُ الاسمِ معها، كما تُرِكَ مع فتحةِ الياء في (يَعْفُر)، وتركُ صرفِهِ مع ضَمَّةِ الياءِ حكاه أبو الحسن، وكما أنَّ الفتحةَ في (يَطأُ، ويَسَعُ) لما كانت في تقدير الكسرةِ حُذِفَتْ معها الفاءُ، كما حُذِفَتْ في: يزنُ ويَعِدُ.

ومثلُ تنزيلِهِمْ الفتحة في (رأى) منزلة الكسرةِ، تَنْزيلُهُمْ لها أيضاً منزلة الكسرةِ في قولهم: هما يَشْأيانِ في يفعلان، من الشأوِ، لمّا قَالوا: يَشْأى، نَزَّلوا(٢) الماضي على فَعِلَ، فقالوا في المضارع: يشأيان، كما قالوا: يشقيان.

واختلفوا فيها إذا لقيها ساكن.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو والكسائيُّ وابنُ عامرٍ: (رَأَى القمرَ) [الأنعام/ ٧٧] و (رَأَى الشَّمْسَ) [الأنعام/ ٧٨] و (رأى المجرمون) [الكهف/ ٥٣] و (رأى الذينَ أشركوا) [النحل/ ٨٦]، وما كان مِثْلَهُ بفتحِ الراءِ والهمزةِ.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ: (رِأَى القَمرَ) و (رِأَى الشمسَ) بكسر الراء وفتح الهمزةِ في كل القُرآن.

---

(١) سقطت من (م).
(٢) في (ط): أنزلوا.

وذكر خلف عن يحيى بن آدمَ عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: (رِأِى القمرَ) و (رِأِى الشمسَ) بكسر الراءِ والهمزةِ معاً[١].

قال بعض أصحاب أحمد: قوله: بكسرِ الراءِ والهمزَةِ، خطأ[٢]، وإنَّما هو بكسر الراء وإمالة الهمزةِ.

قال أبو علي: تحقيقُ هذا: وإمالةِ فتحةِ الهمزةِ.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ: بفتح الراءِ والهمزة في (رَأَى) في كل القرآن[٣].

وجهُ إزالتهم الإمالةَ عن فتحةِ الهمزةِ في (رَأَى): أنَّهم إنَّما كانُوا أمالوا الفتحة لتميل الألفُ نحوَ الياءِ، فلمَّا سقطتِ الألفُ بَطَلَتْ إمالتُها لسقوطِها، ولمَّا بَطَلَتْ إمالتُها لسقوطِها بطَلَتْ إمالةُ الفتحةِ نحوَ الكسرةِ لسقوط الألف التي كانت الفتحة الممالةُ يميلُها نحو الياء.

وأمَّا موافقةُ ابن عامرٍ والكسائيِّ وعاصم في رواية أبي بكرٍ[٤] وابن كثيرٍ نافعاً[٥] وأبا عمروٍ، في (رَأَى المجرمونَ)، وفتحُهُمْ الراءَ، وقد كانوا كسروها في (رَأَى كوكباً) فلأنَّهم آثروا الأخذ باللغتين، كسرِ الراءِ وفتحِهَا، فكسرُها لِمَا ذُكِرَ، وفتحُهَا لأنَّهم جعلوها بمنزلة الراءِ في رَمَى وَرَعَى[٦] ولأنَّهم أعلُّوا الرَّاء

(١) انظر السبعة ص ٢٦١.

(٢) في (ط): غلط.

(٣) السبعة ص ٢٦١.

(٤) في هامش (ط): الصواب في رواية حفص.

(٥) في (ط) «ونافعاً» وليس بسديد.

(٧) رسمهما في (م) بالألف اليابسة (رما ـ رعا).

وقدَّروا فيه ما قدَّروا لإعلالِ الهمزةِ بإمالةِ فَتْحَتِها [فلمَّا غَيَّرُوْهَا][1]، غيَّروا الراءَ أيضاً أَلَا ـ تَرَى أنَّهم[2] لما أعلُّوا اللَّام بالقلب في (عُصِيٍّ، وعُتِيٍّ)[3] ونحوهما[4] أعلُّوا الفاء أيضاً بالكسر في عِصِيّ؟ ولمَّا أعلُّوا الاسم بحذف التاءِ منه في النسبِ إلى: ربيعة، وحنيفة: ألزموهُ في الأمر العام الإعلالَ والتغييرَ، بحذف الياءِ منه أيضاً، فقالوا: رَبَعيّ، وحَنَفيّ.

ووجه قراءةِ عاصمٍ في رواية أبي بكرٍ وحمزةَ (رِأى القَمَرَ) و(رِأى الشمسَ) بكسر الراء وفتح الهمزةِ في كل القرآن: فَلِأَنَّ كسر الرَّاءِ إنَّما هو للتنزيل الذي ذكرنا، وهو معنىً منفصلٌ من إمالة فتحة الهمزة، أَلَا تَرَى أنَّه يجوز أن يُعمِلَ هذا المعنى من لا يرى الإمالةَ، كما يجوزُ أنْ يُعمِلَهُ من يراها؟ فإذا كان كذلك، كان انفصالُ أحدِهما من الآخرِ سائغاً غيرَ ممتنعٍ.

وأمَّا رواية خلفٍ عن يحيى عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ: رِإِي القمرَ و(رِإِي الشمس) بكسر الرَّاء والهمزةِ معاً، يريد بكسر الهمزةِ إمالةَ فَتْحَتِهَا، فوجهُ كسر الراءِ قد ذُكِرَ، وأمَّا إمالةُ فَتْحَتِهَا مع زوالِ ما كان يوجب إمالتَها من حذفِ الألفِ، فَلِأَنَّ الألف محذوفةٌ لالتقاءِ الساكنين، وما يُحذفُ لالتقاءِ الساكنين؛ فقد يُنَزَّلُ تنزيلَ المُثْبَتِ، ألا ترى أنَّهم قد أنشدوا[5]:

---

(١) في (ط): فلما غيروا الفتحة بالإمالة.

(٢) في (ط) بأنهم.

(٣) ضبطهما في (م) بضم فاء الكلمة وفي (ط) بكسرهما، وكلاهما صحيح.

(٤) في (ط): ونحوه.

(٥) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي سبق في ١٤١/٣ وصدره:

فألفيته غير مستعتب

وَلَا ذَاكِـرِ اللَّـهَ إلاَّ قَـلِيـلاً

فَنَصَبَ الاسم بعدَ ذاكرٍ، وإن كان النون قد حُذِفَتْ[1] لمَّا كان الحذفُ لالتقاءِ الساكنين، والحذفُ لهما في تقدير الإثباتِ من حيث كان التقاؤهما غيرَ لازمٍ ومن ثَمَّ لم تُرَدَّ الألفُ في نحوِ: رَمَتِ المرأةُ.

ومِمَّا يشهدُ لذلك أنَّهم قالوا: (شِهِدَ) فكسروا الفاءَ لِكَسْرَةِ العين، ثمَّ أسكنوا فقالوا: (شِهْدَ)؛ فَبَقُّوا الكسرة في الفاء مع زوال ما كانَ اجْتَلَبَهَا، وعلى هذا يُنْشَدُ قولُ الأخطل:[2]

إذا غابَ عنَّا غابَ عنَّا فُراتُنا
وإنْ شِهْدَ أَجْدَى فضلُهُ ونوافِلُهُ

ويشهَدُ لذلك أيضاً أنَّهم قالوا: (صِعِق)، ثم نسبوا إليه، فقالوا (صِعَقيٌّ) فأقرُّوا كَسْرَةَ الفاءِ مع زوالِ كسرة العينِ التي لها كُسِرَتِ الفاء، فكذلك تبقيةُ إمالةِ فتحَةِ الهمزةِ في قراءةِ حمزة (رِأَى القمَرَ).

وزعم أبو الحسن أنَّ ذلك لغةٌ مع ما ذكرنا من وجوهِ المقاييس فيه، وأنَّها قراءةٌ: (في القتلى الحرِّ).

واختلفوا[3] في تشديد النونِ وتخفيفها من قولِهِ تعالى: (أَتُحاجُّونِّي في اللَّه) [الأنعام/ ٨٠] و (تأمرُونِّي) [الزمر/ ٦٤].

---

(١) في (ط): وإن كان النون قد حذف.

(٢) سبق في ١/ ٣٨٦.

(٣) في (ط): اختلفوا.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (أتحاجونِّي)، و(تأمرونِّي) مُشـدَّدتين. وقرأ نـافعٌ وابنُ عـامرٍ مخفَّفَتين[1].

لا نَظَرَ في قولِ من شدَّدَ.

فأمَّا وجهُ التخفيف: فإنَّهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يُكره؛ فَيُتَوَصَّلُ إلى إزالته تارة بالحذفِ نحوُ: «عَلْماءِ بنو فلان» وتارة بالإبدالِ نحو[2]:

لَا أَمْــلَاهُ حتَّـى يُـفَـارِقَـا

ونحو: «ديوانٍ وقيراطٍ» فَحَذَفَا[3] الثانية من المثلين كراهة التضعيف، ولا يجوز أن يكونَ المحذوفُ: النونَ[4] الأولَى لأنَّ الاستثقال يقع بالتكرير في الأمرِ الأَعَمِّ، والأُوْلَى[5] أيضاً فيها أنَّها دَلاَلَةُ الإعرابِ، وإنَّما حَذَفتَ الثانيةَ كما حَذَفْتَها من (لَيْتي) في قوله[6]:

.. إِذْ قَـالَ لَـيْـتِـي

أُصَادِفُهُ وأفْقِـدُ بَعْضَ مَالِي

---

(١) السبعة ص ٢٦١.

(٢) بعض بيت تمامه:

فـآليت لا أشـريـه حتى يملني بشيء ولا أمـلاه حتى يفـارقـا

سبق في ١/٢٠٨.

(٣) في (ط): فحذفوا.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) في (ط): وفي الأولى.

(٦) قائل البيت ـ زيد الخيل الذي سمَّاه النبي ﷺ، زيد الخير وتمام البيت.

كمنيــة جــابــرٍ إذ قــال ليتي أصــادفه وأفقــد بعض مــالي

انظر سيبويه ١/٣٨٦ حاشية الصبان ١/١٢٣. الخزانة ٢/٤٤٦.

وكقوله[١]:

تَـرَاهُ كـالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْكـاً
يَسُـوْءُ الفَـالِيَـاتِ إذَا فَلَيْنِي

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلَمَ سكونُ لام الفِعل وما يجري مجراها أو حركتُها، ولا يجوز أن تكونَ المحذوفَةُ الأولى؛ فيبقى الفِعْلُ بلا فاعل[٢]، كما لا تُحذَفُ الأولى في (أتحاجُّونِّي)، لأنَّها[٣] الإعرابُ، ويدلُّك على أنَّ المحذوفَ الثانيةُ أنَّها قد حُذِفَتْ مع الجارِّ أيضاً في نحو قولِهِ[٤].

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْ قَدِي

وقد جاء حذفُ هذه النونِ في كلامِهِم قال[٥]:

أبِـالْمَوْتِ الَّـذِي لاَ بُدَّ أَنِّي
مُـلاَقٍ لاَ أَبَـاكِ تُخَـوِّفِيْني

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب.

في شرح أبيات المغني ٢٩٧/٧ فانظر تخريجه هناك.

(٢) عبارة (ط) هنا: ولا يجوز أن يكون الأولى، لأن الفعل يبقى بلا فاعل.

(٣) في (ط) لأنه.

(٤) شطر من الرجز لحميد بن مالك الأرقط وبعده:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهو من شواهد سيبويه ٣٨٧/١ والخزانة ٤٤٩/٢، وشرح أبيات المغني ٨٣/٤ وقد استوفينا فيه تخريجه.

ومعنى قدني: حسبي ـ وأراد بالخبيبين: خبيب بن عبدالله بن الزبير وأباه عبدالله.

(٥) البيت لأبي حية النميري. في الكامل ٤٨٧ ـ ٩٥٣ والمقتضب ٣٧٥/٤ وأمالي ابن الشجري ٣٦٢/١ وابن يعيش ١٠٥/٢ والخصائص ٣٤٥/١

وزعموا أنَّ المفضَّل أنشد[1]:

تَـذْكُـرونـا إذْ نقـاتِلُكُمْ
إذْ لا يضُرُّ مُعْدِماً[2] عَدَمُه

وزعم بعض البصريين في حذف هـذه النون أنَّهـا لغةٌ لغطفان. وحكى سيبويه هذه القراءة، فزعم أنَّ بعضَ القُّراءِ، قرأ (أَتُحَاجُّونِي) واستشهد بها في حذف النوناتِ لكراهة التضعيف[3].

قرأ الكسائيُّ وحدَه[4] (هَداني) [الأنعام/ ٨٠] بإمالةِ الدَّال. وقرأ الباقون بالفتح[5].

الإمالةُ في (هَدَاني) حسنةٌ لأنَّه مِن (هَدَى يهدي)؛ فهو من الياء، وإذا كانوا قد أمالوا نحو: غزا، ودعا؛ لأنَّه قد يصير إلى الياء في: غُزِي، ودُعِيَ[6] فلا إشكالَ في حُسْنِها؛ فيما كان الأصل فيه الياء.

اختلـفوا في الإضافة والتنوين من قوله تعالى[7]: (نرفَعُ

والخزانة ٢ /١١٨ والتصريح ٢ /٢٦ واللسان مادة (أبى) والهمع ١ /١٤٥ والدرر ١ /١٢٥ والبيت ينسب للأعشى وليس في ديوانه.

(١) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٦ وفيه: «تذكرون» بدل «تذكرونا».

وقوله: تذكرون أراد: أتذكرون، وقوله: لا يضر معدماً عدمه، أي: يقاتلكم الغني منا ليدفع عن ماله، ويقاتلكم الفقير المعدم منا ليغنم.

(٢) في (ط): «عادماً».

(٣) انظر الكتاب ٢ /١٥٤ باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) السبعة ص ٢٦١.

(٦) زادت (ط) هنا: في هذا المكان.

(٧) في (ط): عزَّ وجل.

درجَاتٍ من نشاءُ) [الأنعام/ ٨٣].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ (نرفع درجاتِ من نشاءُ) بالنون[1] مضافاً، وكذلك في سورة يوسُفَ [الآية/ ٧٦].

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (دَرَجاتٍ من نَشاءُ) منوناً، وكذلك في يُوسُفَ[2].

قوله: (ورفَعَ بعضَهُمْ درجاتٍ) [البقرة/٢٥٣] يدلُّ على قراءةِ من نَوَّنَ، ألا تَرى أنَّه في ذكر الرُّسُلِ قال: (تِلْكَ الرُّسُلُ فضَّلْنَا بَعْضَهُمْ على بعضٍ منهم من كلَّمَ اللَّهَ، ورفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ) [البقرة/٢٥٣].

فأمَّا قولُه تعالى: (ورفَعْنَا بَعْضَهُمْ فوق بعضٍ دَرجاتٍ ليتَّخِذَ بعضُهُمْ بعضاً سُخْرِيًّا) [الزخرف/٣٢] فإنَّه في الرُّتَب وارتفاع الأحوال في الدنيا واتضاعها. يدلُّك على ذلك قولُهُ: (نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ معيشَتَهُمْ في الحياةِ الدُّنيا) [الزخرف/٣٢].

ويقوِّي قراءةَ من أضاف، قولُهُ: (تِلْكَ الرسُلُ فضَّلنا بَعْضَهُمْ على بعضٍ)؛ فمن فُضِّلَ على غيره فقد رُفِعَتْ دَرَجَتُهُ عليه؛ فقولُهُ: (فضَّلنا) بمنزلة قولك[3] رفعنا درجته.

---

(١) في (ط) تقديم للنون على درجات.

(٢) السبعة ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٣) كذا في (ط) وسقطت من (م).

اختلفوا في زيادة اللَّام ونقصانها في قوله تعالىٰ[(١)]: (واليَسَعَ) [الأنعام/ ٨٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصِمٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ بلامٍ واحدة.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (واللَّيْسَعَ) بلامين وفي «صادٍ» مثلُهُ[(٢)].

[قال أبو علي]: [(٣)] اعْلَمْ أن لام المعرفة تدْخُلُ الأسماءَ على ضربين: أحدهما للتعريف، والآخَرُ زيادةٌ زيدَتْ، كما تُزادُ الحروفُ؛ فلا تدلُّ على المعاني التي تدلُّ عليها إذا لم تكُنْ زائدةً.

والتعريف الذي يحدث بها على ضروبٍ: منها: أن يكون إشارةً إلى معهودٍ بينك وبينَ المخاطبِ نحُو: الرجُلِ والغلامِ، إذا أردْتَ بِها رجُلاً وغُلاماً عرفْتُمَاهُ بعهدٍ كان بينكما.

والآخر أن يكون إشارةً إلى ما في نفوسِ الناس من علمهم للجنس؛ فهذا الضربُ، وإن كان معرفةً، كالأولِ؛ فهو مخالفٌ له من حيثُ كان الأولُ قد علمهُ حساً، وهذا لم يعلَمْهُ كذلك، إنَّما يعلَمُهُ معقولاً.

فأمَّا نحوُ: مررت بهذا الرجل؛ فإنَّما أشيرَ به إلى الشاهدِ الحاضرِ لا إلى غائب معلومٍ[(٤)] بعهدٍ، أَلَا تَرَى أنَّك تقول ذلك فيما

(١) في (ط): عزَّ وجل.

(٢) السبعة ٢٦٢.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): الغائب المعلوم.

لا عهد [١] فيه بينَكَ وبين مُخاطبكَ. وممَّا يدلُّ على ذلك قولك [٢] في النداء، يا أيُّها الرجلُ، فتشيرُ به إلى المخاطب الحاضر، وهما يجريان مجرى الاسم الواحِدِ، كما أنَّ (ماذا) من قوله تعالى: (مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قالوا خيراً) [النحل/ ٣٠]، يجريان مجْرَى الاسمِ الواحِدِ، فلا يجوز أن يكون الاسم معرَّفاً بتعريفينِ مختلفين أحدهما حاضر والآخر غائب.

ويدلُّك على أنَّهما يجريان مجرى الاسم الواحِدِ أنَّه لا يوصفُ بالمضافِ نحوْ: مررتُ بهذا ذي المالِ، ولا يوصف بالأسماءِ المفردةِ، إذا ثُنِّيَتْ، فلا يجوز مررتُ بهذين، الطويلِ والقصيرِ، كما تقول: مررت بالرجلين القائمِ والقاعِدِ، وذلك أنَّه قد صار مع الأول كالشيءِ الواحـدِ، ويبيِّنُ ذلك من جهةِ المعنى، وهو [٣] أنَّك تستفيدُ بهما ما تستفيدُ [٤] من الاسمِ المفردِ من معنى الجنس.

فأمَّا الأسماءُ الأعلامُ؛ فلا تَدخُلُ عليها الألفُ والـلام، وذلك [٥] أنَّ تعليقَها على من تُعَلَّقُ عليه، وتخصيصَهُ بها يغني عن الألفِ واللام، وذلك نَحْو التسمية: بجدارٍ، وحمارٍ، وثوْرٍ، وأسدٍ، وكلبٍ، وزيدٍ، وزِيـادٍ، وبِشرٍ، وحَمْدٍ.

---

(١) سقطت من (م).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (ط): تستفيده.
(٥) في (ط): وذاك.

فأمَّا نحوُ العبَّاسِ، والحارثِ، والقاسمَ، والحَسنِ؛ فإنَّما دخلت الألفُ واللامُ فيها على تنزيلِ أنَّها صفات جارية على موصوفينَ، وهذا يعني الخليلُ بقوله: جعلوهُ الشيءَ بعينِهِ، فإن لم يُنَزَّلْ هذا التنزيل، لم يلحقُوهَا[1] الألفَ واللامَ؛ فقَالوا: حارثٌ وعباسٌ وقاسمٌ وعلى كلا المذهبين جاء ذلك في كلامهم، قال الفرزدق[2]:

تَقَعَّدَهُمْ أعراقُ حِذْلَمَ بَعْدَمَا
رَجَا الهُتْمُ إدْرَاكَ العُلَى والمَكَارِمِ

وقال[3]:

ثَلاَثُ مِئينٍ لِلمُلُوكِ وَفَى بِهَا
رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

---

(١) في (ط): يلحقوه.

(٢) لم نعثر على البيت في ديوانه.

(٣) البيت للفرزدق في النقائض ١/٣٧١ وديوانه ٢/٨٥٣ من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً، وروايته فيه:

فِدىً لسيوفٍ من تميمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وجلّتْ عَنْ وجُوهِ الأَهَاتِمِ

وجاء البيت برواية المصنف في المقتضب ٢/١٧٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤، ٦٤، وابن يعيش ٦/٢١، ٢٣ وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٠٢ (ط ـ الفاتح) والخزانة ٣/٣٠٢ والعيني ٤/٤٨٠. ا هـ. والظاهر أن هذه رواية النحاة الذين استشهدوا بالرواية المذكورة على استعمال «ثلاث مئين» أما رواية الديوان والنقائض فلا شاهد فيها.. ولكنَّ الفارسي هنا استشهد ببيتي الفرزدق على استعمال: «الهتم، والأهاتم» قال ابن حبيب شارح المناقضات: قوله: الأهاتم: يعني الأهتم بن سنان بن خالد بن منقر بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم» النقائض ١/٣٧١ قال البغدادي فعرف أنَّ الأهتم ليس لقباً لسنان بن خالد ولا سنان هو ابن سمي كما تقدَّم، ومشى عليه العيني. انظر الخزانة ٣/٣٠٣.

فجعله مرةً بمنزلة: أَضْحَاةٍ، وأَضاحٍ، ومَـرَّةً بمنزلةِ أحمَرَ وحُمُرٍ.

وجمع الأعشى بين الأمرين في بيتٍ وذلك قولُه(١):

أَتَانِي وعيدُ الحوص مِنْ آلِ جعفرٍ
فَيَا عبدَ عمروٍ لو نَهَيْتَ الأحاوصا

وأنشَدَ الأصمعيُّ(٢):

أَحْوى من العُوْجِ وَقَاحُ الحافِرِ

والعوجُ نسبٌ إلى أعْوَجَ كما أنَّ الحوصَ نسبٌ إلى أَحْوَصَ، فإذا حَذَفْتَ ياءي النسب، جَعَلْتَهَا(٣) بعد التسمية به بمنزلتِهِ، وهو صفةٌ لم يُسَمَّ بها، فَكُسِّرَ الصفة، وهذا يدُلُّ على صحَّة قولِ من لم يَصْرِفْ أَحْمَرَ، إذا نكَّرَهُ بعد أن سَمَّى به.

فإذَا كَسَّرهُ تكسيرَ الاسم نحُو: الأَفَاكل، والأرامِلِ، قال: الأحاوِصُ، وعلى هذا القياس تقول: الأعاوجُ، كما تقـول: الأهاتِمُ، ومثلُ هذا قولُهُم: الفُرْسُ في جمع فارسي، [حُذِفَت منه ياءا النسب كما حُذِفَتا](٤) من الأعْوَجي، وكُسِّرَ فاعِلٌ(٥)، على فُعْلٍ. كبازلٍ وبُزْلٍ، وعائِطٍ وعيْطٍ، وحائِلٍ وحُوْلٍ، وهذا مما

---

(١) انظر ديوان الأعشى /١٤٩ الأحاوصا: هم بنو الأحوص.

(٢) ذكره اللسان في مادة (عوج) ولم ينسبه، أحوى: أسـود، حافـر وقاح: صلب.

(٣) في (ط): ياءَ النسب، جعلته..

(٤) في (ط): «حذف ياءي النسب كما حذفهما».

(٥) في (ط): «وكَسَّر فاعلاً».

يُقوِّي العُوْجَ، أَلَا تَرَى أنَّه جَمَعَه جمعَ الصفاتِ وإن كانت ياءَا النسب فيه محذوفَتَين[١]؟. قال ابنُ مقبلٍ[٢].

طَافَتْ بِهِ الفُرسُ حَتَّى بَذَّ نَاهِضَهَا

فأما قولُهُ[٣]:

والتَّيْمُ ألأَمُ مَنْ يمشي وألأَمُهُمْ
ذُهْلُ بن تيمٍ بنو السُّوْدِ المَدَانيس

فإنَّه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون بمنزلة العباسِ، وذلك أن التيْمَ مصدرٌ، والمصادرُ قد أُجْرِيتْ مجرى أسماءِ الفاعلين، ألا ترى أنَّه قد وُصِفَ بها كما وُصِفَ بأسماءِ الفاعلين. وجُمِعَ جمعَها في نحوِ: نَوْرٍ ونُوَّارٍ، وسيلٍ، وسوائِلَ؟ فلمَّا كانَتْ مثلهَا أجراها مجراها، وعلى هذا قالوا: الفضلُ، في اسمِ رجُلٍ، كأنَّهم جعلوه الشيءَ الذي هو خلاف النقصِ.

والآخرُ أن يكونَ تيميٌّ وتيمٌ، كزَنْجِيٍّ وَزَنْجٍ، ويهوديٍ،

( ) في (ط): «منه محذوفةً. و».

(٢) صدر بيت له في ديوانه ص ٩٢ برواية «بها» بدل به. وعجزه:

عُمٌّ لَقِحنَ لِقاحاً غيرَ مُبْتَسر.

وطافت بها: أي تولتها بالرعاية ـ وبذَّ: غلب ـ وناهضها، الناهض: هو الرجل الذي يصعد النخلة ليلقحها ـ ونخل عُمٌّ: أي طويل، والمبتسر: من لقح النخلة قبل أوان التلقيح. انظر اللسان (بسر ـ فرس) والجمهرة ٢٥٥/١.

(٣) البيت لجرير من قصيدة له في ديوانه ١٣١/٢ يهجو فيها التيم وروايته في الديوان: «أولاد ذهل» بدل «ذهل بن تيم».

ويهود، وفي التنزيل (وقالت اليهودُ) [البقرة/١١٣]، واليهودُ إنَّما هو جمعُ يهوديٍّ، ولو لم يكن جمعاً لم تدخُلِ اللامُ، لأنَّ يهودَ جَرَتْ عندهم اسماً للقبيلة؛ فصارت بمنزلة مجوسَ عندَهُمْ. أنشدنا علي بنُ سليمان[١]:

فَرَّتْ يهودُ وأسلَمَتْ جيرَانَها
صَمِّي لما فَعَلتْ يهودُ صَمَامِ

وفي حديث القسامَةِ: «تقسم يهودُ. .»[٢].

ومن الصفات الغالبة التي تجري مجرى، الحارث والقاسم قولُهُم: النابغةُ؛ فالنابغة له اسم يجري مجرى الأعلامِ، وغلب عليه هذا الوصف، كما أنَّ الحارث ونحوه قد نزل تنزيل من له اسم

---

(١) البيت للأسود بن يعفر (اللسان: صمم). وصَمّي صمام: يضرب للرجل يأتي الداهية أي: احترسي يا صمام.

(٢) حديث القسامة هذا أخرجه مسلم برقم (١٦٦٩) والإمام أحمد ٤/٢ من حديث سهل بن أبي حَثْمة، ومن حديثه في مسلم وحديث رافع بن خديج وبُشير بن يسار. والحديث عند أبي داود ٤/٦٥٥ برقم (٤٥٢٠ ـ ٤٥٢١) وسبب هذا الحديث أنَّ عبدالله بن سهل بن زيد وجد مقتولاً في خيبر؛ فاتهموا اليهود في قتله، فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمِّه حَوِيِّصة ومُحَيِّصة إلى النبي ﷺ. . . فقال رسول الله ﷺ «يُقسِمُ خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته»؟ قالوا: أمرٌ لم نشهده، كيف نحلف؟ قال: «فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم»؟ قالوا يا رسول الله! قوم كفارٌ! قال: «فوداه رسول الله ﷺ من قبله» اهـ ملخصاً من مسلم.

ويلاحظ أن الحديث جاء على لفظ «فتحلف لكم يهود» و «فتبرئكم يهود» ولا ضير في ذلك فإن الحلف والقسم شيء واحد، ويبقى موطن الاستشهاد بكلمة «يهود» هو المراد.

علم فغلب عليه هذا الوصف، فجرى هذا الوصف الغالب مجرى العَلَمِ، وسَدَّ مسدَّهُ، حتى صار يُعرف به كما يُعرف بالعَلَم؛ فلمَّا سدَّ مسدَّه وكفى منه أجراهُ مجرى العَلَمِ نحُو: جعفَرٍ وثَوْرٍ فقال[1]:

ونَابِغَةُ الجَعْدِيُّ بالرَّمْلِ بيتُهُ ....

ومن ذلك قولهُمُ في اسم اليوم: الاثنان، لما جرى مجرى العلم، استجيز حذف اللام فيه[2] كما استجازوا حذف اللاَّم من النابغة، وذلك فيما حكاه سيبويه[3] من قولهم: هذا يومُ اثنينِ مُبارَكاً فِيهِ.

فأمَّا قولُهم الغُدْوَةُ والفَيْنَةُ؛ فدخول لامِ التعريف فيهما[4] على وجهٍ آخرَ وهو: أن غُدوةَ، وفينَةَ كانا معرفتين، كما تكون الأسماء التي للألقاب معارف، فأزيل هذا التعريف عنهما... كما أُزيلَ التعريفُ عن الاسم الموضوعِ وضْعَ الأعلام؛ وذلك في أحدِ تأويليْ سيبويهِ في قولهم: هذا ابنُ عِرسٍ مُقْبِلٌ؛ فلما أُزيلَ هذا

---

(١) صدر بيت للشاعر مسكين الدارمي وعجزه:

عَلَيه ترابٌ مِن صَفيح مُوَضَّعُ

وجاءت روايته في الخزانة: «عليه صفيح من رخام موضع»

وأراد بالرمل: رمل بني جعدة وهي رمال ذراء من طريق البصرة إلى مكة. انظر الخزانة ٢/١١٧ ـ سيبويه ٢/٢٤. اللسان: مادة «نبغ».

(٢) في (ط): منه.

(٣) في الكتاب ٢/٤٨.

(٤) في (ط): فيه.

التعريف عنهما عُرِّفا[١] بالألف واللامِ ؛ فقرأ من قرأ (بالغُدْوَةِ) [على هذا][٢].

وحكى أبو زيدٍ: لقِيْتُهُ فينَةَ، والفينَةَ بعدَ الفيْنَةِ.

ومثلُ إزالة هذا الضربِ من التعريفِ عن هذه الأسماءِ إزالتهُمُ إياهُ في قولهم: أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لك، وأمَّا خراسانُ فلا خراسانَ لك: وعلى هذا قوله:

ولا أميَّةَ بالبلادِ[٣]

و «قضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ»[٤].

ومثل هذا زوال تعريف العَلَمِ عن[٥] الأعلامِ المُثنَّاةِ

(١) في (ط): عنه، عرف. (٢) سقطت من (ط).

(٣) جزء من بيت لابن الزَّبِير الأسدي، وتمامه:

أرى الحاجات عندَ أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ...

في سيبويه ٣٥٥/١ والمقتضب ٣٦٢/٤ وأمالي ابن الشجري ٢٣٩/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٢ والخزانة ١٠٠/٢ ونقل صاحب الخزانة في ٤٥١/٢ عن ابن المستوفي في شرح أبيات المفصل نسبة البيت لفضالة بن شريك والد عبدالله.

وفي الأغاني ٦٦/١٠ نسبه إلى عبدالله بن فضالة بن شريك في قصة وفوده على عبدالله بن الزبير. ثمَّ نقل عن ابن حبيب في ص ٦٩ ـ ٧٠ أن الشعر وقصته كانت مع فضالة وابن الزبير لا مع ابنه، وقد ذكر ذلك البغدادي في الخزانة أيضاً ١٠٠/٢ ـ ١٠٢. قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٣/٢.

وابن الزبير هو عبدالله بن زبير بن فضالة بن شريك الوالي، من أسد خزيمة. اهـ والزبير: بوزان أمير، هو المذكور، وعبدالله بن الزبير بن العوام: بضم الزاي. انظر القاموس المحيط (زبر).

(٤) يراد بأبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في سيبويه ٣٥٥/١ والمعنى: لا أمثال عليٍّ لهذه القضية.

(٥) في (ط): من.

والمجموعة نحُو: الجعفرانِ والعُمَرَانِ، فزال تعريفُ العلمِ عن الجعْفَرَيْنِ، كما زال تعريفُ العَدْلِ عن العُمَرَيْنِ، والقُثَمِيْنِ، ولو لم يَزُلْ لَم يجُزْ دخولُ لامِ المعرفَةِ عليه، كما لم يَجُزْ دخولُها قبل التثنية، ولا تدخُلُ لامُ المعرفة على المعْدُولِ.

واستدلَّ أبو عثمانَ على أنَّ الثلاثاء والأربعاءَ غير معدولين بدخول لام المعرفةِ عليهما، وقال: المعدولُ لا تَدْخُلُ عليه الألفُ واللامُ، فأمَّا أبانـانِ، وعَرَفاتُ فلم تدخلهما اللاَّم لأنَّ التسمية وقعتْ بالجمعِ والتثنيةِ، كما وَقَعَتْ بالمفرد، فلم تدخل اللاَّم، كما لم تدخُل على المفرد.

فأمَّا الألفُ واللاَّمُ في (الْيَسَع)؛ فلا يخلو من أن تكون على حدِّ الرجُلِ إذَا أردتَ المعهودَ أو الجنسَ نحوُ: ﴿إنَّ الإِنْسَانَ لفي خُسْرٍ﴾ [العَصر/٢]، أو على حَدِّ دخولها في العباس، فلا يجوز أن يكون على واحدٍ من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حدِّ العبَّاسِ ؛ لأنَّه لو كان كذلك كان صفة، كما أنَّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلاً، ولو كان فعلاً: لوجب أن يلزمه الفاعلُ، ولو لزمه الفاعلُ لوجب أن يُحكَى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجُزْ لحاق اللاَّمِ له، ألا ترى أنَّ اللاَّم لا تدخل على الفعلِ؟ وليس بإشارةٍ كقولك: هذا الرجلُ؛ فإذا لم يجُزْ فيه شيءٌ من ذلك ثبت أنَّه زيادةٌ، ومثل ذلك فيما جاءَتِ اللاَّمُ فيه زائدة قول الشاعر:[1]

---

(١) البيتان مع ثالث لهما في الإنصاف ص ٣١٨، وأنشدها في اللسان (أبل) ونسبها لابن عبد الجن، وهو تحريف «عبد الحق» لأنَّه نسب البيت الأوَّل في مادة (مور) لعبد الحق، والبيت الثالث وهو قوله: =

أَمَا ودِمَاءٍ لا تـزالُ كـأَنَّهـا
على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَسرِ عَنْدَما
وما سبَّحَ الرهبانُ في كل بِيْعَةٍ
أَبِيْلَ الأَبيلِينَ المسِيحَ بنَ مَرْيَمَا

فَتَعْلَمُ زيادة اللاَّم فيه بما في التنزيل من قوله: (ولا يَغُوثَ ويَعُوْقَ ونَسْرا) [نوح/٢٣] فأمَّا انتصاب عَنْدَم في البيت فيأخذ شيئين: أحدهما بما[١] في كأنَّ من معنى الفعل والآخرُ أن تَجْعَلَ «على قُنَّةِ العُزَّىٰ» مسْتَقراً؛ فيكون الحالُ عنه، فإنْ نصبْتَ بالأول: فذو الحالِ الضميرُ الذي في «كأنَّها»، وإنْ نَصَبْتَهُ عن المستَقرِّ؛ فذو الحالِ الذكْرُ الَّـذي في المستقرِّ، والمعنى على حـذفِ المضَافِ، كأنَّه مثلُ. عندَمٍ، فحَذَف[٢]. ومثل ذاك ما أنشده محمدُ بنُ السَّريِّ للمرّارِ الفقعسيَ[٣]:

إذا نَهلَتْ بسُفْـرَتِهَـا وعَلَّتْ
ذَنُـوباً مثـلَ لَونِ الـزَّعْفـرَانِ

المعنى: ماءَ ذَنُوبٍ مثلَ لون الزعفرانِ، ولو جَعلْتَ العَنْدَمَ هو الدمَ لموافقتهِ إياه في اللونِ لكان مذهباً، ولو رَفعْتَ مثلُ لَوْنِ

= لقد ذاق منَّا عامرٌ يـوم لعلعٍ   حساماً إذا ماهُزَّ بالكف صَمَّما
نسبه لحميد بن ثور في مادة (لعع) وليس في ديوانه، وذكره الميمني في زيادة ديوانه ص ٣١ عن اللسان وفي أمالي ابن الشجري ١/١٥٤ الشطر الثاني من البيت الأول.
والعندم: قيل دم الأخوين وقيل غير ذلك.

(١) في (ط): «ما».   (٢) في (ط): فحذفت.

(٣) هو المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن فقعس ـ شاعر إسلامي كثير الشعر انظر معجم الشعراء للمرزباني /٣٣٧.

الزعفرانِ جازَ، ويكون[١] التقدير: ذَنوباً لونُهُ مثلُ لونِ الزعفران؛ فحذَفْتَ المبتدأ، والجملةُ في موضع نصبٍ، ومثلُ ذلك قولُهُ[٢]:

وَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

المعنى على ماء الحوضِ، ألا ترى أنَّها تتناول ماءَهُ لا نَفْسَ الحوضِ؟

ومثل ذلك قولُ الآخَر[٣]:

لا عيشَ إلاَّ كلُّ حَمْرَاءَ غُفُلْ
تَناوَلُ الحَوْضَ إذا الحوضُ شُغِلْ

ومما جاءت اللامُ فيه زيادةً ما أنشدَهُ أبو عثمان[٤]:

يا عَدَ أُمِّ العَمْرِ من أسِيرِهَا

وأنشد أحمدُ بنُ يحيى:

---

(١) في (ط): جاز على أن يكون.

(٢) بيت من مشطور الرجز نسبه في اللسان إلى غيلان بن حريث وبعده:

نوشاً به تقطع أجواز الفلا

وقد ذكره سيبويه ولم ينسبه - وتنوش الحوض: تتناول مِلأه - يريد أن الإبل عالية الأجسام طوال الأعناق - وذلك النوش الذي تناله هو الذي يعينها على قطع الفلوات.

انظر اللسان مادة /نوش/ - سيبويه ٢/١٢٣ - الخزانة ٤/١٢٥ - ٢٦١.

(٣) ذكره اللسان في مادة /غفَل/ ولم ينسبه.

(٤) شطر بيت لأبي النجم العجلي وبعده:

حراسُ أبوابٍ على قصورها

انظر المقتضب ٤/٤٩ وشرح شواهد المغني للبغدادي ١/٣٠٢ وانظر تخريجه هناك. ٦٠.

يـا لَيْتَ أمَّ العَمْـرِ كـانَتْ صَاحِبي
مَكَـانَ مَنْ أَنْشَـأَ عَلى الـرَّكائِبِ[(١)]

فأما قوله: [(٢)]
ولقَـدْ جَنَيْتُـكَ أكْمُؤاً وَعَسَـاقِـلاً
ولَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـن بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

فإنَّه يحتمـل أمرين: يجـوز أن يكون قـد اعتقب عليه تعريفان، كما اعتقب على غُدْوَة، والغُدْوَةِ، واثنينِ والاثنين، من قولهم: اليومُ يومُ الاثنين؛ فيكون التعريفُ الذي وضع له في أول أمره في تقدير الزوال عنهُ، كما قدَّر سيبويهِ ذلك في أحدِ تأويليه في قولك[(٣)]: هذا ابنُ عِرْسٍ مقبلٌ[(٤)].

وممَّا جاءَ فيه الألفُ[(٥)] واللامُ زائدةً قولُهُمْ: الخمسةَ العشَرَ درهماً، حكاه أبو الحسنِ الأخفشُ. ألا تَرى أنَّهُما اسمٌ واحدٌ، ولا يجوزُ أن يُعرَّفَ[(٦)] اسمٌ واحدٌ بتعريفين، كما لا يجوز أن يتعرَّفَ بعضُ الاسمِ دون بعضٍ، فإذا كان كذلـك، علمتَ

---

(١) رجز غير منسوب وقد ذكر في شرح المفصل ١/٤٤ والإنصاف ١١/٣١٦ برواية «أشتى» بدل «أنشأ» وفي المخصص ١/١٦٨ والمنصف ٣/١٣٤ كلاهما عن أبي علي.

(٢) البيت غير منسوب وهو من شواهد المغني - انظر شرح أبياته للبغدادي ١/٣١٠ وابن عقيل ١/١٥٦ - والعيني ١/٤٩٨ - ومجالس ثعلب ٥٥٦ - الإنصاف ١/٣١٩ الصبان ١/١٨٢ - واللسان مادة (وبر).

(٣) في (ط): قولهم.

(٤) انظر سيبويه ١/٢٦٥.

(٥) سقطت (الألف) من (ط).

(٦) في (ط): يتعرف.

زيادةَ اللامِ في الخمسَة العَشَرَ دِرْهماً، ويذهبُ أبو الحسن في (اللاَّتِ) في قوله: (أفرأيتُمُ اللاَّتَ والعُزَّىٰ) [النجم / ١٩]، إلى أنَّ اللامَ في اللاتِ زائدةٌ، وذلك صحيح لأَنَّ اللات معرفة. أما[١] (العُزَّى) فبمنزلة العَبَّاس؛ فإذا كانت (اللاتُ) معرفة ولم تكن بمنزلة العباسِ، ثبت أن اللامَ فيها زائدةٌ، وقياسُ قولِ أبي الحسن هذا أنَ تكون اللامُ في (اليَسَع) أيضاً زائدةَ، لأنه عَلَمٌ مثلُ (اللاتِ) وليس بصفةٍ كما أن (اللات) ليست بصفةٍ.

فإن قلت: فلم لا تكون (اللاتُ) صفةً، ويكون مأخوذاً من: لَوَى[٢] على الشيء: إذا عطف عليه، ومن قول الشاعر[٣]:

. . . . فإنَّني
أَلْوِي عَليكَ لَوَ انَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي

ويؤكد هذا قوله[٤]: (واصْبِروا على آلِهَتِكُمْ) [صٓ / ٦]

---

(١) في (ط): فأما.

(٢) في (ط): لوى به.

(٣) جزء من بيت لابن أحمر، وتمامه:

عـمَّـرتُـكَ الله الـجـليـلَ فـإنـنـي
ألـوي عـليـك لَـوَ انّ لُـبَّـكَ يـهـتـدي

قوله: عمرتك الله: ذكرتك به، وجوابه في بيت بعده.

انظر سيبويه ١/١٦٣. المقتضب ٢/٣٢٩ المنصف ٣/١٣٢ أمالي ابن الشجري ١/٣٤٩.

(٤) في (ط): قولهم.

فهذا من العطف عليها والتمسُّك بعبادتِها؛ فإن ذلك لا تقوله، ألا ترى أنه يلزَمُ أن يكونَ قد وَصَفْتَ باسمٍ على حرفين ثالثه تاء[١] التأنيثِ، وهذا مما لم نَعْلمه جاءَ في الصفاتِ؛ فإذا كان كذلك وجب أن يكونَ مُطَّرَحاً.

ومما جاءت اللامُ فيه زائدةً ما أنشده بعض البغداديِّين:

وَجَدْنا الوليدَ بنَ اليزيدِ مُبَارَكاً
شَدِيداً بأحْنَاءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ[٢]

فأمَّا قول من قال: «اللَّيْسَعَ»؛ فإنه تكونُ اللامُ فيه على حدِّ ما[٣] في الحارث ألا ترى أنه على وزن الصفات؟ فهو كالحارث، إلاَّ أنه؛ وإنْ كانَ كذلك، فليس له مزيَّةٌ على القولِ الآخر، ألا ترى أنَّه لم يجىء في الأسماءِ الأعجميَّة المنقولة في حال التعريف، نحو: إسماعيلُ وإبراهيمُ شيءٌ على هذا النحوِ، كما لم يجىءْ فيها شيء فيهِ لامُ التعريفِ؟ فإذا كان كذلكَ، كان (اللَّيْسَع) بمنزلةِ: (اليَسَع) في أنَّه خارجٌ عما كان[٤] عليه الأسماء الأعجميةُ المختصةُ المُعْرَبةُ.

اختلفوا في إثبات الهاءِ في [قوله تعالى]:[٥]

(اقتَدِهْ) [الأنعام / ٩٠] في الوصل؛ فقرأ ابنُ كثير

---

(١) في (م): ياء، وهو تصحيف.
(٢) البيت لابن ميادة انظر شرح أبيات المغني ١/٣٠٤ ـ الخزانة ١/٣٢٣. الإنصاف/٣١٧ وفيها وفي (ط) بأعباء الخلافة.
(٣) في (ط): حدّها.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) سقطت من (ط).

وأهلُ مكَّة ونافعٌ وأبو عمروٍ وأهلُ المدينةِ وعاصمٌ: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ)، يثبتون الهاء في الوصلِ ساكنةً.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (فَبِهداهُمُ اقْتَدِ قُلْ) بغير هاءٍ في الوصلِ، ويقفان بالهاء.

وقرأ عبدُالله بنُ عامرٍ: (فَبِهُداهُمُ اقْتَدِه، قُلْ) يكسرَ الدال، ويُشِمُّ الهاءَ الكسرَ من غير بُلُوغ ياءٍ. وهذا غلطٌ، لأن هذه[1] الهاءَ هاءُ وقفٍ لا تُعربُ في حالٍ من الأحْوالِ، وإنَّما تدخل لتُبيِّنَ[2] بها حركة ما قبلها[3].

قال أبو علي: الوجهُ: الوقفُ[4] على الهاء لاجتماع الكثرةِ، والجمهُور على إثباتِهِ، ولا ينبغي أن يُوصَلَ، والهاءَ ثابتةٌ، لأن هذه الهاءَ في السكت بمنزلة همزة الوصلِ في الابتداءِ، في أنَّ الهاءَ للوقف، كما أنَّ همزة الوصل للابتداءِ بالساكن، وكما لا تثبتُ الهمزة في الوصلِ[5]، كذلك ينبغي أن لا تثبُت الهاء.

قال أبو الحسن: وكذلك قوله: (قُلْ هُوَ الله أحدٌ) [الإخلاص/١]، و(لتركَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق/١٩]، و(كَلاَّ لَيُنْبذَنَّ في الحُطَمَةِ) [الهمزة/٤]. يَسْكُتُونَ عندَه

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): ليُبَيِّنَ.
(٣) السبعة ٢٦٢.
(٤) في (ط): فالوجه الوقوف.
(٥) في (ط): الصلة.

أجمَعَ، وقوله: (الذي جمَعَ مالاً وَعَدَّدَه) [الهمزة/٢]. هكذا تكلَّمُ به العربُ على الوقف.

قال: وكان أبو عمروٍ يقرأ: (قُلْ هُـوَ الله أَحَدْ[١] الله) [الإخـلاص/١] على السكون[٢]. وقـولُ حمـزةَ والكسـائيِّ القياسُ[٣]، وفي تركِ قولِ الأكثرِ ضربٌ من الاستيحاش، وإن كان الصوابُ والقياس ما قرآ به[٤].

وقراءةُ[٥] ابن عامرٍ بكسرِ الدالِ وإشْمام الهاء الكسرة[٦] من غيرِ بلوغِ ياءٍ ليس بغلطٍ، ووجهُهَا: أن تَجعَلَ الهاءَ كناية عن المصدر لا التي تلحقُ للوقفِ، وحَسُنَ إضْمارُهُ لذكرِ الفعلِ الدَّالِّ عليه[٧]. ومثل ذلك قولُ الشاعرِ:[٨]

فـجـالَ عـلى وَحْشِيِّـهِ وتَـخـالُـهُ
عَلى ظَهْـرِهِ سِبًّاً جـديـداً يمـانِيَـا

كأنه قال: تخالُهُ خيلاناً على ظهرِهِ سِبًّاً جَدِيداً يَمَانِياً.

---

(١) وَقفت (م) عند أحد.
(٢) في (م): السكوت.
(٣) سقطت كلمة (القياس) من (م).
(٤) سقطت «به» من (م).
(٥) في (م): وقرأه.
(٦) في (ط): الكسر.
(٧) سقطت عليه من (م).
(٨) وهو العبدي، والسِّب: الثوب الرقيق انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤.

فعلى متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وعلى هذا قولُ الشاعرِ[١]:

هــذا سُــراقَــةُ لــلقــرآنِ يَــدْرسُــهُ
والمـرءُ عنـد الـرُّشَـا إن يَلْقَهـا ذِيبُ

فالهاء كناية عن المصدر، ودلَّ يدرسُهُ على الدرس، ولا يجوزُ أن يكونَ ضميرَ[٢] القرآنِ لأنَّ الفعلَ قد تعدَّى إليه باللام، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميرِه، كما أنَّكَ إذا قلت: أزيداً ضربتَهُ، لم تنصب زيداً بضربتَ لتَعديهِ إلى ضميره[٣]. ومثل ذلك ما حكاهُ أبو الحسن من قراءة بعضهم: (ولكلٍّ وِجْهَةٍ هُوَ مُـوَلِّيْهَا) [البقـرة/١٤٨]؛ فـالـلام متعلِّقـةٌ[٤] بمُـوَلٍّ عـلى هـذه القراءة[٥].

والهاءُ كنايةٌ عن التولية، ودَلَّ عليه[٦] قولُهُ: (مُوَلٍّ) فعلى هذا أيضاً قراءة ابن عامر: (فبهداهُمُ اقتدِهْ قل): وقياسُهُ: إذا وقف عليه أن يقول: (اقْتَدِهْ) فيسْكِنُ هاء الضمير، كما تقول: اشْتَرِهْ، في الوقف. وفي الوصل: اشْتَرِهـي يا هذا، واشْتَرِهـو[٧] قَبْلُ.

---

(١) سبق في ٢/٢٤١.
(٢) ضبطها في (م) بالضم، أي: ضميرُ.
(٣) في (ط): الضمير.
(٤) سبقت القراءة في ٢/٢٤٠.
(٥) في (ط): متعلق.
(٦) في (ط): عليها.
(٧) في (ط): أو اشترهو.

اختلَفوا في التَّوحيد والجمع من قوله جلَّ وعزَّ: (وأزواجِهم وَذُرِّياتِهِم) [غافر/٨] في غير هذا الموضع. ولم يختلفوا في هذا الموضعِ [أنه بالجمع][(١)].

قد قلنا فيما تقدم في الذريةِ، وأنه يكون واحداً وجمعاً، فيغني ذلك عن الإعادة هنا. فأما قوله[(٢)]: (أزواجهُم) فواحدُها زوجٌ، وهو الأكثر[(٣)]، ولغة التنزيل قال: (اسْكُنْ أنتَ وَزَوجُكَ الجنَّة) [البقرة/٣٥]، و(إنَّ هَذا عدوٌّ لَكَ ولِزوجِكَ) [طه/١١٧] وقد قالوا: زَوْجَةٌ؛ قال[(٤)]:

فبكى بَنَاتِي شجوَهُنَّ وزوْجَتِي

واختلفوا في التاءِ والياءِ من قولِهِ جلَّ وعزَّ: (تجعلونَهُ قراطيسَ تُبْدُونَها وتُخْفُونَ كثيراً) [الأنعام/ ٩١].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ: (يَجعلونَهُ قراطيسَ يُبْدونَها، ويُخْفُونَ كثيراً) بالياء جميعاً.

---

(١) ما بين معقوفين زيادة من السبعة ص ٢٦٢ والملاحظ أن المصنف استشهد هنا بآية غافر، بدلاً من آية الأنعام رقم ٨٧: (ومن آبائهم وذرياتهم) التي يأتي ترتيبها في هذا المكان.

(٢) في (ط): قولهم.

(٣) في (ط): أكثر.

(٤) صدر بيت لعبدة بن الطبيب وعجزه:

والطامعُون إليَّ ثم تصدّعوا

انظر النوادر لأبي زيد/٢٣ ـ الخصائص ٣/٢٩٥ والمفضليات/ ١٤٨.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ كلَّ ذلك بالتاءِ(١).

من قرأ بالياءِ فلأنَّهُمْ غيبٌ، يدلُّك على ذلك قولُهُ: (وما قَدَرُوا الله حَقَّ قَدْرِهِ، إذ قالوا)، وقوله(٢): (مَنْ أَنْزَلَ الكِتَابَ. . . يجْعَلُونَهُ) [الأنعام/٩١] فيحملُهُ على الغيبة، لأنَّ ما قبلَهُ كذلك أيضاً.

ومن قرأ بالتاء فعلى الخطاب؛ قُلْ لهم: (تجعلونَهُ قراطيسَ تبدونَها وتُخْفُونَ كثيراً).

ومعنى: (تجعلونَهُ قراطيسَ): تجعلونه ذوات(٣) قراطيس أي: تودِعُونَهُ إياها، (وتخفونَ) أي: تكتمونَهُ كما قال: (إنَّ الذينَ يكتُمونَ ما أَنْزَلْنَا من البيِّناتِ والهُدَى) [البقرة/١٥٩].

وقولُهُ (تُبْدُونها وتُخفونَ كثيراً) يحتملُ موضِعُهُ ضربين: أَحدُهما: أن يكون صفة للقراطيس، لأن النكرةَ توصَفُ بالجُمَل.

والآخرُ: أن تجعَلَهُ حالاً من ضمير الكتاب في قوله: (يجعلونه) على أن تجعَلَ الكتاب القراطيسَ في المعنى، لأنه مُكْتَتَبٌ فيها.

ويؤكد قراءة من قرأ بالتاءِ قولُه: (وعُلِّمْتُمْ ما لم تَعْلَموا

---

(١) السبعة: ٢٦٣.

(٢) في (ط): «قل» بدل: «وقوله» وهي موهمة أنها من الآية نفسها وليست كذلك، بل المراد بها التفسير والتقدير.

(٣) في (ط): ذا قراطيس.

أَنتم) [الأنعام/٩١]؛ فجاءَ على الخطاب، وكذلك[١] يكون ما قبلَهُ من قولِهِ: (تُجْعَلُوْنَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا).

واختلفوا في الياء والتاء في قوله: (ولِتُنْذِرَ أَمَّ القُرى) [الأنعام/٩٢].

فقرأ عاصمٌ وحْدَهُ في رواية أبي بكرٍ: (ولينذِرَ أَمَّ القُرَى) بالياء.

وقرأ الباقونَ: (ولِتُنْذِرَ أَمِّ القرى) بالتاء، وكذلك روى حفصٌ عن عاصم بالتاء أيضاً[٢].

وجهُ من قرأ[٣] بالتاء قولُهُ: (إِنَّما أنْتَ مُنْذِرٌ) [الرعد/٧]، و(إِنَّما أَنْتَ منذرُ مَنْ يَخْشَاها) [النازعات / ٤٥]، و (وأَنْذِرْ به الذين يخافون) [الأنعام / ٥١].

ومن قرأ بالياء جعل الكتاب هو المنذِرَ، لأن فيه إنذاراً، ألا ترى أنه قد خوَّفَ به في نحوِ[٤] قولِهِ: (هٰذا بَلاَغٌ للنَّاس وَلِيُنْذَرُوا بِهِ) [إبراهيم/٥٢]. و(وأَنْذِرْ به الذينَ يَخافُونَ) [الأنعام/٥١]. و: (قل إنَّما أُنْذِرُكُمْ بالوحْيِ) [الأنبياء/٤٥]، فلا يمتنع أن يُسندَ الإنذارُ إليه على الاتساع.

اختلفوا في رفعِ النُّونِ ونصبِها من قولِهِ: عزَّ وجل[٥]:

---

(١) في (ط): فكذلك.

(٢) السبعة ٢٦٢.

(٣) في ط: وجه قراءة من قرأ.

(٤) سقطت من (ط).

(٥) زيادة من (ط).

(لَقَدْ تَقَطَّع بَيْنَكُمْ) [الأنعام/ ٩٤].

فقَرَأَ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصمٌ. في رواية أبي بكرٍ، وابنُ عامرٍ وحمزةُ: (لقدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) رفعاً.

وقرأ نافعٌ والكسائيُّ (بينَكُم) نصباً. وكذلك روى حفصٌ عن عاصمٍ بالنَّصبِ أيضاً[١].

[قال أبو علي][٢]: البَيْنُ مصدرُ بانَ يَبِينُ إذا فارقَ، قال[٣]:

بـانَ الـخليطُ بـِرامَتَيْـنِ فَـوَدَّعُـوا
أوَ كُـلَّمـا ظَعَنُـوا لـبَيْـنٍ تَـجْـزَعُ

وقال[٤] أبو زيدٍ: بانَ الحيُّ بينُونَةً وَبَيْناً: إذا ظَعَنُوا، وتَبايَنُوا تبايُناً: إذا كانوا جَمْعاً[٥]؛ فتفرقوا. قال: والبيْنُ: ما ينتهي إليه بصرُكَ من حائِط وغيرِه[٦].

واستُعْمِلَ هذا الاسم على ضربين: أحدهمـا أن يكون اسماً متصرفاً كالافتراق. والآخَرُ: أن يكونَ ظرفاً. فالمرفوعُ[٧] في

---

(١) السبعة ٢٦٣.

(٢) سقطت من (م).

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق. وقد ورد في الديوان برواية: «رفعوا» بدلاً من «ظعنوا» انظر الديوان/ ٣٤٠.

(٤) في (ط): قال.

(٥) في (ط): جميعاً.

(٦) في (ط): أو غيره.

(٧) في (ط): والمرفوع.

قراءةِ مَنْ قرأ (لقد تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) هو[1] الذي كان ظرفاً ثم استُعْمِلَ اسماً.

والدليلُ على جواز كونِهِ اسماً قولُهُ: (ومن بينِنَا وبينِكَ حجابٌ) [فصلت/٥]، و: (هذا فِراقُ بيني وبينِكَ) [الكهف/٧٨]، فلما استُعْمِلَ اسماً في هذه المواضع. جاز أن يسندَ إليه الفعلُ الذي هو (تَقَطَّع) في قولِ من رَفَع. ويدلُّ على أن هذا المرفوع هو الذي استُعْمِلَ ظرفاً أنَّهُ لا يخلو من أن يكونَ الذي هو ظَرْفٌ اتُّسع فيه، أو يكونَ الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم، لأن التقدير يصيرُ: لقد تقطَّع افتراقُكُم. وهذا، مع بعدِه عن القَصْد، خلافُ المعنى المراد، ألا ترى أنَّ المراد: لقد تقطَّعَ وصلُكُمْ وما كنتُم تتألفون عليه.

فإن قلت: كيف جازَ أن يكونَ بمعنى[2] الوصل، وأصله الافتراقُ والتبايُنُ، وعلى هذا قالوا:

بان الخليطُ[3] . . . . .

إذا فارق، وفي الحديث[4]: «ما بانَ من الحيِّ فهو ميتةٌ».

قيل: إنه لما استُعمِل مع الشيئين المتلابسين في نحو:

---

(١) سقطت من (ط)

(٢) في (م): المعنى.

(٣) انظر الصفحة السابقة.

(٤) رواية الحديث، في صحيح البخاري كتاب الذبائح/٤: (إذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان، وتأكل سائره. . .).
ورواه ابن ماجه في ـ كتاب الصيد برقم /٣٢١٦. وأحمد في المسند ٥/ ـ ٢١٨ برواية ـ «ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة».

بيني وبينَهُ شِرْكَةٌ، وبيني وبينهُ رَحِمٌ وصداقةٌ، صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمنزلة الوُصلةِ على[1] خلاف الفُرْقَةَ؛ فلهذا جاء: (لقد تقطَّعَ بَيْنُكُمْ) بمعنى: لقد تقطَّعَ وصْلُكُمْ.

ومثلُ بيْنٍ في أنه يجري في الكلام ظَرْفاً، ثم يُستعْمَلُ اسماً: «وسْطٌ» الساكنُ العين، ألا ترى أنَّكَ تقولُ: جلستُ وَسْطَ القومِ، فتَجعلُهُ ظرفاً، لا يكون إلَّا كذلك، ثم استعملُوه اسماً في نحوِ قولِ القتَّالِ[2]:

مِنْ[3] وسْطِ جمعِ بني قُرَيْطٍ بعدمَا
هتَفَتْ رَبِيْعَةُ يا بَنِي جَوَّابِ

وقال آخر[4]:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كأنَّ جبينَهُ
صلاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تَفَلَّقَا

فجعلَهُ مبتدأ وأخبَرَ عنهُ، كما جرَّهُ الآخرُ[5] بالحرف الجارِّ.

وحكى سيبويهِ: هو أحمرُ بَيْنِ العينين.

فأمَّا من قال: (لقدْ تَقَطَّع بينَكُمْ) بالنصبِ ففيه مذهبان:

---

(١) في (ط): وعلى.

(٢) هو القتال الكلابي وقريط: بطن من كلاب. والبيت في ديوانه ص ٣٦ والخصائص ٢/٣٦٩ وقد سبق في ١/٢٥١.

(٣) في (ط): في.

(٤) البيت للفرزدق وقد سبق انظر ١/٣٩ و٢٥٢.

(٥) في (ط): والآخر.

أحدُهما: أَنه أَضْمَرَ الفاعل[١] في الفعل ودلَّ عليه مما[٢] تقدَّم في[٣] قوله: ﴿وما نَرَى مَعَكُمْ شفعاءَكُمُ الذين زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام/٩٤]، ألا ترى أن هذا الكلامَ فيه دلالةٌ على التقاطعِ والتهاجُرِ؟ وذلك أن[٤] المضمَرَ هو الوصلُ كأنَّه قال: لقد تقطَّعَ وصْلُكُمْ بينَكُمْ.

وقد حكى سيبويه: أَنَّهم قالوا: إذا كان غداً فأتني، فأَضْمَرَ ما كانوا[٥] فيه من بلاءٍ أو رخاءٍ، لدَلالَة الحال عليه، فصار[٦] دلالة الحالِ عليه بمنزلةِ جَرْيِ الذكرِ وتقدُّمه.

والمذهبُ الآخرُ: انتصابُ البيْنِ في[٧] قوله: ﴿لقدْ تَقَطَّعَ بينَكُمْ﴾ على شيءٍ يقوله[٨] أبو الحسنِ، وهو أنه يذهب إلى أن قولَهُ: ﴿لقد تَقَطَّعَ بينكُمْ﴾ إذا نصبَ يكون معناهُ معنى المرفوع، فلمَّا جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكونُ عليه في أكثر الكلام وكذلك يقول في قوله: ﴿يَوْمَ القيامة يفصل بينكم﴾ [الممتحنة/٣]، وكذلك يقول في قوله: ﴿وإنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ ومنَّا دونَ ذلك﴾ [الجن/١١]، فدونَ في موضِعِ

---

(١) في (ط): أضمر الاسم الفاعل.

(٢) في (ط): ما تقدم.

(٣) في (ط): من.

(٤) سقطت من (ط) (أن).

(٥) في (ط): ما كان كانوا. «وكأنه ضرب على كان».

(٦) في (ط): وصار.

(٧) في (ط): من.

(٨) في (ط): يراه.

رفع عِنْدَهُ، وإن كان منصوبَ اللفظِ، ألا ترى أنك تقول: منا الصَّالحُ ومِنَّا الطَّالحُ فترفَعُ.

اختلفوا في إدخال الألفِ وإخراجها من قوله [عز وجل][1]: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً) [الأنعام/ ٩٦].

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ: (وجاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً) بألفٍ.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: (وجَعَلَ الليلَ سَكَناً) بغير ألف[2].

وجهُ قولِ من قال: (جاعلُ) أن قبلَهُ اسمُ فاعلٍ: (إنَّ اللَّهَ فالقُ الحبِّ والنوى... فالقُ الإصْباحِ وجَاْعِـلُ)، ليكونَ فاعلُ المعطوفِ مثلَ، فاعلِ المعطوفِ عليه، ألا ترى أَنَّ حُكْمَ الاسم أن يُعطفَ على اسمٍ مثلِه، لأن الاسمَ بالاسمِ أشبَهُ من الفعل بالاسمِ.

وقد رأيتُهُم راعَوا هذه المشاكَلَة في كلامِهِم، وذلك نحوَ ما جاء في قوله: (يُدْخِلُ من يشاءُ في رحمتِهِ، والظَّالِمِيْنَ أعَدَّ لهم عذاباً أليماً) [الإنسان/ ٣١]، وقولُهُ: (وكُلَّا ضربْنا لَهُ الأمثالَ) [الفرقان/ ٣٩]، و(فريقاً هَدَى وفريقاً حقَّ عَلَيْهِمُ الضلالَةُ) [الأعراف/ ٣٠]، نصبوا كلَّ هذه الأسماء التي اشتغل عنها الفعلُ، ليكونَ القارىء بنَصبِها كالعاطفِ جملةً من فعلٍ

---

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة: ص ٢٦٣.

وفاعلٍ على جملةٍ مِنْ فعْلٍ وفاعلٍ، وكما أن الفِعْلَ بالفعلِ أشبهُ من المبتدأ بالفعل، كذلك الاسمُ بالاسم أشبه من الفعل بالاسم، وإذا كَان كذلك كان (جاعلُ اللَّيْل) أولى من (جَعَل)، ويقوي ذلك قولُهُم(١):

لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني(٢)...

وقولُهُ(٣):

ولـولا رجـالٌ مـن رِزامٍ أعِـزَّةٌ
وآلُ سُبَيْـعٍ أَوْ أَسـوءَكَ عَـلْقَمَـا

ومن قرأ: (وَجَعَلَ) فلأن اسمَ الفاعل الذي قبلَهُ بمعنى المُضيِّ؛ فلما كان (فاعِل) بمنزلة (فَعَل) في المعنى عطف عليه فَعَل لموافقته إياه(٤) في المعنى، ويدُلُّكَ على أنه بمنزلةِ (فَعَل)

(١) صدر بيت منسوب لميسون بنت بحدل زوج معاوية عجزه:
أحبُّ إلي من لبس الشفوف

انظر سيبويه ١/٤٢٦ ـ المقتضب ٢/٢٧ المحتسب ١/٣٢٦ أمالي ابن الشجري ١/٢٨٠ ـ الخزانة ٣/٥٦٢ ـ ٦٢١ ـ وشرح أبيات المغني. الشاهد رقم/ ٤٢٢/.

(٢) «تقر عيني» سقطت من (م).

(٣) البيت للحصين بن الحمام، والشاهد فيه نصب أسوءك بإضمار أن ليعطف اسم على اسم وهو رجال. وبعد البيت في المفضليات:

لأقـسـمـت لا تـنـفـكّ مـنـي مـحـارب
عـلـى آلـة حـدبـاء حـتـى تَـنَـدّمـا

انظر سيبويه ٢/١٨١ ـ المحتسب ١/٣٢٦ ـ المفضليات ٦٦ رقم المفضلية ١٢ العيني ٤/٤١١.

(٤) في (ط): له.

أنه نزل منزلته فيما عطَفَ عليه، وهو قولُهُ: (والشمسَ والقمرَ حُسْبَاناً) [الأنعام/٩٦] ألا ترى أنه لما كان المعنى فَعَل، حَمَلَ المعطوفَ على ذلك، فنصب (الشمسَ والقمرَ) على فَعَلَ كما[1] كان فاعِل كفعَلَ. ويقوي ذلك قولُهُم: هذا مُعطي زيدٍ درهماً أمسِ. فالدرهَمُ محمولٌ على أعطى، لأن اسم الفاعل، إذا كان لما مضى، لم يعمل عمل الفعلِ؛ فإنما جُعِلَ معطٍ بمنزِلَةِ أعطى فكذلك جُعِلَ: (فالِقُ الإِصباحِ) [الأنعام/٩٦] بمنزلة فَلَق، لأنَّ اسم الفاعل لما مضى؛ فعطف عليه فَعَل، لمَّا كان بمنزلته فأما[2] قول الشاعر[3]:

قُعُـوداً لَدَى الأبـوابِ طُـلَّابَ حـاجَـةٍ
عَـوَانٍ مِنَ الحاجـاتِ أو حاجـةً بِكْرا

فليس يوافق[4] الآيةَ لأنَّ طلابَ جمعُ اسم فاعلٍ، الذي يُرادُ به الحالُ، وإنَّما حَذَفَ التنوينَ مُستخِفّاً، وَحَمَلَ حاجةً على اسم الفاعل الذي للحال، واسم الفاعل في الآية لما مضى.

---

(١) في (ط): لما.

(٢) في (ط): وأما.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقع في يده ـ انظر ديوانه ٢٢٧/١، والمقتضب ١٥٢/٤ وفيه قعودٌ، وطلابُ بالرفع. والشاهد في البيت عطف «حاجة بكراً» على محل «حاجة عوانٍ». في الأضداد ـ لابن الأنباري ص ٣٣٠: حاجة عوان: طلبت مرة بعد مرة، وأنشد البيت.

(٤) في (ط): بوفق.

اختلفوا في كسر القافِ وفتحها من قوله تعالى[١]: (فمستَقِرٌّ) [الأنعام/ ٩٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ: (فمستقِرٌّ) بكسر القاف.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزة والكسائيُّ: (فَمُستَقَرٌّ) بفتح القاف[٢].

قال سيبويه: قالوا: قرَّ في مكانه واستقرَّ، كما قالوا: جَلَب الجُرْحُ وأجلبَ؛ يريد بهما[٣] شيئاً واحداً. فكما بني هذا على فَعلتَ، بُني هذا على استفعَلْتَ[٤]؛ فمن كسر القاف كان المُسْتَقِرّ بمعْنى القارّ.

وإذا كان كذلك وجب أن يكونَ خبرَهُ المضمر منكم، أي: منكم مستقِرٌّ، كقولك: بَعْضُكُمْ مستَقِرٌّ، أي: مستقِرٌّ في الأرحامِ، وقال: (يخلُقُكُمْ في بطونِ أُمَّهاتِكُمْ خلقاً من بعْدِ خَلْقٍ) [الزمر/٦]، كما قال: (وقد خلقكم أطْوَاراً) [نوح/١٤].

ومن فتح (مستَقَرّ)[٥] فليس[٦] على أنه مفعول به. ألا ترى أنَّ استقرَّ لا يتعدى؟، وإذا لم يتعدَّ لم يكن[٧] منه اسمُ

---

(١) في (ط): عز وجل.

(٢) السبعة ٢٦٣.

(٣) في (ط): بهما جميعاً شيئاً.

(٤) سيبويه ٢/٢٤٠ باب استفعلت.

(٥) سقطت من (ط) مستقر.

(٦) سقطت من (م) فليس.

(٧) في (ط): يبن.

مفعولٍ به، وإذا لم يكن مفعولاً به كان اسم مكانٍ، فالمستَقَرُّ بمنزلة المَقَرِّ كما أن[1] المستقرَّ بمنزلة القَارِّ، وإذا كان كذلك لم يجُزْ أن يكون خبرُهُ المضمَر منكم، كما جاز ذلك في قول من كسَرَ القاف؛ فإذا لم يجزْ ذلك جَعَلْتَ الخبَرَ المضْمَرَ لكم، فيكونُ التقديرُ: لكم مَقَرٌّ.

وأما[2] المستودع فإن استودَعَ فِعْلٌ يتعدى إلى مفعولين؛ تقول: استودعتُ زيداً[3]، وأودعتُ زيداً ألفاً؛ فاستودَعَ مثل أودَعَ كما أن استجابَ بمنزلة[4] أجابَ والمستودع[5] يجوز أن يكونَ الإنسانَ الذي استُودِعَ ذلك المكانَ ويجُوزُ أن يكونَ المكانَ نفسَهُ؛ فمن قرأ: (فَمُسْتَقَرٌّ) بفتح القافِ، جعل المستودَعَ مكاناً ليكونَ مثلَ المعْطُوف عليه، أي: فلكم مكان استقرارٍ ومكان استيداعٍ.

ومن قرأ: (فمستَقِرٌّ) فالمعنى: منكم مستَقِرٌّ في الأَرحامِ، ومنكُمْ مستودَعٌ في الأصلاب، فالمستودَعُ اسم المفعول به فيكونُ مثلَ[6] المستقِرِّ في أنه اسمٌ لغيرِ المكانِ فعلى هذا يُوَجَّهُ.

---

(١) في (ط): كان.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) في (ط): زيداً ألفاً.

(٤) في (ط): مثل.

(٥) في (ط): فالمستودع.

(٦) في (م): «ليكون مثلُ» بالوقع.

واختلفوا في الثاء، والميم من قوله[1]: (انْظُرُوا إلى ثَمَـرِهِ) [الأنعام/ ٩٩]، و (من ثَمَـرِهِ) [الأنعام/ ١٤١]، و[2] (ليأكلوا من ثَمَرِهِ) [يسٓ/ ٣٥]، في الفتح فيها والضم.

فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ بالفتح في ذلك[3] كلِّه.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ بالضم في ذلك[4].

وجه قولِ من فتح فقال: (من ثَمَرِهِ):

أن سيبويه[5] يرى: أن الثَّمر جمعُ ثَمَرَةٍ، ونَظِيرُه[6] فيما قال: بَقَرَةٌ وَبَقَرٌ وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وجَزَرَةٌ وجزَرٌ، ويدل على أن واحدَ الثَمَرِ ثَمَـرَةٌ قولُـه: (ومن ثَمَـرَاتِ النخيـلِ والأعنـاب) [النحل/٦٧]، وقد كَسَّروه على فِعَالٍ فقالوا ثِمارٌ، كما قالوا: أَكَمَةٌ وإكَامٌ، وجَذَبَةٌ وجِذابٌ[7]، ورقَبَةٌ ورِقَابٌ.

وأما قول حمـزةَ والكسائيِّ: (من ثُمُـرِهِ)؛ فإنـه يحتملُ وجهين: الأبينُ أن يكونَ جمعَ ثَمَرةً على ثُمُرٍ، كما جمعوا[8]

---

(١) في (ط): قوله عز وجل.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): كلّ القرآن. وانتهى نقله عن السبعة ص ٢٦٣ - ٢٦٤ باختصار يسير.

(٥) انظر الكتاب ٢/١٨٣.

(٦) في (ط): فنظيره.

(٧) الجذبة: جمارة النخل.

(٨) في (ط): جمع.

خشبةً على خُشُبٍ في قولـه[١]: (كأنَّهم خُشُبٌ مسنَّدَةٌ) [المنافقون/٤] وكذلك أكمةٌ وأُكُمٌ، في نحوِ قولِهِ[٢]:

نحنُ الفوارسُ يومَ دَيْسَقَةَ الـ
ـمُغشُو الكماةِ غَوَارِبَ الأُكُمِ

ونظيره من المعتل: ساحَةٌ وسُوْحٌ، وقارَةٌ وقورٌ، ولابَةٌ[٣] ولُوبٌ، وناقةٌ ونُوقٌ. قال أبو عمر[٤]: أنشدنا الأصمعيُّ لرجلٍ من هُذَيْلٍ[٥].

وكان سِيَّانِ أن لا يسرَحُوا نَعَماً
أو يسرحوهُ بها واغْبَرَّتِ السُوح

والآخَرُ أن يكونَ جَمَع (ثماراً) على ثُمرٍ فيكون: ثُمُر جمعَ الجمعِ، وجَمَعُوهُ على فُعُل، كما جمعوهُ على فعائِلٍ في

---

(١) في (ط): قولهم.

(٢) وهو النابغة الجعدي. قوله: ديسقة: اسم موضع، وغارب كل شيء: أعلاه.

انظر اللسان (دسق) وشعره/ ٢٣٥/.

(٣) اللابة: الحَرَّة أو الأرض التي كسيت بحجارة سود.

(٤) في (ط): أبو عمرو.

(٥) هذا بيت ملفق من بيتين لأبي ذؤيب الهذلي وهما:

وقال ماشيهم: سيان سيركم
أو أن تقيموا به واغبرَّتِ السُّوحُ
وكان مثلين ألا يَسْرحوا نَعَما
حيث استرادت مواشيهم وتسريح

انظر شرح السكري ١/١٢٢ ـ وقد سبق في ١/٢٦٦.

قولهم: جِمالٌ[١] وجَمائلُ قال[٢]:

وَقَـرَّبْنَ بـالـزُّرْقِ الجمـائِـلِ بعـدَمَـا
تَقَـوَّبَ عن غـربـانِ أوراكِهَـا الخَـطْرُ

ولم أعلم سيبويه ذكر تكسيرَهُ على فُعُلٍ، وإن كان قد حكى تكسيرهُ على فعائِلٍ، ولا يمتنع في القياسِ، ألا ترى أن فُعُلاً[٣] جمعٌ للكثير كما أن فعائِلَ جمعٌ لهُ، وجمعوه بالألفِ والتَّاءِ أيضـاً في قـول من قـرأ: (كـأنَّـهُ جمـالاتٌ صُفْـرٌ) [المرسلات/٣٣].

وأنشد بعض البغداديين[٤]:

أحبُّ كلْبٍ فـي كـلابـاتِ النـاسْ
إلـيَّ نَـبْـحـاً كَـلْبُ أُمِّ الـعبَّـاسْ

فأما قول الشاعر[٥]:

كُنَّا بها إذ الحياةُ حِيٌّ

فليس حِيٌّ بِجَمْعِ حياةٍ: كبَدَنَةٍ وبُدُنٍ، وقَارَةٍ وقُورٍ، إنما الحِيُّ مصدرٌ كالعِيِّ، ولو كان جمعاً على فُعُلٍ لجاز في فائه

(١) في (ط): تكررت كلمة جمال.
(٢) البيت لذي الرُّمَّة ـ وقد سبق
(٣) في (م) فُعُل.
(٤) ورد هذا البيت في اللسان في مادة (كلب) دون أن ينسبه.
(٥) شطر بيت من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٨٦/١ وروايته فيه:

وقد نرى إذ الحياة حِيُّ.

وبعده:

وإذْ زمان الناسِ دَغْفَليّ.

وانظر اللسان مادة/ حيا/.

الضمُّ والكسرُ، كما قالوا: قرْنٌ ألوى، وقرونٌ لُيٌّ ولِيٌّ.

قال: اختلفوا في سورة الكهف؛ فقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، (وكان له ثُمُرٌ) [الكهف/ ٣٤]، (وأحيط بثُمُرِهِ) [الكهف/ ٤٢] بضمتين.

وقرأ أبو عمروٍ: (بثُمْرِهِ) بضمَّة واحدة وأسْكَن الميم.

وقرأ عاصِمٌ: (وكان له ثَمَرٌ)، (وأحيطَ بِثَمَرِهِ)، بفتح الثاءِ والميمِ فيهما[٢].

أمَّا حمزة والكسائيّ فقِراءتُهما في ذلك كقراءَتِهما فيما تقدَّم، وابنُ كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ أخذوا بذلك في هذا الموضع لأن اللفظتين جميعاً للجمع، ألا ترى أن (الثَّمر) جمعٌ كما كان[٣] (الثُّمُر) كذلك.

ووافقهم أبو عمروٍ في الأخذ بالجمع الذي هو: فُعُلٌ، إلَّا أنه خفَّفَ العينَ، كما خفف في بَدَنِهِ وبُدْنٍ، قال: (والبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ) [الحج/٣٦] وكما قالوا: الأُكْمُ، في جمعِ أَكَمَةٍ في قوله[٤]:

ترى الأُكْمَ منهُ سُجَّداً للحوافِرِ

وعلى هذا قالوا: أَسَدٌ وأُسْدٌ. وقد فَسَّر الثَّمر في سورة الكهف أنَّهُ من تثمير المالِ.

---

(١) في (ط): واختلفوا.

(٢) السبعة ٢٦٤.

(٣) في (ط): كما أن.

(٤) عجز بيت ورد في اللسان مادة (سجد) ولم ينسبه.

وروي عن مجاهدٍ: (وكانَ له ثُمُرٌ) قال: ذَهَبٌ وَوَرِقٌ.

قال أبو علي: وكأنَّ(١) الذَهَبَ والوَرِقَ، قيلَ له ثَمَرٌ على التفاؤلِ، لأن الثمَرَ نماءٌ في ذي الثمَر، ولا يمتنعُ أن يكونَ الثُّمُرُ جمعَ ثَمرةٍ، كما قدّمْنا، ويدلُّ على ذلك أن عاصماً قرأ: (وكانَ لَهُ ثَمَرٌ) في الموضعين في الكهف. وكأنَّ الثمرَ الذي هو الجنَا أشبهُ في التفسير من الذهب والوَرِق(٢) لأَنَّه أشدُّ مشاكَلَة بالمذكور معه. ألا ترى أنه قال: (واضربْ لهُمْ مَثَلاً رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لأَحَدِهِمَا جنتينِ من أعْنَابٍ، وحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ... وفجَّرْنا خلالَهُمَا نَهراً، وكان له ثُمُرٌ؛ فقال لِصَاحِبِه) [الكهف/٣٢، ٣٤] فالثَمرُ الذي(٣) هو الجنا أشبَهُ بالنخيل والأعناب، من الذهب والوَرِقِ منهُمَا(٤) وأشدُّ مشاكَلَة، ويقوِّي ذلك قولُهُ في الأخرى في وصفِ جَنَّةٍ: (أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تكونَ له جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وأَعْنَابٍ... لَهُ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) [البقرة/٢٦٦].

فكما أنَّ الثمراتِ في هذه لا تكون إلَّا الجنا، كذلك في الأخرى يكون إياهُ. ويقوي أن الثَمر ليس بالذهب والورِقِ هنا قوله: (وأحيط بثُمُره)، والإحاطة به إهلاكُ له، واستئصالٌ بالآفة التي حلت بها كما حَلَّتْ بالأخرى في قوله: (فَأَصَابَها إعْصارٌ فيه نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ) [البقرة/٢٦٦]، وكما قال: (فأصْبَحَتْ

(١) في (م): وكان.
(٢) في (ط): والفضة.
(٣) الذي سقطت من (م).
(٤) في (ط): بهما.

كالصَّريم) [القلم/ ٢٠] أي: سوداءُ كسواد الليل بالاحتراقِ، ويقوي[١] ذلك قولُهُ (فأصْبَحَ يَقلِّبُ كَفَّيْهِ على مَا أنْفَقَ فيها) [الكهف/٤٢]، والإنْفاقُ في الأمرِ العام إنَّما يكونُ من الورِقِ لا من الشجر.

قال: وقرأ عاصمٌ: (وكانَ لَهُ ثَمَرٌ) (وأحيطَ بثَمَرِهِ) بفتح الثاءِ والميم فيهما لأنَّ[٢] (ثَمَرٌ)[٣] جمعٌ، كما أنَّ ثُمرٌ كذلك. ويدلُّكَ على أن الثَّمَرِ ونحوَه جمعٌ قولـه: (ويُنْشِىءُ السحابَ الثِقَالَ) [الرعد/١٢]، وقوله: (كأنَّهُم أعجازُ نَخْلٍ خَاوِيَة) [الحاقة/٧]. وإنما[٤] جاء التأنيثُ لمعنى الجمع، كما جاء التذكير في نحوِ[٥]: (مِنْ الشَّجَرِ الأَخْضَر) [يٓس/ ٨٠]، و (أعجازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) [القمر/ ٢٠]، على تذكير اللفظ، وإن كان المعنى الجمعَ.

وقد يجوزُ أن يكونَ (ثُمر)[٦] جمعَ ثَمُرٍ، لأن سيبويه قد حكى: ثَمُرٌ، وجاز أن يكونَ ثَمُر جُمِعَ على ثُمُر كما جُمِعَ فَعِلٍ على فُعُل وذلك قولُهم: نَمِر ونُمُر قال[٧]:

---

(١) في (م): يقوي.
(٢) في (ط): فهذا لأن.
(٣) في (ط): ثمراً.
(٤) في (ط): فإنما.
(٥) سقطت «نحو» من (م).
(٦) ضبطت في (ط) بفتحتين.
(٧) هذا البيت لحكيم بن معية الربعي يصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر وقبله:

=

فيه[1] عَيَابِيلُ أُسودٌ ونُمُرْ

والأول الوجهُ لأنه الأكثرُ كما رأيت.

اختلفوا في تشديد الراء وتخفيفها في[2] قوله تعالى[3]: (وخرَقُوا لهُ) [الأنعام/ ١٠٠].

[فقرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وأبو عمروٍ وحمزةُ والكسائيُّ: (وخَرَقُوا له بنينَ وبَناتٍ)، خفيفة][4].

وقرأ[5] نافعُ وحدَه (وخَرَّقُوا لهُ) مشددة الراء.

[قال أبو علي: قال][6] أبو عبيدة: (وخَرَّقُوا له بنينَ وبناتٍ) أي: جعلوا له وأشركوه.

= حُفَّتْ بأطوادِ جبالٍ وسَمُرْ
في أشب الغيطان ملتفّ الخَطَر

وعيابيل جمع عيّل وهو الذي يلتمس الشيء.

انظر سيبويه ٢/١٧٩ والمقتضب ٢/٢٠٣، وشرح المفصل: ١٠/٩٢ وشرح شواهد الشافية ٣٧٦ والعيني ٤/٥٨٦. واللسان مادة (نمر) و (عيل).

(١) في (ط): فيها.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): عز وجل.

(٤) ما بين معقوفين لم يرد في (ط) بهذا التفصيل بل استبدله بقوله في آخر الكلام عن الحرف: «وقرأ الباقون: (وخرقوا) خفيفة الراء». والمؤدّى واحد، وهو الموافق لما في السبعة ٢٦٤.

(٥) في (ط): فقرأ.

(٦) سقطت العبارة من (ط).

اخترَق واخْتَلَق، وابتَشَكَ سواءٌ. وقال أحمد بنُ يحيى: خَرَّق واخْتَرَق. وقال أبو الحسن: الخفيفةُ أعجبُ إليَّ، لأنها أكثرُ وبها أقرأُ.

وقيل: إن المعنى أن المشركين ادَّعَوا الملائكة: بناتِ الله[١]، والنَّصارى: المسيحَ، واليهود: عُزيراً.

ومن شدَّدَ، فكأنه ذهب إلى التكثير.

اختلفوا في إدخالِ الأَلفِ وإخراجِها من قوله عزَّ وجلّ[٢]: (دارسْتَ) [الأنعام/ ١٠٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ: (دَارَسْتَ) بألفٍ.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ (درسْتَ) ساكِنَةَ السين بغيرِ ألفٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ (دَرَسَتْ) مفتوحة السين ساكنة التاءِ بغيرِ ألف[٣].

قال أبو زيد: درسْتُ، أدرسُ، دراسةً، وهي القراءةُ قال: وإنما يُقال ذلك إذا قرأْتَ على غيرِكَ، قال[٤] الأصمعي: أنشدني ابنُ ميادة[٥]:

---

(١) سقطت من (م).
(٢) زيادة من (ط).
(٣) السبعة ٢٦٤.
(٤) في (ط): وقال.
(٥) شطران من الرجز في شعره ص ١٧٩ ضمن أبيات وهما في السمط ص ٦٥٦.

يَكْفيكَ مِنْ بَعْض ازْدِيارِ الآفاقْ
سمراءُ مِمَّا دَرَسَ ابنُ مِخْراقْ

قال: درسَ يدرُسُ، مثل داسَ يدوسُ، وقال بعضُهُم: سمراء: نَاقَتُهُ، وَدَرْسُها: رياضتُها[١]، قال: ودَرْسُ السورة من هذا. أي يدرسُها لتَخِفَّ علىَ لسانه.

وجْهُ من قرأ: (دَارسْتَ). أي[٢]: دارسْتَ أهل الكتابِ وذاكرْتَهُمْ، ويقوي ذلك[٣]: (إنْ هذَا إلَّا إفْكٌ افْتَرَاهُ وأعَانَهُ عليهِ قَومٌ آخَرونَ) [الفرقان/٤].

فإن قيل: ليس في المُصْحَفِ ألفٌ؛ فإن الألفَ قد تُحذَفُ في المصحفِ في نحو هذا، ويقوي ذلك قولُهُ: (وقالُوا أسْطِيرُ[٤] الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُملَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وأَصِيْلاً) [الفرقان/٥].

ووجهُ (دَرَسْتَ) في[٥] حُجَّةِ هذه القراءةِ: أن أُبَيًّا، وابنَ مسعودٍ فيما زعموا قرآ (دَرَّسَ)[٦] وأسندا[٧] الفعلَ فيه إلى الغيبة، كما أسندا[٨] إلى الخطاب وهو فَعَلٌ، من: دَرَسْتُ، كما أنَّ دارَسْتَ فاعَلْتَ منه.

(١) وقيل: السمراء: الحنطة، ودرس على هذا: داسَ - وازديار من الزيارة. انظر اللسان: مادة (سمر).
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): ذلك قولهم.
(٤) رسمها في الأصل: «أساطير» والاستشهاد فيها على ما أثبتناه من المصحف.
(٥) في (م): فمن.
(٦) في (ط): (وليقولوا درَّس).
(٧) في (ط): فأسندا.
(٨) في (ط): أسنِد.

وقراءةُ ابن عامرٍ (دَرَسَتْ) مفتوحةً السين ساكنةُ التاءِ فهو من الدُّروسِ الذي هو: تعفِّي الأَثَرِ، وامِّحاءُ الرَّسْمِ [١].

قال أبو عبيدة: دَرَسَتْ: امَّحَتْ [٢]، فأما اللام في قوله: (وليقُولُوا درسْتَ) فعلى ضربين: من قال: (دَرَسَتْ) فالمعنى في: (لِيقولوا) لكراهةِ أن يقولوا، ولأن لا يقولوا: دَرستْ. أي: فُصِّلَتْ الآياتُ وأُحْكِمَتْ لئلا يقولوا إنَّها أخبارٌ وقد [٣] تقدمَتْ وطالَ العهدُ بها، وبادَ من كان يعرفُها، كما قالوا: (أساطيرُ الأَوَّلِين) [الفرقان/ ٥].

لأَنَّ تِلْكَ الأَخبار، لا تخلُو من خَلَلٍ؛ فإذا [٤] سَلِمَ الكتابُ منه لم يكُن لطاعِنٍ مَوْضِعُ طَعْنٍ. وأما من قرأ: (دارسْتَ، ودَرَسْت) فاللام على قولهم كالتي في قوله [٥]: (لِيكونَ لهُمْ عَدُوًّا وَحزنًا) [القصص/٨]، ولم يلتقطوه لذلك، كما لم تُفَصَّل الآيات ليقولوا: (درسْتَ، ودارسْتَ) ولكن لمّا قالوا ذلك أُطْلِقَ هذا عليه [٦] في الاتساعِ.

اختلفوا في فتح الألفِ وكسرها من قوله [جَلَّ وعزَّ] [٧]: (وما يُشْعِرُكُمْ إنَّها) [الأنعام/ ١٠٩].

فقرأ ابنُ كثير: (وما يشعرُكُمْ إنَّها) مكسورةُ الألفِ، قرأ

(١) في (ط): الرَسوم.
(٢) مجاز القرآن ١/٢٠٣ وفيه: امتحنت. وهو تحريف.
(٣) في (ط): أخبار قد تقدمت.
(٤) في (ط): وإذا.
(٥) في (ط): قولهم.
(٦) سقطت من (ط).
(٧) سقطت من (ط).

( )

أبو عمروٍ بالكسر أيضاً، غير أنَّ أبا عمروٍ كان يختلس حركة الراءِ من (يُشْعِرُكُمْ).

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية حفصٍ وحمزةُ والكسائيُّ ـ وأحسِبُ ابنَ عامرٍ ـ (أَنَّها) بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياشٍ: فقال يحيى عنه: لم نحفظ عن عاصمٍ كيف قرأ: أفتحاً أم كسراً[١]؟.

وقال حسينُ الجُعْفي عن أبي بكر عن عاصم (إنها) مكسورة، أخبَرني به موسى بنُ إسحق[٢] عن هرونَ بن حاتِمٍ عن حسينِ الجعْفي بذلك. وحدثني موسى بن إسحق عن أبي هشام[٣] محمد بن يزيدٍ قال: سمعتُ أبا يوسُفَ الأعشى: قرأها على أبي بكر: (إنها) كسراً، [(لا يؤمنونَ) بالياءِ][٤]. وكذلك روى داودُ الأودي أنه سمع عاصماً يقرؤُها (إنَّها) كسراً[٥].

قال سيبويه: سألته: يعني الخليل[٦] عن قوله عز وجل[٧]: (وما يُشْعِرُكُمْ إنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمنونَ) ما منعَها أن تكون كقولِكَ: ما يُدْرِيكَ أنه لا يَفْعَلُ؟ فقال: لا يَحسُن ذلك

---

(١) في (ط): فتحاً أو كسراً.

(٢) في (ط): أيضاً عن هارون.

(٣) في (م) هاشم والصواب ما في (ط) وقد سبقت ترجمته في أول هذا الجزء ص ٥.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ط) ومن السبعة.

(٥) السبعة ٢٦٥.

(٦) في (ط): سألت الخليل.

(٧) زيادة من (ط).

في هذا الموضع، إنما قال: (وما يشْعِرُكُمْ)؟ ثم ابتدأ فَأوجب فقال: (إنَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمنون). ولو قال: (وما يشعركُمْ أَنَّها) كان ذلك عنه(١) عُذْراً لهم، وأهلُ المدينة يقولون: (أَنَّها) فقال الخليلُ: هي بمنزلة قول العرب: ائتِ السوقَ أَنك تشتري لنا شيئاً. أي: لعلَّكَ؛ فكأنه قال: لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون(٢).

قوله(٣): (وما يشعرُكُمْ) (ما) فيه استفهام، وفاعل (يشعرُكُمْ) ضميرُ (ما)، ولا يجوز أن يكون نفياً، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل.

فإن قلتَ: يكون نفياً ويكون فاعلُ (يشعرُكُمْ) ضميرَ اسم الله تعالى(٤): قيل: ذلك لا يصحُّ، لأن التقدير يصير: وما يشعِرُكُمُ الله انتفاءَ إيمانهم، وهذا لا يستقيم.

أَلا ترى أن الله تعالى(٥) قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: (ولو أَنَّنا نزَّلنَا إليهم الملائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وحَشَرْنَا عليهم كلَّ شيءٍ قُبُلاً ما كانوا ليؤمنوا إلَّا أنْ يَشَاءَ الله) [الأنعام/١١١]؛ فالمعنى: ما(٦) يدريكُمْ إيمانَهُمْ إذا جاءت، فحذفَ المفعول، وحذفُ المفعول كثير والتقدير: ما(٧) يدريكم إيمانَهُم إذا

---

(١) سقطت من (ط). ومن سيبويه.
(٢) انظر سيبويه ١/٤٦٢، ٤٦٣.
(٣) وسقطت من (م).
(٤) في (ط): عز وجل.
(٥) في (ط): سبحانه.
(٦) في (ط): وما.
(٧) في (ط): وما.

جاءت: أي: هُمْ لا يؤمنون، مع مجيءِ الآية إياهُمْ.

فأما (يُشْعِرُكُمْ)؛ فإنك تقول: شعرتُ بالشيءِ كما تقول: دَرَيْتُ به، وقال: دَرَيتُهُ؛ فيجوز أن يكون شعرتُ مثلَهُ في أنه يتعدَّى مرةً بحرفٍ، ومرَّةً بلا حَرْفٍ كدَرَيْتُ؛ فمن عدَّاهُ بالحرف جاز أن يكونَ أَنَّ في قولِ من لم يَجْعَلْهُ بمعنى: لعلَّ، في موضِعِ جرٍ، لأن الكلامَ لما طال صار كالبدلِ منه[١] وجازَ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ.

فأما قراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ: فالتقدير فيها: وما يشعرُكُمْ إيمانَهُم. فحذف المفعول، أي: لو جاءت الآية التي اقترحوها لم يؤمنوا، ثم قال: (إنَّها إذا جَاءَتْ لا يؤمنون) [الأنعام/١٠٩]، كما قال: (ما كانُوا ليؤمِنُوا إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ) [الأنعام/١١١] [أي: إلَّا أن يَشَاء إجبارَهُم على الإيمان][٢].

ولو فَتَحَ أَنَّ، وجعلها التي في نحو: بلغني أن زيداً منطلِقٌ، لكان عُذْراً لمن أخْبَرَ عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائلُ: إنَّ زيداً لا يؤمِنُ؛ فقلت: ما يدريك أنه لا يؤمِنُ؛ فالمعنى أنه: يؤمنُ، وإذا كان كذلك كان عذراً لمن نفى الإيمانَ عنهُ.

فأما وجْهُ قراءةِ من فتح أنَّ؛ فإن في فتحِها تأويلين: أحدُهُما: أن يكونَ بمعنى لَعَلَّ كقولِهِ[٣]:

(١) في (ط): منها.

(٢) سقط ما بين معقوفين من (ط).

(٣) البيت لأبي النجم وقد ورد شطره الثاني عند سيبويه ١/٤٦٠ وفي =

قُـلْتُ لِـشَـيْـبَـانَ ادنُ من لِقائِـهِ
أنَّـا نُـغَـدِّي الـقـومَ من شِـوائِـهِ

أي: لعلنا. وقال آخر(١):

أريـني جَـوَاداً مـات هَـزلاً لأنْـني
أرَى مـا تـريْنَ أو بَخيـلاً مُخَـلَّدا

وقال الفرزدق(٢):

هَـلَ آنتُمْ عـائجُـونَ بنـا لأَنَّـا
نَـرَى العَـرَصَـاتِ أَوْ أثَـرَ الخيـامِ(٣)

= الإنصاف ٢/٥٩١ برواية: كَمَا تُغَدِّي الناس من شوائه.
على أن كما هنا معناها لعل.
(١) البيت سبق في ٢/٢٢٥ وانظر اللسان (أنف).
(٢) في (م): وقال آخر.
(٣) ديوان الفرزدق ٨٣٥ مطلع قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا جريراً، وروايته فيه «لعنا» بدل «لأنا».
وفي الإنصاف ٢٢٤ ورواية صدره فيه: «ألا يا صاحبي قفا لغَنّا» قال ابن الأنباري: تلعبت العرب بهذه الكلمة فقالوا: لعلَّ، ولَعَلْنَ، ولعنَّ - بالعين غير المعجمة - ولغن - بالغين معجمة - ورعنّ، وعن، وغن، ولَغلّ، وغلّ. أ هـ منه. ولم يورد فيها اللغة التي أوردها الفارسي، والتي هي من إبدال العين همزة.
وانظر التصريح على التوضيح ١/١٩٢ وشرح شواهد الشافية ٤٦٦، واللسان (لغن).
وقد ورد البيت مفرداً. برواية المصنف في ديوان جرير (ط الصاوي) ص ٥٦٥ وفي اللسان (أنن) كذلك.

فالمعنى: وما يشعِرُكم لعلها إذا جاءَتْ لا يؤمنون، وهذا ما[١] فَسَّرَهُ الخليلُ في قوله: ائتِ السوقَ أَنَّكَ تشتري لنا شيئاً، أي: لَعَلَّكَ، وقال عديُّ بنُ زيدٍ[٢]:

أعـاذِلَ مـا يُـدريـكِ أن مَـنِـيَّـتِـي
إلى ساعةٍ في اليَوم أو في ضحى الغَدِ

وفُسِّر على[٣]: لعل مَنِيَّتِي. ويدل على صحة ذلك وَجَوْدَتِهِ في المعنى: أنه قد جاء في التنزيل لعل بعدَ العِلْمِ، وذلك قوله: (وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ) [عبس /٣]، (وما يُدْرِيكَ لعَلَّ الساعـة قَريب) [الشورى/١٧]، فكما جاءَ لعلَّ بعد العلم، كذلك يكون[٤] (أنها إذا جاءت) بمنزلة: لعلَّها إذا جاءت.

والتأويلُ الآخرُ لم يذهبْ إليه الخليلُ وسيبويه، وهو أن يكون أنَّها في قوله: (أَنَّها إذا جاءتْ لا يؤمنون) أَنَّ الشديدة التي تقع بعد الأفعالِ التي هي عباراتٌ عن ثباتِ الشيء وتقرُّره نحو: علمـتُ، وتبينـتُ، وتيقنْتُ، على أن تكون لا زائـدة فيكونُ التقديرُ: وما يُشْعِرُكُم أَنَّها إذا جاءَتْ يؤمِنُون[٥].

والمعنى على هذا[٦] أنها: لو[٧] جاءت لم يؤمنوا. ومثلُ

---

(١) سقطت ما من ط.
(٢) انظر اللسان مادة/ أنن/.
(٣) سقطت «على من (ط).
(٤) في (ط): تكون.
(٥) في (م): لا يؤمنون، والوجه ما في (ط).
(٦) سقطت من (م).
(٧) في (م): «إذ» بدل: «لو».

لا هذه في أنها تكون في تأويلٍ: زائدةً، وفي أخرى: غيرَ زائدة. قول الشاعر[١]:

أبـا جودُهُ لا البُخْـلَ واستعْجَلَتْ بـه
نَعَمْ مِنْ فَتَىً لا يَمنَـعُ الجُـوْدَ قـاتِلَه

يُنْشَدُ: أبا جـودُهُ لا البُخْلَ، ولا البُخْـلِ؛ فمن نصب البُخْلَ جعلها زائدةً، كأنه قال: أبا جُودُهُ البُخْلَ، ومن قال: لا البُخْلِ، أضاف «لا» إلى البُخْل[٢].

ومثلُ هذه الآية في أَنَّ لا فيها زائدةً قولُهُ: (وَحَرَامٌ على قريةٍ أَهْلَكْنَاهَا أنهم لا يرجعون) [الأنبياء/٩٥] فهذه تحتمل تأويلين: تكون لا في أحدهما زيادة[٣]، وأَنَّ في موضع رفعٍ بأنَّه خبرُ المبتدأ الذي هو: (حرامٌ) والمعنى: وحَرامٌ على قريةٍ أنهم لا يرجعون، أي: أَنَّهُمْ يرجعون، والتقدير: وحرامٌ على قريةٍ مُهْلَكَةٍ رجوعُهُم إلى أَهلِهِم كما قال:

(فَـلاَ يَسْتَطِيعُـونَ تـوصِيَـةً، وَلاَ إلى أهلهم يَـرجِعـون) [يٓس / ٥٠]؛ فـ (لا) على هذا التأويل زيادتُها كزيادتها في قوله: (لئلَّا يَعْلَمَ أَهلُ الكتابِ) [الحديد/٢٩]، وكزيادتها في قول الشاعر[٤]:

---

(١) سبق في ١/٦٩ وانظر معاني القرآن للأخفش، ص ٢٩٤.

(٢) قال الأخفش: أراد أبى جوده «لا» التي هي للبخل، لأن «لا» قد تكون للجود والبخل، لأنه لو قال: امنع الحق، أو: لا تعط المساكين، فقال: لا، كان هذا جوداً منه.

(٣) في (ط): زائدة.

(٤) سبق في ١/١٦٤.

أَفَـعَـنْـكَ لَا بَـرْقٌ كـأَنَّ وميضَـهُ
غـابٌ تَـسَـنَّـمَـهُ ضِـرامٌ مثقـبُ

والوجهُ الآخر: أن تكون لا غيرَ زائدةٍ، ولكنها متصلةٌ بأهلكنا، كأنه قال[1]: وحَرامٌ على قريةٍ أَهْلَكْنَاهَا بأَنَّهم لا يرجِعون، أي: أهلكناهم بالاصطلامِ والاستئصالِ بأنهم[2] إنما لا يرجعون إلى أهليهم للاستئصالِ الواقع بهم والإبادةِ لهم. وخبرُ المبتدأ على هذا محذوفٌ تقديره: وحرامٌ على قريـة أهلكناها بالاستئصال بَقَاؤُهُم أو حياتُهُم، ونحو ذلِك، مما يكون في الكلام دَلالَةٌ عليه؛ فهذه في أحَدِ التأويلين مثلُ قوله: (أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون) وأنت تريدُ به يؤمنون.

اختلفوا في الياء والتاءِ من قوله تعالى[3]: (لا يؤمنون).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائيُّ: (لا يُؤْمِنونَ) بالياء. وروى حفصٌ عن عاصم، وحسينٌ الجعفي[4] عن أبي بكرٍ عن عاصمٍ بالياء أيضاً.

وقرأ ابن عامرٍ وحمزةُ: (لا تؤمِنُونَ) بالتاء[5].

وجه القراءةِ بالياء: أن قولَهُ: (وأقسمُوا بالله جَهْدَ أَيْمَانِهِـمْ لئن جاءتْهُم آيةٌ ليؤمِنُنَّ بها) [الأنعام/١٠٩] إنَّما يرادُ به قومٌ

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): لأنهم.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٥.

مخصوصون. يدلُّكَ على ذلك قولـه: (ولو أَنَّنـا نَزَّلْنـا إِلَيْهِمُ الملائِكَة وكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى) [الأنعام/١١١]، وليس كل الناس بهذا الوصف فالمعنى: وما يشعرُكُمْ أيها المؤمنون، لعلّهم[١] إذا جاءت[٢] الآية التي اقترحوها[٣] لم يؤمنوا، قال: وجه[٤] الياءُ في قوله: (لا يؤمنون) أنَّ[٥] المراد بمَنْ نفَى عنه الإيمان، هم الغَيَبُ المقسِمون، والوجهُ على هذا: لا يؤمنون، أي: لا يؤمن هؤلاء الغيبُ المُقْسِمون، وليس الخطاب للمؤمنين فيكون قولهُ: (لا تؤمنون) بالتاء.

ووجه القراءةِ بالتاء: أنه انصرافٌ من الغيبة إلى الخطاب، والمراد بالمخاطبين في يؤمنون هم الغَيْبُ المقسِمُون الذي أُخبَرَ عنهُم أنهم لا يؤمنونَ مثل قوله (الحمد لله) [الفاتحة /١]، ثم قال: (إياكَ نعبُدُ) ونحو ذلك مما يُصْرف إلى الخطاب بعد الغيبة.

اختلفوا في ضمِّ القاف وكسرها من قوله تعالى[٦]: (كلَّ شَيْءٍ قُبُلًا) [الأنعام / ١١١].

فقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: (كلَّ شَيْءٍ قِبَلًا)، و (العذابُ قِبَلًا) [الكهف/ ٥٥] بكسر القاف فيهما[٧]، وفتح الباء.

---

(١) في (ط): لعله.
(٢) في (ط): جاءتهم.
(٣) في (ط): اقترحوا.
(٤) في (م): فالوجه.
(٥) في (م): يؤمنون لأن.
(٦) في (ط): عز وجل.
(٧) في (ط): منهما.

وقـرأ عاصمٌ وحمـزة والكسـائيُّ: (كـلَّ شيءٍ قُبُـلًا)(١) و (العذابُ قُبُلًا).

وقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ: (كلَّ شيءٍ قُبُلًا) مضمـومةَ القاف، و (العذابُ قِبَلًا) مكسورة القاف(٢).

قال أبو زيدٍ: يقال: لقِيتُ فلاناً قِبَلاً، ومُقَابَلَةً، وقَبَـلاً، وقُبُلاً، وقَبْليّاً، وقبيلاً، وكُلُّهُ واحدٌ وهو المواجهةُ(٣)؛ فالمعنى في القراءتَينِ على ما قاله أبو زيدٍ واحدٌ وإن اختلفت الألفاظ.

وقال أبو عبيدة: (وحشَرْنا عليهمْ كلَّ شيءٍ قُبُلًا) جماعة قبيل أي: أصنافٍ، أو (يأتِيَهُمُ العذابُ قِبَلًا) [الكهف/٥٥] أي معاينةً(٤).

فوجه قراءة نافعٍ وابن عامرٍ (كلَّ شيءٍ قِبَلًا) و (العذابُ قِبَلا): أن المعنى: لو حشرنا عليهم كلَّ شيءٍ معاينةً، أو أتاهُمُ العذابُ معاينةً؛ لم يؤمنوا. كأنَّهم من شِدَّة عنـادهم وترْكِهم الإِذعان، والانقيادَ للحق يشكُّونَ في المشاهداتِ التي لا شكَّ فيها.

ومثلُ قولِهِ: (أو يأتِيَهُمُ العذابُ قِبَلًا) أي: معاينةً، قولُه: (فلمَّا رَأَوْهُ عارضَاً مستقْبِلَ أودِيتِهِم، قالُوا هٰذَا عارضٌ مُمْطِرُنا بلْ هو ما استعْجَلْتُم به ريحٌ فيها عذابٌ أليـمٌ) [الأحقاف/٢٤]،

(١) في (ط): مضمومة القاف.

(٢) السبعة ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) النوادر ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠ (ط. الفاتح).

(٤) مجاز القرآن ٢٠٤/١ والنقل عنه بتصرف.

وقوله: ﴿وإنْ يَرَوْا كِسْفاً من السَّمَاءِ ساقِطَاً يقولوا سحابٌ مَرْكُومٌ﴾ [الطور/ ٤٤].

وقراءةُ عاصمٍ. وحمزة، والكسائِي: ﴿كلَّ شيءٍ قُبُلًا﴾، يحتمل ثلاثة أضرب:

يجوز أن يكون قُبُلًا جمعَ قَبِيلٍ ، الذي يُعْنَى به الكفيلُ، ويجوز أن يكونَ جمعَ قبيلٍ الذي يُعنى به الصنفُ، كما فسَّرهُ أبو عبيدة، ويجوز أن يكونَ قُبُلًا بمعنى قِبَل، كما فسَّرهُ أبو زيدٍ. فليس بالسهْلِ أن يحمَلَ على القبيل الذي هو الكفيلُ لأنهم إذا لم يؤمنوا مع إنزالِ الملائكةِ إليهم، وأن يكلِّمَهُمُ الموتى، مع أن ذلك[1] مما يُبْهِرُ ظهورُهُ، ويضطرُّ مشاهدتَه؛ فأن لا يؤمنوا بالكفالةِ التي هي قولٌ لا يَبْهَرُ ولا يَضْطَرُّ، ويجوز أن لا يُصَدَّق؛ أجدر.

فإن قلت: إن موضع الآية الباهرة في قول من حملٍ ﴿قُبُلًا﴾ على أنه جمع قبيل الذي هو الكفيل، هو حَشْر كلِّ شيء. وفي الأشياء المحشورة ما ينطق وما لا ينطق، فإذا نطق بالكفالة من لا[2] ينطق، كان ذلك موضع بهر الآية، فهو قول. وأمَّا إذا حملت قوله: ﴿قُبُلًا﴾ على أنَّه جمعُ القبيل الذي هو الصنف، كما قال أبو عبيدة، فإنَّ موضع إبانة الآية حشر جميع الأشياء جنساً جنساً، وجميع الأشياء ليس في العرف أن تجتمع

(١) في (ط): ذاك.

(٢) في (ط): ما لا ينطق.

وتنحشر إلى موضع، فموضع ما يَبْهر هو اجتماعها، مع أنَّ ذلك ليس في العرف.

وإن حملت قوله: (قُبُلًا) على أنَّه بمعنى، قِبَل، أي: مواجهة، كما فسره أبو زيد، فإن قُبُلًا حال من المفعول به، والمعنى: حشرناه مواجهةً ومُعاينة، وهو في المعنى كقراءة نافع وابن عامر (قِبَلًا): معاينة.

فأما قراءة عاصم وحمزة والكسائي (أو يـأتِيَهُمُ العذابُ قُبُلًا) [الكهف/٥٥] فمعناه: مـواجهة، ولا يجـوز أن يكون القبيل الذي يراد به الكفيل، ولا يمتنع أن يكون جمع قبيل الذي هو الصنف، فيكون المعنى: أو يأتيهم العـذاب صنفاً صنفاً، فمما[1] جاء القُبُل فيه بمعنى المقابلة قوله: (إن كانَ قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُل) [يوسف/٢٦] ألا ترى أنه قد قوبل به قوله: (قدَّ مِنْ دُبُرٍ) [يوسف/٢٧].

فأما قوله: (أو تأتِيَ بالله والملائكةِ قبيلًا) [الإسراء/٩٢] فلا يخلو من أن يكون بمعنى الكفيل، أو يكون معناه معاينة، كما حكاه أبو زيد. فإذا حملته على المعاينة كان القبيل مصدراً كالنذير والنكير، وهو في موضع حال من المفعول به، ولو أراد به الكفيل لكان خليقاً أن يجمع على: فُعلاء كما قالوا: كُفَلَاء، لأنَّه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء. ويدلُّ على أن المراد بالقبيل: المعاينة لا الكفيل قوله: (وقالَ الذينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لولا أُنْزِلَ علينا الملائكةُ أو نرى ربَّنَا)

---

(١) في (ط): ومما.

[الفرقان/٢١] وكما اقترح ذلك غيرهم في قوله: (أرِنا الله جهرةً) [البقرة/٥٥].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (وحشرنا عليهم كلَّ شيء قُبُلاً ما كانوا لِيُؤْمِنُوا)[1] [الأنعام/١١١]. فعلى الأضرب الثلاثة التي مضى ذكرها.

وقراءتهما: (العذابُ قِبَلا) [الكهف/٥٥]، فعلى المعاينةِ كما قال أبو زيدٍ وأبو عبيدةَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ : (إنه مُنَزَّلٌ من رَبِّكَ) [الأنعام/ ١١٤] مشدَّدة الزاي، وخَفَّفَها الباقون، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ أيضاً[2].

حجَّةُ التشديد: (تنزيلُ الكتاب مِنَ الله) [الجاثية/٢]، وحجة التخفيف: (وما أنْزَلْنا عليكَ الكتابَ إلا لتبيِّنَ لهم) [النحل/٦٤] و :(لكنِ الله يشهدُ بما أنزَلَ إليكَ أنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) [النساء/١٦٦].

اختلفوا في التوحيدِ والجَمْعِ في قوله[3]: (وتَمَّتْ كَلِماتُ ربِّكَ) [الأنعام/ ١١٥]، في أربعة مواضع:

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ (وتمَّتْ كَلِماتُ رَبِّك) جِمَاعاً، وفي يونُس (حقَّتْ عليهِمْ كلمةُ ربِّكَ) في الموضعين [٣٣ ـ ٩٦]، وفي (حَم) المؤمن [٦] (كلمةُ ربِّكَ). على واحدة.

---

(١) قوله: «ما كانوا ليؤمنوا» سقط من (م).

(٢) السبعة ٢٦٦.

(٣) في (ط) من قوله عز وجل.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامر هذه المواضع الأربعةَ كلَّها (كلماتُ) جماعةً.

وقرأهنَّ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ بالتوحيد (كلمةُ)، ولم يختلفوا في غير هذه المواضِع الأربعة[1].

الكلمةُ والكلماتُ ـ والله أعلمُ ـ ما جاء من[2] وَعْدٍ، ووعيدٍ، وثوابٍ، وعقَابٍ، فلا تبديلَ فيه ولا تغيير له، كما قال: (ما يُبَدّلُ القولُ لديَّ) [قٓ/٢٩]، وقال: (لا مُبَدِّلَ لكلماتِهِ) [الكهف/٢٧]. فكأنَّ[3] التقدير؛ وتَمَّتْ ذواتُ الكلماتِ، ولا يجوز أن يُعنى بالكلماتِ الشرائعُ هنا، كما عُنِي بقولِهِ: (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فأتمَّهُنَّ) [البقرة/١٢٤]، وقوله: (وصدَّقَتْ بكلماتِ ربِّها) [التحريم/١٢]، لأنه قد قال: (لا مُبَدِّلَ لكلماتِه)، والشرائعُ يجوز فيها النسخُ والتبديلُ.

و (صِدْقاً، وعَدْلاً) مصدران ينتصبان على الحال من الكلمة، تقدير ذلك: صادقة وعادِلَةً؛ وقد قدَّمنا شيئاً من القول فيما تقدم من هذا الكتاب.

ووجهُ قراءةِ ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ: (وتَمَّتْ كَلِماتُ ربِّكَ) جماعاً، وفي سورة يونُس (حَقَّتْ عليهمْ كلمةُ ربِّكَ) في الموضعين، وفي (حم)[4] المؤمن: (حَقَّتْ كلمةُ رَبِّكَ) على

---

(١) السبعة ٢٦٦.

(٢) في ط: في.

(٣) في (م): وكان.

(٤) سقطت من (م).

واحدٍ. وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ هذه المواضع كلَّها: (كلماتُ) جماعة. وجهُ جميع[١] ذلك: أنَّه لما كان جمعاً كان في المعنى جمعاً.

ووجه الإفراد أنهم قد قالوا: الكلمة، يعنون[٢] الكثرةَ كقولهم: قال زهيرٌ في كلمتِهِ؛ يعني: قصيدتَهُ، وقال قُسٌّ في كلمته، يعني: خُطْبَته؛ فقد وقع المفرد على الكثرة؛ فلما كان كذلك أغنى عن الجمعِ، وممَّا جاء على ذلك قوله: (وتمَّتْ كلمةُ ربِّك الحسنى على بني إسرائيلَ بما صَبَرُوا) [الأعراف/١٣٧]؛ فإنما هو، والله أعلمُ، قوله: (ونُريدُ أن نَمُنَّ على الذينَ استُضْعِفُوا في الأرض... إلى آخر الآية) [القصص/٥]. فَسُمِيّ هذا القصصُ كلُّهُ كَلمةً.

وقال مجاهد [في قوله][٣]: (وألْزَمَهُمْ كلمةَ التَّقْوَىٰ وكانوا أَحَقَّ بها) [الفتح/٢٦]، قال: لا إلٰه إلَّا الله. فإذا وقعت الكلمة على الكثرةِ، جاز أن يستغنى بها عن لفظِ الجميعِ[٤]، وجاز أن يُجْمَعَ على المعنى من حيث كان في المعنى جمعاً.

وأما قراءةُ عاصمٍ وحمزةَ والكسائي بالتوحيد[٥]، فهو على ما ذكرْنا من أنَّ الكلمة قد جاءت يُراد بها الكثرة والجمع،

(١) في (ط): جمع.
(٢) في (م) يعني.
(٣) سقطت من (م).
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): بالتوحيد كله فهو...

ويؤكد ذلك أمرٌ آخر وهو أن المضاف قد يقع على الكثرة في نحو قوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم/ ٣٤].

اختلفوا في ضمِّ الفاء والحاءِ من قوله عز وجل[١]: ﴿وقد فُصِّلَ لكم ما حُرِّمَ عليكُم﴾ [الأنعام/ ١١٩] ونصبِهِمَا.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ: ﴿وقد فُصِّلَ لَكُمْ ما حُرِّمَ عليكُمْ﴾. مرفوعتان جميعاً.

وقرأ نافعٌ، وعاصم في رواية حفصٍ: ﴿وقد فَصَّل لكم ما حرَّمَ عليكُمْ﴾ بنصبهما جميعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿وقد فَصَّل﴾ بفتح الفاء، ﴿ما حُرِّمَ عليكُم﴾ بضم الحاء[٢].

حجةُ من ضمَّ الحاء من ﴿حُرِّمَ﴾ و[الفاء من][٣] ﴿فُصِّلَ﴾ قوله: ﴿حُرِّمَتْ عليكُمُ الميْتَةُ والدمُ ولحمُ الخِنْزِير﴾ [المائدة/ ٣]: فهذا تفصيل هذا العام المجمل بقولِهِ: ﴿حُرِّمَ﴾ فكما أن الاتفاق ها هنا على ﴿حُرِّمَتْ. . الميتةُ﴾ كذلك يكون الذي أُجْمِل فيه في قوله: ﴿وقد حُرِّمَ عليكمُ﴾ على ما فُصِّل[٤]، وكما وجب ﴿حُرِّم﴾ بضم الحاء لقوله: ﴿حُرِّمَتْ عليكُمُ الميتةُ﴾، كذلك ضُمَّ ﴿فُصِّلَ﴾ لأنَّ هذا المُفَصَّل هو ذلك المُحَرَّمُ الذي قد أجمل في هذه الآية ذكره. وقال: ﴿وهو الذي أنـزَلَ إليْكُمُ الكتابَ

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٧.

(٣) سقط ما بين معقوفين من (ط) وفيها حُرِّمَ وَفُصِّلَ.

(٤) عبارة (ط): (في قوله: وقد فصل لكم ما حرم عليكم).

مُفَصَّلاً) [الأنعام/١١٤]؛ فمفصلاً يدل على فُصِّل.

وحجة نافعٍ وعاصمٍ في إحدى الروايتين عنه في: (فصَّلَ لكم ما حَرَّم عليكم) قوله: (قد فصَّلْنا الآيات) [الأنعام/٩٧] وحُجَّتُهما في (حرَّمَ) قوله: (قُلْ تَعَالَوا أَتلُ مَا حَرَّم رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ) [الأنعام/١٥١]، (والَّذين يَشْهَدُونَ أنَّ الله حَرَّم هٰذَا) [الأنعام/١٥٠].

وَيَدُلُّ على الفتح قولُهُ: (وما لَكُمْ أن لا تأكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ الله عليه وقد فصَّلَ لكم ما حَرَّمَ عليكم) [الأنعام/١١٩] ينبغي أن يكون الفعل مبنياً للفاعل لتقدم ذكر اسم الله تعالى[1].

ووجه قراءة عاصمٍ في إحدى الروايتين وحمزةَ والكسائيِّ (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ ما حُرِّم) بضم الحاء وفتح الفاء قوله: (قد فصَّلنا الآيات).

ووجه (حُرِّمَ) قوله: (حُرِّمَتْ عليكُم الميتةُ) [المائدة/٣]، وهو تفصيل المحرَّم في قوله[2]: (ما حرِّم عليكم) ومعنى (وقد فصَّل لكم ما حُرِّمَ عليكُم) هو ما فصَّله في قوله: (حُرِّمت عليكُمُ الميتةُ والدم) الآية... [المائدة/٣] ومعنى (إلَّا ما اضْطُرِرْتُمْ إليه) [الأنعام/١١٩]. إلَّا[3] ما أباحه عند الضرورة من الميتة وغيرها من المُحَرَّمَات بقوله: (فمن اضْطُرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ) [البقرة/١٧٣]، وقوله: (فَمَنِ اضْطُرَّ

---

(١) في (ط): عز وجل.
(٢) في (ط): بقوله.
(٣) سقطت من (م).

في مَخْمصَةٍ غيـر متجـانِفٍ لإثمٍ، فـإن الله غفـورٌ رحيمٌ) [المائدة/٣].

اختلفـوا في ضَمِّ اليـاءِ وفَتْحِهـا(١) في قـولـه [جَـلَّ وَعَزَّ](٢): (وإنَّ كثيراً لَيَضِلُّونَ) [الأنعام/ ١١٩] في ستةِ مواضع.

فقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو (لَيَضِلُّونَ)، ها هنا. وفي يونس [٨٨]: (ربنا ليضلّوا عن سبيلك) وفي سورة إبراهيم [٣٠]: (أنداداً لِيَضِلُّوا) وفي سورة الحج [٩]: (ثانيَ عِطْفِهِ لِيَضِلَّ عن سبيل الله)، وفي لقمان [٦]: (لَيضِلَّ عنْ سبيلِ الله بِغَيْرِ عِلْمٍ)، وفي الزُّمَر [٨] (أَنْداداً لِيَضِلَّ عَنْ سبيلِهِ] بفتح الياء في هذه المواضعِ الستة.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ (لَيَضِلُّون بأهوائِهِم بغير علمٍ) وفي يونُس (ربنا لِيَضِلُّوا) بفتح الياء فيهما، وفي الأربعة التي بعد هذين الموضِعينِ يضمان الياءَ.

وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ في الستة المواضِع بضمِ الياء(٣).

قال أبو زيد: أبرمْتُ الرَّجُلَ إبراماً، وأَضْلَلْتُهُ إضلالاً حتى بَرِمَ بَرَماً وضَلَّ ضَلَالَةً. قال: وتقول: ضَلِلْتُ الطريق، والدَّارَ أَضَلُّهـا ضَلَالاً، وأَضْلَلْتُ الفـرسَ والنـاقـة والصبيَّ إضْـلالاً، وكذلك كلّ ما ضلَّ عنك فذهب.

---

(١) في (ط): «من» بدل «في».

(٢) سقطت من (ط).

(٣) السبعة ٢٦٧.

وإذا كان الحيوان مقيماً فأخطأتَ مكانَه، فهو بمنزلة ما لا يبرحُ. مثل الدار والطريقِ؛ فهو كقولك: ضَلِلْتُ ضلالةً.

وقال أبو عبيدة[1] في قوله: (فإنَّما يَضِلُّ عَلَيْها) [يونس/١٠٨]؛ فإنما ضلالهُ لنفسه وهداهُ لنفسهِ[2].

وقال[3] أبو عبيدة[4] في قوله: (أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا) [البقرة/٢٨٢] أي: تنسى[5]، يقالُ: ضَلَلْتُ أي: نسيتُ قال: (فَعلْتُهَا إذَنْ وأنا مِنَ الضَّالِّينَ) [الشعراء/٢٠] أي: نسيتُ، وَضَلَلْتُ وجهَ الأمرِ.

وقال أبو الحسن[6] في قوله: (في كتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَىٰ) [طه/٥٢] تقديره: ولا يَضِلُّ عن ربي، ففاعل (يضِلُّ) على تقدير أبي الحسن (كتاب)[7] المتقدم ذكره، وكان الأصْلُ: لا يَضلُّ عن رَبِّي، لأن الضلال يتعدى[8] بعن، يَدُلُّكَ على ذلك قولُهُ: (وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) [المائدة/٧٧]. فلما حذف عن، وصلَ الفِعلُ إلى المفعول به.

---

(١) مجاز القرآن ١/٢٨٤.
(٢) في (ط): لها.
(٣) في (ط): قال.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) مجاز القرآن ١/٨٣.
(٦) هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. ولم يرد النقل في معاني القرآن المطبوع.
(٧) في (ط): الكتاب.
(٨) عبارة (ط): لأن الضلالة تتعدى.

قال أبو علي: يقالُ[١]: ضَلَّ زيدٌ عن قَصْدِ الطريق، وأَضَلَّهُ غيرُهُ عنه، وقال[٢]: (ولا تَتَّبِعُوا أهواءَ قومٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وأضلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيل) [المائدة/٧٧]، وقال: (أَضَلَّ أعمالَهُمْ) [محمد/١]، فهذا كقوله: (فَأَحْبَطَ الله أَعْمَالَهم) [الأحزاب/١٩] وكقوله: (والذينَ كَفَرُوا أعمالُهُمْ كسرابٍ بقِيعَةٍ. . .) إلى قوله (لم يَجْدهُ شيئاً) [النور/٣٩]، وكقوله: (لا يَقْدرُونَ على شيءٍ مِمَّا كَسَبُوا) [البقرة/٢٦٤] أي: على جزاءِ شيءٍ مما كَسَبُوا من الخير لبُطُولِهِ بالإِحباط.

وقال: (أين ما كنْتُمْ تَدْعُوْنَ مِنْ دُونِ الله قَالُوْا ضَلُّوا عَنَّا) [غافر/٧٤]، فهذا في الآلهة التي كانوا يعبدونها كقوله: (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُم) [يونس/٢٨]، فزَيَّلْنا[٣]: إنما هو فَعَّلنا من زال يَزِيْلُ.

وقولُهُم: زِلْتُه فَلَمْ يَنْزَل، وفي غير الآلهة قوله: (يومَ القيامَةِ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [الممتحنة/٣]. وقولُه: (ويومَ تقومُ السَّاعَةُ يومَئِذٍ يَتَفَرَّقون) [الروم/١٤].

وأما[٤] قراءةُ ابن كثيرٍ وأبي عمروٍ (وإنَّ كَثيراً لَيَضلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ) [الأنعام/١١٩] أي: يَضِلُّونَ باتِّباع أهوائِهِمْ، كما قال: (واتَّبَعَ هَوَاهُ) [الأعراف/ ١٧٦]. أي: يَضِلُّون في أنفسهم

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): قال.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (ط): فأما.

من غير أن يُضِلُّوا غيرهم من أتباعِهِم بامتناعِهِم من أَكْلِ ما ذُكِرَ اسمُ الله عليه، وغير ذلك مما(١) يتبعونه، ويأخذون به مِمَّا لا شيء يوجبُهُ من شَرْعٍ ولا عَقْلٍ؛ نحو السائبةِ والبحيرةِ، وغير ذلك مما كان يفعله أهلُ الجاهلية.

وأما قراءتُهُمَا في سورة(٢) يونُس [٨٨]: (رَبَّنا لِيَضِلُّوا عن سبيلِك)، فالذي قاله(٣) أبو الحسن أن اللامَ في (لِيَضِلُّوا) إنما هو لما يُؤولُ إليه الأمرُ؛ فالمعنى إنك آتيتَ فرعَوْنَ وملأَهُ زينةً لِيَضلُّوا عن سبيلك، فلا يؤمنوا، فقولُهُ: (فَلَا يُؤْمِنُوا) [يونس/٨٨] عطفٌ على النصب الحادثِ مع اللام في (لِيَضِلُّوا) وما بين ذلك من قوله: (ربَّنا اطْمِسْ على أموالِهِم واشدُدْ عَلَى قُلُوبهم) [يونس/٨٨]، اعتراضٌ بين (آتَيْتَ) وما يتَّصلُ به، كما كان قولُهُ: (قُلْ إنَّ الهُدَىٰ هُدَى الله) [آل عمران/٧٣] كذلك. وهذا الضَّرْبُ من الاعتراضِ كثير، وقد جاءَ بينَ الصِّلَةِ والموصولِ في قولِهِ: (والَّذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا، وَتَرهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) [يونس/٢٧].

فالمعنى: ربَّنا إنَّكَ آتيْتَ فِرْعَوْنَ وملأَهُ زينةً فَضَلُّوا، كما أن معنى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيكُونَ لهُمْ عدُوّاً وحَزَنَا) [القصص/٨]. أي: فكان كذلك، فالفتحُ في قوله: (لِيَضِلُّوا) أحسنُ لهذا المعنى، لأنهم هم ضَلُّوا وَطَغَوْا لما أوتوه من الزينةِ والأموال.

---

(١) في (م): ما.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (ط): يراه.

وقراءتهُما في إبراهيمَ [١٠]: ﴿وَجَعَلُوا لله أَنْدَادًا لِيَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ أي لم ينتفعوا بما اتخذوا من الأندادِ، إلَّا لِيَزيغُوا عن الطريق المستقيم الذي نُصِبَت الأدلة عليه، فقوله: ﴿لِيَضِلُّوا﴾ فتحُ الياءِ فيهِ حسنٌ[١] لذلك.

وقولُه في الحج [٩]: ﴿ثانِيَ عِطْفِهِ لِيَضِلَّ عن سبيلِ الله﴾، أي: يجادل في الله بغير علم مستكبراً ثانِيَ عِطْفِه، ولاوياً عُنُقَهُ، لِيَضِلَّ عن سبيلِ الله، ويذهبَ عنهُ، لا أنَّ لهُ على ذلك حجَّةً أو لديه فيه بيانٌ[٢]. ومثلُ ذلك في هذا المعنى ﴿إِذَا فَرِيْقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُوْنَ، لِيَكْفُرُوا﴾ [الروم/٣٣] فيمن جعل اللام الجارَّة، أي: أشركوا ليكفروا بما بيناه لهم، لا لأن لهم على ذلك حُجَّةً ولا بياناً.

وفي لقمان [٦]: ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيَضِلَّ عن سَبِيلِ الله بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، أي: يذهب عنه، وقيلَ في ﴿لهو الحديث﴾: أنه سَمَاعُ الغناءِ، روينا ذلك عن الكِنْدي عن المؤمَّلِ عن ابن عُلَيَّة عن ليثٍ عن مجاهدٍ.

وفي الزُّمر [٨]: ﴿وَجَعَلَ لله أَنْدَادًا، لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِه﴾ وقد[٣] تقدم القولُ فيه.

قال: وقرأ عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ في المواضِع الستة بضم الياء. ومن حجةِ من ضَمَّ الياء في هذه المواضع أنه يَدُلُّ

(١) في (ط): أحسن.

(٢) في (ط): بياناً.

(٣) في (م): قد بإسقاط الواو.

على أنَّ الموصوفَ بذلك يكون في الضلال أَذْهَب، ومن الهدى أبْعَدَ، ألا ترى أن كلَّ مُضِلٍّ ضالٌّ، وليس كلُّ ضالٍّ مُضِلاً، لأن الضالَّ قد يكونُ ضلالُهُ مقصوراً عليه[1] نفسه لا يتعداه إلى سواه، والمضلُّ[2] أكثرُ استحقاقاً للذم، وأغلظُ حالاً من الضال، لِتَحَمُّلِهِ إثمَ من أضَلَّهُ، كما قال: (لِيَحْمِلُوا أوزارَهُمْ كاملةً يومَ القيامةِ، ومِنْ أَوْزَارِ الَّذينَ يُضلُّونَهُمْ بغَيْرِ عِلْمٍ) [النحل/٢٥]. وقولُهُ: وَلَيَحْمِلُنَّ أثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَعَ أَثْقَالِهِمْ) [العنكبوت/١٣]. والمواضعُ التي فتح فيها الياء مَن فَتَحَ، يسوغُ فيها تقدير الإضلالِ ويستقيم. فقوله: (وإنَّ كثيراً لَيُضِلُّونَ) [الأنعام/١١٩]. على تقدير: لَيُضِلُّون أشياعهم؛ فَحُذِفَ المفعولُ به، وحَذْفُ المفعول به كثير. ويقوي ذلك قولُهُ: (وما أضلَّنَا إلاّ المُجْرِمُون) [الشعراء/٩٩] وقالَ: (ربَّنا هؤلاءِ أَضَلُّونَا) [الأعراف /٣٨]، وكذلك في يونُس [٨٨] (ربَّنا لِيُضِلُّوا عن سبيلَك) أي: لِيُضِلُّوا أشياعَهم، ألا ترى أن[3] في قِصَّتِهم (وأَضَلَّهُمُ السامريُّ) [طه/٨٥]، وكذلك (أَنْداداً لِيُضِلُّوا) [إبراهيم/٣٠] أي لِيضِلُّوا أشياعَهُم، وكذلك في المواضع الأُخر، هذا التقدير سائغٌ[4] فيها، وغيرُ ممتنعٍ من هذا التقدير.

فأما قِراءَةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ (لَيَضِلُّونَ بأهوائِهم)

---

(١) في (ط): على.

(٢) في (ط): فالمضل.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) عبارة (م): وكذلك هذا التقدير في الموضع الآخر، هذا التقدير سائغ.

[الأنعام/١١٩]، وفي يُونس: (ربَّنا لِيَضِلُّوا عن سبيلِكَ) فحجتُهُمَا في فتح الياء حجةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمروٍ وقد تقدم القول فيه. وحجتُهما في الأربعة المواضع: حجةُ عاصمٍ وحمزة والكسائي.

قرأ نافعٌ وَحْدَهُ (أَوَ مَنْ كَانَ مَيِّتاً) مُشَدَّدَة. [الأنعام/ ١٢٢].

وقرأ الباقون: (مَيْتاً) بالتخفيف[1].

أبو عبيدةٍ (المَيْتةُ) مخففة، وهو تخفيف: مَيِّتةٍ، بالتشديد[2] ومعناهما واحدٌ ثُقِّل أو خُفِّفَ[3] قال ابنُ الرَّعْلاءِ الغساني:

ليسَ مَنْ ماتَ فاسْتَرَاحَ بميْتٍ ... إنَّما الميْتُ ميِّتُ الأحياءِ
إنَّما الميْتُ من يعيشُ كئيباً ... كاسِفاً بالُه، قليلَ الرَّجاءِ[4]

وقد وَصَفَ الكفارَ بأنهم أموات في قوله: (أمواتٌ غيرُ أحياءٍ وما يَشْعُرُونَ آيَّانَ يُبْعَثُون) [النحل/ ٢١]، وكذلك قولُهُ: (أو مَنْ كانَ مَيْتاً فأحييناهُ) أي: صادفناه حيّاً بالإسلام من بعدِ الكفرِ، كالكافرِ المصرِّ على كفره!؟.

---

(١) السبعة ٢٦٩.

(٢) بالتشديد زيادة من (ط).

(٣) في (ط): ثُقِّلَ أو خُفِّفَ، وفي مجاز القرآن: ثقلت أو خففت.

(٤) سبق الأول في ص ٢٧ من هذا الجزء. قال أبو عبيدة: واسم ابن الرعلاء: كوتي. والكوْتي والكوتي يهمز ولا يهمز، والكوتي من الخيل =

فأما[١] قوله: (وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس) [الأنعام/١٢٢]؛ فيحتمل أمرين: أحدهما أن يرادَ به النورُ المذكورُ في قوله: (يومَ تَرَى المؤمنينَ والمؤمناتِ يسعَى نُورُهُمْ بينَ أيْدِيهِمْ وبأيْمَانِهِمْ) [الحديد/١٢]، وقوله (يومَ يَقُولُ المنافقونَ والمنافِقاتُ للذينَ آمنُوا انْظُرونَا نَقْتَبِسْ من نُورِكُمْ) [الحديد/١٣]، ويجوز أن يراد بالنورِ: الحكمة التي يؤتَاها المسلم بإسلامه، لأنه إذا جَعَلَ الكافر لكفره في الظلماتِ، فالمؤمن بخلافه.

والتخفيف مثلُ التشديد، والمحذوفُ من الياءين الثانية المنقلبة عن الواو[٢]، وأُعِلَّتْ[٣] بالحذف كما أُعِلَّتْ بالقلب.

اختلفوا في تشديد الياء وتخفيفها[٤] من قوله عز وجل[٥]: (ضَيِّقاً) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثير وحدَه: (ضَيْقاً) ساكنة الياء، وفي الفرقان [١٣] (مكاناً ضَيْقاً) خفيفتين[٦].

وقرأ الباقون التي في سورة الأنعام: (ضَيِّقاً) مشدَّدة.

= والحمير القصار، قال: فلا أدري أيكون في الناس أم لا؟ ولا أدري الرعلاء أبوه أو أمه. انظر مجاز القرآن ١/١٤٨، ١٤٩.

(١) في (ط): وأما.

(٢) وأصلها: مَيْوت.

(٣) في (ط): أَعَلَّت.

(٤) في (ط): والتخفيف.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): خفيفتان.

وكذلك روى حجَّاج بنُ محمد الأعور عن عقبة بن سنان عن أبي عمروٍ (ضيْقاً) خفيفاً. أخبرني بذلك أبو بكر[١] محمد بن عبدالله المُقْري، قال: حدثنا عبد الرزَّاق بن الحسن قال: حدثنا أحمد بن جُبَيْر مقرىء أنطاكيّة، قال: حدثنا حجَّاجُ الأعورُ، عن عقبة، عن أبي عمروٍ أنه قرأ: (ضَيْقاً) خفيفاً[٢].

الضَّيْقُ والضَّيِّقُ: مثل: المَيْتِ والمَيِّتِ، في أن المحذوف مِثلُ المُتَمِّ في المعنى، والياءُ مثلُ الواو في الحذفِ، وإن لم يُعتلَّ بالقلب، كما اعتَلَّت الواو به، وأَتْبَعَتِ[٣] الياءُ الواوَ في هذا كما أَتْبَعتْهَا في قولهم: اتَّسَرَ. قالوا في اتسار الجزور: اتّسروها، فجُعِلَت بمنزلة اتعَدَ.

واختلفوا[٤] في فتح الراء وكسرها من قوله عز وجل[٥]: (حَرَجاً) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ وابن عامرٍ وحمزة والكسائي: (حَرَجاً) مفتوحة الراء.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ: (حَرِجاً) مكسورة الراء.

---

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٦٨.

(٣) في (ط): اتبعت.

(٤) في (ط): اختلفوا. وجاء على هامش (ط) كلمة: (بلغت).

(٥) سقطت من (م).

وروى حفصٌ عن عاصمٍ (حَرَجاً) مثل أبي عمروٍ[1].

قال أبو زيد: حَرِجَ عليه السَحور، يحرَجُ حَرَجاً: إذا أصْبَحَ قبل أن يَتَسَحَّرَ، وحَرُمَ عليه حُرْماً، وهما واحد، وحَرُمَت على المرأة الصلاةُ تحرُمُ حُرْماً، وحَرِجَتْ عليها الصلاةُ تحرَجُ حَرَجاً، وهما واحدٌ.

وقال أبو زيدٍ: حَرِجَ فُلانٌ يحرَجُ حَرَجاً، إذا هاب أن يتقدم على الأمر، أو قاتل فصبَرَ وهو كاره.

من فتح الراء كان وصفاً بالمصدر، مثلُ: قَمَنٍ وَحَرَى[2]، ودَنَفٍ، ونحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا يكون[3] كبطَلٍ، لأن اسم الفاعل في الأمر العامِّ من فَعِلَ إنما يجيء على فَعِلٍ. ومن قرأ: (حَرِجاً) فهو مثلُ دنِفٍ، وفرِقٍ، ومعنى الكلمة فيما فسَّر أبو زيدٍ: الضِّيْقُ والكراهة.

واختلفوا في تشديد العين وتخفيفها، وإدخال الألف وإخراجِها من قوله عزَّ وجلَّ: (كأنَّما يَصَّعَّدُ في السَّماءِ) [الأنعام/ ١٢٥].

فقرأ ابن كثيرٍ وحده: (كأنَّما يَصْعَدُ في السماء). ساكنةَ الصادِ بغير ألف خفيفةً.

---

(١) السبعة ص ٢٦٨.

(٢) قمن: بفتح الميم، يقال: أنت قَمَن أن تفعل كذا، أي خليق وجدير لا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنث، فإن كسرت الميم أو قلت: قمين؛ ثنيت وجمعت. ومثلها حَرًى.

(٣) في (ط): تكون.

وقرأ نافعٌ وأبو عمرٍو وابن عامرٍ وحمزةُ والكسائي: (يصَّعَّدُ) مشدَّدَةَ العين بغير ألف.

وقرأ عاصمٌ في روايةِ أبي بكر: (يصَّاعَدُ) بألفٍ مشدَّدَةِ الصاد.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ مشدَّدَةً بغير ألفٍ (يصَّعَّدُ) مثل حمزة[١].

قراءة ابن كثيرٍ (يصْعَدُ في السماءِ) من الصعود، والمعنى أنه في نفوره من[٢] الإسلام وثقلِه عليه بمنزلة من تكلَّف[٣] ما لا يُطيقه، كما أن صعودَ السماء لا يستطاع.

ومن قال: يصَّعَّدُ أراد: يَتَصَعَّد، فأدغم، ومعنى يتصعَّدُ: أنه كأنه يتكلف ما يَثْقُلُ عليه وكأنه[٤] يتكلف شيئاً بعد شيء، كقولهم[٥]: يتفوَّق ويَتَجَرَّع ونحوِ ذلك مما يتعاطى فيه الفعل شيئاً بعد شيء، ويصَّاعَدُ مثل: يَتَصَعَّدُ في المعنى مثل: ضاعَفَ وضعَّف وناعَمَ ونعَّم.

فإن قلت: هل يجوز أن يكون فاعِلُ (يَشْرَحْ صدرَهُ) الضمير، العائد إلى (من) كأنَّ المهديَّ[٦] يشرح صدر نفسه؟

---

(١) السبعة ٢٦٩.
(٢) في (ط): عن.
(٣) في (ط): يُكَلَّفُ.
(٤) في (ط): فكأنه.
(٥) في (ط): كقوله.
(٦) في (ط): المهتدي.

فإن ذلك صحيح في المعنى، والأشبه أن يكون الضمير الذي فيه عائداً[١] إلى اسم الله عز وجل[٢] لقوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإِسلام﴾ [الزمر/٢٢]، وقولـهِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَـكَ صَدْرَكَ﴾ [الانشراح/١] وكذلك يكون الضمير الذي في قولـه ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُ﴾ لاسم الله تعالى[٣]، والمعنى أنَّ الفعل مسندٌ إلى اسم الله تعـالى[٣] في اللفظ، وفي المعنى: للمنشـرِح[٤] صدرُه، وإنَّما نسبه إلى ضمير اسم الله لأنَّه بقوتِهِ كان وتوفيقهِ كما قال: ﴿وما رميْتَ إذْ رَمَيْتَ ولكنَّ الله رمى﴾ [الأنفال/١٧]، ويدلّك على أن المعنى لفاعل الإيمان إسنادُ هذا الفعل إلى الكافِر في قوله: ﴿ولكِنْ مَنْ شَرَحَ بالكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ الله﴾ [النحل/١٠٦]، فكما أسند الفِعْلَ إلى فاعل الكُفْر كذلك يكون إسنادُهُ في المعنى إلى فاعلِ[٥] الإيمان. ومعنـى شَرْحِ الصدر: اتساعُهُ للإيمانِ أو الكفرِ وانقيادُهُ له، وسهولتُه عليه، يدلُّكَ على ذلك وصفُ خلاف المؤمِن بخلاف الشرح الذي[٦] هو اتساعٌ وهو قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صدرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾ [الأنعام/١٢٥] كأنما يَفْعَلُ ما يَعْجِزُ عنهُ، ولا يستطيعه لثِقْلِهِ عليه وتكاؤدِهِ له.

فأما قوله: ﴿كأنما يَصَّاعَدُ في السماءِ﴾: فمن قال: يصَّاعد

---

(١) في (م): عائدٌ.

(٢) سقطت من (م).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) في (م) المنشرح.

(٥) في (ط): الفاعل الإيمان.

(٦) في (ط): والذي.

ويصَّعَّدُ، فهو من المَشَقَّة وصعوبة الشيءِ ومن[١] ذلك قولُه: (يَسلُكْهُ عذاباً صَعَدَاً) [الجن/١٧]. وقولُهُ: (سأُرهقُهُ صَعودا) [المدثر/١٧]. أي: سأُغَشِّيهِ عذاباً صَعوداً، أي عقوبةً[٢] صَعوداً أي: شاقاً. ومن ذلك قول عمر[٣]: «ما تصَعَّدَني شيء كما تصعَّدتني[٤] خِطْبَةُ النكاح»، أي: ما شق عليَّ شيءٌ[٥] مشقَّتَهَا، وكأنَّ[٦] ذلك لما يتكلفُهُ الخطيبُ في مدحِهِ وإطْرائِهِ لِلْمُمْلَك، وربما لم يكُنْ كذلك، فتحتاج إلى تَطَلُّب المَخْلَص؛ فلذلك شقَّ[٧]. ومن ذلك[٨] قولُ الشاعر[٩]:

وإن سيادةَ الأقوامِ فاعلم
لها صَعْداءُ مطلبُها شديدُ

فكأنّ معنى (يَصعَّدُ) يتكلَّفُ[١٠] مشقةً في ارتقاءٍ

---

(١) في (ط): من.

(٢) في (ط): وعقوبة.

(٣) انظر ـ النهاية لابن الأثير ٣/٣٠ واللسان (صعد).

(٤) في (ط): تصعدني.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (م): وكان.

(٧) في (ط): يشق.

(٨) في (ط): ومنه.

(٩) رواية اللسان (صعد) لهذا البيت هي:

وإن سياسةَ الأقوامِ فاعلم
لها صَعْداء مطلعُها طويل

ولم ينسبه.

(١٠) في (م): تصعّد: تتكلف..

صُعُداً[١] ، وعلى هذا قالوا: عَقَبَةٌ عَنُوتٌ وَعُنْتُوتٌ[٢] ، وَعَقَبةٌ كَؤُودٌ، ولا تكونُ السماءُ في هذا القولِ المُظِلَّةَ للأرض، ولكن كما قال سيبويه: القيدودُ: الطويل في غير سماءٍ، يريد به[٣] في غير ارتفاعٍ صُعَدَاً[٤]، وعلى هذا قولُهُ: ﴿قَد نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السماء﴾ [البقرة/١٤٤].

فأما قوله: ﴿يَجْعَلْ صدرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾ فعلى تأويلين: أحدهما: التسميةُ في قوله[٥]: ﴿وَجَعَلُوا الملائكةَ الذينَ هُمْ عبادُ الرحمٰنِ إناثاً﴾ [الزخرف/١٩]، أي: سمَّوهُم بذلك؛ فكذلك[٦] يسمى القلبُ ضيِّقاً بمحاولة الإيمان وحَرِجاً عنهُ.

والآخر: الحُكْمُ كقولِهم: اجْعَل البصرةَ بغدادَ، وجَعَلْتَ حَسَني قَبيحاً، أي: حكمت بذلك، ولا يكون هذا من الجَعْلِ الذي يراد به الخلْقُ، ولا الذي يُرادُ به[٧] الإلقاءُ كقولِكَ: جَعَلْتُ متاعَكَ بعضَهُ[٨] على بعضٍ، وقولُهُ: ﴿.. ويَجْعَلَ الخبيثَ بعضَهُ على بعضٍ﴾ [الأنفال/٣٧].

---

(١) في (م): صُعُداء.
(٢) معناها: العقبة الشاقة والصعبة (انظر اللسان عنت).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) في (م): صُعُداء.
(٥) في (ط): كقوله.
(٦) في (ط): وكذلك.
(٧) سقطت من (ط).
(٨) ضبطت في (م) بضم الضاد.

[قوله: (ويوم بحشُرُهُمْ) [الأنعام/ ١٢٨].

حفصٌ عن عاصمٍ (ويومَ يحشُرُهم) بالياء.

وقرأ الباقون بالنون[١].

أما الياءُ فلقولِهِ: (لَهُمْ دَارُ السلامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [الأنعام/١٢٧]، (ويوم يَحْشُرُهُمْ)، والنون كالياء في المعنى، والذي يتعلق به اليَوْمُ: هو القول المضمَرُ. ويقوي النون قولُهُ: (وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نغادِرْ منهُمْ أحداً) [الكهف/٤٧]، وقوله: (ونحشُرُهُ يَوْمَ القيامَةِ أعمىٰ) [طه /١٢٤].

اختلفوا في: الجمع والتوحيد في[٢] قوله تعالى[٣]: (على مَكَانَتِكُمْ) [الأنعام/ ١٣٥].

فقرأ الجميع: (على[٤] مكانَتِكُمْ) على الواحِدِ، واختُلِفَ عن عاصمٍ؛ فروى أبو بكرٍ (على مكاناتِكُمْ) جماعٌ في كلِّ القرآن.

وروى حفصٌ عن عاصمٍ، وشيبان النحوي عن عاصم: (مكانَتِكُمْ) واحدةٌ في كلِّ القرآن. حدثني موسى بنُ إسحق قال: حدَّثنا هرونُ بن حاتِم قال: حدَّثنا عبيدُالله بن موسى عن شيبان عن عاصمٍ أنه قرأ: (على مكانَتِكُمْ) واحدةً، وكذلك قرأ الباقون على التوحيد أيضاً[٥].

---

(١) السبعة ٢٦٩ وما بين معقوفين منه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط). عز وجل.

(٤) سقطت من (م).

(٥) السبعة ص ٢٦٩.

قال أبو زيدٍ: يقال[١]: رجلٌ مكينٌ عند السلطان من قومٍ مُكَناء[٢]، وقد مَكُنَ مكانةً، وقال أبو عبيدة: على مكانَتِكُمْ، أي: على حِيَالِكُمْ [وناحَيتكم][٣]، وما جاء في التنزيل من قوله: (إنَّك اليومَ لديْنَا مكينٌ أمينٌ) [يوسف/٥٤]، وقولِهِ: (مكنَّاهُم في الأرض ما لم نُمَكِّنْ لكمْ) [الأنعام/٦]؛ يدلُّ[٤] على أن المكانةَ: المَنْزِلَةُ والتَّمكُّنُ، كأنه: اعملوا على قَدْرِ منزلتكمْ، وتمكُّنِكُمْ من[٥] دنياكم، فإنَّكم لن تضرُّونا بذلك شيئاً، كما قال: (لن يَضُرُّوكُمْ إلَّا أذىً) [آل عمران/١١١]، ومثلُ هذا قوله: (وقُلْ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُوْنَ اعْمَلُوا على مَكَانَتِكُمْ إنَّا عَامِلُون) [هود/٢١].

ووجهُ الإفراد: أنه مصدرٌ، والمصادر في أكثرِ الأمر مُفْرَدَةٌ.

ووجه الجمع أنها قد تُجْمَعُ كقولهم: الحُلُومُ والأحلامُ. قال[٦]:

(١) في (م) قال.
(٢) في (م): مكناً.
(٣) مجاز القرآن ٢٠٦/١ وما بين معقوفين زيادة منه.
(٤) في (م) فدلَّ.
(٥) في (ط): في.
(٦) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب ورواية الديوان:

إذا ما هُمُ جلسوا بالعشي ... فأحلام عاد وأيدي هضم

واليد الهضوم: هي التي تجود بما لديها، وجمعها هُضُمْ.
وانظر ديوانه/٤١ ـ واللسان مادة (هضم).

فـأمَّـا إذا جَلَسـوا بـالعشيّ فـأحـلامُ عـادٍ وأيـدٍ هُضُم

والأمر العام على الوجه الأول.

اختلـفوا في الياء والتاءِ من قوله [جلَّ وعزَّ][1]: (مَـنْ تَكُونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ) [الأنعام/ ١٣٥]، ها هنا وفي القصص [الآية/ ٣٧].

فقـرأ ابنُ كثيرٍ، ونـافعٌ، وأبـو عمـروٍ، وعـاصمٌ وابن عامر[2] (مَنْ تَكُونُ لهُ) بـالتاء. وكـذلك قـراءتُهم في سورة القَصَص.

وقـرأ حمـزةُ والكسـائيُّ: (يَكُـون لـهُ) في المـوضعين بالياء[3].

العاقبةُ: مصدرٌ كالعافية، وتأنيثُهُ غيرُ حقيقي؛ فمن أنَّثَ فكقولِه[4]: (وأخذتِ الذينَ ظَلَمُوا الصيحةُ)[5] [هود/ ٩٤]، ومن ذَكَّرَ فكقولِهِ: (وأخَذَ الذين ظلموا الصيحةُ) [هود/ ٦٧].

وكقوله: (قد جاءَتْكُمْ موعظةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/ ٥٧]، (ومن جاءَه موعِظةٌ مِنْ رَبِّه فانتهى) [البقرة/ ٢٧٥]، وكلا الأمرين حسنٌ كثيرٌ.

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٠.

(٤) في (ط): فكقولهم.

(٥) في (ط): (فأخذتهم الصيحة) [الحجر/ ٧٧].

• اختلفوا في فتح الزاي في قوله تعالى: (بِزَعْمِهِمْ) [الأنعام/ ١٣٦] وضمِّها[١].

فقرأ الكسائيُّ وحدَهُ (بِزُعْمِهِمْ) مضمومةُ الزاي.

وقرأ الباقون: (بِزَعْمِهِمْ) مفتوحَةُ[٢] الزاي[٣].

القولُ فيه[٤] أنهما لغتان.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحدهُ: (وما ربُّكَ بغافلٍ عَمَّا تَعْمَلُوْنَ) [النمل/ ٩٣] بالتاء، وقرأ الباقون بالياء[٥].

اختلفوا في قوله [جلَّ وعزَّ][٦]، (وكَذَلِكَ زَيَّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهِم شُرَكَاؤُهُمْ) [الأنعام/ ١٣٧].

فقرأ ابن عامر وحدَه (وكذلك زُيِّنَ) برفع الزاي (لكثيرٍ من المشركين قتلُ) برفع اللام، (أولادَهُمْ) بنصب الدال، (شركايِهِم) بياء.

وقرأ الباقون: (زَيَّنَ) بفتح[٧] الزاي (لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ) بنصب اللام، (أولادِهِمْ) خفضٌ (شركاؤُهُمْ) رَفْعٌ[٨].

---

(١) عبارة (ط): اختلفوا في ضم الزاء وفتحها من قوله عز وجل (بزَعمَهم).

(٢) في (ط): بفتح.

(٣) السبعة ٢٧٠.

(٤) في (ط): فيهما.

(٥) ذكر هذا الحرف سابق لمكانه هنا. وسيتكلم المصنف عنه في موضعه من السورة. ولعله من إقحام الناسخ.

(٦) سقطت من (ط).

(٧) في (ط): بنصب.

(٨) السبعة ٢٧٠.

الشركاءُ على قول العامة فاعِلُ (زَيَّنَ) وهو مثلُ: (لا ينْفَعُ نَفْساً إيمانُها) [الأنعام/١٥٨]، لمَّا تقدم ذكرُ المشركين كنَّى عنهم في قوله: (شـركاؤهم) كمـا أنه لما تقـدم ذكر النفس وإبراهيم في قوله (لا ينفع نفساً إيمانُها) (وإذ ابْتَلىٰ إبراهيمَ ربَّهُ) [البقرة/١٢٤] كنَّى عن الاسمين المتقدم ذِكرُهُما. و(قَتْـلَ أَوْلادِهِمْ) مفعولُ (زيَّنَ)، وفاعل (زيَّنَ) (شُركاؤُهم)، ولا يجوز أن يكون (الشركاءُ) فاعل المصدر الذي هو القَتْلُ كقوله: (ولولا دِفاعُ الله الناس) [البقرة/٢٥١]، لأنَّ (زيَّنَ) حينئذٍ يبقى بلا فاعل، ولأن الشركاء ليسـوا قاتلينَ، إنمـا هم مُزَيِّنـون القَتْلَ للمشركين، وأضيف المصدر الذي هو القتـلُ إلى المفعولَيْن الذين هُمُ الأولادُ، كقوله: (لا يسأمُ الإنسانُ مِنْ دُعاءِ الخيرِ) [فصلت/٤٩] ونحو ذلك مما يحذف معهُ الفاعلونَ والمعنى: قَتْلُهم أولادَهم، فَحُذِفَ المضاف إليه الذي هو الفاعل، كما حُذِفَ ضمير الإنسان في قوله (من دُعاءِ الخير). والمعنى: من دُعائهِ الخيرَ. وأما[1] قولُ ابن عامرٍ: (وكذلِكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)، فإن الفِعْلَ المبنيَّ للمفعول به، أسند إلى القتل فأَعْمِلَ المَصْدَرُ عمل الفعل، وأضافه إلى الفاعل، ونظير ذلـك قولـه: (ولولا دِفـاعُ الله الناس بَعْضَهُم ببعضٍ) فاسم الله فاعِلٌ، كما أنَّ الشركاءَ فاعلونَ، والمصدر مضافٌ إلى الشركاء الذين هم فاعلون، والمعنى: قَتْلُ شركائِهم أولادَهُمْ، فَفَصَل بين المضاف والمضاف إليه، بالمفعول به،

---

(١) في (ط): فأما.

والمفعول به[١] مفعولُ المصدر، وهذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عُدِل[٢] عنها إلى غيرها كانَ أَوْلَى، ألا ترى أنه لم[٣] يفصلْ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظَرْفِ في الكلام وحال السَعَةِ، مع اتساعِهم في الظروف حتى أوقعوها مواقِعَ لا يقع فيها غيرُها نحو: (إنَّ فيها قَوْماً جَبَّارِينَ) [المائدة/٢٢].

ونحو[٤]:

.. للهجر حولاً كميلاً[٥]

ونحوَ قولِهِ:

فــلا تـلْحَنـي فيـهــا فــإنَّ بِحُـبِّهــا
أخـاكَ مُصابُ القَلب جَمٌّ بــلابلُه[٦]

(١) سقطت من (ط).
(٢) في (ط): (عَدَل).
(٣) في (ط): أنه إذا لم.
(٤) سقطت من (م): نحو.
(٥) هذه قطعة من بيت للعباس بن مرداس وتمامه:

عــلى أنَّــنـي بــعــدمــا قــد مــضــى
ثــلاثــون لــلهــجــر حــولاً كــمــيــلا

وبعده:

يــذكــرنــيــك حــنــيــن الــعــجــول
ونــوح الــحــمــامــة تــدعــو هــديــلا

انـظر سيبويـه ٢٩٢/١ وشرح أبيـات المغني ٢٠٣/٧، والخزانـة ٥٧٣/١.
(٦) هو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها.
انظر سيبويه ٢٨٠/١. الخزانة ٥٧٢/٣ شرح أبيات المغني ١٠٥/٨.

ألا تـرى أنه قـد فَصَل بين أنَّ واسمهـا[١] بمـا يتعلق بخبرها، ولو كان بغير الظرف لم يَجُزْ ذلك، ألا ترى أنهم لا يجيزون: إن زيداً عَمْراً ضاربٌ، إذا نَصَبْتَ زيداً بضاربٍ؛ فإذا لم يجيزوا الفصلَ بينَ المضافِ والمضافِ إليه بالـظرف في الكلام، مع اتساعهم في الظرف في الكلام، وإنما جاز[٢] في الشعر كقوله[٣]:

كمـا خُطَّ الكتـابُ بكفٍّ يـومـاً
يهوديٍّ . . . .

كان لا يجوز في المفعول به الذي لم يَتَّسِعْ[٤] فيه بالفصلِ، به أجدرُ.

ووجه ذلك على ضعفه وقلة الاستعمالِ أنه قد جاءَ في الشعرِ الفصلُ على حدِّ ما قرأه، قال الطِّرِمَّاحُ[٥]:

---

(١) في (ط): أن وبين اسمها.

(٢) في (ط): جاء.

(٣) جزء من بيت لأبي حية النميري وتمامه:

كـمـا خُطَّ الـكـتـابُ بـكـفٍّ يـومـاً
يـهـوديٍّ يـقـارب أو يـزيـل

وهو يصف رسم الدار التي وقف عليها ويشبهه بالكتابة ـ وكانت الكتابة يتعاطاها اليهود، وقوله: يقارب أي: يدني بعض خطه من بعض. وقوله: يزيل أي: يميز بين الحروف ويباعد بينها ـ انظر الخصائص ٢/٤٠٥ ـ شواهد العيني ٣/٤٧٠ ـ اللسان: مادة/ عجم/ وفيه: كتحبير الكتاب.

(٤) في (ط): يُتَّسَعْ.

(٥) سبق في ص ١١٨ من هذا الجزء.

يُطفْنَ بحوزيٍّ المراتِع لم يُرَعْ
بواديه من قَرْعِ القِسيِّ الكنائن[١]

وزعموا أن أبا الحسن أنشد[٢]:

زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَه

وهذان البيتان مثل قراءةِ ابن عامرٍ، ألا ترى أنه قد فَصَلَ فيهما[٣] بين المصدرِ والمضاف إليهما[٤]، كما فَصَل ابن عامرٍ بين المصدر، وما حكمه أن يكون مضافاً إليه؟ وذكر سيبويه في هذه الآية قراءةً أخرى، وهي: (وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤُهُمْ)، وحَمَل الشركاءَ فيها على فعل مضمرٍ غير هذا الظاهر[٥].

[كأنه لما قيل: وكذلك زين لكثير من المشركين][٦]. قيل: مَنْ زَيَّنَهُ؟؛ فقال: زَيَّنَهُ شركاؤُهُم. قال: ومِثْلُ ذلك قوله[٧]:

(١) في (م): الكتائبَ وهو تحريف.
(٢) عجز بيت وصدره:
فزججتها بمزَجَّة.
زجه: طعنه بالرمح ـ انظر الخصائص ٢/٤٠٦ ـ العيني ٣/٤٦٨. الخزانة ٢/٢٥١ ابن يعيش ٣/١٩.
(٣) في (ط): فيما.
(٤) في (ط): إليه.
(٥) انظر سيبويه ١/١٤٦.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م).
(٧) البيت من مقطعة اختلف في نسبتها، وقد بسط ذلك الخلاف البغدادي في الخزانة ١/١٥٢. وانظر ديوان لبيد/٣٦١ (ط الكويت) ـ وسيبويه ١/١٤٥ ـ ونسبه للحارث بن نهيك ـ والخصائص ٢/٣٥٣.

لِيُبْكَ يـزيـدُ ضـارِعٌ لخصـومـةٍ
ومُـخْـتَـبَـطٌ مِـمَّـا تُـطِيحُ الـطوائِـحُ

كأنَّه لما قال: لِيُبْكَ يزيدُ، دلَّ على أن له باكياً، فقال: يبكيه ضارعٌ، ومثل هذه الآية على هذه القراءة قولُهُ: (يسبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رجالٌ) [النور/٣٦]، كأنه لما قال: (يسبَّحُ) فدلَّ على (يسبِّحُ)[١] فقيلَ له[٢]: من يسبحُهُ؟ قال: يسبِّحُهُ رجالٌ.

اختلفوا في الياء والتاءِ من قوله [جلَّ وعزَّ]:[٣] [(وإن يكُنْ ميْتَةً) في الرفع والنصب][٤] [الأنعام/ ١٣٩].

فقرأ ابن كثير: (وإن يكُنْ) بالياء، (ميتةٌ) رفعاً خفيفاً.

وقرأ ابنُ عامرٍ: (وإنْ تكُنْ) بالتاءِ، (ميْتَةٌ) رفعاً.

وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ [(وإن تَكُنْ)][٥] بالتاءِ، (ميْتةً) نصباً، وروى حفصٌ عنه بالياء (مَيْتَةً) نصباً

وقرأ نافعٌ، وأبو عمرٍو، وحمزةُ، والكسائيُّ: (يَكُنْ) بالياءِ، (ميْتَةً) نصباً[٦].

---

(١) في (ط): مسبح.
(٢) سقطت من (م).
(٣) سقطت من (ط).
(٤) ما بين المعقوفتين ورد في (ط) كما يلي: (وإن تكن) وفي الرفع والنصب من قوله (ميتةً).
(٥) سقطت من (ط).
(٦) السبعة ٢٧٠ ـ ٢٧١.

قراءةُ ابن كثير: (وإنْ يكُنْ) بالياء، (ميْتَةٌ) رفعاً، أنه لم يُلْحِقِ الفِعلَ علامة التأنيث لمَّا كان الفاعلُ المسندُ إليه تأنيثُهُ غيرُ حقيقي، ولم يجعل في (يَكُنْ) شيئاً.

والمعنى: وإن وَقَع ميتةٌ، أو حدث ميتَةٌ.

وألحقَ ابنُ عامرٍ الفعلَ علامة التأنيث، لما كان الفاعل في اللفظ مؤنثاً، وأسند الفعلَ إلى الميتةِ، كما فَعَل ذلك ابنُ كثيرٍ.

وأما قراءةُ أبي عمروٍ ومن تبعَهُ (وإن يَكُنْ ميتةً) فإنه[1] ذَكَّر الفعل لأنه مسندٌ إلى ضمير ما تقدم في[2] قوله: (ما في بطونِ هذه الأنعام) [الأنعام/١٣٩]، وهو مذكَّرٌ، وانتصب الميتَةُ لما كان الفعل مسنداً إلى الضمير، ولم يُسنده إلى الميتةِ، كما فعلَ ابنُ كثيرٍ وابن عامرٍ.

وأما قراءة عاصم في رواية أبي بكرٍ، (تكنْ) بالتاء. (ميتةً) فإنَّه أنَّثَ، وإن كان المتقدم مذكراً لأنه حمله على المعنى، وما في بطون[3] الأنعام حُوَرانٌ فحُملَ على المعنى كما قالوا: ما جاءت حاجتُك، فأنثَ الضميرَ لمَّا كان في المعنى حاجة.

ورواية حفصٍ (يكُنْ) بالياء، (ميْتةً) على لفظ المتقدم الذي هو مذكر.

---

(١) في (ط): فكأنه.

(٢) في (ط): من.

(٣) في (ط): وما في بطون هذه الأنعام.

اختلفوا في التخفيف والتشديد في التاء في[1] قوله [جلّ وعزّ]:[2] (قَدْ خَسِرَ الذينَ قَتَلُوا أولادَهُمْ) [الأنعام/ ١٤٠].

فقرأ ابن كثيرٍ وابن عامر (قَتَّلُوا) مشددة التاء.

وقرأ الباقون (قَتَلُوا)[3] خفيفة التاء[4].

التشديد للتكثير مثل: (مفتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ) [صَ/ ٥٠]، والتخفيف يدلُّ على الكثرة[5].

اختلفوا في فتح الحاء وكسرها من قوله عز وجل:[6] (يومَ حَصادِهِ) [الأنعام/ ١٤١].

فقرأ ابن كثير، ونافعٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ (حِصادِهِ) بكسر الحاء.

وقرأ عاصمٌ، وأبو عمروٍ، وابنُ عامرٍ (حَصَادِهِ) مفتوحَةَ الحاء[7].

قال سيبويه: جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال: فِعَالٍ وذلك الصِّرامُ، والجِرَامُ[8]، والجِذَاذُ[9]،

(١) في (ط): من.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) سقطت من (ط).

(٤) السبعة ٢٧١. وانظر ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٥) قال مكي بن أبي طالب: لأن التخفيف للتقليل والتكثير، فهو كالتشديد في أحد وجهيه، وهو الاختيار لإجماع القراء عليه. الكشف ١/٣٦٤. وانظر. ما سبق في سورة آل عمران آية ١٦٩.

(٦) سقطت من (م).

(٧) السبعة ٢٧١.

(٨) في (ط): الجزاز، وكذلك هي في سيبويه، والجرام: من جَرْم النخل وهو قطعة.

(٩) في (ط): وسيبويه: الجداد بدالين: وهما بمعنى.

والقِطاعُ، والحِصادُ، وربَّما دخلت اللغة في بعض هذا؛ فكان فيه فِعالٌ، وفَعالٌ[١]. فقد[٢] تبيَّنْت مما قال: أن الحِصَاد والحصَادَ لغتَان، فأما قول النابغة[٣]:

يمدُّه كلُّ وادٍ مُزْبِدٍ لَجِبٍ
فيه رُكامٌ من الينبوتِ والحَصَدِ

فإن محمَّد بنَ السَّريِّ روى فيه: الحصَدَ، وذكر أن بعضهم رواه: الخَضَد، وفَسَّرَ الخَضَد: ما تكسَّر من الشجر.

قلل أبو علي: ويجوز أن يكون الحَصَدُ الذي يفسره[٤] ابن السَرِّي: الحصادُ حَذَفَ الألفَ منهُ، كما يُقْصَرُ الممدودُ، وكأن المحصود سُمِّيَ الحصادَ باسم المصدر، كالخَلْق، والصيْدِ، وضَرْبِ الأميرِ، ونَسْجِ اليَمَنِ، ونحو ذلك، ويدلُّكَ[٥] على ذلك قول الأعشى[٦]:

---

(١) سيبويه ٢/٢١٧.
(٢) في (ط): وقد.
(٣) رواية البيت في ديوانه ص ٢٧:
يمده كلُّ وادٍ مترعٍ لجبٍ
فيه ركامٌ من الينبوتِ والخَضَدِ
واللجب: المصوِّت لشدة جريه ـ والينبوت: شجر الخرُّوب.
(٤) في (ط): لم يفسره.
(٥) في (ط): ويدلُّ.
(٦) البيت من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٩٩ يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي ورواية الديوان: لها جرس. يصف صوت الدروع في الحرب.

لـه زَجَـلٌ كـحَـفِـيـفِ الـحَـصَـا
دِ صـادَفَ بـالـلَّيْـلِ ريحاً دَبُورَا

والحفيفُ إنما يكون للمحصود، ومثل ذلك قولُ العجَّاجُ[1]:

هَذَّ الحصادِ بغروب المِنْجَلِ

اختلفوا في فتح العَيْنِ وإسكانِها من (المَعـزِ) [الأنعام/ ١٤٣].

فقرأ ابن كثيرٍ، وأبو عمروٍ، وابنُ عامرٍ، (من المَعَزِ) بفتح العين.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ (مِنَ المَعْزِ) ساكنة العين[2].

من قرأ: (المَعَزِ) فإن (المعَزَ) جمعٌ، يدلُّ على ذلك قوله: (ومن المَعَزِ اثنين[3] ومن الضأنِ اثنَيْن) ولو كان واحداً لم يَسُغ فيه هذا، فأما انتصابُ اثنين فمحمولٌ على أنشأ، التقدير:

(١) شطر بيت من الرجز جاءت روايته في ديوانه ٣١١/١:

سُـوق الـحَـصَـادِ بـغـروبِ الـمِـنْـجَـلِ

وقـبـله:

خُـضُـمَّـة الـذِّراع هَـذّ الـمُـخْـتَـلي

وقد جاءت «هذّ» في (م) و (ط) بإثبات الألف بعدها،وهو سبق قلم من النساخ. والهذ: القطع. والغروب: جمع غرب، وغرب كل شيء: حدُّه. وسوق في الرواية الثانية: جمع ساق. والرجز في وصف سيف قاطع.

(٢) السبعة ٢٦٩.

(٣) سقط من (ط): (ومن المعز اثنين) وكتبت في (م) على هامش النسخة.

أنشأ ثمانيةَ أزواجٍ؛ أنشأ من كذا اثنين.

فأمَّا المَعَزُ في جمعِ ماعزٍ؛ فهو: مثل خادمٍ، وخَدَم، وطالبٍ، وَطَلَبٍ، وحارسٍ، وحَرَسٍ، وحكى أحمدُ بنُ يحيى: رائحٌ ورَوَحٌ، وقال أبو الحسن: هو جَمْعٌ على غير واحد، وكذلك المِعْزى، وحكى أبو زيدٍ: الأُمْعوز، وأنشد[١]:

كالتيْسِ في أمْعُوزهِ المتَرَبِّلِ

وقال[٢]: المَعِيزُ، كالكَلِيبِ والضئين، قال[٣]:

ويَمْنَحُها بنو شَمَجى بن جَرْمٍ
مَعِيزَهُمُ حَنَانَكَ ذَا الحَنَانِ

فأما من قال: المعْز بإسكان العين: فهو على هذا جمعٌ أيضاً، كما كان في قول من فتح العين جمعاً أيضاً، وجُمِعَ ماعِزٌ عليه، كما قالوا: صاحِبٌ وصَحْبٌ وتاجرٌ وتَجْرٌ، وراكِبٌ وركْبٌ.

وأبو الحسن[٤] يرى هذا الجمعَ مستمراً فيردُّه في التصغير إلى

(١) عجز بيت لربيعة بن مقروم الضبي وصدره:
أَخْلَصْتُهُ صُنْعاً فآض مُحَمْلَجا
والمتربّل: الذي قد أكل الرِّبْلَ (ضرب من الشجر)، والأمعوز: القطيع من الظباء. انظر النوادر ٢٩٧ (ط. الفاتح). والمحملَج: يقال للعَيْر الذي دوخل خَلقُه اكتنازاً (اللسان).

(٢) في ط: وقالوا.

(٣) البيت لامرىء القيس. والمعيز اسم لجماعة المعز ـ وحنانك ذا الحنان: يعني رحمتك يا ذا الرحمة. انظر ديوانه /١٤٣.

(٤) في (ط): الحسين والأظهر ما في (م).

الـواحـد فيقـول في تحقيـر ركْبٍ: رويكِبـونَ، وفي تَجْـرٍ: تُويجِرُون، وسيبويه يراه اسماً من أسماء الجمع، وأنشد أبو عثمان في الاحتجاج لقول سيبويه[١]:

بَنَيْتُـهُ بِعُـصْبَـةٍ مِـنْ مَـالِيـا
أخشى رُكَيْبـاً أو رُجَيْـلا غَـادِيَـا

فتحقيرُه له على لفظِه من غير أن يَرُدَّه إلى الواحِدِ الذي هو فاعل، ويُلحقَ الواو والنـون أو الياء، يدل على أنه اسمٌ للجمع. وأنشد أبو زيد[٢]:

وَأَيْـنَ رُكَيْـبٌ واضِـعُـوْنَ رِحَـالَـهُـمْ
إلى أهـلِ [بعلٍ من مقامـة أهودا][٣]

وقال أبو عثمان: البقرة عند العرب: نعجةٌ، والظبية عندهم ماعزةٌ، والدليل على أن ذلك كما ذكره قول ذي الرمة[٤]:

---

(١) الشاهد في المنصف ١٠١/٢. شرح المفصل ٧٧/٥ شرح شواهد الشافية/١٥٠ ولم ينسب.

(٢) البيت لعبد القيس بن خُفاف البرجُمي ورواية عجزه في النوادر ص ١١٤:

إلى أهل نارٍ من أناسٍ بِأَسْوَدَا

وقبله عنده:

إذا مـا اتـصـلتُ قـلت يـال تـمـيـم
وأيـن تـمـيـم مـن مـقـامـة أهـودا

(٣) ما بين معقوفين سقط من «م».

(٤) في ديوانه ٢٣١/١ (إذا ما رآها) بدلاً من (إذا ما علاها) وكذلك (أو يثيرها).

=

إذا ما عَلَاها راكبُ الصَّيْفِ لم يَزَلْ
يــرى نعجـةً في مــرتـعٍ ويثيــرُهـا
مُــوَلَّعَــةً خنســاءَ لَيْسَتْ بـنعجــةٍ
يُــدَمِّــنُ أجــوافَ الميــاهِ وَقيــرُهــا

فقولُه: لم يزل يَرى نعجةً يريد به[1] بقرة ألا ترى أنَّه قال: مولَّعةً خنساءَ، والخَنَسُ والتوليعُ: إنما يكونان في البقرِ دون الظباء، وقولُه: ليست بنعجة، معناه: أنه[2] ليست بنعجة أهلية، يدلك على ذلك أنه لا يخلو من أن يريد أنه[3] ليست بنعجةٍ أهليةٍ، أو ليست بنعجةٍ، فلا يجوز أن يُحمل على أنها ليست بنعجة، لأنك إن حَمَلْتَهُ على هذا، نفيت ما أوجبه من قوله: لم يَزَلْ يرى نعجةً؛ فإذا لم يَجُزْ ذلك، علمتَ أنه يريد بقوله: ليست بنعجةٍ، ليست بنعجة أهلية.

والدَّلالة على أنَّ الظبية ماعزةٌ قولُ أَبي ذُؤَيْبٍ[4].

= ومعنى البيتين: هذه الرملة مأوى الوحش فلا يزال راكبها بالصيف يرى نعجة، وهي نعجة وحشية لا إنسية تألف أجواف المياه أولادها ـ وسيزيد المصنف ذلك إيضاحاً وبسطاً.

(١) ساقط من (ط).
(٢) في (ط): أنها.
(٣) في (ط): أنها.
(٤) من قصيدة في ٤١ بيتاً. يرثي فيها نشيبة بن محرث، والبيت هو التاسع والثلاثون من أبياتها. انظر شرح السكري ٨٦/١ قوله: عاديـة: رجال يعدون، والمحص بالصاد المهملة: عَدْوٌ شديد، وابتتارها: في شـرح السكري: وانبتارها، يقول: تنبتر من الخيل فتسبق وتمضي.

وعـــاديـــةٍ تـلقي الـثـيـــابَ كـــأنَّـهـــا
تيـــوسُ ظبـــاءٍ مَحْصُهـــا وانْبِتَـــارُهـــا

وقولُهُ: تيوسُ ظباءٍ، كقوله: تيوسُ مَعْزٍ، ولو كانت عندهم ضائِنَة، ولم تكن ماعزةً لقال: كأنَّها كباشُ ظباءٍ.

ويدلُّ على أن نعجةً في قوله: ليست بنعجةٍ، يريد به النعجة الأهلية قوله[1]:

يُدَمِّنُ أجْوافَ المياهِ وَقِيرُها[2]

والوَقِيرُ: الشاءُ يكون فيها كلبٌ وحمارٌ[3] فيما رُوِيَ عن الأصمعي

واختلفوا[4] في الياء والتاء من قوله عزَّ وجلَّ[5]: ﴿إلَّا أنْ يكونَ ميتةً﴾ [الأنعام/ ١٤٥].

فقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ: ﴿إلَّا أنْ تكونَ﴾ بالتاء، ﴿مَيْتَةً﴾ نصباً.

وقرأ نافع، وأبو عمروٍ، وعاصمٌ، والكسائيُّ: ﴿إلَّا أنْ يَكُونَ﴾ بالياء، ﴿ميتَةً﴾ نصباً، وقد روى نصرُ بن علي عن أبيه قال: سمعت أبا عمروٍ يقرأ: ﴿إلَّا أنْ يكون﴾ و ﴿إلَّا أَنْ تَكونَ﴾ بالياء والتاء.

---

(١) في (م): بقوله.
(٢) سبق قريباً.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (ط): اختلفوا.
(٥) سقطت من (م).

وقرأ ابنُ عامرٍ وحده: (إلَّا أَنْ تَكُونَ) بالتاء، (مَيْتَةٌ) رفعاً[١].

قولُ ابن كثيرٍ وحمزة محمولٌ على المعنى، كأنَّه قال: إلَّا أن تكون العينُ أو النفس أو الجُثَّةُ ميتةً، ألا ترى أن المُحَرَّمَ لا يخلو من جواز العبارةِ عنه بأحدِ هذه الأشياء؟، وليس قوله: (إلَّا أن يَكُونَ) كقولك: ما جاءني القومُ لا يكون زيداً، وليس زيداً؛ في أن الضمير الذي يتضمنُهُ في الاستثناء، لا يظهر ولا يدخلُ الفعل علامةُ تأنيثٍ، لأنَّ الفعلَ إنما يكون عارياً من علامةٍ ومن أن يظهرَ معه الضمير، إذا لم يدخُل عليه أنْ، وأمَّا[٢] إذا دخله أنْ فعلى حكم سائر الأفعال.

وقول أبي عمروٍ ومن معه: (إلَّا أنْ يكُونَ مَيْتَةً) نصباً؛ فإنه جَعَلَ فيه ضميراً مما تقدَّمَ، وهو أَقْيَسُ من الأول، كأنَّه قال[٣]: إلَّا أن يكون الموجودُ مَيْتَةً، ويجوز أن يكون أضمَرَ مؤنثاً، كما أضمره ابنُ كثيرٍ وحمزةُ، إلَّا أنه ذكر الفعلَ لمَّا تقدَّمَ.

ويؤكد ذلك[٤] ما روي عن أبي عمروٍ من[٥] أنه قرأ بالتاءِ والياءِ، وقول ابنِ عامرٍ على: إلا[٦] أن تقعَ ميتةٌ، أو تحدُث

---

(١) السبعة: ٢٧٢.

(٢) في (ط): فأما.

(٣) سقطت من (ط).

(٤) سقطت من (م).

(٥) سقطت من (ط).

(٦) عبارة (ط): على أن لا.

ميْتَةٌ، فألحقَ علامة التأنيث الفعلَ كما لحق في نحوِ: (قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) [يونس/٥٧].

واختلفوا[1] في تشديد الذَّال وتخفيفها من قوله تعالى[2]: (يذَّكَّرون) [الأنعام/١٥٢].

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ: (يَذَّكَّرُون)، و(تَذَّكَّرُون)، و(يَذَّكَّرُ الإنسانُ) [مريم/٦٧]، و(أن يَذَّكَّرَ) [الفرقان/٦٢]، و(لِيذَّكَّرُوا) [الإسراء/ ٤١ ـ الفرقان/ ٥٠]، مشدداً ذلك كله.

وقرأ نافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ وابنُ عامرٍ: كلَّ ذلك بالتشديد إلَّا قولَه: (أَوَلَا يَذْكُرُ الإنسان) [مريم/٦٧]؛ فإنهم خَفَّفوها.

وروى عليُّ بنُ نصرِ بن علي عن أبيه عن أبانٍ عن عاصمٍ: (تَذَكَّرون) خفيفة الذال في كل القرآن، وكذلك روى حفصٌ عن عاصمٍ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (يَذَّكَّرونَ) مشدّداً إذا كان بالياء، و(تَذَكَّرُون)[3] مخففاً إذا كان بالتاء.

واختلفوا في سورة الفرقان في قوله: (لمن أرادَ أنْ يَذَّكَّرَ) [الآية/٦٢]، فقرأ حمزة وحده: (أن يَذْكُرَ) مخفَّفة، وقرأ الكسائي: (أنْ يذَّكَّرَ) مشدَّدة، واتفقا على تخفيف الذَّالِ في

---

(١) في (ط): اختلفوا.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) ضبطها في (م): (تَذْكُرُون) بتسكين الذال وضم الكاف.

بنـي إسرائيل [٤١] والفـرقـان [٥٠] في قـوله: (ليـذْكُروا) خفيفة، وشدَّدها الباقون.

واتَّفقوا على تخفيف ذال قوله[١]: (وما يَذْكُرون) ورفع الكاف في المدثر [٥٦].

فقرأ نافعٌ: (وما تَذْكُرُونَ) بالتاء ورفـع الكاف. وقـرأ الباقون بالياء[٢].

قال سيبويه قالوا[٣]: ذَكَرْتُهُ ذِكْراً، كحَفِظْتُه حِفْظاً، وقالوا: ذُكراً مثلَ: شُرْبَاً، وذَكَر: فعلٌ متعدٍ إلى مفعول واحدٍ، قال: (فاذْكُرُوني أَذْكُرْكُمْ) [البقرة/١٥٢]، (واذكروا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُمْ) [الأحزاب/٩]؛ فإذا ضاعَفتَ العين تعدى إلى مفعولين نحو: ذكَّرتُ زيداً أمرَهُ، قال[٤]:

يُـذَكِّـرُنـيـكِ حـنـينُ الـعَـجـولِ
وَنَـوْحُ الحـمـامـةِ تـدعـو هـديـلا

ونَقْلُهُ بالهمزةِ في القياس كتضعيف العين، وتقول: ذكَّرْتُه

---

(١) عبارة (ط): على تخفيف الذال من قوله.

(٢) السبعة ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٣) سقطت من (م).

(٤) البيت للعباس بن مرداس ـ انظر مجالس ثعلب ٤٢٤ والإنصاف ٣٠٨ وابن يعيش ٤/١٣٠ والخزانة ١/٥٧٣ و٣/١١٩ وشرح أبيات المغني ٧/٢٠٣ وقد جاء في سيبويه ١/٢٩٢ مع آخر قبله بغير نسبة.
والعجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها. والهديل: الذكر من الحمام.

(٥) سقطت من (ط).

فتَذَكَّرَ تفعَّلَ، لأن تذكَّر مطاوع فعَّل، كما أن تفاعل[١] مطاوع فاعلَ، قال: (إذا مسَّهم طَيْفٌ[٢] من الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا) [الأعراف/٢٠١]، وقد تعدَّى تفعَّلتُ، قال[٣]:

تَذَكَّرْتُ أرضاً بها أهْلُها
أخوَالَها فيها وأعمامَها

وأنشد أبو زيد[٤]:

تذكَّرْت ليلى لاتَ حينَ ادِّكارِها
وقد حُنِي الأصلابُ ضُلاًّ بتَضْلالْ

فقال: ادِّكارُها، كما قال: (وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلا) [المزمل/٨]، ونحو ذلك مما لا يجيء المصدرُ فيه على فعلِه، وجاءَ المصدر على ذكرى بألف التأنيث، كما جاء على فَعْلَى، نحو: الدَعْوَى والعَدْوى، وتَتْرى فيمن لم يَصْرِفْ، وعلى فُعْلَى نحو: شورى، وقالوا في الجمع: الذِّكَرُ فجعلوه بمنزلة سِدْرَةٍ وسِدَرٍ، كما جعلوا العُلى مثلَ الظُلَمْ، وقالوا: الدِكَر، بالدال، حكاه سيبويه، والقياسُ: الذِّكَرُ بالذال المعجَمَة،

(١) في (م): (يُفاعِل) وهو خطأ.
(٢) طيف: قراءة ابن كثير وأبي عمر والكسائي، وستأتي في موضعها.
(٣) البيت لعمرو بن قميئة وهو من شواهد سيبويه، أورده شاهداً على نصب أعمامها وأخوالها بإضمار فعل انظر سيبويه ١/١٤٤ ـ والخصائص ٢/٤٢٧ ـ المحتسب ١/١١٦.
(٤) البيت لعمرو بن شأس ـ أدرك الإسلام. وهو أول مقطّعَة. انظر النوادر ٢٢٥ (ط الفاتح) واللسان (ضلل) وذكر أن هذه العبارة «ضلاً بتضلال» تقال للباطل.

وكذلك روي بيت ابن مُقْبل[١]:

من بعضِ ما يَعْتَري قلبي من الذِّكَر

لما كثر تصرفُ الكلمة[٢] بالدَّالِ، نحو (ادَّكَرَ) [يوسف/٤٥]، و(هَلْ مِنْ مُدَّكِرْ) [القمر/١٥]، وقال[٣]:

وَبُدِّلْتُ شَوْقاً بها وادِّكَارَا

أشبهت تقوى، وتقيَّة، وتُقَاة، وهذا أتقى من هذا، وفي التنزيل: (وادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ) [يوسف /٤٥]، وفيه: (فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرْ)، ويجوز في القياس أن يكونَ ادَّكَرْتُ متعدياً مثل: شويتُهُ، واشتويتُهُ، وحَفَرتُه واحتفرْتُهُ، وعَرَّوتهُ، واعتريتُهُ، وفي التنزيل: (إنْ نَقولُ إلاَّ اعْتَرَاكَ بعضُ آلِهتنا) [هود/٥٤]، وكذلك: عَرَّهُ، واعْتَرَّهُ، ويقوي ذلك قولُ الشاعر[٤]:

تذكرْتُ ليلى لات حينَ[٥] ادِّكَارُهَا

فأضاف المصدر إلى المفعول به.

فأما قولُه: (واذكُرُوا إذْ أنْتُم قَليلٌ مُسْتَضْعَفُوْنَ في الأرْضِ)

---

(١) صدر البيت:

يا ليت لي سلوةٌ يُشفى الفؤاد بها

انظر ديوانه/٨١.

(٢) عبارة (ط): لمَّا كَثُرَ تَصَرُّف بالكلمة بالدال.

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٥:

وبانَتْ بها غَرَباتُ النّوى

(٤) تقدم ذكره قريباً.

(٥) في (ط): حين لات حين، بزيادة حين قبل لات وهو خطأ.

[الأنفال/٢٦]، فمن الذكر الذي يكون عن النسيان، والمعنى: قابلوا أحوالكم[١] التي أنتم عليها الآن، بتلك الحال المتقدمة ليتبيَّن لكم موضعُ النعمة فَتَشْكُروا عليه، وهذا قريب من قوله: (واذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قليلاً فَكَثَّرَكُمْ) [الأعراف/٨٦]، فقوْله[٢]: (ذٰلِكُمْ وصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) [الأنعام/١٥٢]. أي: ذلك الذي تقدم ذِكْرُهُ في[٣] ذِكْرِ مالِ اليتيم، وأن لا يُقْرَب إلَّا بالتي هي أحسنُ، وإيفاء الكيل، واجتناب البَخْسِ، والتطفيف فيهما، وتحرِّي الحقَّ على مقدار الطاقة والاجتهادِ، ولذلك[٤] أتبع بقوله: (لا نكلِّفُ نَفْساً إلَّا وُسْعَها) [الأنعام/١٥٢]، والقولُ بالقسطِ والحقِّ، ولو كان المقولُ فيه، والمشهودُ له، والمحكومُ[٥] له، ذا قربى، والوفاء بالعهد، لينجز ما وُعِدَ عليه من قوله: (ومن أوْفى بما عاهَدَ عليه الله فَسَيُؤْتيه أجْراً عَظِيماً) [الفتح/١٠].

هذا كُلُّهُ مما وصَّى به، ليتذكروه، ويأخذوا به، ولا[٦] يطرحوه، فيتذكرون، هو الوجهُ والمعنى عليه، لأنه أمرٌ نافذٌ بأخْذٍ بَعْدَ أُخْذٍ، ووقتٍ[٧] بعد وقتٍ؛ فهو من باب التفوُّق والتجرُّعِ، وكذلك التذكّر من قوله: (أَوَلَا يَذَّكَّرُ الإِنْسَانُ أَنَّا

(١) في (ط): حالكم.
(٢) في (ط): وقوله.
(٣) في (ط): من.
(٤) في (م): وكذلك.
(٥) في (ط): أو المحكوم.
(٦) في (ط): فلا.
(٧) في (م): ووقتاً بعد وقتٍ.

خَلَقْناهُ مِنْ قَبْلُ) [مريم/٦٧]، إنما[1] هو حضٌّ على الشكر على خَلْقِهِ وإحيائِهِ وتعريضه للنعيم الدائم والخلودِ فيه.

فأما قولُهُ: (وهُوَ الذي جَعَلَ اللَّيْلَ والنهارَ خِلْفَةً لِمَنْ أرادَ أنْ يَذَّكَّرَ) [الفرقان /٦٢] أي أن[2] يتفكَّرَ، فيتبيّن[3] شكرَ الله، وموضعَ النعمة، وإتقانَ الصنعة، فيستدلَّ منه على التوحيد، فيستوجبَ بذلك المنزلة الرفيعة، وقوله تعالى[4]: (ولقد صَرَّفْنَاهُ بينَهُم لِيَذَّكَّروا) [الفرقان/٥٠]، أي: صرفنا هذا الماء المُنْزَلَ بينَهُمْ في مراعيهِم ومزارعِهِم وشُرْبِهِمْ، ليتفكروا في ذلك في مكان النعمة به.

قال أحمد[5]: وقرأ عاصم في رواية أبي بكرٍ ونافعٌ وابن عامرٍ[6] كلُّ ذلك بالتشديد إلاَّ قولَه: ((أولا يَذْكُرُ الإنسان) [مريم/٦٧]، فإنَّهم خفَّفُوها، كأنهم ذهبوا في تخفيف ذلك، إلى أنَّ إيجادَه وإنشاءه هو[7] دفعةٌ واحدةٌ، فحَضَّ على ذكر تلك النعمة، فلم يلزم عندهم أن يكونَ على لفظ التكثير، وما يحدثُ مرةً بعد مرةٍ، والباقون كأنهم ذهبوا إلى أنَّه ينبغي أن يتذكَّر ذلك مرةً بعْد مرَّةٍ، وإن كان دفعةً كما يتذكر الأشياء الأُخَرَ

(١) في (ط): وإنما.
(٢) سقطت من (ط).
(٣) في (م) فيبين. وعليها فإن ضبط ما بعدها يختلف من الفتح إلى الضم.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) سقطت من (م).
(٦) عبارة (ط): وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر.
(٧) في (ط): أي هو دفعة واحدة.

المتكرِّرة، ليكونَ شُكْرُه للنعمة بمكان ذلك متتابعاً. كما يكون ذلك في الحال المتكررة.

قال: أحمد[١] وروى نصرُ بن علي عن أبيه عن أبان عن عاصمٍ[٢] (تَذكَّرُونَ) خفيفة الذّال في كلِّ القرآن، وكذلك روى حفصٌ عن عاصمٍ.

والقول في ذلك أن التخفيف مثلُ التشديد في المعنى، إنما هو (تَتَذَكَّرُون) فحذف لاجتماع المتقاربة بالحذف كما خَفَّفَهُ غيرُه بالإدغام، ويمكن أن يُقالَ: إنَّ الحذفَ أولى لأنه أخَفُّ في اللفظ، والدلالة على المعنى قائمةٌ.

قال أحمد[٣]: وقرأ حمزةُ والكسائيُّ (يذَّكَّرونَ) مشدّداً إذا كان بالياء، يَتَذَكَّرُون؛ مخففاً إذا كان بالتاء، هذا مثلُ رواية أبانَ وحفصٍ عن عاصمٍ[٤].

فأما تشديدُ حمزةَ والكسائي (يَذَّكَّرونَ)، إذا كان بالياء، وتخفيفها[٥] إذا كان بالتاء؛ فإنهما ثَقَّلا (يَذَّكَّرون) بالياء، لأنه لم تجتمع المتقاربةُ مع الياء، كما اجتمعت مع التاء، ألا ترى أن الياء ليست بمقاربةٍ للتاء، كما أن التاءَ مثلٌ له[٦] في

---

(١) سقطت من (م).
(٢) في (ط): نصرٌ عن أبيه عن عاصم.
(٣) سقطت من (م).
(٤) في (ط): عنه. بدل عن عاصم.
(٥) في (ط): وتخفيفهما.
(٦) في (ط): لها.

يَـتَـذَكَّـرُون، فلما لم تجتمع المقاربة ولا الأمثال مع الياء، إنَّما ولم يَحْذِفا، وحَذَفا في: (يَتَذَكَّرُون) لاجتمـاع التاءين، وكـون الدال معهما[1] مقاربةٌ لهما. وهذا اعتبارٌ حسنٌ، وهو كاعتبارِ عاصمٍ في رواية أبانٍ وحفْصٍ عنه.

فأمَّا اختلافهم في سورة الفرقان في قوله: (لِمَنْ أَرادَ أَنْ يَذَّكَّرَ) [الفرقان/٦٢]، وقرأ[2] حمزةُ وحده (أن يَذْكُرَ) مخفَّفة، وقرأ[2] الكسائيُّ: (أن يذَّكَّر) مشـدَّدة، والتشديـد على أن[3] يتذكر نعم الله تعالى[4] ويذكِّرَ ليدرك العلم بقدرتِهِ، ويستدل على توحيدِه كما قال: (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا في أَنْفُسِهِمْ ما خَلَقَ الله السَّمواتِ والأرضَ وما بَيْنَهُما إلَّا بالحقِّ) [الروم/٨]، (أَوَلَمْ يَنْظُروا في مَلَكُوتِ السَّمواتِ والأَرْضِ وما خَلَقَ الله مِنْ شَيْءٍ) [الأعراف/١٨٥] وتخفيف حمزةَ على أنَّه يَذْكُر ما نَسِيهُ في أحد هذين الوقتين في الوقت الآخَرِ، وهو[5] فيما زعموا قراءة الأعمش، ويجوز أن يكون على: يذكر تنزيهَ الله وتسبيحَـهُ، أي: يذكر ما نُدِبَ إليه من[6] قوله عزَّ من قائل[7]: (يا أَيُّها الَّذين آمَنُوا اذكُـرُوا الله ذِكْراً كَثِيـراً، وسَبِّحُوه بُكْـرَةً وَأَصِيلاً) [الأحزاب/٤١]، ويجوز أن يكون على: أراد أن يذكر نِعَمَ الله

(١) سقطت من (م).
(٢) في (ط): وقراءة.
(٣) في (ط): أنه.
(٤) سقطت من (ط).
(٥) في (ط): وهي.
(٦) في (ط): في.
(٧) سقطت من (ط): عز من قائل.

عليه، فيشكرُ[1] لها، كما قال: (اذكُروا نِعمةَ الله عَليكُم إذْ هَمَّ قومٌ أن يَبْسُطُوا إليكُمْ أيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ) [المائدة/١١]، (واذكُروا نِعْمَةَ الله عَلَيْكُمْ وميثاقَهُ) [المائدة/٧]، أي: تلقَّوْها بالشكر.

قال أحمدُ: واتفقا على تخفيف الدالِ في بني إسرائيلَ وفي الفرقان في قوله: (ليذكروا) خفيفة، وشَدَّدَها الباقون.

أما في بني إسرائيل فقوله: (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا في هٰذا القُرْآنِ لِيَذْكُروا، وما يزيدُهُم إلّا نُفُوراً) [الإسراء/٤١]؛ فمعنى (صَرَّفنا في هذا القرآنِ): صرَّفْنا ضروبَ القول فيه من الأمثال وغيرها مما يوجب الاعتبارَ به والتفكُّر فيه، كما قال: (وَلَقَدْ وصَّلْنَا لَهُمُ القولَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُون) [القصص/٥١]، وقال: (وصَرَّفنا فيهِ من الْوَعِيدِ لَعَلَّهم يتَّقُون) [طه/١١٣]. وقال[2]: (وما يَزيدُهُمْ إلّا نفوراً) أي وما يزيدُهم تصريفُ القول إلّا نُفُوراً، أُضمِرَ الفاعل لِدَلالَةِ ما تقدَّمَ عليه، كما قال: (فلمَّا جاءهم نذيرٌ ما زَادهُمْ) [فاطر/٤٢]، أي: ما زادَهُمْ مجيئُهُ إلّا نفوراً، ومعنى: (ما زادَهُمْ إلّا نفوراً) أراد: زادهم[3] نفوراً عند مجيئه، فنسب ذلك إلى السورة، والنذير. أو الآية على الاتساع لمَّا ازدادوا هم عند ذلك نفوراً وعناداً، كما قال: (ربِّ إنَّهُنَّ أضْلَلْنَ كَثِيراً مِنَ النَّاس) [إبراهيم/٣٦]، وإنما ضلَّ الناس، ولم تُضِلَّهُمْ الأصنامُ، وكذلك: (فزادَتْهُمْ رِجْساً إلى رِجْسِهِمْ)

---

(١) في (ط): فيشكرها.

(٢) سقطت من (ط).

(٣) في (م) زادوهم.

[التوبة/١٢٥]. وأما ما في الفرقانِ مما اتَّفَقَ حمزةُ والكسائيُّ على تخفيفه، وشَدَّدَهُمَا غيرُهما[١] فقولُهُ: (ولقد صَرَّفْنَاهُ بينَهُم) [الفرقان/ ٥٠]، أي: الماءُ المنزل من السماءِ سَقياً لهم وغيثاً، ليذكروا موضِعَ النعمة فيشكروه، ويتقبَّلوه[٢] بالشكر، فأبى أكْثَرُ الناسِ الشكرَ لمكانه، وكفروا بالنعمة[٣] به، وقد يُقَال: إن كفر النعمة به قولهم: مُطِرْنا بِنَوْءِ كذا، وكذلك قوله: (وتجْعَلونَ رزقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُون) [الواقعة/٨٢] فكأنَّهُ على هذا تجْعَلُونَ شُكْرَ رزقكمُ التكذيب، ومثل ذلك ما أنشده أبو زيد:

فكَانَ ما ربِحْتُ تحتَ[٤] الغَيْثَرَةَ
وفي الزِّحَامِ أنْ وُضِعْتُ عَشَرَه[٥]

قال [أحمد][٦] واتفقوا على تخفيف ذال قولـه: (وما يَذْكُرونَ) وَرَفْع الكاف في المدَّثر[٥٦]. فقرأ نافعٌ: (وماتَذْكُرون) بالتاء ورفع الكافِ. وقرأ الباقون بالياء.

---

(١) في (ط): وشدده غيرهما.

(٢) في (ط): فيشكروا ويتقبلوه.

(٣) في (ط): النعمة.

(٤) في (ط):وسط، وفي النوادر: ما أصبت وسط.

(٥) من رجز ذكر أبو زيد في نوادره ص ٤٠٧ (ط الفاتح) سبب وروده ولم ينسبه.
والغيثرة: الجماعة من الناس المختلطون من الناس الغوغاء (اللسان غثر عن أبي زيد) ووضع في تجارته: غبن وخسر فيها (اللسان وضع وأورد الرجز).

(٦) سقطت من (ط).

وروي عن الحسن في قوله: (كَلَّا إنَّها تَذْكِرَة) [المدثر/٥٤]، قال: القرآن، فأما قوله: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ) [المدثر/٥٥]، فتقديرُهُ أن ذلك مُيَسَّرٌ له كما قال: (ولَقَدْ يَسَّرْنَا القرآنَ للذِّكْرِ) [القمر/١٧]، أي: لأن يُحفَظَ ويُدْرَسَ؛ فيؤْمَنُ عليه التحريف والتبديل الذي جاز على غيره من الكتب لِتَيسيرِه للحفظِ، ودَرْسِ الكثْرَةِ له وخُرُوجِهِ بذلك عن الحدّ الذي يجوز معه التبديل له، والتغيير، وقال: (إنَّا نَحْنُ نَزَّلنا الذِّكْرَ وإنَّا لهُ لحافظون) [الحجر/٩]، فأما قولُهُ: (إنا سنُلْقي عَلَيْكَ قَوْلاً ثقيلاً) [المزمل/٥]، فليسَ على ثقل الحِفْظِ له، واعتياصه، ولكن كما قال الحسن: إنَّهم لَيَهُذُّونَهُ هَذّاً[1]، ولكِن العملُ به ثَقِيْلٌ.

ويجوز أن يكون المرادُ به ثقيلٌ على من عانده؛ فردَّه ولم ينقَدْ له، كما قال: (وإنْ يكادُ الذين كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بأبْصارِهِم لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ويقولون) [القلم/٥١]، وقوله[2]:

(وإذا تُتْلَى عليهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ تعرفُ في وُجُوهِ الذينَ كَفَرُوا المُنْكَر) [الحج/٧٢]، وكقوله: (ثمَّ عَبَسَ وبَسَر. ثمَّ أدبرَ واستكْبَرَ. فقالَ إنْ هَذَا إلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ. إنْ هذا إلَّا قولُ البَشَرِ) [المدثر/٢٢ ـ ٢٥].

فأما وجه الياء فلأن قبله ما يدل عليه الياءُ، وهو قوله: (كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الآخِرَة) [المدثر/٥٣]، (وما يَذْكُرُون)

---

(١) هذَّ القرآن يهذُّه هذّاً: أي سَرَدَه سرداً.

(٢) سقطت من (ط).

[المدثر/٥٦] ووجهُ آخر، وهو: أنه يجوز أن يكون فاعلُ (يذكرون) قولُهُ: (فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ) [المدثر/٥٥]، وقوله: (فمن شَاءَ ذَكَرَه)، لا يخلو من أن يكون صِلَةً أو جزاءً، وكيف كان لم يمتنع أن يكون فاعل هذا الفعل.

ووجه التاء أنه يجوز أن يُعنى به الغيبُ، والمخاطبون، فغُلِّب الخطاب[1] ويجوز أن يكون على: قلْ لهم: وما تذكرون مثل: وما تشَاءون.

اختلفوا في فتح الألف وكسرها وتخفيف النون وتشديدها [وتحريك الياء وإسكانها] من قوله تعالى[2]: (وأنَّ هَذَا صِراطِي مُسْتَقِيماً) [الأنعام/١٥٣].

فقرأ ابنُ كثير، ونافعٌ، وعاصمٌ، وأبو عمرو، (وَأَنَّ هٰذا صِراطِي مُسْتَقِيماً)، مفتوحةُ الألفِ مشدَّدَةُ النون، (صِرَاطِيْ) ساكِنَةُ الياء.

وقرأ ابن عامرٍ: (وأَنْ هَذَا) مفتوحَةُ[3] الألفِ ساكنة النونِ، (صراطِيَ) مفتوحَةُ الياء.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ (وإنَّ) مكسورةُ الألفِ مشددة النون، (صراطيْ) ساكنةُ الياء.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: (سِراطي) بالسين.

---

(١) في (م): له الخطاب.

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) في (م): ساكنة مفتوحة.

وقرأ حمزة بين الصادِ والزاي، واخْتُلِفَ عنه وقد ذُكِر. وقرأ[١] الباقون بالصَّاد[٢].

من فتح (أن) فقياسه[٣] قول سيبويه[٤]: أنه حمله[٥] على (فاتَّبعوهُ) لأنَّه قال في قوله: (لإيلافِ قريش) [قريش/١]، وقوله: (وأنَّ هـذه أمَّتُكم أُمَّةً واحـدةً، وأنا ربُكُمْ فاتقون)[٦] [المؤمنون /٥٢]، وقوله[٧]: (وأنَّ الْمَسَاجِدَ لله فَلَا تَدْعوا مَعَ الله أَحَداً) [الجن/١٨]، أن المعنى: لهذا فليعبُدُوا، ولأن هذه أمَّتُكُمْ، ولأن المساجِدَ لله فلا تدعوا؛ فكذلك لأن هذا صراطي مستقيماً فاتَّبعوه.

ومن خفَّفَ فقال: (وأنْ هذا صراطي) فإنَّ المخففة في قوله يتعلَّق بما يتعلَّق به المشددُ[٨]، وموضع (هذا) رفعٌ بالابتداء، وخبرُه: (صراطي) وفي (أن) ضمير القصة، والحديثِ، وعلى هذه الشريطةِ يخفَّفُ، وليست المفتوحةُ كالمكسورة إذا خُففتْ، وعلى هذا قولُ الأعشى[٩]:

---

(١) سقطت من (م).

(٢) السبعة ٢٧٣ وما بين معقوفين زيادة منه.

(٣) في (ط): القياس.

(٤) انظر سيبويه ١/٤٦٤ في «باب آخر من أبواب أن».

(٥) في (ط): حملها.

(٦) في الأصل: «فاعبدون» وهي من سورة الأنبياء /٩٢، وهو خلاف ما عند سيبويه، الذي أثبتناه.

(٧) سقطت من (ط).

(٨) في (ط): تتعلق بما تتعلق به المشددة.

(٩) ورد عجز البيت في ديوانه ص ٥٩ برواية:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ =

في فِتيَـةٍ كسُيوفِ الهنْدِ قـد علمُـوا
أنْ هـالِـكٌ كـلُّ من يَحْفَى وينْتَعِـلُ

والفاء التي[١] في قوله: (فاتبّعوه)، مثلُ الفاء التي[١] في قولِهِ: بزيدٍ فامْرُرْ.

ومن كسر (إنَّ) استأنَفَ بها، والفاء في قوله (فاتَّبِعُوهُ) على قولِهِ عاطفةٌ جملةً على جملةٍ، وعلى القول الأول زيادةً.

اختلفوا في الياء والتاء من قوله تعالى[٢]: (تأتيَهُمُ المَلاَئِكَةُ) [الأنعام/ ١٥٨].

فقرأ ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ، وعاصِمٌ، وأبو عمروٍ، وابنُ عامرٍ: (تَأْتِيَهُم) بالتاء.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: (يأتيَهُم) بالياء[٣].

وقد تقدّم[٤] هذا النحو في غير موضِعٍ.

اختلفوا في تشديد الراءِ وتخفيفها، وإدخالِ الألفِ وإخْراجِها من قوله تعالى[٥]: (فرَّقوا[٦] دِينَهُمْ) [الأنعام / ١٥٩].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ، وأبو عمروٍ، وابنُ عامرٍ، وعاصمٌ:

= انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ١/١٤٧ وانظر تخريجه فيه.

(١) سقطت من (ط).

(٢) في (ط): عز وجل.

(٣) السبعة ٢٧٣، ٢٧٤.

(٤) في (ط): وقد تقدم القول في هذا النحو.

(٥) في (ط) عز وجل.

(٦) في (م): فارقوا.

(فَرَّقوا دِينَهُم) مشدَّدَة وكذلك في الروم [٣٢].

وقرأ حمزة والكسائيُّ بـ(فارَقوا) بألفٍ، وكذلك في الـروم[1].

من قال: (فرَّقـوا) فتقديـرُهْ: يؤمنون ببعضٍ ويكفـرون ببعضٍ، كما قال: (أفَتُؤْمِنُوْنَ بِبَعْضِ الكتابِ وتكْفُرون بِبَعْضٍ) [البقرة/١٨]، فهم خلافُ المسلمينَ الذينَ وُصِفوا بالإيمان به كلِّهِ، في قوله: (وتؤمِنُونَ بالكتاب كلِّهِ) [آل عمران/١١٩]. وقال: (إنَّ الذينَ يَكْفُرُونَ بالله وَرُسُلِهِ، ويُرِيدُوْنَ أن يُفَرِّقوا بَيْنَ الله وَرُسُلِهِ ويقـولـون نُـؤْمِنُ بِـبَـعْضٍ وَنَـكْـفُـرُ بِـبَـعْضٍ) [النساء/١٥٠].

ويجوز أن يكونَ المعنى في قوله: [يُريدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ دِينِ الله ودينِ رُسُلِهِ: لا يؤمنون بجميعه][2] كَمَنْ وُصِف بذلك في قوله: (وتؤمِنونَ بالكتابِ كُلِّه) [آل عمران/١١٩].

ومن قرأ: (فارَقُوا) فالمعنى: بايَنُوهُ، وخرجوا عنه. وإلى معنى: فرَّقوا[3]، يؤوُلُ، ألا ترى أنَّهم لمَّا آمنوا ببعضِهِ وكفروا ببعضه فارقُوهُ كلَّهُ، فخرجوا عنه ولم يتبعوه.

وأما قولُـهُ: (يَوْمَئِذٍ يَتَفرَّقُـون) [الروم/١٤] فـالمعنى:

(١) السبعة: ٢٧٤.

(٢) في (ط) جاء ما بين معقوفين كما يلي: ويريدون أن يفرقوا بين دين الله ورسله يفرقون بين دين الله ودين رسله أيؤمنون بجميعه.

(٣) في (ط): فرقوه.

يصيرونَ فرقةً فرقةً من قوله: (فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير) [الشورى/٧].

اختلفوا في قوله عزَّ وجَلَّ[١] (دِيْناً قيِّماً) [الأنعام/ ١٦١].

فقرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ: (ديناً قَيِّماً) مفتوحة القاف مشدَّدة الياء[٢].

وقرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ، وحمزةُ والكسائيُّ (دِيناً قِيَمَاً) مكسورةُ القاف خفيفةُ الياء.[٣].

حجةُ من قرأ: (دِيْناً قَيِّماً) قوله: (وذلك دِيْنُ القَيِّمة) [البينة/٥]، كأنه دينُ الملة القَيِّمة؛ فعلى هذا يكون وصفاً للدِّين، إذا كانت نكرةً كما كان وصفاً للمِلَّةِ، لأنَّ المِلَّةَ هي الديْنُ، وزعموا أنه في قراءة أُبَيّ (وهذا صراطي. . ديناً قِيَماً).

قال أبو الحسن: قال أهْلُ المدينة: (دِيْناً قَيِّماً) وهي حسنة، ولم نسمَعْها من العرب، قال: وهي في معنى المستقيم.

فأما (قِيماً) فهو مصدرٌ كالشِّبَعِ[٤]، ولم يصحَّحْ كما صُحِّحَ عوضٌ، وحِولٌ، وقد كان القِياسَ، ولكنه شَذَّ عن القياسِ، كما شذَّ أشياءُ من نحوهِ عن القياسِ نحو: ثيرةٍ،

---

(١) سقطت من (ط).

(٢) سقطت من (م).

(٣) السبعة ٢٧٤.

(٤) في (ط): مثل الشبع.

ونحو قولِهِم: جِيادٌ في جمعِ جوادٍ، وكان القياس الواو، كما قالوا: طويلٌ وطِوالٌ، قال الأعشى:

جيـادُكَ في الصَّيْـفِ في نـعـمـةٍ
تُصـانُ الجِلال وتُنْـطى الشعيـرا[1]

فأما انتصابُ دِيناً، فَيَحتمِلُ نصبُه ثلاثةَ أضرُبٍ:

أحدُها: أنه لما قال: (قُلْ إنَّني هَدَانِي رَبِّي إلى صِراطٍ مُستقيمٍ) [الأنعام/١٦١]، استُغْنِي بجري ذِكر الفعل عن ذكره فقال: (ديناً قيماً)، أي: هداني ديناً قيماً، كما قال: (اهْدِنَا الصِّراطَ المستقيم). وإن شئتَ نصبتَهُ على: اعـرفـوا، لأن هِدايَتَهُم إليه تعريفٌ، فحمَلَه على: اعرِفُوا ديناً قيماً. وإن شئتَ حملتَهُ على الاتِّباع كأنه قال: اتَّبعوا ديناً قيماً، والزموه، كما قال: (اتَّبِعُوا ما أُنْزِلَ إليكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) [الزمر/٥٥].

قال: كُلُّهُمْ[2] قرأ: (مَحْيَايَ) [الأنعام/١٦٢]، مُحَرَّكَةَ الياء (وَمَمَاتْي) ساكنة الياء غيرُ نافعٍ، فإنه أَسْكَنَ الياءَ في (مَحْيَايْ) ونصبَها في (مَمَاتِيَ)[3].

إسكانُ الياء في (مَحْيَايَ) شاذٌّ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنَيْن، لا يلتقيانِ على هذا الحد في محيايَ، وأما شذوذهُ عن الاستعمال، فإنك لا تكاد

---

(١) البيت في ديوان الأعشى ٩٩ من قصيدة يمدح فيها هوذة الحنفي. وفيه: وتعطى بدل وتنطى، والجلال: ج جل وهو ما تلبسه الدابة لتصان به.

(٢) في (ط): وكلهم.

(٣) السبعة: ٢٧٤.

تجـده في نثرٍ ولا نـظمٍ، ووجْهُهَا مـع مـا وصفنـا، وبعض البغداديين، قد حكى أنه سَمع، أو حُكِيَ له:

التَقتْ حَلْقَتَا البِطانِ[١] بإسكانِ الألفِ مـع سكونِ لامِ المعرفة، وحكى غيرُه: لهُ ثلثا المال، وليس هذا مثل قـولِهِ: (حتى إذا ادَّارَكُوا فيها جميعاً) [الأعراف/٣٨] لأن هذا في المنفصل مثل دابَّةٍ في المتصل، ومثل هذا ما جَوَّزهُ يونُس في قوله: اضربان زيداً، واضربنانِ زيداً، وسيبويه ينكر هذا من قول يونُس.

قـرأ ابنُ عامرٍ وحده (فَتَّحْنَـا عَلَيْهم) [الأنعام/ ٤٤]. مشدَّدة، وقرأها الباقون مخفَّفة[٢].

حجة التشديد (مفتحةٌ لهُمُ الأبْوابُ) [ص/ ٥٠]، وحجة التخفيف قوله[٣]:

ما زِلتُ أُفْتَحُ أَبْوَاباً وأُغْلِقُها[٤]

---

(١) من أمثال العرب التي تضرب للأمر إذا اشتد.
انظر الأمثال لابن سلام/٣٤٣ واللسان (بطن).

(٢) السبعة ٢٥٧ وقد ذكرنا فيما تقدم أن مكان هذه الآية متأخر الذكر.

(٣) صدر بيت للراعي من قصيدة في ديوانه ص ٢٨ وعجزه:
دوني وأفتح باباً بعد إرتاجِ
انظر الكامل ١/٢٤٢.

(٤) هنا ينتهي الجزء الثاني من نسخة (ط) لابن غلبون في حين تتابع (م) الكلام في سورة الأعراف.



فهرس

[انتهى بحمد الله الجزء الثالث من الكتاب
ويتلوه في الجزء الرابع: اختلافهم في سورة الأعراف]